

# ملحق الجريدة الرسمية

## مجلس النواب

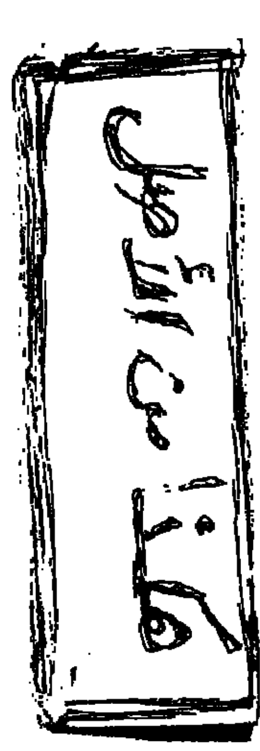
### محضر الجلسة الخامسة

**للدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة يوم السبت الواقع في ١ – ٢ / جمادى الثاني / ١٤١٥ هجرية ، الموافق ٥ -٦ / ١١ / ١٩٩٤ ميلادية**

( العدد ٥ ) ( المجلد ٣٢ )

## ـ جدول الأعمال ـ


| | الصفحة |
|---|---|
| ١) تلاوة محضر الجلسة السابقة . | ٦ |
| ٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات – لا احد . | ٦ |
| ٣) طلب استقالة مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبة من لجنة فلسطين والاراضي العربية وضمه الى لجنة استراتيجية الطاقة والمياه . | ٦ |
| ٤) قرارات اللجان المتعلقة بانتخاب رؤساء ومقررين لها : | ٦ |
| ١. قرار اللجنة القانونية رقم ( ١ ) تاريخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب : | |

الصفحة

١- معالي السيد عبد الكريم الدغمي رئيساً لها
٢- سعادة السيد حاتم الغزاوي مقرراً لها

٢. قرار لجنة الزراعة والري رقم ( ١ ) تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :

١- سعادة السيد نادر الظهيرات رئيساً لها
٢- سعادة السيد جميل الحشوش مقرراً لها

٣. قرار لجنة التربية والتعليم رقم ( ١ ) تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :

١- معالي الدكتور عوض خليفات رئيساً لها
٢- سعادة الدكتور فرح الربضي مقرراً لها

٤. قرار لجنة الصحة وسلامة البيئة رقم ( ١ ) تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :

١- سعادة الدكتور احمد القضاه رئيساً لها
٢- سعادة الدكتور نزيه عمارين مقرراً لها

٥. قرار لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة رقم ( ١ ) تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب : ٨

١- سعادة السيد انور الحديد رئيساً لها
٢- سعادة السيد عبد العزيز جبر مقرراً لها

٥) أ- قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم ( ٢ ) تاريخ ٢ / ١١ / ١٩٩٤ والمتضمن مشروع قانون تصديق معاهدة السلام المعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤ .

ب- التصويت على قرار لجنة الشؤون الخارجية .

٦) تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

* عينت يوم الاحد الساعة التاسعة والنصف صباحاً





## محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ٥ - ٦ / ١٩٩٤/٦ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من الدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس **سعد هايل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكم خير .**

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : لا أحد .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : لا أحد

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : لا أحد .

## وحضر من الحكومة

**١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي :** رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والدفاع .

**٢- معالي السيد ذوقان الهنداوي :** نائباً لرئيس الوزراء .

**٣- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة :** وزيراً للتربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

**٤- معالي الدكتور جواد العناني :** وزيراً للاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

**٥- سماحة الشيخ عبد الباقي جمو :** وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

**٦- معالي المهندس سمير قعوار :** وزيراً للنقل .

**٧- معالي الدكتور صالح ارشيدات :** وزيراً للمياه والري .

**٨- معالي الدكتور عارف البطاينة :** وزيراً للصحة .

**٩- معالي الدكتور عبد السلام العبادي :** وزيراً للأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

**١٠- معالي السيد سامي قموه :** وزيراً للمالية .

**١١- معالي السيد سلامة حماد :** وزيراً للداخلية .

**١٢- معالي الدكتور محمد الصقور :** وزيراً للتنمية الاجتماعية .

**١٣- معالي السيد خالد الغزاوي :** وزيراً للعمل .

**١٤- معالي السيد طلال سطعان الحسن :** وزير دولة للشؤون الخارجية .

**١٥- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان :** وزيراً للسياحة والاثار .

**١٦- معالي الدكتور فواز ابو الغنم :** وزيراً للشباب .

**١٧- معالي الدكتورة ريما خلف :** وزيراً للصناعة والتجارة .

**١٨- معالي الدكتور عبد الرزاق النسور :** وزيراً للأشغال العامة والاسكان .

**١٩- معالي السيد جمعة حماد :** وزيراً للثقافة .

**٢٠- معالي الدكتور هاشم الدباس :** وزيراً للبريد والاتصالات .

**٢١- معالي السيد عادل القضاة :** وزيراً للتموين .

٢٢- **معالي الدكتور محمد الذنيبات** : وزير دولة للتنمية الادارية .

٢٣- **معالي المهندس منصور بن طريف** : وزيراً للزراعة .

٢٤- **معالي الدكتور راتب السعود** : وزيراً للتعليم العالي .

٢٥- **معالي السيد محمد الذويب** : وزير دولة .

٢٦- **معالي السيد توفيق كريشان** : وزيراً للشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٧- **معالي الدكتور عبدالله الجازي** : وزير دولة .

٢٨- **معالي السيد هشام التل** : وزيراً للعدل .

٢٩- **معالي السيد يوسف الدلابيح** : وزير دولة .

٣٠- **معالي السيد طلال عريقات** : وزيراً للطاقة والثروة المعدنية .

وحضر من الامانة العامة السادة :-

١) **السيد نذير عطيات .**
٢) **السيد علي الحسبان .**
٣) **السيد محمد الرديني .**
٤) **السيد غسان النجداوي .**

## افتتاح الجلسة

**معالي رئيس المجلس :**



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني أعلن إفتتاح الجلسة ، الامين العام جدول الاعمال ، عفواً ، الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

**السيد عبد الكريم الدغمي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذي لا يحمد على مكروه سواه وبعد ، شكراً معالي الرئيس .

أرجو أن أشير قبل الشروع في جدول الاعمال الى أمر طارىء وهو الكارثة التي تسببت بها الظروف الجوية يوم الخميس الماضي، وبداية أوجه الشكر لسيد البلاد جلالة الملك المعظم الذي تفضل مشكوراً باصدار توجيهاته الى الحكومة والجهات المعنية لمعالجة الامر ومتابعة معرفة المتضررين وأسباب الضرر .



أرجو أن أشير الى أن منطقة المفرق ومدينة المفرق تحديداً قد لحق بها أضرار مادية وشخصية حيث توفي بعض الاشخاص وحيث شرد البعض الآخر من بيوتهم نتيجة الفيضانات والسيول التي جاءت من الامطار التي هطلت مساء يوم الخميس ، وأرجو ان أوجه الشكر لكل المسؤولين المعنيين الذين تفضلوا بالسهر على راحة المواطنين ومحاولة إنقاذهم من خطر السيول بالامكانيات الموجودة .

كل المسؤولين لم يقصروا ، محافظ المفرق ومسؤولي الدوائر هناك ، الحكومة المركزية أيضاً ، معالي وزير الداخلية ، معالي وزير البلديات الذي هب منتخياً ، معالي أمين العاصمة .

كل المسؤولين وأرجو أن لا يفوتني ذكر أحد من الذين ساهموا في محاولات الانقاذ أو معالجة الوضع الناتج عن الفيضانات والسيول في منطقة المفرق وفي كافة مناطق المملكة .

أرجو أن أسمع جواباً من الحكومة الموقرة ومن دولة الرئيس تحديداً متأملاً منه أن تقدم الحكومة التعويضات للمتضررين جبراً لخاطرهم ونتيجة للكارثة التي حلت بدون سابق إنذار وهي ناتجة عن قضاء الله وقدره ... وشكراً معالي الرئيس .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، دولة رئيس الوزراء .

**دولة رئيس الوزراء :** شكراً معالي الرئيس .

لا شك أن ما تفضل به معالي الاخ النائب المحترم أن هذه كارثة وقعت في مختلف أنحاء المملكة ، جلالة الملك المعظم كعادته أولى هذا الامر كل الاهتمام ، وكذلك تولت الحكومة بتوجيهاته فألفت لجنة برئاسة وزير الداخلية والوزراء المعنيين من أجل التحقق من كل الذي جرى وتقديم المساعدات الفورية لكل المتضررين الذي تضرروا بذلك ، وكذلك في كل محافظة أيضاً لجنة برئاسة المحافظ والدوائر المعنية لتقدير الخسائر والاضرار لتتخذ الحكومة القرار المناسب حول ذلك .

شكراً لمعالي الاخ لأثارة هذا الموضوع ومجلس الوزراء في هذا الصباح كان موضوعه الاساسي هو هذا الموضوع واتخذ هذه القرارات - وإن شاء الله - سنقدم كل ما نستطيع تقديمه . . . وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً دولة الرئيس ، الاستاذ بسام حدادين .

**السيد بسام حدادين :** شكراً معالي الرئيس .

أنا أود في بداية الجلسة أن أسأل الحكومة من خلالكم معالي الرئيس إذا كان هناك مبرر موضوعي للحشودات الامنية خارج مبنى المجلس ، هل هناك فعلاً ما يدعوا الى هذا

التحسب الأمني ؟ تساؤل بريء فقط .

**معالي رئيس المجلس :**

دولة رئيس الوزراء .

**دولة رئيس الوزراء :** شكراً لسعادة الاخ النائب ، الاجراءات الامنية تتم بناء على معلومات تتوفر لدى الجهات الامنية وتتخذ هذا الموقف ، وهو إجتهاد ، نحن تحدثنا قبل الدخول في هذا الموضوع وسيكون الامر مجلياً بأسرع وقت ممكن . . . وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً دولة الرئيس ، جدول الاعمال .

**السيد الامين العام :**

بسم الله الرحمن الرحيم

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

**معالي رئيس المجلس :**

يعفى ؟

يعفى .

**السيد الامين العام :**

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

لا أحد .

٣) طلب استقالة مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبة من لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة وضمه الى لجنة استراتيجية الطاقة والمياه .

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي رئيس المجلس :**

أرجو قبول استقالتي من لجنة فلسطين والاراضي المحتلة وأن أضم إلى لجنة استراتيجية المياه والطاقة .

مع فائق الاحترام

**النائب**

**احمد الكساسبة**

**٢٩ / ١٠ / ١٩٩٤**

معالي الرئيس الرجاء طرحها اثناء مناقشة البند ب على ملحق جدول اعمال الجلسة الثالثة .

**معالي رئيس المجلس :** بناء على طلب الزميل تعديل عضويته من لجنة الى لجنة ، موافقة .

**السيد الامين العام :**

٤) قرارات اللجان المتعلقة بانتخاب رؤساء ومقررين لها :

١. قرار اللجنة القانونية رقم ( ١ ) تاريخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :

**١- معالي السيد عبد الكريم الدغمي رئيساً لها .**



**٢- سعادة السيد حاتم الغزاوي مقرراً لها .**

**قرار رقم ( ١ )**

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٤ لانتخاب رئيساً ومقرراً لها وقررت انتخاب :-

**١- معالي السيد عبد الكريم الدغمي رئيساً لها .**

**٢- سعادة السيد حاتم الغزاوي مقرراً لها .**

يرجى العلم ،،،

حكم خير — **اللجنة القانونية**

**أمين عام مجلس الأمة — لمجلس النواب**

٢. قرار لجنة الزراعة والري رقم ( ١ ) تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :

**١- سعادة السيد نادر الظهيرات رئيساً لها .**

**٢- سعادة السيد جميل الحشوش مقرراً لها .**

**قرار رقم ( ١ )**

اجتمعت لجنة الزراعة والري لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ وقررت انتخاب كل من :

**سعادة النائب السيد نادر الظهيرات رئيساً للجنة .**

**سعادة النائب السيد جميل الحشوش مقرراً للجنة .**

يرجى العلم .

**حكم خير — لجنة الزراعة والري**

**أمين عام مجلس الامة**

٣. قرار لجنة التربية والتعليم رقم ( ١ ) تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :

**١- معالي الدكتور عوض خليفات رئيساً لها .**

**٢- سعادة الدكتور فرح الربضي مقرراً لها .**

**قرار قم ( ١ )**

اجتمعت لجنة التربية والتعليم بنصابها القانوني بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ لانتخاب رئيساً ومقرراً لها وقررت انتخاب :-

**١- معالي الدكتور عوض خليفات رئيساً لها .**

**٢- سعادة الدكتور فرح الربضي مقرراً لها .**

يرجى العلم ،،،

**حكم خير — لجنة التربية والتعليم**

**أمين عام مجلس الأمة — لمجلس النواب**

٤. قرار لجنة الصحة وسلامة البيئة رقم (١) تاريخ ٣٠/١٠/٩٤ والمتضمن انتخاب :

**١– سعادة الدكتور احمد القضاه رئيساً لها .**

**٢– سعادة الدكتور نزيه عمارين مقرراً لها .**

**قرار رقم ( ١ )**

اجتمعت لجنة الصحة وسلامة البيئة لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ وقررت انتخاب كل من :

**سعادة الدكتور احمد القضاه رئيساً للجنة .**

**سعادة الدكتور نزيه عمارين مقرراً للجنة .**

**حكم خير لجنة الصحة وسلامة البيئة**

**أمين عام مجلس الأمة لمجلس النواب**

٥. قرار لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة رقم ( ١ ) تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :

**١– سعادة السيد انور الحديد رئيساً لها .**

**٢– سعادة السيد عبد العزيز جبر مقرراً لها .**

**قرار رقم ( ١ )**

اجتمعت لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ وقررت انتخاب كل من :

**سعادة النائب السيد أنور الحديد رئيساً للجنة .**

**سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر مقرراً للجنة .**

يرجى العلم .

**حكم خير لجنة فلسطين والاراضي**

**أمين عام مجلس الأمة العربية المحتلة**

**معالي رئيس المجلس :** البند الذي يليه .

**السيد الأمين العام :**

٥) قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم ( ٢ ) تاريخ ٢ / ١١ / ١٩٩٤ والمتضمن مشروع قانون تصديق معاهدة السلام المعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤ .

**معالي رئيس المجلس :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الاعضاء ، اسمحوا لي قبل أن أدعو معالي مقرر لجنة الشؤون الخارجية لتلاوة تقرير اللجنة أن أذكر بايجاز أن هذا المجلس الكريم سيناقش اليوم قرار لجنة الشؤون الخارجية في موضوع المعاهدة المبرمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اسرائيل والتي وردتنا بشكل مشروع قانون .

وهو موضوع من أهم المواضيع التي



نوقشت أو قد تناقش في مجلس النواب ولعله أهمها ، ولا أشك في أن حوار الجميع مؤيدين ومعارضين سيكون مستهدفاً مصلحة الاردن وحقه في أمنه ومستقبله والمصالح العليا لأجياله ، هذا النقاش الذي آمل أن يرشدنا كمحصلة الى سداد الرأي وصواب القرار خاصة وأن أنظار وأسماع من أوصلونا الى هذا الموقع مشدودة بكاملها اليوم الى هذا المنبر لتذكرنا بحقها علينا في أمانة المسؤولية .

لكنني أود أيضاً أن أرجو من السادة الزملاء بالاصغاء لزملائهم أثناء الكلام والاهتمام بعدم الخروج إلا إذا اضطرت الحاجة الى ذلك لكي يشعر المتحدثين من زملائنا بالاهتمام بكلامهم ، أيضاً لنا حق على زملائنا المتحدثين بأن يتيحوا لنا الفرصة في إمكانية الاستماع لكلامهم وذلك بالايجاز ما أمكن وبالتركيز على موضوع النقاش . السيد مقرر اللجنة تفضل .

**السيد جمال الصرايرة مقرر لجنة الشؤون الخارجية :**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**قرار رقم ( ٢ )**

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات متوالية صباحاً ومساءً ايام الاثنين ٣١ / ١٠ والثلاثاء ١ / ١١ والاربعاء ٢ / ١١ / ١٩٩٤ برئاسة **معالي السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس اللجنة وحضور مقررها معالي السيد جمال الصرايرة** ، واصحاب المعالي والسعادة السادة اعضاء اللجنة :–

**د. عبدالله النسور ، مفلح اللوزي ، انور الحديد ، فواز الزعبي ، د. نزيه العمارين ، د. محمد احمد الحاج ، م. حماد ابو جاموس ، د. عارف البطاينة ، محمد الذويب ، حمزة منصور ، د. بسام العموش ، صالح شعواطة ، جميل الحشوش ، د. عبد المجيد العزام ، طه الهباهبه ، د. فرح الربضي ، سالم الزوايدة ، د. عبد المجيد الاقطش ، توفيق كريشان .**

وتغيب عن هذه الاجتماعات بمعذرة **معالي الدكتور راتب السعود لوجوده خارج البلاد ، وسعادة السيد خليل حدادين بدون معذرة .**

وحضر جانباً من اجتماعات اللجنة اصحاب المعالي والسعادة السادة :–

**المهندس سعد هايل السرور رئيس مجلس النواب ، م. عبد الهادي المجالي ، علي الشطي ، بسام حدادين ، د. عبد الرزاق طبيشات ، م. منير صوبر ، د. احمد القضاة ، محمد داوديه ، مفلح الرحيمي ، د. عوض خليفات ، د. محمد الزبن ، نادر الظهيرات ، د. عبد الحافظ الشخانبة ، م. عبد موسى النهار ، د. ذيب عبدالله خطاب ، د. أحمد الكوفحي ، م. علي ابو**

**الراغب ، د. فوزي الطعيمة ، أحمد الكساسبة ، د. محمد عويضة ، عبد العزيز جبر ، محمد عودة نجادات ، محمد الحنيطي ، د. نادر ابو الشعر ، د. عبدالله العكايلة ، سليمان سلامة السعد ، عبد الكريم الدغمي ، د. محمد ابو عليم .**

وحضر الاجتماعات او جانباً منها اصحاب الدولة والمعالي والسعادة السادة :-

**د. عبد السلام المجالي** رئيس الوزراء ، **عبد الرؤوف الروابدة** وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ، **د. جواد العناني** وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ، **د. صالح ارشيدات** وزير المياه والري ، **د. فواز ابو الغنم** وزير الشباب ، **م. منصور بن طريف** وزير الزراعة ، **د. عبد الرزاق النسور** وزير الاشغال العامة والاسكان ، **طلال الحسن** وزير الدولة للشؤون الخارجية ، **عون الخصاونة** السفير في وزارة الخارجية عضو الوفد الاردني للمفاوضات ، **اللواء تحسين شردم** رئيس لجنة الأمن والحدود وعدد من الضباط والخبراء والمهندسين المتخصصين ، **د. محمد الظافر العالم** خبير المياه في وزارة المياه والري ، **د. حازم الناصر** من وزارة المياه والري .

كما حضر بعض اجتماعات اللجنة عطوفة السيد **حكم خير أمين عام مجلس الأمة** .

**معالي الرئيس**

**السادة الزملاء الاكارم**

**الزميلة الفاضلة**

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد ركزت اللجنة في اعمالها ومداولاتها المكثفة على عدد من الامور الاساسية التي تستوحي مصلحة الاردن العليا وامنه ومستقبله ، ولقد تناول البحث جميع بنود المعاهدة وملحقاتها الخمسة ومحاضرها المشتركة وذيولها التي تتكون من الخرائط التفصيلية لترسيم الحدود الاردنية الدولية مع اسرائيل بموجب نصوص هذه المعاهدة .

ولقد اتسم النقاش بالجدية والحوار الحر المفتوح . وقد كان تجاوب اعضاء الحكومة والوفد المشارك والخبراء الذين استدعتهم اللجنة لحضور جلساتها على درجة عالية من الاستعداد والنزاهة ، وقد اجابوا على الاسئلة والاستفسارات والملاحظات التي وجهت اليهم بدرجة عالية من الدقة والموضوعية مستعينين بالوثائق والنصوص القانونية والتقارير والمعلومات ذات العلاقة ، وان اللجنة تقدر جهودهم وتعاونهم مما اضفى على مناخ النقاش الجدية واشاع روح المسؤولية .

وقد اهتمت اللجنة اساساً بكل القضايا التي تهم الاردن ، ومن ابرزها ما يلي :





١. التأكد من استعادة الاردن لحقوقه السيادية الكاملة في اراضيه ومياهه واطلعت بدقة على الوثائق والمراجع التي استند اليها المفاوض الاردني لاستعادة الحقوق ومقارنة ما حصل عليه الاردن في الارض والمياه بموجب نصوص المعاهدة بتلك الاستحقاقات الثابتة .

٢. التأكد من أن الالتزامات التي دخل الاردن فيها مع اسرائيل لا تحرم الاردن من حقوقه المشروعة في الدفاع عن النفس وفي فرض سيادته على كامل ارضه ومياهه ، ومن ان قدراته العسكرية والامنية تبقى في حالة استعداد وتطوير من اجل الدفاع عن الاردن شعباً وارضاً وسيادة وكرامة .

٣. ان الهوية الاردنية العربية والاسلامية والثقافية تبقى مصانة محفوظة وان حقوق المواطن الاردني فرداً او جماعة كما نص عليها الدستور والقوانين ذات العلاقة تبقى محفوظة دون أي مساس بها او اي تأثير قد يحول دون تحقيق طموحات الاردن في ان يبقى جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي ، ومركزاً اساسياً لتطوير التكامل العربي وتأكيد الحضارة العربية الاسلامية بصفتها المرجع الثقافي لشعب الاردن وريث الثورة العربية الكبرى ونهضتها المباركة .

٤. التركيز على المكتسبات الاقتصادية الاردنية والدفاع عن حق الاردن في النماء المستمر والتطوير في ادائه ومؤسساته وثرواته حتى يستطيع ان يواجه تحديات الفقر والبطالة ويفتح افاق المستقبل امام امكاناته داخل المنطقة العربية وفي العالم بأسره .

٥. المحافظة على حقوق اللاجئين والنازحين بموجب القوانين الدولية والسعي لتأمين حقوقهم الاساسية المنصوص عليها في القرارات الدولية دون المساس بحقوقهم كمواطنين اردنيين الى حين تمكنهم من ممارسة خياراتهم بالعودة او التعويض .

٦. الحفاظ على مكتسبات الاردن الديمقراطية الممثلة في التعددية السياسية وممارسة النشاط الحزبي والسياسي وحرية الرأي والتعبير وحقوق الانسان كما ينص عليها الدستور الاردني والميثاق الوطني والتشريعات ذات العلاقة .

٧. التأكيد على دور الاردن المستقبلي ومشاركته الفاعلة في بناء نظم التعاون الاقليمية والمبادرة في بلورتها ضماناً لحقوق الاردنيين والعرب فيها .

٨. التأكد من ان نصوص المعاهدة قد صيغت بالدقة المطلوبة التي تضمن للأردن حقوقه والتوازن ما بين الحقوق والالتزامات المترتبة على تلك المعاهدة .

٩. التأكيد على العلاقة الاردنية الفلسطينية وعمقها واتساعها وضرورة الحفاظ على وشائج تلك العلاقات بين الشعبين الاردني والفلسطيني وذلك ضمن الحقوق السيادية لكل

منهما ، بما فيها حقه في الدفاع عن مصالحه الوطنية وتقرير المصير والتفاوض عن حقوقه حيال الجانب الاسرائيلي .

١٠- صون الاماكن المقدسة الاسلامية في مدينة القدس وعدم التفريط بحقوق المسلمين بها واستمرار الاردن في رعايتها حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من استلامها وممارسة سيادتها بدون أي خلل أو تفريط وبدون ترك أي فراغ قد يؤثر على تلك الحقوق .

لقد نظرت اللجنة في الظروف التي سادت بدء المفاوضات السلمية منذ مؤتمر مدريد في شهر تشرين الاول عام ١٩٩١ وحتى الآن ، وذلك من اجل التاكد من ان الموقف الاردني كان ملتزماً دائماً بمبدأ التنسيق الكامل مع الوفود العربية المفاوضة الاخرى ومبدأ شمولية الحل على جميع الجبهات وفي كل الموضوعات المطروحة للتفاوض .

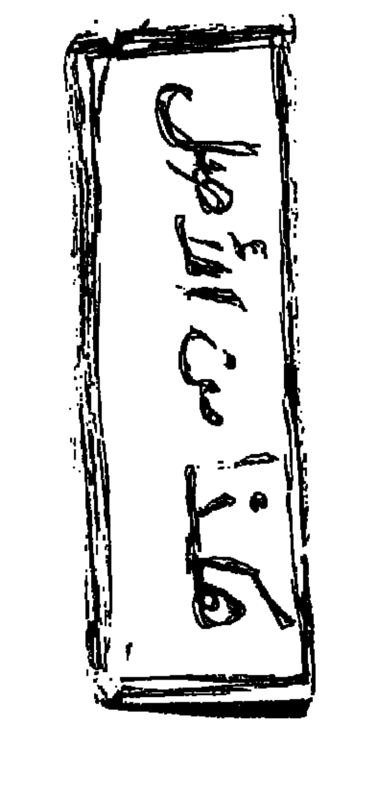
ولقد تأكد للجنة من ان السياسة الاردنية التفاوضية قد تمسكت بمبدأي التنسيق والشمولية ، وان الاردن بقيادته الهاشمية قد بقي وفياً لهذين الامرين وبذل جهوداً مكثفة ومتواصلة وعلى جميع الاصعدة تحقيقاً لذلك .

ولكن التطورات التي حصلت على المسارات العربية الاخرى عرضت المسار الاردني لضغوط كبيرة جعلت من الصعب عليه ان يبقى في حالة انتظار وترقب يهدد مصالحه الوطنية الاساسية ويضيق عليه فرص استعادة حقوقه وسيادته على ارضه ومياهه المسلوبة .

وقد اقتنعت اللجنة بأن توقيع الاردن لمعاهدة السلام جاء منسجماً مع مواقف الاردن الثابتة تجاه الاشقاء ولم تشمل المعاهدة اية مواد او نصوص تؤثر تأثيراً سلبياً على الحقوق العربية في المسارات التفاوضية الاخرى ، بل ان نجاح الاردن في استعادة كامل حقوقه يشكل سابقة خيرة سيكون لها أثر ايجابي على استعادة الحقوق للأطراف العربية الاخرى .

وكذلك فقد استعرضت اللجنة الدعم المتواصل الذي قدمه الاردن للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني انطلاقاً من مبدأ التلاحم العربي والمواثيق والعهود العربية واحتراماً للعلاقات العميقة والراسخة بين الشعبين وانسجاماً مع التوجهات الاردنية في هذا الاطار .

وقد كان الاردن دائماً وأبداً بقيادته الهاشمية مستعداً للدفاع عن الحقوق الفلسطينية لولا ان تعاقب الظروف السياسية منذ مؤتمر قمة الرباط عام ١٩٧٤ وما تلاها من احداث جعلت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمسؤولة مسؤولية تامة عن التفاوض عن الحقوق الفلسطينية ، وقد احيطت اللجنة علماً ببعض ما جرى اثناء التفاوض بين الوفد





الفلسطيني والوفد الاسرائيلي من قرارا اثرت سلبياً على المسار الاردني ، وحددت للاردن ادواراً لم يستشر بها او يطلع عليها ، كما هو واضح في بعض بنود اتفاق اوسلو واتفاق اعلان المبادىء وملاحقة المنشورة ، وكذلك ، فقد اطلعت اللجنة على الجهود التي بذلها الاردن من اجل التنسيق مع جميع الاطراف العربية بقلب مفتوح وبنية صافية وبخاصة مع الوفد الفلسطيني ، دون ان يلقى الجانب الاردني اي رد فعل ايجابي على موقفه ذاك وازاء هذا الحدث ، وبفعل الظروف الدولية التي احاطت بالاردن من حصار في ميناء العقبة ، وقطيعة عربية ، وتهجير لآلاف الاردنيين العاملين في منطقة الخليج العربي ، ومنع للمساعدات ، وغيرها من التبعات ، فقد بدا واضحاً لكل حصيف ان الاردن لا يستطيع ان يفرض التعاون والتنسيق على أي طرف ، وان سعيه الى ذلك كان يفسر تفسيراً خارجاً عن مضمون تلك المحاولات ولهذا فقد وجه الاردن اهتمامه الى حل قضاياه العالقة مع اسرائيل وبذل الجهود الممكنة من اجل الحفاظ على أمنه واستقراره ، وصون حقوقه ضمن اطار العملية السلمية .

ورغم هذا كله فإن مقدمة المعاهدة التي تم التوصل اليها ، اكدت على أن كلا من الاردن واسرائيل تهدفان الى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الاوسط مبني على قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل جوانبهما .

**معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين**

وبعد استعراض مواد المعاهدة مادة مادة ، وكذلك الملاحق والمحاضر المتفق عليها ، والخرائط التفصيلية ، فقد أثار السادة النواب اعضاء اللجنة وآخرون ممن شاركوا في جلساتها نقاطاً وملاحظات حول تلك المواد سوف نوجزها ونوجز الردود عليها من قبل اعضاء الحكومة واعضاء الوفد المفاوض والذين حضروا تلك الجلسات .

المادة ٢: المبادىء العامة :

اثار السادة الاعضاء تساؤلات حول المبادىء العامة الواردة في هذه المادة ، وبين الجانب الحكومي بأن هذه البنود تأتي في معظمها ضمن معاهدات كهذه وهي تؤكد المبادىء الاساسية المتعلقة باحترام السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي والعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وتنمية علاقات حسن الجوار لضمان الأمن الدائم وما يعنيه هذا من الامتناع عن التهديد بالقوة ، واللجوء الى الوسائل السلمية لحل النزاعات ، وتعترف بالدور الاساسي للتنمية والكرامة الانسانية في العلاقات الاقليمية والثنائية .

وقد اكد الجانب الحكومي على أن الفقرة السادسة من المادة ٢ كانت اضافة نوعية لصالح الاردن ، لأنها تحول دون التحولات

السكانية القسرية ضمن مناطق النفوذ لأن هذه الفقرة تحول دون لجوء اسرائيل الى التهجير القسري من داخل اسرائيل نفسها ، أو من المناطق الفلسطينية المحتلة والتي تقع حالياً تحت النفوذ الاسرائيلي .

المادة ٣: الحدود الدولية :

حظيت هذه المادة بوقت طويل من النقاش والتحليل من قبل اللجنة ، وقد قام الجانب الحكومي بشرح هذه المادة بخلفياتها السياسية والتاريخية ، واستعان بالخرائط التوضيحية التي وفرتها القوات المسلحة الاردنية ، وكذلك الخرائط التي شكلت جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة وفيما يلي تحليل لأهم بنود النقاش .

١. أ. بين الجانب الحكومي ان الاراضي الاردنية المحتلة تتكون من ٨٣٠ دونماً في منطقة الباقورة ، والتي تم احتلالها من قبل اسرائيل عام ١٩٤٩ بحجة ان الخرائط التي تم ترسيمها بموجب اتفاقية رودس قد اعطت اسرائيل هذه الارض .

ومن الجدير بالذكر ان حكومة الانتداب البريطاني في شرق الاردن قد منحت هذه الارض الى شركة كهرباء فلسطين التي الحقتها بمشروع بن حاس روتبنرغ والذي قام بالتنازل عنها الى سكان مستعمرة نهاريم .

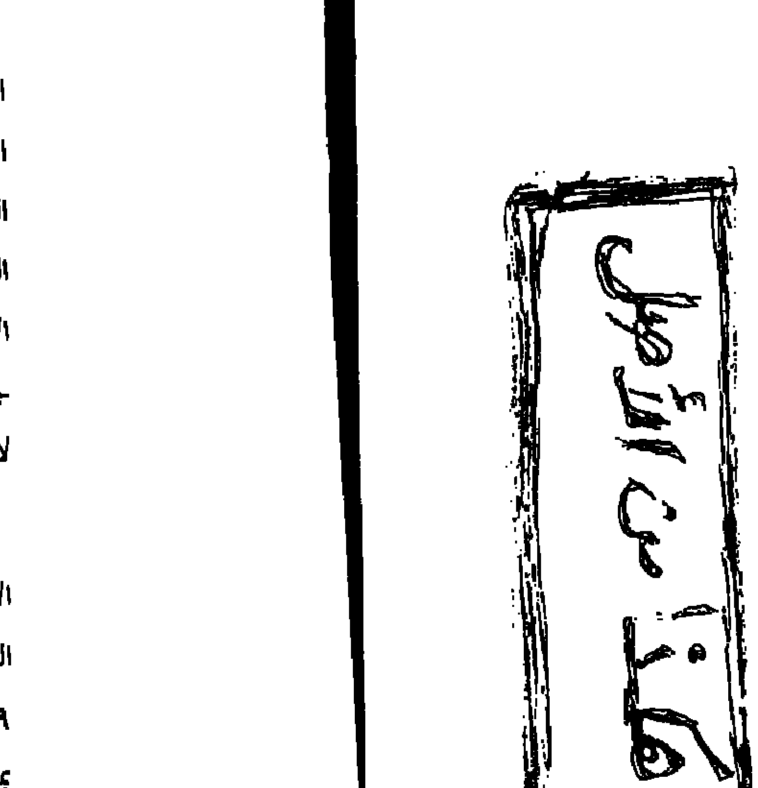
ب- قامت اسرائيل عام ١٩٤٨ باحتلال مساحة تقدر بخمسة كيلومترات مربعة جنوب البحر الميت ، وتقع هذه الارض بالقرب من مشروع البوتاس الفلسطيني ، وقد قامت اسرائيل منذ ذلك الوقت باستثمار الموقع في بناء ملاحات تابعة لشركة املاح البحر الميت الاسرائيلية .

جـ- قامت اسرائيل باحتلال ما مساحته حوالي ٣٣٥ كيلو متراً مربعاً عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ في وادي عربة بحجة الحفاظ على الامن ضد عمليات التسلل الى المستوطنات الاسرائيلية القريبة من الحدود الاردنية هناك .

٢. أ- وقد شرح الجانب الحكومي بأن معظم الاراضي الاردنية المحتلة والتي تقع شرقي خط الانتداب قد احتلت اما قبل عام ١٩٦٧ او بعده او بعد قرار ٢٤٢ الذي صدر عن مجلس الامن بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ والذي تنص الفقرة ١ من المادة أ فيه على انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي التي احتلها في النزاع الاخير ( أي حرب حزيران عام ١٩٦٧ ) .

ولهذا فإن اعتبار الاراضي الاردنية المحتلة خاضعة لقرار ٢٤٢ يعتبر نجاحاً اردنياً في التفاوض ، وكان مقدمة لأيصال التفاوض الى استعادة ممارسة السيادة الاردنية على تلك الاراضي المحتلة .

ب- بين الجانب الحكومي للجنة ان الاردن قد استعاد بموجب نصوص المعاهدة





وملحقاتها وخرائطها كامل المساحة التي احتلتها اسرائيل دون التنازل عن شبر واحد .

ولكن الحدود التي تم الاتفاق على ترسيمها بموجب اتفاقية الانتداب لعام ١٩٢٢ والتي تم ايداعها لدى عصبة الامم المتحدة عام ١٩٢٨ ، لم تكن واضحة بموجب ذلك الاتفاق ، وترك بعض الاعتبارات الفنية دون شرح واضح .

وفي هذا الاطار ، فقد تم التنازع بين الوفدين الاردني والاسرائيلي حول اسلوب ترسيم الحدود فقد أصر الجانب الاسرائيلي على استخدام اسلوب الخط الوسطي او باختيار المسار الذي يربط بين النقاط المرتفعة ، مما يعني ان لأسرائيل حقوقاً في الاراضي الاردنية غير تلك التي تم احتلالها ولكن الوفد الاردني المفاوض صمم على استخدام اسلوب المسار الواصل بين ادنى نقطة او ما يسمى بمبدأ الثلوغ ( THALWEG ) ، وبعد اقتناع الجانب الاسرائيلي بوجهة النظر الاردنية فقد تمت المقارنة بين الخرائط التاريخية المتاحة وبين خط وقف اطلاق النار عام ١٩٦٧ ، فتبين انهما متطابقان في معظم الاماكن . وبناء على ذلك ، تم وضع خرائط تفصيلية للأماكن التي لم يحدث فيها ذلك التطابق وجرى الاتفاق على ترسيم الحدود بحيث يستعيد الاردن كامل مساحة الارض التي احتلت ، مع تعديلات طفيفة على الجانبين وبعد ذلك ، تم اعداد الصور الفوتوغرافية بمقاس ١ : ١٠،٠٠٠ حيث رسمت الحدود ترسيماً دقيقاً يسمح بوضع العلاقات والحواجز الحدودية .

وجدير بالذكر هنا ان قرار ٢٤٢ التي حذفت منه ال التعريف ( THE ) في كلمة الاراضي الواردة في الفقرة ١ من المادة ١ حسب النص باللغة الانجليزية ، لم تقصد اعطاء اسرائيل الحق في الاحتفاظ بأي ارض عربية محتلة ، وانما قصد منه السماح باجراء تعديلات حدودية طفيفة على الجانبين وذلك لتحويل خطوط وقف اطلاق النار على حدود دائمة دولية معترف بها .

وأكد الوفد المفاوض للجنة ان هذا التعديل الذي جرى على الحدود الاردنية الاسرائيلية ، كما هو موضح في الخرائط التي عرضت ، ليس له أي مساس بالسيادة الاردنية ، بل هو امر مقبول دولياً ويؤثر على الاراضي الاردنية بالقدر الذي يؤثر فيه على الاراضي الاسرائيلية .

وسوف تقوم اسرائيل بهذا الصدد ولأول مرة بالتنازل عن اراض اسرائيلية مما يتطلب منها تعديل قانونها الحالي الذي ينص على عدم السماح بالتنازل من أي ارض من اراضي اسرائيل .

ج- وفيما يتعلق بمنطقة الباقورة فقد بين الجانب الحكومي للجنة بأن هذه الارض هامة جداً رغم صغر مساحتها وذلك لأنها

تشكل جزءاً من الاراضي التي يلتقي فيها نهرا الاردن واليرموك وان استعادتها الى السيادة الاردنية أمر ضروري وحيوي من الناحيتين الاستراتيجية الامنية والاستراتيجية المائية .

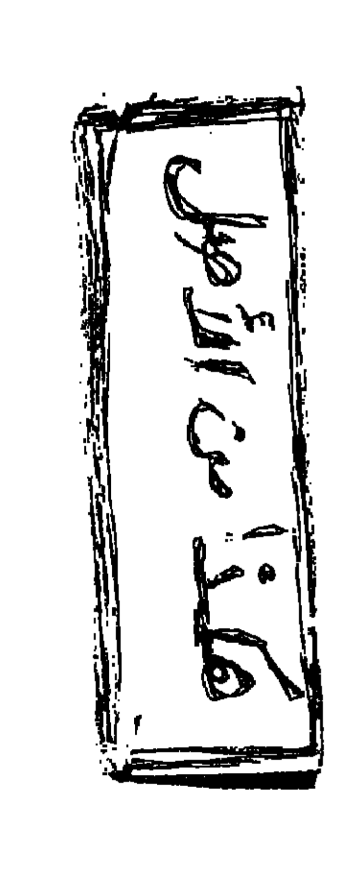
ولذلك صمم الوفد الاردني المفاوض على استعادة تلك الارض الى السيادة الاردنية رغم تصلب الموقف الاسرائيلي حيالها ، ولكن الوفد الاردني المفاوض كان يدرك تماماً أن هنالك املاكاً خاصة اسرائيلية في هذه الارض يجب مراعاتها والا فإن الوفد الاسرائيلي لا يمكن ان يقبل بمبدأ الانسحاب منها .

ومن هنا ، فقد تم التوصل الى حل يعيد تلك الارض الى الاردن ولكنه في نفس الوقت يسمح للأفراد الاسرائيليين بالدخول اليها من اجل استثمارها لمدة ٢٥ عاماً مع قبول مبدأ التجديد ما لم يبين احد الاطراف قبل سنة من انتهاء المدة رغبته في انهاء ذلك الترتيب .

وكذلك فإن الملحق الخاص بهذا الموضوع نص على أنه يجوز اقامة أي مشاريع مشتركة يتفق عليها وتطور من قبل الطرفين في المنطقة ، وأكد الجانب الحكومي للجنة بأن نصوص المعاهدة والملحق ١ ( ب ) المتعلق بمنطقة الباقورة / نهارايم لا يحول دون استملاك الاردن لهذه الاراضي من اصحابها مقابل الثمن . وأن لجنة الارتباط المنصوص عليها في الفقرة ٨ من الملحق تستطيع بحث موضوع الاستملاك وكذلك ، فقد بين الجانب الحكومي رداً على تساؤلات اعضاء اللجنة ان الترتيبات الامنية التي نص عليها بالملحق المتعلق منها بعدم تطبيق الاردن لقوانينه الجنائية على الانشطة في المنطقة المحصورة باشخاص من التابعية الاسرائيلية لا يتعارض على الاطلاق مع السيادة الاردنية ، وذلك لأن القانون الدولي نص على تنازع الاختصاص في مثل هذه القضايا في الحالات الشخصية وفي الحالات القطرية ، ولو ارتكب اسرائيلي جريمة في منطقة الباقورة وفر الى بلد ثالث ، فإنه يجوز للأردن المطالبة بذلك الشخص بحكم السيادة الاردنية كما يجوز لإسرائيل المطالبة به بحكم جنسيته .

وكذلك فقد بين الجانب الحكومي بأن دخول الاسرائيليين ومدعويهم محصور في تلك المنطقة ويحظر عليهم الاتفاق ممارسة اية اعمال مخالفة للقانون الاردني ، وان دخولهم وخروجهم يتم بموجب ترتيبات اردنية يتم الاتفاق عليها من خلال لجنة الارتباط الاردنية الاسرائيلية .

وقد استمعت اللجنة الى ردود الجانب الحكومي التي استندت الى احكام القانون الاردني والتشريعات الدولية المتعارف عليها في هذه الحالات ، واخذت علماً بالتأكيدات من أن الاردن لم يقم بتأجير تلك الارض ، بل سمح لأفراد اسرائيليين وفق ترتيبات واضحة محدودة باستثمار املاك لهم داخل الاردن لفترة محدودة وان كانت قابلة للتجديد ، وان





الاردن يمارس سيادته الكاملة على تلك المنطقة ، وان هذه الترتيبات كلها قد قبل بها من اجل استعادة ارض اردنية كانت محتلة وتنطوي على قيمة استراتيجية عالية . وترى اللجنة ان تؤكد في هذا المجال على التوصية الى الحكومة باتخاذ كل الاجراءات الممكنة من اجل استملاك الارض وانهاء الترتيبات الاستثمارية المتاحة للأفراد الاسرائيليين فيها ، او السعي وبالسرعة الفائقة لتفعيل البند رقم ٥ من الملحق ١ ( والذي ينص على اقامة مشروع مشترك في هذه المنطقة ) .

وكذلك فإن اللجنة قد اخذت علماً بأن افراداً اسرائيليين كانوا يملكون حوالي ( ٦٫٠٠٠ ) دونم اخرى مجاورة للباقورة ، وموضوعة تحت بند حراسة املاك العدو في دائرة المساحة والاراضي الاردنية وقد سمح باستثمار ( ٥٫٠٠٠ ) دونم تقريباً منها من قبل مواطنين اردنيين ، وهنالك حوالي ( ١٫٠٠٠ ) دونم اخرى ملاصقة لموقع الباقورة كانت منطقة حرام مزروعة بالالغام ، وان هذه الارض بأكملها قد اصبحت الآن جزءاً من الاراضي الاردنية .

د. أما بالنسبة للأرض في منطقة البحر الميت والبالغة مساحتها ٥ كيلومترات مربعة تقريباً ، فقد قبل الوفد الاردني المفاوض باستبدالها بأراضي اسرائيلية في وادي عربة مساحتها ٥٫٧ كيلو متر مربع تقريباً ، والواقعة غرب خط الانتداب .

ويجدر بالذكر هنا ان هذه المقايضة قد حققت فوائد للأردن لأن الاراضي التي تم استبدالها في منطقة البحر الميت لا يمكن استثمارها من قبل شركة البوتاس العربية ولذلك فإن الحصول على ٥٫٧ كيلو متر مربع من الاراضي الاسرائيلية مقابلها كان نجاحاً تفاوضياً اردنياً .

هـ- أما فيما يتعلق بباقي الاراضي الاردنية التي تم احتلالها من قبل اسرائيل في وادي عربة ، في عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ فقد تم استعادة مساحتها بالكامل باستثناء المناطق التي تم تبادلها والبالغة مساحتها ، مع ما تم استبداله مقابل ارض لبحر الميت حوالي ٣٤ كيلو متراً مربعاً وقد ناقشت اللجنة مطولاً مع الجانب الحكومي فكرة السماح للجانب الاسرائيلي باستثمار موقع الغمر ( تسوفار بالعبرية ) والتي تقدر مساحتها بحوالي ١٫٣٥٠ دونماً او ١٫٣٥ كيلو متراً مربعاً ، وبين الجانب الحكومي ان الجانب الاسرائيلي قد استثمر في هذا الموقع استثمارات زراعية كبيرة تعتمد على استخدام المياه العالية الملوحة لأغراض الزراعة ، وان الاردن لا يملك هذه التقنية وليس من المتوقع ان يطورها قبل اقل من عشرة اعوام ، ولأن استبدال هذه الارض سيعني احداث تعرجات كبيرة على الحدود ، فقد رأى الجانب الاردني ان يحتفظ بها تحت السيادة الاردنية مقابل السماح لأسرائيل باستثمارها لمدة ٢٥ سنة وبترتيبات منصوص

عليها في الملحق رقم [ ١ ( ج ) ] منطقة الغمر / تسوفار والتي تتشابه مع الترتيبات في الملحق ١ ( ب ) لمنطقة الباقورة ، و مع الاخذ بعين الاعتبار انه لا يوجد حقوق ملكية لأي شخص اسرائيلي في هذه المنطقة .

وهنا إخواني هذه التوصية رقم ٢ فإن اللجنة توصي الحكومة بضرورة اخذ الترتيبات الكفيلة بإنهاء هذا الوضع اما عن طريق انهاء الترتيبات الاستثمارية لأسرائيل فيها ، علماً بأن اسرائيل تدعي ان دخلها في هذه المنطقة يبلغ حوالي ٤٠ مليون دولار سنوياً ، او عن طريق استبدال تلك الارض بإعطائها لإسرائيل مقابل اراض مكافئة لها من حيث المساحة والقيمة من الاراضي الاسرائيلية ، بغض النظر عن التعرجات والانحناءات التي ستسببها في الخط الحدودي المتفق عليه بموجب هذه المعاهدة .

و- اما فيما يتعلق بترسيم الحدود في خليج العقبة ، فقد بين الجانب الحكومي ان الترسيم في هذا الموضوع سوف يتم عن طريق هيئة الحدود المشتركة المنصوص عليها في المادة ٣ من الملحق ( ١ أ )

وقد بين الجانب الحكومي ان ترسيم الحدود في مياه خليج العقبة يصعب تنفيذه بموجب العرف الدولي في هذا المجال ، لأن عرضه يقل عن ٦ اميال بحرية ، ومن المعروف ان كل جانب كان سيحصل على مسافة ٣ اميال بحرية في حالة امتداد المياه لمسافة ٦ اميال او اكثر .

ولكن لأن المسافة تقل عن ذلك ، فإن بالإمكان ترسيم الحدود بواحدة من طرق ثلاث :

الأول هو الاخذ بأقرب نقطة حدود على الشاطىء ومن ثم اسقاط عمود عليها داخل المياه الاقليمية ، او تقسيم المياه بينهما بنسبة تتوافق مع طول الشاطىء الخاضع لسيادة كل منهما في تلك المنطقة ، او رسم خط متوسط يقسم المياه الى نصفين متساويين .

وقد بين الجانب الحكومي ان الحل الامثل للأردن هو البديل الاول لأنه يعطي الاردن مساحة بحرية اكثر من اي من البلدين الاخرين المتكافئين تقريباً ، بما مساحته ٤ كيلومترات مربعة في البحر ، وبناءاً على ذلك فإن اللجنة توصي الحكومة ، هذه التوصية رقم ٣ ، بأن توجه وفدها المفاوض لكي يتمسك بالبديل الاول عندما يجري التفاوض على ترسيم الحدود في خليج العقبة .

ز- وقد اثار بعض السادة النواب استفساراً حول البند الثاني من المادة الثالثة والتي تنص على ان الحدود الدولية الدائمة بين الاردن واسرائيل سوف تعتبر دون المساس بوضع أي اراضي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الاسرائيلي عام ١٩٦٧ واثير سؤال محدد حول امكانية ترسيم هذه الحدود

هذا من الأصل



مستقبلاً بين الاردن والسلطة الوطنية الفلسطينية في حالة انسحاب اسرائيل الى مواقع جديدة خلف هذه الحدود .

وقد بين الجانب الحكومي بأن هذا النص قد ورد اساساً في جدول الاعمال المشترك الموقع بين الاردن واسرائيل في ١٤ / ٩ / ١٩٩٣ ، وقد نال قسطاً كبيراً من الجهد التفاوضي وذلك لأن الاردن لا يعترف بالاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية ، ولا يمكن ان يقبل ان يفاوض على ترسيم الحدود بين الاردن والاراضي الفلسطينية الا مع الفلسطينيين انفسهم .

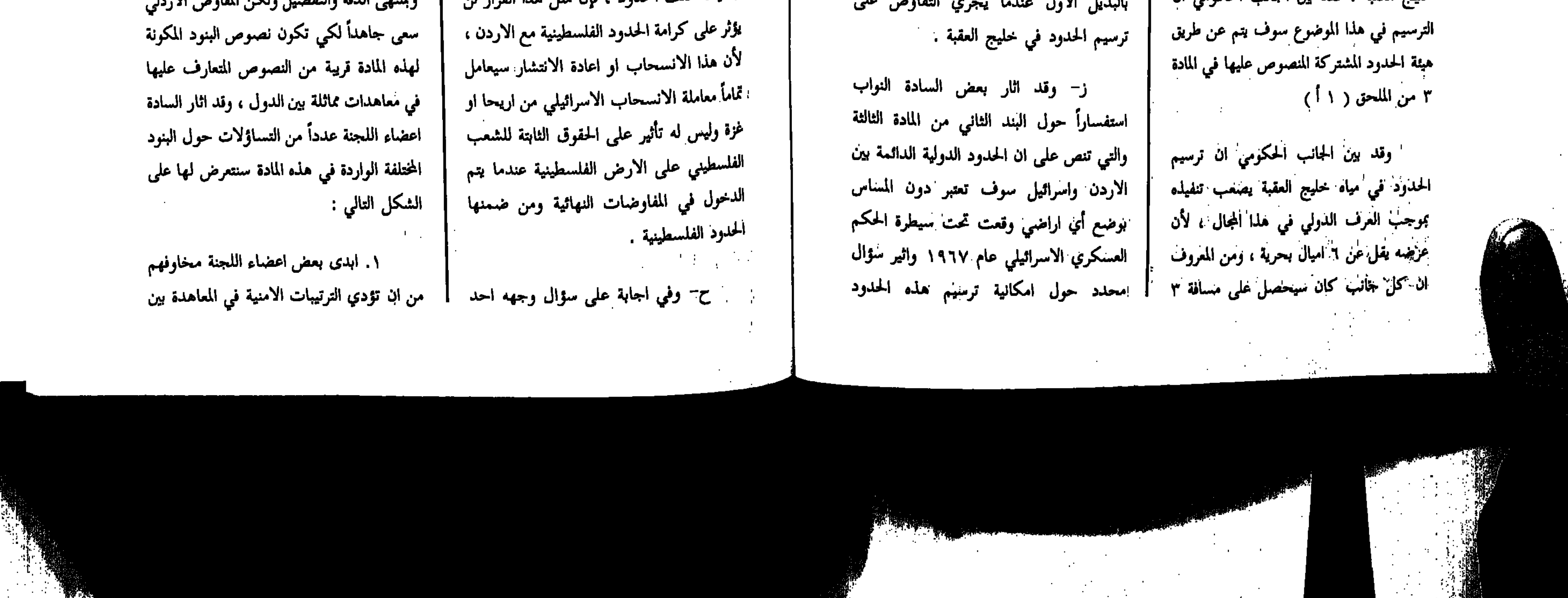
الامر الثاني هو ان للارض الفلسطينية حدوداً مع كل من الاردن واسرائيل وتمتد الى كل من نهر الاردن والبحر الميت ، وان اتفاقية الحكم الذاتي المطبقة حالياً في اريحا بالذات ، لا تجعل هذه المنطقة مشاطئة للنهر او البحر ، واما في حالة انسحاب اسرائيل الى مواقع جديدة خلف الحدود ، فإن مثل هذا القرار لن يؤثر على كرامة الحدود الفلسطينية مع الاردن ، لأن هذا الانسحاب او اعادة الانتشار سيعامل تماماً معاملة الانسحاب الاسرائيلي من اريحا او غزة وليس له تأثير على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني على الارض الفلسطينية عندما يتم الدخول في المفاوضات النهائية ومن ضمنها الحدود الفلسطينية .

ح- وفي اجابة على سؤال وجهه احد اعضاء اللجنة الى الجانب الحكومي ، بين الاخير بأن الاردن سوف ينشر قواته العسكرية على جميع المناطق الاردنية وعلى الحدود في جميع الاماكن التي تم استعادتها ، وسوف يمارس سيادته في هذه المناطق التي اصبحت جزءاً لا يتجزأ من الاراضي التي تقع تحت السيادة الاردنية ، وان الحدود الجديدة الدائمة والمعترف بها لن يوضع عليها مراقبة لا من الطرف الاسرائيلي ولا من اية جهة اخرى ، وان الاردن سيكون له مطلق التصرف بها باستثناء المنطقتين في الباقورة والغمر واللتين تحدد التصرف فيهما بموجب ملاحق خاصة اشير اليها سابقاً .

المادة ٤ : الأمن :

بين الجانب الحكومي لأعضاء اللجنة بأن هذه المادة من اكثر المواد حساسية ، خاصة بالنسبة للجانب الاسرائيلي الذي كان يلح دائماً على ضرورة استكمال الجوانب الامنية وبمنتهى الدقة والتفصيل ولكن المفاوض الاردني سعى جاهداً لكي تكون نصوص البنود المكونة لهذه المادة قريبة من النصوص المتعارف عليها في معاهدات مماثلة بين الدول ، وقد اثار السادة اعضاء اللجنة عدداً من التساؤلات حول البنود المختلفة الواردة في هذه المادة سنتعرض لها على الشكل التالي :

١. ابدى بعض اعضاء اللجنة مخاوفهم من ان تؤدي الترتيبات الامنية في المعاهدة بين



الاردن واسرائيل الى تراخي الاستعداد العسكري في الاردن ، في الوقت الذي تستمر اسرائيل فيه في رفع كفاءات قواتها العسكرية بالتدريب والتزويد بأحدث الاجهزة والمعدات المتطورة وقد بين الجانب الحكومي بأن هذا الموضوع ليس وارداً ، بل على العكس ، فإن جلالة الملك الحسين يسعى جاهداً من اجل اعادة تنظيم القوات المسلحة الاردنية ورفع كفاءتها وتزويدها بالمعدات الدفاعية الحديثة حتى تكون اكثر فاعلية واستعداداً وذلك لأن متطلبات الامن والدفاع في حالة السلم لا تقل عن حالة الحرب ، وان الاردن يؤمن بأن قواته العسكرية هي سياجه ودرعه ضد التحديات الخارجية ولم يرد في نصوص المعاهدة اي بند او نص على الاطلاق يحول دون تحسين جاهزية القوات المسلحة وابقاءها على اعلى درجات الاهبة والاستعداد ، وكذلك فإن الفقرة الثانية من المادة ٤ قد نصت على انه لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الامم المتحدة .

٢- وتساءل بعض السادة اعضاء اللجنة عن النص الوارد في الفقرة الرابعة والمتعلقة بامتناع اي من الطرفين عن الدخول في اي ائتلاف او تنظيم او حلف ذي صفة عسكرية او امنية مع طرف ثالث او مساعدته بأي طريقة من الطرق ، او الترويج له او التعاون معه اذا كانت اهدافه او نشاطاته تضمن شن العدوان او اية اعمال اخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر بما يتناقد مع مواد هذه المعاهدة .

وعن النص ٤ - ب - الذي يدعو الى امتناع الطرفين عن السماح بدخول او اقامة او عمل قوى عسكرية او عسكريين او معدات تعود لطرف ثالث على اراضيها او من خلالها في احوال يمكن ان تخل بسلامة الطرف الآخر واستفسر اعضاء اللجنة عما اذا كانت هذه النصوص تقيد حرية الاردن في التعاون مع الاطراف العربية او السماح بأي نوع من انواع التعامل العسكري مع الدول العربية المجاورة مما يعزز الهدف الاسرائيلي في اضعاف الاردن وسلخه عن التزاماته العربية .

وقد بين الجانب الحكومي بأن الهدف من هذه المادة ( المادة ٤ ) هو الحيلولة دون اعتداء أي طرف من الطرفين بشكل غير مباشر على الطرف الآخر ، ولكنها ( أي هذه النصوص ) لا تحول دون حق الاردن في الاستعانة بالدول العربية من اجل الدفاع عن النفس ، كما هو واضح من نص البند ٢ من هذه المادة والذي يستند الى ميثاق الامم المتحدة في حق الدول المشروع في الدفاع عن نفسها في حالة الحرب او التهديد بها ، وبخاصة المادة ٥١ من هذا الميثاق .

ووضح الجانب الحكومي كذلك بأن الالتزامات العربية في هذا المجال وخاصة معاهدة الدفاع العربي المشترك لا تتناقض مع



البند ٤ في هذه المعاهدة طالما انها تتحدث عن الدفاع عن النفس وليس الاعداد للهجوم على اسرائيل .

٣. كذلك عبر بعض السادة اعضاء اللجنة عن تحفظاتهم على البند ٥ من هذه المادة والمتعلق باتخاذ الطرفين اجراءات ضرورية وفعالة وسيتعاونان في مكافحة الارهاب بكل اشكاله وأبدوا تخوفهم بشكل خاص من امكانية استغلال اسرائيل لهذا النص لتحمل الاردن مسؤولية حيال المواقف السياسية لبعض الاحزاب الاردنية فتطالب الاردن بمحاربة هذه الجهات تطبيقاً لنصوص هذا البند ، وذكر الجانب الحكومي بأن الاردن ملتزم دولياً بمكافحة الارهاب لأنه نفسه عانى الامرين من الاعمال التي ينطبق عليها تعريف الارهاب ، وقد بين الاردن موقفه من الارهاب بشكل واضح وجلي في مناسبات كثيرة .

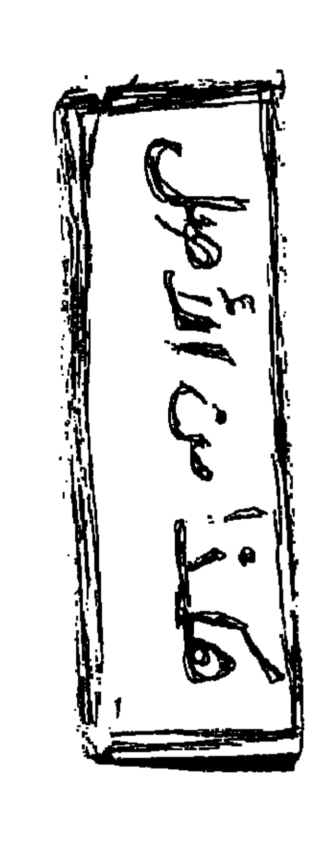
ولكنه اوضح بأن المفاوض الاردني ركز في الفقرة ٥ - ب على ان مكافحة الارهاب لا يمكن ان تمس بالحريات الاساسية بالتعبير عن الرأي وبالتنظيم كما هو واضح بشكل جلي في نص الفقرة ٥ - ب .

وبين كذلك ان البند ٦ نص على ان عملية الصاق تهمة الارهاب لأي طرف بالطرف الثاني ليست مفتوحة بل لها آلية محددة اذ ينص البند ٦ على ان أي مسألة تتعلق بتنفيذ هذه المادة تتم معالجتها ضمن الية للتشاور والتي ستضم الية ارتباط ، والتحقق والاشراف وحيثما كان ذلك ضرورياً ، آليات اخرى ومشاورات على مستوى أعلى ، وستضم اتفاقية سيجري الانتهاء منها ضمن مدة ثلاثة اشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة ، التفاصيل المتعلقة بآلية المشاورات .

٤. وتساءل ايضاً بعض السادة النواب عن المقصود بالفقرة ٧ -ب - والتي تدعو الى ايجاد منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل سواءاً منها التقليدية او غير التقليدية في الشرق الاوسط ، وتساءلوا عن المقصود بكلمة منطقة دون تحديد هذه المنطقة او توسيعها بحيث تضمن انضمام اسرائيل الى هذه المنطقة خاصة وان اسرائيل تصنع وتطور اسلحة غير تقليدية بما فيها اسلحة الدمار الشامل .

وقد اجاب الجانب الحكومي بأن عدم تحديد منطقة في الشرق الاوسط ليس ناجماً عن مشاركة اسرائيل في العضوية ام عدمها ، بل ان استعمال النص المطلق غير المحدد ناشىء عن الصعوبة في تعريف منطقة الشرق الاوسط نفسها ، وانه من غير المعقول ان يتفق كل من الاردن واسرائيل على خلق منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل لا يكون كلاهما عضو فيها .

وأكد الجانب الحكومي على ان هذا البند بالذات فيه انجاز واضح للمفاوض الاردني لأن اسرائيل اعترفت ولو ضمنا بامتلاكها



لأسلحة الدمار الشامل وهو امر لم تقر به سابقاً .

ومما يجدر ذكره هنا ايضاً ان هذا النص موجود ايضاً في جدول الاعمال الاردني – الاسرائيلي المشترك الموقع بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٩٣ .

وسأل البعض عن المقصود بفقرة ١ – ب – والتي تنص على ان يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الاورروبية والاتحاد الاورروبي في تطوير مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ( csce ) ويلتزمان بإقامة مؤتمر الامن والتعاون في الشرق الاوسط . وبين الجانب الحكومي بأن هذا النص قد جاء بناءاً على طلب من المفاوض الاردني ، لأن مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا قد غطى مفهوم الامن الشامل ، فالاردن له موقف واضح من ان الامن لا يقوم على الجوانب العسكرية والامنية فحسب ، بل له امتدادات اجتماعية واقتصادية وبشرية أخرى ، وان التعاون الحقيقي في ظل السلام لا يمكن ان يكون دائماً ومستقراً الا اذا وفر لجميع بلدان المنطقة قدراً معقولاً ومتقارباً من الرفاهية والانجاز الاقتصادي والامن الاجتماعي والاستثمار الكافي في تنمية الموارد البشرية ، واعتماد الديمقراطية وحرية التعبير والرأي واحترام حقوق الانسان منهجية ثابتة وراسخة في جميع بلدان الشرق الاوسط ، ولذلك فإن الاردن الذي وطد نفسه على مبادىء الامن الاجتماعي والسياسي والعسكري والانساني يريد من هذا النص ان يؤكد اهليته ودوره في بناء نظام يساهم فيه ويضمن فيه عن طريق تلك المساهمة احترام الحقوق العربية وميراثها الانساني في بناء أي نظام جديد في الشرق الاوسط .

المادة ٥: الديبلوماسية والعلاقات الثنائية الاخرى :

ابدى اعضاء اللجنة تساؤلا حول العلاقات الديبلوماسية وتبادل السفراء بين البلدين فأجاب الجانب الحكومي بأن نص الفقرة ١ من هذه المادة ينص صراحة على ان العلاقات الديبلوماسية وتبادل السفراء سوف يتمان خلال شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق .

المادة ٦ : المياه :

قدم الجانب الحكومي في بداية بحث هذه المادة عرضاً تحليلياً للحقوق الاردنية في المياه وعن الترتيبات التي تم الاتفاق عليها بموجب النصوص الواردة في المادة ٦ والملحق رقم ٢ بعنوان الامور المتعلقة بالمياه .

وفيما يتعلق بموضوع المياه وحق الاردن فيها فكان البحث في ثلاثة امور اولها استعمال اسرائيل الزائد لمياه اليرموك والثاني ايجاد اماكن لتخزين الفيضانات والثالث ايجاد موارد للوفاء باحتياجات الشرب .

فما هو متبقي من مياه اليرموك بعد



استعمالات سوريا كان جزء منه في متناول الاردن وجزء في متناول اسرائيل يتجاوز نصيبها الذي قبلت به لجنة الجامعة العربية عام ١٩٥٥ وجزء ثالث يتدفق الى البحر الميت دون استعمال وكان همنا حصر حصة اسرائيل بما وافقت عليه لجنة الجامعة العربية وهو ٢٥ مليون متر مكعب ، واخذ اقرار من اسرائيل بأن الباقي من تدفق النهر هو حق اردني فكان لنا ذلك ، وبذلك اعادت اسرائيل ٧٥ مليون متر مكعب من المياه للأردن ، ثم طلب الوفد الاردني من اسرائيل استعمال طاقتها الحالية لضخ جزء من مياه اليرموك شتاء الى بحيرة طبريا بحدود ٢٠ مليون متر مكعب ، ومقابل ذلك تنقل اسرائيل الى الاردن من نهر الاردن ( بحيرة طبريا ) نفس الكمية صيفاً ( ١٥ ايار حتى ١٥ تشرين اول ) .

وللوفاء بحاجات الشرب ، وحماية لنوعية مياه نهر الاردن جنوب بحيرة طبريا ، تم الاتفاق على ان تقوم اسرائيل بتحلية ٢٠ مليون متر مكعب من مياه الينابيع التي حولتها الى نهر الاردن ، وانتاج ١٠ مليون متر مكعب منها ونقلها للأردن ، كما تم الاتفاق على ان تقوم اسرائيل في المدى المتوسط على تزويد الاردن بـ ٥٠ مليون متر مكعب من المياه بمواصفات صالحة للشرب ويتفق البلدان على مصدرها خلال سنة من نفاذ المعاهدة .

كما تم الاتفاق على بناء نظام في السدود على نهر الاردن لتوفير معدل اقله ٢٠ مليون متر مكعب من فيضانات نهر الاردن الى المملكة وبناء سد على نهر اليرموك عند نفق العدسية لتحسين كفاءة تحويل المياه الى قناة الملك عبدالله .

واتفق البلدان على اقتسام التصريف الاساسي لنهر الاردن جنوب بحيرة طبريا بعد استصلاحه مناصفة بين الجانبين .

وجدير بالذكر ان الزيادة الفورية لنصيب المملكة من المياه كما هو مبين اعلاه مجموعها ٥٥ مليون متر مكعب موزعة على ٣٨ مليون متر مكعب في اشهر الجفاف ( نيسان – تشرين ثاني ) و ١٧ مليون متر مكعب شتاء عن طريق النفق .

وفي المدى المتوسط تكون الزيادة بـ ٥٠ مليون متر مكعب من مصادر صالحة للشرب تحدد خلال سنة و ٧٠ مليون متر مكعب من السدود و ٤٠ مليون متر مكعب من التصريف الاساسي ( يصلح للزراعة فقط ) لنهر الاردن .

وبذلك يكون مجموع الزيادة في نصيب المملكة ٢١٥ مليون متر مكعب كان الاردن محروماً منها سنين طوال يعرف مزارعو وادي الاردن قيمتها الحقيقية على امتداد الوادي ، وستكون حيوية للملكة واحتياجاتها المستقبلية من الماء وتوضيحاً للكميات التي حصل عليها الاردن ، فقد تم اعداد جدول حول استعمالات المملكة الاردنية الهاشمية السنوية من مياه نهري الاردن واليرموك بعد

توقيع اتفاقية السلام . ( مرفق ) .

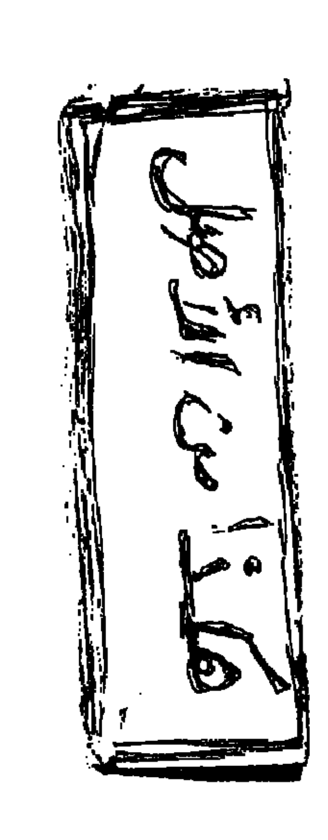
وقد ابدى السادة اعضاء اللجنة عدداً من الملاحظات حول موضوع المياه الواردة في المعاهدة نورد اهمها كما يلي :

١. ابدى بعض السادة الاعضاء مخاوفهم من ان حقوق المياه الاردنية في نهري الاردن واليرموك تعتمد على اجراءات وفعاليات سيتم تنفيذها في المستقبل مثل بناء وسائل للتخزين وسدود تحويلية وغيرها ، مما يجعل توفير كميات المياه وبخاصة في نهر الاردن غير قابلة للتنفيذ الفوري وقد بين الجانب الحكومي في رده على هذه النقطة بأن حقوق الاردن في المياه ليست جاهزة للضخ بدون وسائل وسدود للتخزين والضخ ، وهذا يعني ان فترة الانتظار لم تأت نتيجة للموقف التفاوضي الاسرائيلي او رغبته في تأخير توفير المياه للأردن ، بل نتيجة لنقص الاستعداد لتحويل هذه المياه والاستفادة منها .

وقد اكد الجانب الحكومي على ان مشروع بناء سد التحويل التخزيني على نهر اليرموك والمزمع اقامته الى الغرب من تحويلة العدسية يهدف الى تحسين كفاءة تحويل المياه من مخصصات المملكة الاردنية الهاشمية الى قناة الملك عبدالله ، وكذلك فإن بناء نظام لتخزين المياه على نهر الاردن على الحدود المشتركة بالقرب من التقاء نهري اليرموك والاردن في وادي اليابس يهدف الى تحويل كميات المياه المستحقة للأردن من نهر الاردن .

وأكد الجانب الاردني ان الاردن لن يتحمل النفقات الرأسمالية لهذين المشروعين واللذين بدونهما لا يمكن توفير هذه المياه للأردن .

٢. تساءل بعض السادة النواب عن سبب تحديد كميات المياه التي ستضخها اسرائيل من نهر اليرموك والبالغة ٢٥ مليون متر مكعب يضخ منها ١٣ مليون متر مكعب خلال فصل الشتاء و ١٢ مليون متر مكعب خلال فصل الصيف لأن في مثل هذا التخصيص المباشر ضمان للكميات التي ستحصل عليها اسرائيل في الوقت الذي بقيت فيه حصة الاردن غير محددة واجاب الجانب الحكومي بأن حجم المياه التي تنساب في نهر اليرموك يزيد عن ٤٢٥ م م م كمعدل مشتق من منسوب المياه السنوي خلال الاربعين سنة الماضية ، وان اسرائيل كانت تضخ من نهر اليرموك كميات كبيرة من المياه قد تصل في بعض السنوات الى اكثر من ١٠٠ م م م ، ولذلك فإن تحديد حصة اسرائيل بـ ٢٥ مليون متر مكعب فقط سيعني توفير الكميات الباقية لصالح الاردن ، وعليه فإن التخوف من تحديد حصة اسرائيل بـ ٢٥ م م م فقط ليس له اي تأثير سلبي على حصة الاردن الجديدة ، بل سيعني زيادتها بكمية تصل الى ٧٥ مليون متر مكعب في العام ، عدا عن ١٢٠ مليون متر مكعب التي يضخها الاردن في الوقت الحالي .





٣. تساءل بعض السادة النواب عن حصة الجانب الفلسطيني في مياه نهري اليرموك والاردن ، وقد اجاب الجانب الحكومي بأن المفاوض الاردني قد تمسك تمسكاً كاملاً بعدم تمكين المفاوض الاسرائيلي في اقحام حصص الاطراف العربية في نهر اليرموك او في نهر الاردن ، حتى لا يتخذ من هذا الامر ذريعة لتأجيل حصول الاردن على حصته العادلة والقانونية من مياه النهرين وبين بأن حصة الاردن بضفتيه عام ١٩٥٥ كانت ٣٧٧ مليون متر مكعب بينما كانت حصة سوريا ٩٠ مليون متر مكعب ، وان الاردن بهذه الترتيبات الجديدة قد ارتفع نصيبه من مياه نهر اليرموك الى ١٩٥ مليون متبر مكعب او ما يقل عن استحقاق الضفتين بحوالي ١٨٢ مليون متر مكعب يذهب جزء منها الى البحر لعدم التمكن من تخزينه بينما تحصل سوريا على الجزء الأكبر منها اذ يقدر ان ما تضخه سوريا من نهر اليرموك بأكثر من ٢٢٠ مليون متر مكعب في الوقت الذي تحددت حصتها فيه بموجب اتفاقية جونستون بـ ٩٠ مليون فقط .

اما فيما يتعلق بحصة الاردن من نهر الاردن فقد تم تحديدها بموجب مشروع جونستون بـ ١٠٠ مليون متر مكعب وقد حصل الاردن على ٥٠ مليون متر مكعب بموجب نصوص هذه المعاهدة بالاضافة الى ١٠ ملايين متر مكعب اخرى سيتم تزويدها من اسرائيل عن طريق التحلية مقابل المياه الجوفية المالحة التي ستضخها اسرائيل من الآبار الاردنية في وادي عربة .

ولذلك ، فإن الحصة الفلسطينية في نهر الاردن والموجودة لدى اسرائيل حالياً تبلغ ٥٠ مليون متر مكعب ، ويجب ان يتم تسويتها بشكل مباشر بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي .

٤. واثار بعض السادة النواب استفساراً حول نص البند ٣ من الملحق ٢ والمتعلق بتعاون الاردن واسرائيل لإيجاد مصادر لتزويد الاردن بكمية اضافية مقدارها ٥٠ مليون متر مكعب في السنة من المياه بمقاييس مناسبة لاستعمالها في الشرب .

وتحدد الاستفسار حول مصدر تلك المياه ومدى التزام اسرائيل بتنفيذ هذا البند وعما اذا كانت ستأتي من المصادر الاردنية المائية نفسها وقد رد الجانب الحكومي بأن مصادر المياه ليست محددة في الوقت الحاضر ، ولكنها لن تأتي من الاراضي الاردنية بل ستأتي من اسرائيل الى الاردن كما هو واضح في نص هذا البند في ملحق ٢ باللغتين العربية والانجليزية . وبين الجانب الحكومي ان الطرفين قد اتفقا على قيام لجنة مياه مشتركة خلال سنة واحدة من نفاذ مفعول المعاهدة لإعداد خطة لتزويد الاردن بالمياه الاضافية ، وانه سيتم تقديم هذه الخطة للحكومتين من اجل مناقشتها واتخاذ القرار حيالها .

٥ . واحتج بعض السادة اعضاء اللجنة على المادة IV في الملحق ٢ حول المياه الجوفية في وادي عربة والتي توضح الترتيبات التي سمح الاردن بموجبها لإسرائيل بالضخ من بعض الآبار التي حفرتها واستعملتها والتي آلت بموجب ترتيبات الحدود الى السيادة الاردنية ، واثار بعض السادة اعضاء اللجنة ان هذا الامر يتنافى مع السيادة الاردنية خاصة وان الاردن قد ضمن بموجب الفقرة ٤ – ب – من المادة ٦ في الملحق ٢ وصولاً سهلاً ودون معوقات للأشخاص والمعدات الى هذه الابار ، والانظمة التابعة لها لأغراض التشغيل والصيانة ، وكان رد الجانب الحكومي بأن النصوص المتعلقة بالمياه في هذه المعاهدة قد تضمنت ترتيبات لنقل المياه عبر الحدود من طرف الى طرف آخر .

فبينما سمح الاردن لإسرائيل بنقل مياه مالحة في وادي عربة من الاراضي التي آلت الى السيادة الاردنية عبر الحدود الى اسرائيل فإن اسرائيل ايضاً ستسمح للأردن بموجب الفقرة ٤ من المادة ١ في الملحق ٢ بترتيبات مشابهة لنقل مياه من الاراضي الاسرائيلية الى الاردن .

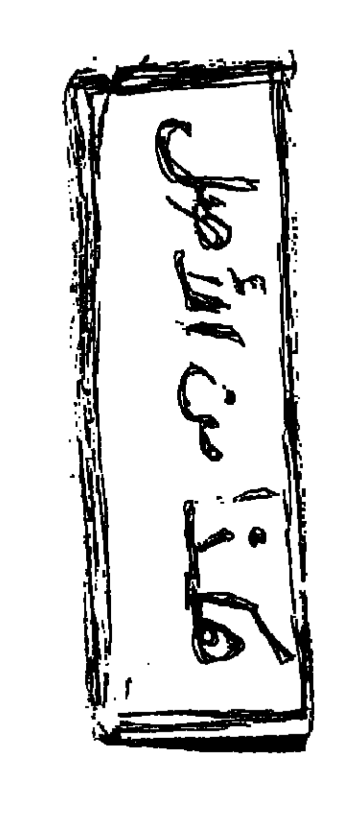
وهكذا فإن الامر كان ينطوي على صفقة يحصل الاردن بموجبها على ١٠ مليون متر مكعب من المياه المحلاة في الشمال بينما تحصل اسرائيل على مياه مالحة في الجنوب ، وسوف يسمح في كلا الحالتين بدخول الافراد من اراضي طرف الى الطرف الآخر لأغراض الصيانة والتشغيل وان هذا الامر لا ينطوي لا من قريب ولا من بعيد على أي مساس للسيادة الاردنية .

المادة ٧: العلاقات الاقتصادية :

١. تساءل بعض السادة النواب عن الاسباب التي حفزت الى وضع هذه المادة من حيث المبدأ داخل المعاهدة وعن الاسباب التي دعت الى تطوير العلاقات بين الطرفين ودخولهما في اتفاقيات للتعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة واقامة مناطق حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة .

وأبدى بعض السادة النواب مخاوف عميقة من ان يكون هذا التعاون الاقتصادي هو الهدف الاساسي لأسرائيل من عملية التفاوض ، اذ ان اسرائيل سوف تسعى عن طريق هذا التعاون الى الهيمنة على الاقتصاد الاردني خاصة وان الاقتصاد الاسرائيلي يبلغ حجمه حوالي اربعة عشر ضعف الاقتصاد الاردني ، مقاساً بالناتج الاجمالي السنوي ، وان اسرائيل كذلك متفوقة اقتصادياً وتكنولوجياً ومالياً وتصنيعا على الاردن بشكل واضح .

وبين بعض السادة النواب ان السلام الذي وقعته مصر مع اسرائيل لم يشمل مثل هذه النصوص وان الشعب المصري قد رفض التطبيع الاقتصادي مع اسرائيل وقد رد الجانب





الحكومي على هذه الملاحظات بالتأكيد على ان الاردن يدخل في معاملات اقتصادية دولية كثيرة ومع دول اكثر تقدماً من اسرائيل كالولايات المتحدة واليابان ودول الاتحاد الاوروبي ، ولكن الفارق هنا هو ان الواقع الاقتصادي في الاردن قد جعل جزءاً كبيراً من ثرواته واقعاً على الحدود مع اسرائيل او الاراضي التي تقع تحت نفوذها بحكم الاحتلال .

فمياه الاردن السطحية وزراعته وثرواته الطبيعية وميناءه الوحيد تقع جميعاً على الحدود مع اسرائيل ، وان قدرة الاردن في كثير من الاحيان على استثمار تلك الموارد وتلبية حاجاته الاساسية من المياه كان محدداً بحكم حالة الحرب السائدة مع اسرائيل ، ولذلك ، فإن السلام سيعطي الاردن فرصة لاستثمار تلك الموارد بشكل افضل واحياناً بحكم الضرورة كما هو الحال في المياه ، سيكون مضطراً للتعاون مع الجانب الاسرائيلي في هذه الامور .

وبين الجانب الحكومي ان العلاقات الاقتصادية التي تربط الاردن بالضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ عن طريق الجسور المفتوحة قد خلق بشكل غير مباشر علاقات اقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي كانت حبيسة للهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية .

لذلك ، فإن اي ترتيبات اقتصادية كانت تقوم بها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة قد اثرت على الاوضاع الاقتصادية في الاردن بفعل تأثيرها على اقتصاديات الارض المحتلة .

ومن ناحية أخرى ، فقد بين الجانب الحكومي ان كثيراً من المخاوف التي تثار حول هيمنة اسرائيل على الاقتصاد الاردني تنتج في الدرجة الاساسية عن قراءة غير دقيقة لواقع الاقتصاد الاسرائيلي وتعظيم لتفوقه على الاقتصاد الاردني .

ويلاحظ مثلاً انه في الوقت الذي تثور فيه المخاوف الاردنية من الآثار السلبية للتعاون بين الطرفين على الاقتصاد الاردني ، فإن كثيراً من الجهات الاسرائيلية تبدي مخاوفاً وقلقاً من فتح باب التعاون الاقتصادي مع الاردن بسبب الفارق الكبير في تكلفة الانتاج بين البلدين .

وأكد الجانب الحكومي على ان الاتفاقيات الاقتصادية بين الاردن واسرائيل سوف يجري بحثها بعد تبادل وثائق التصديق ولذلك فإن امام المفاوض الاردني فرصة لكي يطمئن على ان الاتفاقيات التي ستوقع ستضمن المصالح الاردنية الحقيقية .

ووضح الجانب الحكومي بأن الاقتصاد الاسرائيلي هو من اكثر اقتصاديات العالم حماية ودعماً لإنتاجه وصادراته ولذلك فإن الاردن لن يقبل بالتعاون الاقتصادي مع اسرائيل وبخاصة في مجال التجارة الا بخطة طويلة الاجل تفتح باب التعامل التجاري

والاقتصادي بالتدريج مطالبة اسرائيل بان تزيل كل العوائق وترفع اشكال الدعم التي تقدمها لصناعاتها وانتاجها والتي من شأنها اذا بقيت على وضعها الحالي ان تعطي ميزة للصادرات الاسرائيلية على حساب الانتاج الاردني .

وأكد الجانب الحكومي بهذا الصدد ان الحكومة الاسرائيلية ستواجه صعوبات جمة في اقناع الرأي العام الاسرائيلي بالتخلي عن نظام الحماية والدعم لإنتاجها وصادراتها .

وبعد المداورة في هذا الموضوع فإن اللجنة توصي ، وهنا التوصية رقم ٤ ، الى الحكومة بضرورة التأكيد على حماية الاقتصاد الاردني من الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية عند بحث اتفاقيات التعاون الاقتصادية الاسرائيلية عند بحث اتفاقيات التعاون الاقتصادي ووضع الضمانات التي تكفل حماية الانتاج الاردني وكذلك التأكد من قيام اسرائيل برفع جميع الحواجز الادارية والفنية والضريبية والدعم الذي يعطي لمنتجاتها وضعاً تفضيلياً بالمقارنة مع الصادرات الاردنية .

وكذلك فإن اللجنة تنظر بعين الحذر الى احتمالات السيطرة الاسرائيلية على الاستثمارات الاردنية وبخاصة الحيوية منها في حالة بيع حصص في الشركات الاردنية الى القطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي وان تقوم الحكومة الاردنية باتخاذ التدابير الكافية لضمان حماية الاستثمارات المالية من الهيمنة الاسرائيلية على المرافق الاقتصادية الحيوية في الاردن نظراً لما يتيسر للمستثمرين الاسرائيليين من مصادر تمويلية كبيرة وضخمة في مختلف ارجاء العالم .

٢. اثار بعض السادة الاعضاء تساؤلات حول النص الوارد في الفقرة ٢ - أ - من المادة السادسة والتي تتعلق بإزالة كافة اوجه التمييز بينهما وانهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر والتعاون في مجال انهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد احدهما الآخر من قبل اطراف ثالثة وتساءلوا عما اذا كان المقصود هنا ان يقوم الاردن بإقناع اطراف عربية بإزالة احكام المقاطعة العربية ضد اسرائيل

وقد اجاب الجانب الحكومي على ان هذا النص يتعلق اساساً بالتعاون بين البلدين من اجل توسيع علاقاتهما الاقتصادية مع اطراف كثيرة في العالم وبما يعود بالنفع على كليهما .

واكد الجانب الحكومي بهذا الصدد ان اسرائيل تمارس المقاطعة الاقتصادية ضد الاردن بشكل غير مباشر عندما تمنع بطرق مختلفة وبإجراءات تحكمية تعسفية دون التعاون الاقتصادي بين الاردن والاراضي الفلسطينية .

فمن المعروف ان السياسات الاسرائيلية وممارساتها في الاراضي العربية المحتلة قد أضرت بالاقتصاد الاردني ورتبت عليه التزامات جيرتها لصالحها ، ففي الوقت الذي كان الفائض التجاري بين اسرائيل من ناحية والضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية اخرى يصل الى ٨٠٠ مليون دولار في العام ، فإن الاردن قد عانى من عجز تجاري بلغ حوالي ٢٠٠ر٢ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣ .

وبمعنى آخر ، فإن الاردن كان يمول عن طريق عجزه التجاري مع الاراضي المحتلة جزءاً كبيراً من العجز التجاري للأراضي المحتلة حيال اسرائيل ، وبين الجانب الحكومي ان الترتيبات التجارية التي تم الوصول اليها بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل بموجب اتفاق القاهرة الموقع بينهما بتاريخ ٤ / ٥ / ١٩٩٤ قد استمر في التحيز ضد الاردن ولذلك فإن نص هذه الفقرة ٢ - أ من هذه المادة يعطي الاردن فرصة كافية لكي يفاوض اسرائيل برفع القيود التي تفرضها على حرية التجارة والتبادل الاقتصادي بين الاردن والاراضي الفلسطينية بصفة الاراضي الفلسطينية طرفاً ثالثاً حسب نصوص هذه المعاهدة بين الاردن واسرائيل .

معالي الرئيس ، أرجو أن تسمح لمعالي رئيس اللجنة أن يكمل .

**معالي رئيس المجلس** : تفضل معالي رئيس اللجنة .

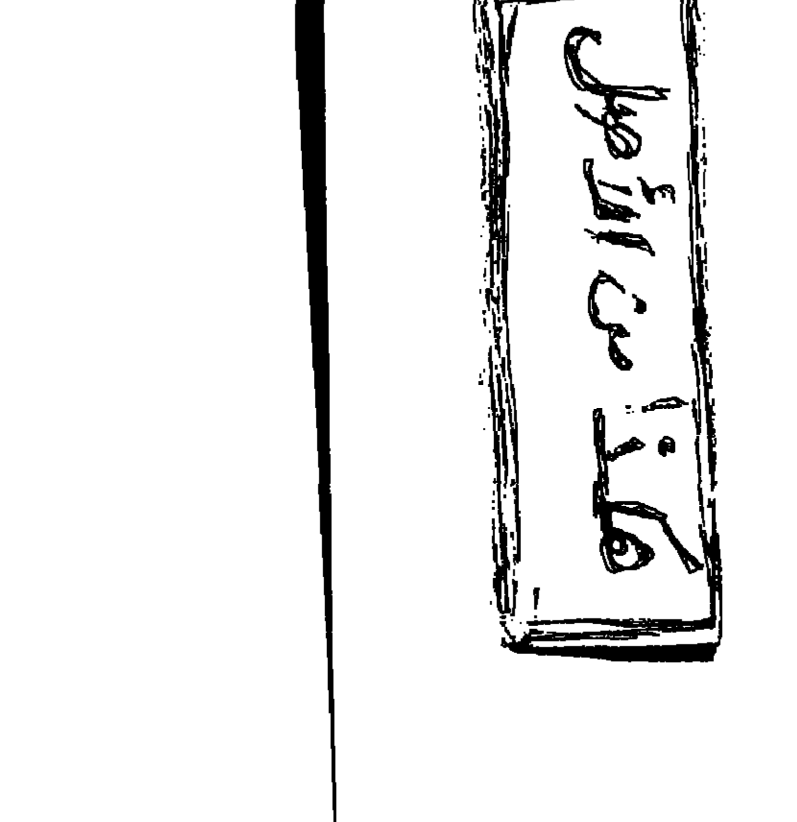
- وهنا أكمل السيد رئيس اللجنة تلاوة القرار .

**السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس لجنة الشؤون الخارجية :**

المادة ٨ : اللاجئون والنازحون :

١. بين الجانب الحكومي ان هذه المادة قد اخذت وقتاً كبيراً طوال سنوات التفاوض بين الوفدين الاردني والاسرائيلي ، في كل من المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف ، وقد بذل الوفد الاردني جهداً اكبر من اي وفد عربي آخر في هذا المجال ، ونجح الوفد الاردني في ابقاء الحقوق الاساسية للاجئين حية ، ففي المفاوضات متعددة الاطراف افشل الوفد الاردني الجهود التي بذلت لتحويل الحقوق السياسية للاجئين الى مجرد حقوق حياتية معيشية ، ونجح كذلك في ان يضع مادة صريحة وواضحة في جدول الاعمال الاردني الاسرائيلي المشترك لحل هذا الموضوع سياسياً على اساس ثنائي بموجب القانون الدولي

٢. وقد تساءل بعض اعضاء اللجنة عن سبب استخدام اصطلاح احكام القانون الدولي في الفقرة الثانية من المادة ٨ ، اجاب الجانب الحكومي بأن القانون الدولي اشمل من استخدام قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة لأن قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ يتحدث في فقرته الحادية عشرة عن السماح بالعودة للاجئين الراغبين في ان يعيشوا بسلام مع جيرانهم وذلك في اقرب وقت ممكن من الناحية العملية ، او التعويض عن الاملاك التي تركها من لا يرغبون في العودة او املاك الراغبين في العودة والتي دمرت ، ويأتي التعويض من السلطات التي تحملت المسؤولية في هذا الأمر ، من الواضح ان هذا النص ينطوي على مشكلات ، فهو



صادر عن الجمعية العامة وليس مجلس الأمن ، وهو كذلك لا يحدد زمن العودة لمن يرغبون ، ولا يرتب مسؤولية محددة على اسرائيل .

وبين الجانب الحكومي كذلك ان بعض قرارات الامم المتحدة لا تخدم تماماً الحقوق الاساسية للاجئين بل ان بعضها يتناقض مع بعض هذه الحقوق احياناً .

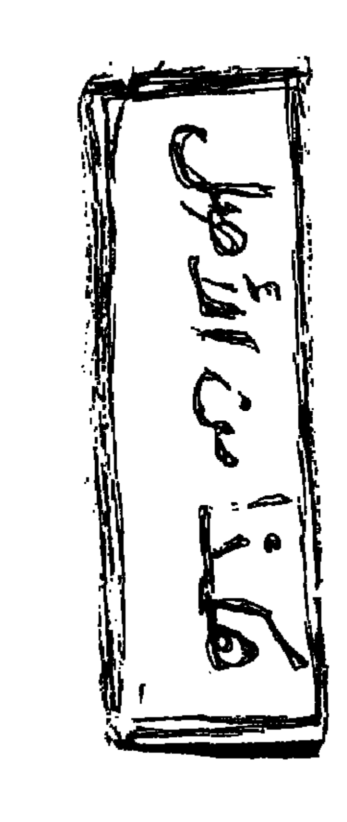
ولذلك اثار الوفد الاردني المفاوض ان يستخدم اصطلاح القانون الدولي لأنه يشتمل ايضاً على اتفاقات ومبادىء حول حقوق اللاجئين في اماكن اخرى من العالم يمكن تطبيقها على حالة اللاجئين الفلسطينيين .

٣. وانتقد بعض السادة اعضاء اللجنة المعاهدة من انها تركت موضوع اللاجئين والنازحين بدون حل واضح وتساءلوا كيف يوقع الأردن معاهدة سلام مع اسرائيل دون ان يصل الى حل لهذه القضية الجوهرية والتي تشكل لب النزاع العربي – الاسرائيلي .

ورد الجانب الحكومي بأن الموقف الاردني كان مستوعباً لهذا الأمر لأن الاردن هو اكبر مضيف للاجئين الفلسطينيين حيث تشير الاحصائيات الرسمية الصادرة عن وكالة الغوث والتشغيل للاجئين الفلسطينيين ( UNRWA ) الى ان عدد المستفيدين من خدماتها في الاردن يصل الى ١ر١ مليون لاجىء فلسطيني عدا عن حوالي ٧٠٠ الف نازح من سكان الضفة الغربية والذين غادروا ابان حرب ١٩٦٧ او بعدها ، وان الاردن هو الدولة العربية الوحيدة التي منحت اللاجئين الجنسية الاردنية بكامل امتيازاتها وحقوقها ، مما مكنهم من العيش بكرامة وعزة دون ان ينتقص ذلك من حقوقهم الاساسية والمنصوص عليها في القانون الدولي .

ولذلك ، فقد سعى الاردن دائماً وباستمرار وبخاصة خلال المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف لكي يصل الى حل عادل لقضيتهم تطبيقاً لأحكام الفقرة ٢ – ب – من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ولكن التطورات التي حدثت على المسارات العربية الاخرى اما بعدم ايلاء هذا الموضوع اية اهمية خاصة ، او بسبب موافقة الجانب الفلسطيني على تأجيل هذا الموضوع الى المرحلة النهائية من التفاوض ، وفشل محاولات التنسيق بين الحكومة الاردنية والجانب الفلسطيني حول هذا الموضوع وقد وجد المفاوض الاردني نفسه مضطراً لأن يؤجل البحث في هذا الموضوع على المستوى الثنائي الى حين بدء التفاوض بين السلطة الوطنية والفلسطينية واسرائيل حوله في المرحلة النهائية .

ومع هذا ، فإن الاردن ابقى جميع الخيارات مفتوحة امامه للتفاوض حول هذا الامر ثنائياً مع اسرائيل ، وثلاثياً مع السلطة الوطنية الفلسطينية مع اسرائيل ، وفي اطار المفاوضات متعددة الاطراف ، وذلك وفق احكام القانون الدولي ، والذي لم يرد له نص





مشابه في اعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي الموقع يوم ١٣ / ٩ / ١٩٩٣ ولا في اتفاقيات الحكم الذاتي في غزة واريحا اولاً والموقعة يوم ٤ / ٥ / ١٩٩٤ .

٤. واما بالنسبة لموضوع النازحين ، فقد بين الجانب الحكومي ان الاردن قد قبل المشاركة في اللجنة الرباعية التي نصت عليها المادة ١٢ من اعلان المبادىء الفلسطيني – الاسرائيلي بعنوان الارتباط والتعاون مع الاردن ومصر ، حيث تنص المادة على ان الطرفين ( الفلسطيني والاسرائيلي ) سيقومان بدعوة حكومة الاردن ومصر للمشاركة في وضع الترتيبات التي سوف تشمل تشكيل لجنة دائمة لتقرر بالاتفاق حول اشكال السماح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ .

وبين الجانب الحكومي للجنة ان فهم الاردن لعودة النازحين امر مفروغ منه ولكن المشكلة تكمن في تحديد الوسائل والاشكال والطرق والاسس التي سيتم بموجبها السماح لهم بالعودة .

وأكد دولة رئيس الوزراء لأعضاء اللجنة بأن الموقف الرسمي للحكومة الاردنية ثابت ومحدد حول اللاجئين والنازحين الفلسطينيين الذين يعيشون في الاردن .

ان هؤلاء يتمتعون بكامل حقوق المواطنة والجنسية الاردنية طالما انهم اختاروا ذلك ، وعند حصولهم على حقوقهم السياسية فلهم مطلق الخيار في ان يعودوا ممارسة لحقهم او ان يبقوا في الاردن مواطنين اردنيين بكل معنى الكلمة .

٥. واثار السادة اعضاء اللجنة تساؤلات حول ما ورد في الفقرة ٢ – ج – من المادة الثامنة والتي تنص على تطبيق برامج الامم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة على توطينهم ، وكان السؤال المحدد ما المقصود بكلمة توطين هنا ؟ .

ورد الجانب الحكومي بأن هذه الكلمة قد تم اختيارها بدقة متناهية ، فقد كان الحذر وارداً لو ان المفاوض الاردني استعمل عبارة " اعادة توطين " ، التي كان يطالب بها الوفد المفاوض الاسرائيلي بدلاً عن كلمة " توطين " لأن مفهوم اعادة التوطين هو الذي يثير المخاوف .

أما استخدام كلمة توطين ، دون الاشارة الى مكان التوطين ، يبقي حق العودة قائماً ومصاناً عندما يجري التفاوض حول هذا الموضوع في المرحلة النهائية للتفاوض بين الفلسطينيين والاسرائيليين بمشاركة الاردن .

وتؤكد اللجنة هنا ، وهذه هي التوصية رقم ٥ ، ان موضوع اللاجئين والنازحين هو الموضوع الهام والحساس والذي يؤثر تأثيراً مباشراً على المجتمعين الاردني والفلسطيني من

نواح كثيرة ، ولذلك فإنه يطالب الحكومة بمتابعة هذا الموضوع في جميع المحافل وعلى كل الاصعدة حتى ينال اللاجئون والنازحون حقوقهم الكاملة .

المادة ٩: الاماكن ذات الاهمية التاريخية والدينية وحوار الاديان :

المادة ١٠ : اوجه التبادل الثقافي والعلمي .

المادة ١١ : التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار :

لقد تم بحث هذه المواد بشكل منفصل ، ولكن نظراً للتداخل والتشابه فيما بينها ، فإن اللجنة ستورد اهم النقاط التي اثيرت حول هذه المواد تحت عنوان واحد ، حفاظاً على وحدة النقاش الذي جرى داخل اللجنة ، وفيما يلي أهم النقاط التي اثارها اعضاء اللجنة ورد الجانب الحكومي عليها .

١. تساءل السادة النواب عن المقصود بنص الفقرة ١ من المادة التاسعة الذي يقول : سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الوصول للأماكن ذات الاهمية الدينية والتاريخية .

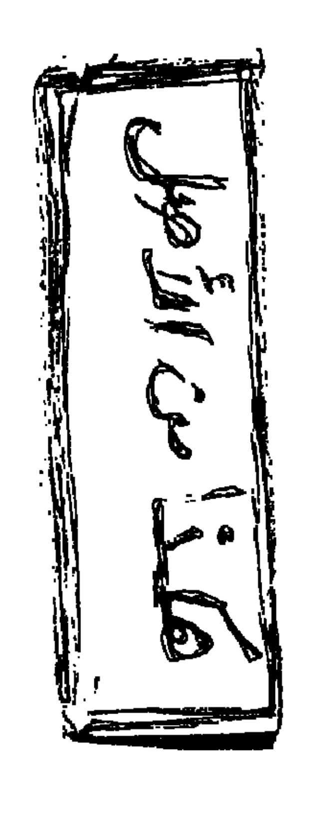
وابدى بعضهم مخاوفهم من أن يكون السماح للإسرائيليين بحرية الوصول للأماكن ذات الاهمية الدينية والتاريخية فرصة للجانب الاسرائيلي لكي يطالب بحقوق مزعومة في اماكن تاريخية ودينية تخصه داخل الاردن

وتساءلوا ايضاً عن الاسس التي يستند اليها تحديد ماهية الاماكن ذات الاهمية الدينية والتاريخية ، ورد الجانب الحكومي بأن معاهدة السلام ليست فرصة لإسرائيل لكي تطالب بحقوق اضافية في الاردن ، والامر الثاني هو ان الاماكن ذات الاهمية الدينية والتاريخية للعرب والمسلمين في اسرائيل هي اكبر بكثير من حيث العدد والاهمية من الاماكن التي قد تزعم اسرائيل انها تخصها داخل الاردن .

وأكد الجانب الحكومي رفضه لفكرة تبني اية اسس لتحديد الاماكن ذات الاهمية الدينية والتاريخية ، لأن السعي لوضع مثل هذه الاسس سيفتح الفرصة امام المفاوض الاسرائيلي لكي يثير اية حقوق مزعومة لليهود في الاردن .

٢. اكد الجانب الحكومي ان الفقرة الثانية من المادة ٩- والتي تنص على احترام اسرائيل للدور الحالي الخاص للمملكة الاردنية الهاشمية في الاماكن الاسلامية المقدسة في القدس ، انما قصد منه المحافظة على تلك الاماكن في وجه الاطماع لبعض الجهات الاسرائيلية للإستيلاء على المسجد الاقصى وقبة الصخرة المشرفة والمدارس والاماكن الاسلامية الاخرى المجاورة بحجة انها جزء لا يتجزأ من جبل الهيكل .

وقد دافع الاردن عن تلك الحقوق الاسلامية اكثر من مرة امام المحاكم الاسرائيلية





ونجح في تفويت الفرصة عليهم ، ولولا الدور الاردني لكانت هذه الاماكن التي تم العبث بها واحراقها قد آلت لإسرائيل لا سمح الله .

ونظراً لأن المفاوض الفلسطيني قبل بتأجيل موضوع القدس برمته الى مرحلة المفاوضات النهائية ، فإن استمرار الاردن في رعاية تلك الاماكن يجب ان يبقى محفوظاً الى ان يأتي الوقت الذي تستطيع فيه السلطة الفلسطينية ممارسة سيادتها ، وسيكون الاردن عندها جاهزاً للتنازل عنها وهو واثق من ان هذه السلطة ستكون قادرة على الاستلام وممارسة حقوق السيادة دون اي فراغ .

واشاد الجانب الحكومي بالدور المميز الذي قام به الهاشميون في اعمار المسجد الاقصى وقبة الصخرة المشرفة ثلاث مرات وأكد الجانب الحكومي ان الاردن ليست له أية اهداف او تطلعات سياسية من وراء هذا الأمر ، الا الحفاظ على تلك المقدسات .

٣. وتساءل السادة الاعضاء عن المقصود بالمادة ١٠- والتي تنص على ازالة كافة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع ، وعن المقصود ايضاً من الفقرة ١ - ١ من المادة ١١ ، التي تنص على الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتميز وعن منطوق الفقرة ١- ب ، التي تنص على القيام بأسرع وقت ممكن بالغاء كافة الاشارات المضادة والتمييزية والتعبيرات العدائية في تشريعاتهما ، وعن الفقرة ١- ج ، والتي تنص على ان الطرفين يمتنعان عن الاشارات او التعبيرات التمييزية والعدائية في كافة المطبوعات الحكومية .

وقد تركز النقاش هنا حول نقطتين اساسيتين ، الاولى فيما اذا كانت هذه النصوص الواردة في المعاهدة تحد من حرية التعبير لدى الافراد والجماعات والاحزاب ، وبخاصة الاقتباس من ايات الله في القرآن الكريم او السنة النبوية الشريفة ، والنقطة الثانية هي مدى تأثير هذه النصوص على المناهج الدراسية وبخاصة في مواد الدين والتاريخ والقضية الفلسطينية .

وقد رد الجانب الحكومي بأن الحكومة سوف تلتزم بنصوص هذه المواد في نشراتها واعلامها الرسمي ، لأن حالة السلام تقتضي من كلا الطرفين التقيد بهذا الموضوع ، اما فيما يتعلق بحرية التعبير فقد ورد نص واضح عليها في الفقرة ٢ من المادة ١١ التي تنص على ان تطبيق الفقرة ١ - أ من هذه المادة لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير والمنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

وأما فيما يتعلق بتغيير المناهج فإن الحكومة الاردنية ليست بحاجة الى تأكيد احترامها للدين الاسلامي الحنيف ، دين الدولة ، واعتبارها ان القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هما الركنان الاساسيان للدين الاسلامي الحنيف .

وفي حالة مطالبة اسرائيل بتغيير المناهج فإن هذا الامر سيثير لدى الجانب الاردني موضوعات كثيرة ونصوصاً لا حصر لها في المناهج الاسرائيلية والكتب اليهودية التي تميز ضد المسلمين والعرب ولا تحترم تراثهم او حضاراتهم او قوميتهم .

هذا عدا عن الدعاية النشطة التي تقوم بها اسرائيل في جميع انحاء العالم لتشويه سمعة العرب والمسلمين ، ولذلك فإن هنالك من القيود الكافية في نصوص المعاهدة ومن الناحية العملية التي تحد من قدرة اسرائيل على المطالبة بتغيير المناهج المدرسية .

المادة ١٢ : محاربة الجريمة والمخدرات :

يجدر بالذكر هنا ان لهذه المادة ملحق بالاتفاقية وهو الملحق ٣ بعنوان " مكافحة الجريمة والمخدرات " وقد أثار بعض السادة النواب نقطة اساسية حول هذه المادة وملحقها ، وهي دخول المادة والملحق في تفصيلات كثيرة ، تبين اوجها للتعاون متعددة بين الجهات الامنية في البلدين ، وتساءلوا عن الحكمة من وراء ذلك .

ورد الجانب الحكومي بأن هذا الموضوع قد املته ضرورات الموقع الجغرافي المتوسط للأردن ، وان الاردن استجاب للطلب الاسرائيلي بإضافة هذه المادة والملحق ، حتى يتأكد من ان الاردن حريص كل الحرص على مكافحة الجريمة المبنية وبخاصة المخدرات ، لأن للأردن في ذلك مصلحة واضحة .

مواد التعاون الثنائي من ١٣ - ٢٣

المادة ١٣ - النقل والطرق .

المادة ١٤ - حرية الملاحة والوصول الى الموانىء .

المادة ١٥ - الطيران المدني .

المادة ١٦- البريد والاتصالات .

المادة ١٧- السياحة .

المادة ١٨- البيئة .

المادة ١٩- الطاقة .

المادة ٢٠- تنمية الحدود وادي الاردن .

المادة ٢١- الصحة .

المادة ٢٢- الزراعة .

المادة ٢٣- العقبة وايلات .

ويجدر بالذكر هنا بأن دمج هذه المواد لمناقشتها ضمن تقرير اللجنة قد نتج بصورة اساسية عن عدة عوامل ، أهمها انها تتحدث عن مجالات التعاون الثنائية والتي ستنظم بموجب اتفاقيات يجري التفاوض حولها واقرارها خلال مدة تتراوح بين شهر الى ٩ اشهر .

وقد اثار السادة النواب ايضاً تساؤلات محددة عن الهدف من وراء هذا التوسع في



الدخول بعلاقات موسعة مع اسرائيل ، وهو الامر الذي ، كما قال بعض السادة الاعضاء ، يعني تعاوناً مع اسرائيل اكثر من التعاون القائم حالياً بين الاردن وبعض الاقطار العربية المجاورة .

وعبر بعض السادة اعضاء اللجنة عن مخاوفهم من ان يكون هذا التعاون على حساب التعاون مع الاطراف العربية ، وقد رد الجانب الحكومي على هذه التساؤلات بالقول ان هذه المجالات قد ورد ذكرها في جدول الاعمال المشترك الاردني - الاسرائيلي الموقع بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٩٣ في واشنطن وقد كان ذلك الجدول المشترك متوازناً في مجموعة ، لأنه راعي ان تكون عملية السلام متوازنة بين الطرفين المتفاوضين ، والامر الثاني هو ما سبق التأكيد عليه عند بحث المادة ٧ بعنوان العلاقات الاقتصادية واسبابها ودوافعها ، مما لا حاجة لأعادة ذكره هنا .

وثالثاً ، ان الاردن واسرائيل لا توجد بينهما أية علاقات على الاطلاق ولذلك فإن ذكر مجالات التعاون يبدو كبيراً بالقياس الى الحالة السائدة في الوقت الراهن والتي تخلو من اي تعاون ، وأكد الجانب الحكومي ان الحكومة الاردنية واعية كل الوعي للمصالح الاردنية وانها سوف تراعيها عند مناقشتها اتفاقيات التعاون المختلفة والاردن قادر على ذلك بفضل ما يتمتع به من خبرات وتجربة في هذا المجال .

وأما فيما يتعلق بالتعاون مع الدول العربية ، فإن تاريخ الاردن حافل بعشرات الاتفاقيات والبروتوكولات للتعاون مع الاشقاء العرب على المستوى القومي او الاقليمي او الثنائي ، وان الاردن عضو في جميع المؤسسات العربية المشتركة ، وانه قد ساهم في بنائها ولم يسجل عليه ولو مرة واحدة أي مخالفة لمواثيقها او شروطها ، ولم يتأخر ولو مرة واحدة عن تسديد التزاماته نحوها .

ولذلك فإن الاردن لا يمكن ان يلام على أي تقصير في التعاون مع الاشقاء العرب ، بل وان الحكومة عازمة على توثيق اواصر هذه العلاقات في شتى المجالات وبكل الوسائل ، وانها لا تنظر الى التعاون مع اسرائيل الا ضمن مصالحها ، دون ان يكون لذلك اي تأثير على العلاقات مع الاقطار العربية ، ونبه الجانب الحكومي في هذا الاطار الى ان الاردن لا يستطيع ان يغمض عينيه عن التحولات الدولية والاقليمية ولا يستطيع ان يتجاهل التنظيمات الاقليمية التي ستنشأ في السنوات القادمة بعد تحقيق السلام الشامل والعادل ، ولهذا فإنه عازم على ان يكون له دور فعال في المشاركة في رسم هذه الاستراتيجيات بدلاً من الانتظار حتى يخطط الآخرون لنا .

وقد اثار بعض السادة النواب بعض النقاط التفصيلية حول نصوص بعض المواد ندرج ابرزها على النحو التالي :

١. تساءل السادة النواب عن مصير

الطريق الوارد ذكرها في الفقرة ٤- من المادة ١٣- والتي تربط بين الاردن ومصر واسرائيل ، بالقرب من ايلات ، وعن السبب الذي لم يوضح تحديد جدول زمني لإنجاز هذا الطريق الحيوي ، الذي يربط آسيا العربية بإفريقيا العربية ورد الجانب الحكومي بأنه قد تم الاتفاق على دراسة جدوى هذا الطريق من الناحيتين الاقتصادية والفنية وان الاطراف الثلاثة – الاردن ومصر واسرائيل – راغبة في انجاز هذا الطريق ، وسوف تشمل دراسة جدوى هذا الطريق تأثير اقامتها على خطوط الملاحة البحرية القائمة حالياً بين الاردن ومصر ، وافاد الجانب الحكومي بأن حجم النقل بين الاردن ومصر في حالة السلام سوف يزداد ، وان انشاء هذا الطريق امر ضروري في ضوء الحاجات المستقبلية .

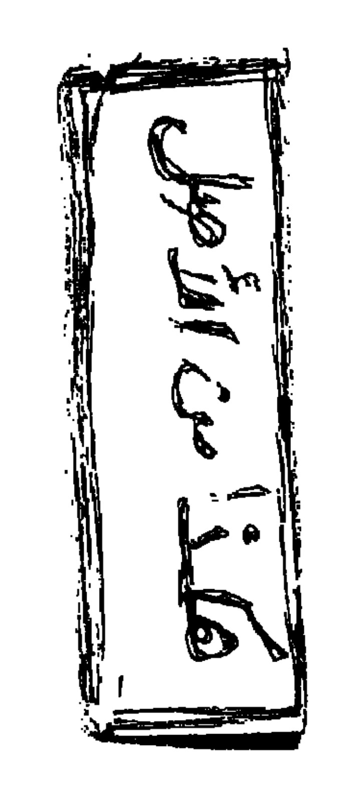
٢. اثار بعض السادة النواب تساؤلاً حول تنفيذ بعض المشروعات الواردة في نصوص المعاهدة قبل اقرار المعاهدة ومنها مثلاً فتح المعابر في الشمال والجنوب وربط الاتصالات الهاتفية ، وتساءلوا تحديداً عن الربط الكهربائي ، فيما اذا تم انجازه فعلاً .

وقد رد الجانب الحكومي بأن فتح المعبر في الجنوب قد جاء لتسهيل حركة المرور لرعاية الدول الثالثة الذي يزورون العقبة وايلات تسهيلاً لهم بدلاً من المرور عند جسر الملك حسين وجسر الامير محمد ولذلك فإن تنفيذ هذا البند جاء من باب تعزيز الثقة وليس من باب التطبيع لأن المعبر لم يفتح لاستخدام رعايا الدولتين علماً بأن الرعايا الاردنيين يمرون عبر الجسور منذ عام ١٩٦٧ .

واما فيما يتعلق بالاتصال الهاتفي ، فقد انجز هذا العمل خدمة للمواطنين الاردنيين في الاردن والفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة والذين كانوا يجرون هذه الاتصالات عبر قنوات ثالثة مكلفة دون ان تعود على الخزينة الاردنية بأي مردود ، واما بالنسبة للربط الكهربائي فقد تم الاتفاق على جميع الترتيبات بين الوفدين الاردني والاسرائيلي بهذا الخصوص ، وان هذا الربط سيجري تنفيذه فوراً بعد تبادل وثائق التصديق على المعاهدة حسب منطوق الفقرة الثانية من المادة ١٩- .

وبين الجانب الحكومي كذلك في رد على تساؤل احد الاعضاء على ان الربط الكهربائي يقصد منه الاستفادة من التفاوت في طلب الذروة على الطاقة الكهربائية في كل من الاردن واسرائيل ، فالاردن يبلغ ذروة الطلب في ساعات المساء ، بينما تبلغ الذروة في اسرائيل اثناء ساعات النهار ، ولذلك سيتم تبادل الكهرباء مستفيدين من هذا التفاوت مقابل الثمن .

٣. تساءل بعض السادة النواب عن المادة ١٨- بعنوان البيئة وعن الملحق التفصيلي التابع لها وعن اسباب ذلك التفصيل ، وعن مدى التزام اسرائيل بعدم استخدام الاراضي





الاردنية لدفن المواد الخطرة الناتجة عن الفعاليات الاسرائيلية ، وعن مدى التزام اسرائيل بمراعاة التسرب الاشعاعي النووي الصادر عن مفاعل ديمونا القريب من الطفيلة من الحدود الاردنية .

ورد الجانب الحكومي بأن موضوع البيئة والتعاون فيه محصور على الاماكن الحدودية او القريبة منها والتي تتأثر بسلوكيات الطرف الآخر .

وهذا امر ضروري خاصة وان الاردن يعطي موضوع البيئة اهتماماً متزايداً وقد حظي في هذا المجال بسمعة دولية طيبة وكان من اوائل الدول التي وضعت استراتيجية خاصة بالبيئة .

وكذلك لابد من التذكير بأن ثروة الاردن من الموارد الطبيعية والمائية تتركز على المناطق الحدودية مما يعني ان للأردن مصلحة اساسية واستراتيجية في صون تلك الموارد والحفاظ عليها ، اما بالنسبة لموضوع دفن المخلفات الصلبة السامة في الاراضي الاردنية ، فقد بين الجانب الحكومي ان هذا الامر لا يمكن للأردن ان يقبل به في أي حال من الاحوال لخطورته .

أما بالنسبة لخطر الاشعاع النووي الناجم عن مفاعل ديمونا ، فقد ورد في الملحق ٤ نص واضح في الفقرة – ج – ٢ من الملحق ينص على بحث موضوع التحكم بنوعية الهواء بما في ذلك المعايير العامة والمقاييس وكافة انواع الاشعاعات الخطرة من صنع الانسان وسوف يركز الجانب الاردني عند وضع تلك المعايير على موضوع خطر الاشعاع الذي ينجم عن مفاعل ديمونا .

المادة ٢٤ : المطالبات :

تساءل السادة النواب عن مصير حقوق الاشخاص الاردنيين في اسرائيل من غير اللاجئين والنازحين وقد بيّن الجانب الحكومي بأن حقوق اللاجئين سوف تبحث في اطار التفاوض حول هذا الموضوع .

أما فيما يتعلق بحقوق الاشخاص الاردنيين من غير اللاجئين ، فإن نص المادة ٢٤- يفي بالغرض حيث سيتفق الطرفان على اقامة لجنة مطالبات لحل كافة المطالبات المالية على اساس متبادل .

وأكد الجانب الحكومي في هذا الصدد انه لا صحة للإشاعات التي تثار بأن هنالك اراض اردنية مباعة لإسرائيل وان السجلات الموجودة في دائرة الاراضي والمساحة لا يوجد فيها اية وثائق تشير الى امر كهذا .

– التوصية رقم ( ٦ )

وهنا فإن اللجنة توصي المجلس الكريم بأن يتبنى توصية للحكومة لكي تقوم الحكومة باتخاذ كل الاجراءات لحصر المطالبات العائدة للأشخاص الاردنيين في اسرائيل وعمل الترتيبات المناسبة للمطالبة بها .

المادة ٢٥ : الحقوق والواجبات :

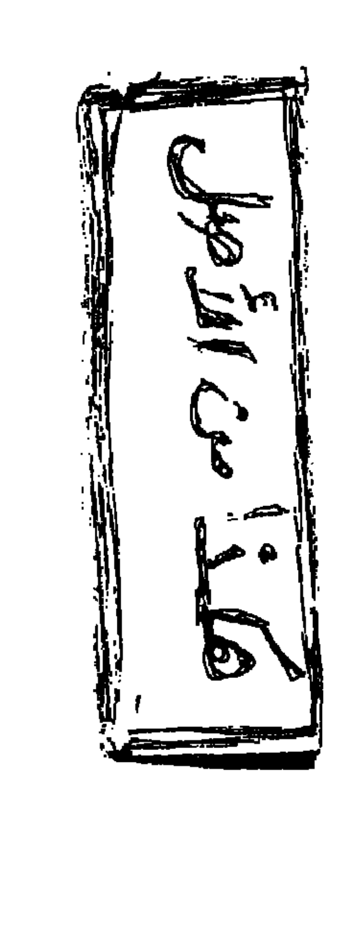
١. تعتبر المادة ٢٥ : من اهم مواد الاتفاقية ويجب قراءتها بعناية وتنص الفقرة الاولى على ان المعاهدة لا تؤثر ويجب ان لا تفسر على انها تؤثر بأي شكل من الاشكال على حقوق وواجبات الطرفين بموجب ميثاق الامم المتحدة ومن المعلوم ان ميثاق الامم المتحدة ينص صراحة في المادة ٥١ على حق الدفاع الشرعي والجماعي عن النفس ضد الاعتداء على أية دولة عضو وقد اشارت المعاهدة صراحة الى هذا الحق في المادة ٤ الفقرة ٢ التي نصت على انه لا تمس الالتزامات المنصوص عليها بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الامم المتحدة والتفسير المنطقي الوحيد الممكن هو ان التزامات الطرفين بموجب المعاهدة وبشكل خاص الالتزامات الواردة في المادة الرابعة المتعلقة بالامن خاضعة لميثاق الامم المتحدة بما فيه حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن النفس .

ولهذا فإن اي مخاوف من ان تكون لهذه المعاهدة تأثيرات على التزامات الاردن التعاقدية القائمة نحو الاشقاء العرب في مجال الدفاع الجماعي عن النفس لا اساس لها من الصحة ومن مبادىء ميثاق الامم المتحدة الاخرى وأجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول ومبدأ تساوي الدول في السيادة ولهذا فإن هذه المادة ايضاً ضمان ضد أي طلبات قد يقوم بها احد الطرفين بناء على تفسيراته لمواد معينة للمعاهدة بما قد يؤثر على هذين المبدأين .

واما الفقرة ٢ من المادة ٨ والتي تنص على انه يتعهد الطرفان بتنفيذ التزاماتهما بموجب هذه الاتفاقية بحسن نية ودون الالتفاف الى الافعال او الامتناع عن الافعال من قبل اي شرف آخر وبشكل مستقل عن اي وثيقة لا تتعايش مع هذه المعاهدة فقد كانت محاولة اسرائيلية لاعادة ترتيب سلم الاولويات التعاقدية بحيث يمكنهم الاحتكام الى نصها للتخفيف من تأثير الفقرة الاولى والتي كما بينا تصون الالتزامات الاردنية على اطراف ثالثة ، على ان الوفد الاردني نجح في ادخال تعديلين مهمين على الفقرة هما :

أولاً كلمة لا تتماشى INCONSISTENT WITH بدل كلمة خارج اطار EXTERNAL والتي كانت ستتطرق الى الاتفاقيات الاخرى التي الاردن طرف فيها وبهذا اصبح موضوع التعارض او عدمه بين المعاهدة والعلاقات الاردنية الاخرى مسألة تفسير .

٢. وزيادة في الحرص اصر الاردن على ادخال تعديل ثان على الفقرة ينص على ما يلي " ولأغراض هذه الفقرة يبين كل طرف للآخر انه حسب رأيه وتفسيره لا يوجد اي تعارض بين التزاماتهما التعاقدية القائمة وبين هذه





المعاهدة .

وبالنسبة للفقرة ٣ فمن المعلوم ان الاردن كان يدخل تحفظات عند تصديقه على المعاهدات المتعددة الاطراف والتي تكون اسرائيل طرفاً فيها محتواه ان دخول الاردن في هذه الاتفاقيات لا يعني الاعتراف بدولة اسرائيل ولا الدخول في علاقات تعاقدية معها

وقد كان المبرر الثانوي لهذه التحفظات هو ان الاردن لم يكن يعترف بإسرائيل اما الآن وبعد ان اصبحت العلاقات التي تحكم الدولتين هما العلاقات زمن السلم فلم يعد هناك مبرر للإبقاء على هذه التحفظات اذ ان الابقاء عليها سيكون تمييزياً ولهذا يجب على الاردن بعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ ان يشعر الجهات التي تقوم بمهمة الوديعة وهي عادة الأمين العام للأمم المتحدة بسحب هذه التحفظات .

فيما يتعلق بالفقرة ٤ لا يوجد حسب علمنا اشارات تحقيرية في المعاهدات الدولية لأحد الطرفين ولا نرى أي خطر من وجودها في المعاهدة .

فيما يتعلق بالفقرة الخامسة فإنها تعكس المبدأ الذي يقضي بأن على الدولة ان لا تدخل في التزامات تتعارض مع بعضها وكون المعاهدات المستقبلة الاخرى للأردن تتعارض او لا تتعارض مع هذه المادة هو مسألة تفسير الحكم فيها اساساً هو الدولة نفسها الا اذا ادعى الطرف الآخر وجود تعارض وفي هذه الحالة يصبح وجود التعارض نزاعاً حول تفسير المعاهدة او تطبيقها ويرجع الى طرق حل النزاعات المنصوص عليها في المعاهدة اي المفاوضات او التوفيق او التحكيم .

اما بالنسبة للفقرة ٦ فإنها تؤكد ايضاً سمو الالتزامات بموجب الميثاق وكل الالتزامات الاخرى التي تهمنا محفوظة بموجب الميثاق ولكن المادة تعطي الاولوية للمعاهدة على الالتزامات التعاقدية الاخرى ووجود تعارض بين هذه المعاهدة والالتزامات الاخرى هو ايضاً مسألة تفسير تطبق عليها آلية حل النزاعات الناجمة عن تفسير وتطبيق المعاهدة .

المادة ٢٦ : التشريعات :

بين الجانب الحكومي ان نص المادة ٢٦- يتطلب تبني التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ومنها مشروع القانون الذي نحن بصدده اليوم ، وانهاء اي التزامات دولية والغاء اي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة وسوف تقوم الحكومة بإجراء العمل اللازم في هذا الصدد في اقرب فرصة ممكنة للوفاء بهذا البند وذلك ضمن الاسس التي تم شرحها وتفصيلها في هذا التقرير .

المادة ٢٧ : التصديق :

اكد الجانب الحكومي بأن الملاحق والذيول التي تم بحثها من قبل اللجنة قد

شملت بالاضافة الى نص المعاهدة بموادها الثلاثين كل ما تم التوصل اليه ، واكد دولة رئيس الوزراء ان كلمة الذيول الواردة في الفقرة ٢ من هذه المادة تعني الخرائط التفصيلية للحدود الدولية والمتفق عليها والتي تم وضعها تحت تصرف اعضاء اللجنة الكريمة للإطلاع عليها ، وهي لا تزال موجودة لاطلاعكم في غرفة الصور .

واقسم دولة رئيس الوزراء انه لا توجد اية ملاحق او ذيول سرية او غير سرية عدا تلك التي اطلعت عليها اللجنة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة .

المادة ٢٨: الاجراءات المؤقتة :

اطلعت اللجنة على نص المادة ٢٨- وعلى الملحق رقم ٥ التابع لها الذي ينص على الاجراءات التفصيلية المؤقتة المتعلقة بنقاط العبور الحدودية بين الاردن واسرائيل .

المادة ٢٩ : حل النزاعات :

اثار السادة الاعضاء بعض الاستفسارات حول مدى قدرة هذه المعاهدة على الزام اسرائيل بنصوصها وما الذي يمكن للأردن ان يقوم به في حالة مخالفة اسرائيل لنصوص هذه المعاهدة ورد الجانب الحكومي على هذا السؤال كمايلي :

١. ان نص المادة ٢٩ يحدد الآلية التي يلجأ اليها الطرفان لحل النزاعات الناتجة عن تطبيق هذه المعاهدة او تفسيرها عن طريق التفاوض اولاً ، واذا لم يمكن ذلك ، فإنه يمكن حلها بالتوفيق او التحكيم .

وقد بين الجانب الحكومي ان مخالفات اسرائيل لأي من نصوص هذه الاتفاقية سوف تعطي الاردن مناسبة لتعطيل اي من التزاماته تجاه اسرائيل ولذلك فإن التوازن في التعامل وارد بحكم هذا الحق لأن على كل طرف يختار ان يخالف نصوص هذه المعاهدة ان يضع في حسبانه ردة فعل مناسبة من الجانب الآخر .

ووضح الجانب الحكومي ان هنالك مواد في هذه المعاهدة لا يمكن الاخلال بها ، لأن مثل هذا الاخلال سيكون بمثابة نقضها ، مثل اعلان الحرب على سبيل المثال .

واشار الجانب الحكومي الى ان هذه المعاهدة تشتمل على كثير من آليات المتابعة فهنالك لجنة مشتركة للمياه ، وهيئة مشتركة للحدود ، ولجنة عليا لمتابعة تنفيذ نصوص هذه المعاهدة ، ولجنة ارتباط لكل من الملحقين ١ - ب و ١ - ج وغيرها مما يقلل من فرص النزاع ويسمح بالتفاوض اولاً بأول بأن يسوى ، وكذلك ، فإن في نصوص هذه المعاهدة الكثير من الترتيبات والاتفاقيات التي سيجري تنظيمها والاتفاق عليها والتي سيرد ضمنها نصوص لفض الخلافات والنزاعات .

المادة ٣٠ : التسجيل :

تتحدث المادة ٣٠- عن ارسال المعاهدة الى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها بمقتضى المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

**معالي الرئيس ، الزملاء المحترمين**

هذه هي الحقائق والمعلومات التي توصلت لها لجنة الشؤون الخارجية نضعها بين ايديكم مؤكدين اننا لا ننظر الى بحثنا



لمشروع القانون المحال كساحة فرز لمن مع هذا الوطن ومن ضده فما من شك اننا جميعاً معه ومع راعي مسيرته الحسين المفدى والا لما كنا قد التقينا في بيت الأمة هذا أصلاً .

إن اللجنة اذ تثمن وتقدر جهود وكفاءة وولاء فريق المفاوضات الاردني فاننا على أعلى درجات اليقين بانتمائه وحرصه على حقوقنا وسيادتنا واننا نرى وبكل جدية وصدق ان ما توصّل اليه المفاوض الاردني انما هو الافضل والاقصى في ضوء الواقع والممكن .

معالي الرئيس ، ، ،

ان الموافقة على مشروع قانون المعاهدة انما ينهي مرحلة طويلة من حياة وطننا وامتنا . . وان تنفيذها يشكل دخولنا مرحلة جديدة . . . . قد تكون التحدّيات التي نجابه خلالها اكثر تعقيداً ، مما يتطلب التخلي عن اساليب قديمة لم تكن ناجعة يوماً ما ، وتبني اساليب متطورة وناجعة تمكّن من مواجهة تلك التحديات على مستوى جدير بقائدنا ووطننا واجيالنا القادمة .

ما من شك ان هذه النقلة في حياتنا تجيء لتهز مفاهيم نشأ جيلنا عليها ، الا ان ارتقائنا الى مستوى الثقة التي وضعها شعبنا بنا كطليعة قيادية يحتم علينا خوض هذا التحدي بكل الشجاعة والجرأة وبما يمليه الولاء والوفاء للحسين والوطن وما تتطلبه المرحلة .

نحن الآن في خضم ممر لا يمكننا التوقف في منتصفه والنظر الى الخلف . . . ولا مجال الا السير الى الامام واكمال هذا الطريق للامساك بالمستقبل ، ونعرف ان الامر بالنسبة لكثيرين منا هو الاختيار بين بدائل صعبة ومريرة .

ولكن وامام الواجب وتقديراً منا لمسؤوليتنا الوطنية وبناء على كل ما تقدم فان اللجنة توصي للمجلس وتنسب بالموافقة على مشروع قانون تصديق معاهدة السلام بين حكومة المملكة الاردنية وحكومة دولة اسرائيل . . . . . .

وختاماً فانه من دواعي السعادة والشرف ان ارفع بأسم اعضاء اللجنة اسمى آيات الولاء والمحبة والتقدير لحضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المفدى ايده الله وصاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم على الجهد المشكور والسعي المبرور من اجل رفعة الوطن والدفاع عن قدسية حقوقه .

ضارعين للمولى ان يحفظهما سنداً وذخراً دائماً وابداً .

**حكم خير لجنة الشؤون الخارجية**

**امين عام مجلس الامة لمجلس النواب**

**عبد الكريم الكباريتي**

المرفقات
------

• كلمة سعادة السيد عون الخصاونة امام اللجنة .

• وثيقة هلسنكي / • المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة .

ملاحظة : مخالفة مقدمة من اصحاب السعادة السادة النواب :-

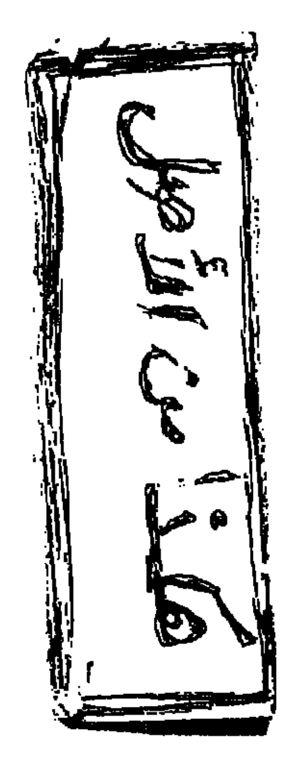
**- حمزة منصور**

**- د. محمد احمد الحاج**

**- د. بسام العموش**

استعمالات المملكة الاردنية الهاشمية السنوية
من مياه نهري الاردن واليرموك
بعد توقيع اتفاقية السلام

| المصدر | خطة جونستون | الاستعمال الحالي | الاستعمال بعد معاهدة السلام |
|---|---|---|---|
| نهر الاردن | (٩٠+١٠) م م ٣ بما فيها حصة الضفة الغربية | لا شيء | ١٠ م م٣ تحلية + ٨٠ م م٣ من السدود ومياه الفيضانات<br>———<br>٩٠ م م ٣ المجموع |
| نهر اليرموك | ٣٧٧ م م٣ | ١٢٠ م م٣ | ٨ م م٣ صيفا +<br>١٧ م م٣ شتاءا +<br>٢٠ م م٣ تخزين +<br>٣٠ م م٣ السد التحويلي<br>———<br>٧٥م م٣ +<br>١٢٠م م٣ الاستعمال الحالي |
| | | | اضافة الى (٥٠) م م٣ صالحة للشرب لاحقا من مصادر غير محددة حاليا |
| المجموع الكلي | ٤٧٧ م م٣ | ١٢٠م م٣ | ٢١٥م م٣+١٢٠م م٣ = ٣٣٥م م٣ |

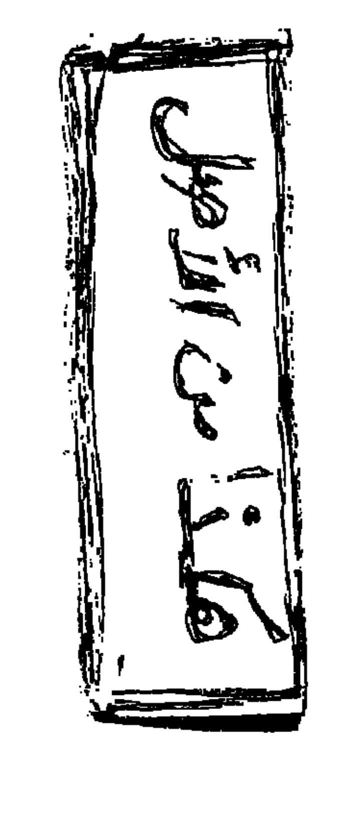





## كلمة سعادة السيد عون الخصاونة

أمام لجنة الشؤون الخارجية
لمجلس النواب الاردني

الاثنين الموافق ٣١/١٠/ ١٩٩٤



الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله وآله

**معالي الرئيس**

**أعضاء اللجنة الموقرة**

بما ان هذه هي المرة الاولى التي اتكلم فيها امام هذه اللجنة فأرجو ان تسمحوا لي بالتعبير لكم عن صادق التهنئة على ما اولتكم اياه هذه اللجنة من ثقة بانتخابكم رئيساً لها .

ولا يساورني شك بما أن ما تتمتعون به من حكمة وحنكة وخبرة سيكون لها الأثر الكبير في السير بأعمال اللجنة قدماً في هذه المرحلة التي يمر بها الوطن .

وأتشرف بالحديث أمامكم اليوم مع مجموعة ممن شاركوا ، على مدى السنوات الثلاث التي مضت ، في المفاوضات التي أدت الى التوقيع على معاهدة السلام المعروضة على لجنتكم الموقرة .

والهدف الأساسي من حديثنا هو توضيح الصياغات الواردة فيها على ضوء تاريخ المعاهدة التفاوضي ، وتبين الالتزامات والحقوق الواردة فيها وسوف أقدم ، أذا سمحتم لي ، عرضاً عاماً بهذا الشأن كما سيقدم زميلي الكريم اللواء تحسين شردم عرضاً حول بعض النقاط المتعلقة بالحدود والأمن ، وكذلك سنجيب على اسئلة واستفسارات اعضاء اللجنة الموقرة .

تعلمون أن الأردن كان قد وافق عام ١٩٩١ على الدخول في مفاوضات ثنائية ومباشرة مع اسرائيل بهدف إحلال سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط على اساس قراري مجلس الأمن ( ٢٤٢و٣٣٨ ) .

وكذلك وافقت كل من سوريا ولبنان على الدخول في هذه المفاوضات . اما بالنسبة للفلسطينيين فلما كانت أهليتهم في الدخول في مفاوضات دولية غير واضحة – إذ أنه رغم الأعتراف الذي حصلت عليه منظمة التحرير الفلسطينية الا أن الطرف الآخر في المفاوضات واحد الداعين لها لم يكونا يعترفان بتمتع المنظمة بهذه الاهلية – فقد قدم الاردن لهم مظلة تفاوضية للتغلب على هذه العقبة .

وقد بدا واضحاً منذ الأيام الأولى للعملية التفاوضية أن أحد أهم الأهداف التي سعى الوفد الفلسطيني لتحقيقها ، كان الاستقلال بالمساق الفلسطيني رغبة منهم في مبادرة امورهم بأنفسهم وتعبيراً عن حقهم في تقرير مصيرهم ورغم ما شعر به الوفد الاردني والحكومة الأردنية من ضرورة التنسيق المستمر مع كافة الوفود العربية وخاصة مع الوفد الفلسطيني نظراً لتشابك المصالح إلا انها أي الحكومة والوفد – لم يعترضا سبيل هذه النزعة الى الاستقلال بالأمور التي تخص الفلسطينيين .

وتذكرون أن هذه النزعة لم تأت من



فراغ عند المفاوضات بل سبقتها خطوات متراكمة منذ عام ١٩٧٤ عندما اعترف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني كما أن عبارة الأراضي العربية المحتلة التي وردت في قرار مجلس الأمن ( ٢٤٢ ) تم تغييرها تدريجياً الى عبارة الأراضي الفلسطينية ( أي الضفة الغربية بما فيها القدس بالاضافة الى غزة ) في كثير من قرارات الجامعة العربية وغيرها من المجموعات الاقليمية وفي قرارات الجمعية العامة بل وفي أحد قرارات مجلس الأمن .

وكان من نتائج هذه التطورات على المستويين الأقليمي والدولي أن اعلنت الحكومة الأردنية عام ١٩٨٨ عن فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية .

ومن هنا فأن الافتراض الذي قامت عليه المفاوضات بالنسبة للأردن هو أن قضاياه تنحصر بالأمور التالية .

١- تحديد وترسيم حدوده الدولية بشكل نهائي ومعترف به درءاً لأية اطماع توسعية ورغبة في استعادة ما وقع منها تحت السيطرة الاسرائيلية .

٢- الحصول على حصته من مياهه الدولية .

٣- تحقيق معادلة أمن مقبولة بحيث مخاوف اسرائيل الأمنية بعين الأعتبار دون ان يكون ذلك على حساب إنتماء الأردن الى الأمة العربية والاسلامية ودون المساس بحقه في الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن النفس وبحق مواطنيه بالتمتع بالحقوق الأساسية المكفولة دستورياً .

٤- العمل على إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بما يقي شعوب المنطقة ويلات تلك الاسلحة .

٥- إقامة علاقات إقتصادية متوازنة بحيث يقابل رفع المقاطعة العربية إزالة الحواجز الموجودة في الاقتصاد الاسرائيلي والتي ترقى الى مقام المقاطعة بحيث يؤدي ذلك الى تسهيل انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال والعمال في اقطار المنطقة كما هو معمول به بين الدول التي تحكم علاقاتها قواعد القانون الدولي زمن السلم .

٦- ايجاد حل عادل ومقبول للنواحي الثنائية من مشكلة اللاجئين على اساس القانون الدولي .

٧- عدم الاعتراف بأي شكل من الاشكال بشرعية الوجود الاسرائيلي في القدس وفي الضفة الغربية وقطاع غزة ومن هنا فقد ورد في جدول الأعمال الأردني – الاسرائيلي ، وفي اكثر من مكان في المعاهدة ، تحفظ على المساس بوضع المناطق التي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الاسرائيلي عام ١٩٦٧ .

٨- أن يكون أي حل جزءاً من حل

شامل . ولا بد لي من الاشارة الى معنى الشمولية ، فمن المعلوم أن قرار مجلس الأمن ( ٢٤٢ ) لم يتضمن متطلب شمولية الحل وإنما اكتفى بالحديث عن حل عادل ودائم ، وقد كانت عبارة الشمولية وطلباً عربياً له ما يبرره منطقياً ولكن دخول مصر عام ١٩٧٨ أقوى الدول العربية في صلح منفرد مع اسرائيل انهى من الناحية العملية متطلب الشمولية بمعناه العام .

ورغم ذلك فقد أصر الأردن على شمولية الحل وتمكن الوفد المفاوض من تثبيت تلك العبارة في جدول أعمال المفاوضات حتى أتت مفاوضات اوسلو السرية ، والتي تمت ليس فقط دون تنسيق مع الأردن ، بل وفي سرية تامة ، وشملت بعض بنودها وبنود ما تبعها من اتفاقيات أموراً تخص الاردن دون أي تنسيق مسبق معه .

ومن هنا فقد أصبح من حق الدولة بل ومن واجبها أن تباشر المفاوضات إنطلاقاً من حقها الذي لا جدال فيه بصون كيانها وتحقيق مصالحها المشروعة ولا يختلف إثنان أن أي حق من حقوق الدولة هو حقها في الحياة والبقاء مما يكفل أمن مواطنها على أن هذا لم يعن ابداً اي تجاهل لمصالح الدول والاطراف الاخرى ، ويبدو هذا واضحاً بشكل خاص من العناية التي صيغت بها اجزاء المعاهدة المتعلقة بالامن والحدود والمياه .

**معالي الرئيس**

**اعضاء اللجنة الموقرة**

فيما تقدم وصفت لكم المرتكزات والظروف التي قامت عليها استراتيجية الاردن التفاوضية وسوف اقوم الآن باستعراض تلك المواد في المعاهدة التي قد تكون موضع جدال آملاً ان يكون في ذلك ما يساعدكم في تكوين قناعاتكم إزاءها .

تتكون المعاهدة من ( ٣٠ ) مادة وخمس ملاحق وست ذيول هي عبارة عن الخرائط الحدودية التي تم رسمها بأحدث وأدق ما توصل اليه علم ترسيم الحدود ، وهناك ايضاً اربع محاضر متفق عليها ، وتكون كل هذه الوثائق والخرائط جزءاً من المعاهدة لا يتجزأ كما هو منصوص عليه في الماد( ٢٧ ) منها .

ولا يوجد ملاحق او اتفاقيات سرية بعكس ما شيعته بعض وسائل الاعلام التي لا تتوخى الحذر والحقيقة فيما تكتب .

بداية ارجو ان اجلب انتباه اعضاء اللجنة الى الفقرة السادسة من المادة الثانية على الصفحة ( ٣ ) من النص الذي وزع لكم والتي تنص على ما يلي :

" ويعتقدان ايضاً ان تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً على الطرف الآخر ينبغي الا يسمح بها " .

تعتبر هذه الفقرة مطلباً امنياً اردنياً فيما



يتعلق بفكرة نقل السكان العرب او ما يسمى ( الترانسفر ) الذي دعت له قلة في اسرائيل .

وكانت الفقرة اساساً ضمن المادة الرابعة المتعلقة بالأمن ثم نقلت الى هذه المادة في المعاهدة ، ومن محاسن هذا النقل ان لا يمكن التذرع بالدفاع الشرعي عن النفس المشار اليه في المادة الرابعة لتحقيقها وقد استعملت كلمة " ضمن نفوذهما " قصداً وذلك لمنع أعمال غير مباشرة ليس في اسرائيل وحدها بل وفي المناطق المحتلة ( أي الواقعة تحت نفوذهما ) بشكل يؤدي الى نقل السكان القسري .

مسألة تحديد الحدود وترسيمها : تعالجها المادة الثانية والملاحق والذيول ، وأرجو أن أبين هنا مايلي :

أ- إن التعديات على الحدود الاردنية كانت قد تمت إما في اوائل الاربعينات او عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ وبالتالي فلم يكن ينطبق عليها نص قرار مجلس الأمن الذي تحدث عن انسحاب من الاراضي التي احتلت في النزاع الاخير " اي حرب عام ١٩٦٧ " وبالتالي فان مجرد ادراجها على جدول الاعمال كان كسباً للحكومة الاردنية .

ب- من المعلوم ان قرار مجلس الامن ( ٢٤٢ ) كان قد دعى الى انسحاب اسرائيل الى حدود آمنة ، وقد نجح المفاوض الاردني في الفصل بين مفهوم الامن ومفهوم الانسحاب ، وبالتالي فلا توجد هناك مناطق منزوعة السلاح على جهتي الحدود ولم يكن الامن عاملاً في تحديد مدى الانسحاب الاسرائيلي .

ج- رغم ان حدود الاردن الدولية قائمة منذ عام ١٩٢٢ الا ان تحديدها كان بدائياً ، أي مجرد وصف عام في اتفاقية عام ١٩٢٢ وهي اتفاقية قابلة لاكثر من تفسير .

وبخلاف الحدود السورية - الفلسطينية والحدود المصرية الفلسطينية زمن الانتداب فان الحدود بين شرقي الاردن وفلسطين لم تكن محددة ابداً بشكل دقيق ولم يجر ترسيم اي قطاع منها الا بضعة كيلومترات شمالي العقبة .

وقد حاول الوفد الاسرائيلي الاستفادة من هذا الغموض مدعين بأن الحدود تقع في وسط وادي عربة بمعناها العام اي منطقة وادي عربة لا مجرى الوادي كما اصر الاردن . ثم قدّموا عدة عروض بإعطاء الاردن نسباً معينة من الحدود ، وفي آخر الأمر تمت تلبية طلبات الاردن بالكامل اي بعودة كافة الاراضي التي حدثت فيها تجاوزات ما عدا حالات تعديل بسيطة بحيث حصل الاردن على اراض اسرائيلية ، مقابل الاراضي التي جرى فيها تعديل للحدود .

وأود ان اشير هنا الى ان التعديلات البسيطة للحدود على اساس تبادلي امر معترف به في القانون الدولي وله سابقة في معادلات الحدود الاردنية ، مع اطراف أخرى ، كما ان

فكرة التعديلات الطفيفة والمتبادلة على الحدود كانت فكرة مقبولة لدى الاردن منذ صدور قرار مجلس الامن ( ٢٤٢ ) .

كما اود ان اشير الى انه لا اساس لأي تخوفات بأن تكون للحلول التي الى تحديد الحدود اي انعكاسات على المساقات الاخرى ، فحدود سوريا وفلسطين زمن الانتداب مرسمة بدقة وعلى اية حال فالعقد شريعة المتعاقدين .

د. بالنسبة لمنطقة الباقورة ارجو ان اوضح الحقائق التالية وسوف يقوم زملائي بتقديم التوضيحات المفصلة ، كان من المهم وبأي ثمن استعادة هذه المنطقة التي خضعت للسيطرة الاسرائيلية منذ اوائل الخمسينات ، وذلك لانها تشكل نقطة استراتيجية بالغة الاهمية حيث يلتقي فيها نهرا الاردن واليرموك وبالتالي فإن وجود ملكية اسرائيلية فيها واستمرار هذه الملكية كان امراً ثانوياً بالمقارنة الى اهمية استرجاعها .

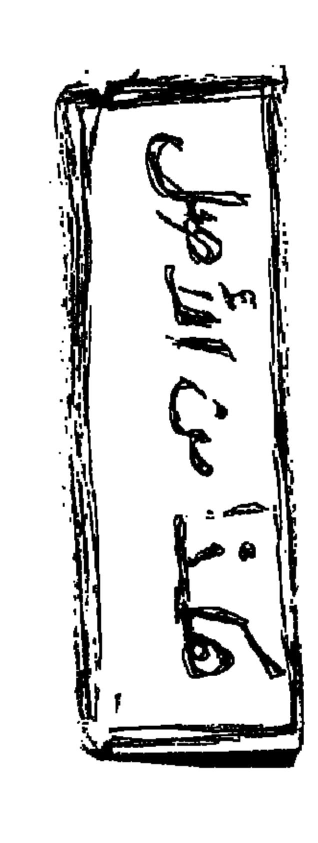
وتعلمون ايضاً أنه لا يوجد في المفاوضات الثنائية اتفاق على صيغة تحكيم ، وحتى لو وجدت فإن ذلك كان سيأخذ وقتاً طويلاً كما حدث في قضية طابا . وحتى لو كانت نتائج التحكيم لصالحنا وهو امر كان متوقعاً الا انه لا توجد اليه آلية لتنفيذ التحكيم . بالاضافة الى ما تقدم فإن للإسرائيليين املاكاً فيها تعود اصولها الى عام ١٩٢٧ اشتريت في نفس الوقت الذي منحت فيه حكومة شرق الاردن امتيازاً الى شركة كهرباء فلسطين ( مشروع روتينبرغ ) ويزيد مجموع تلك الاراضي على ستة آلاف دونم وقد تم الاتفاق بعد مفاوضات طويلة على أن تستثنى تلك الاراضي كلها ما عدا مساحة ( ٨٣٠ ) دونماً هي حالياً تحت السيطرة الاسرائيلية وان تعود تلك المنطقة بكاملها على اساس الاعتراف بملكية افراد في الثمانماية والثاثين دونماً فقط . وينص الملحق ١ ( ب ) على الترتيبات الثانونية لمدة ( ٢٥ ) سنة قابلة للتجديد وفي هذه الفترة يسري القانون الاردني على المنطقة ما عدا التغيرات التالية :-

أ. عدم سريان قوانين الهجرة والجمارك على المتصرفين بالارض ومستخدميهم ومدعويهم ، وسوف يعطى هؤلاء ترخيصاً لتسهيل دخولهم وخروجهم الى الارض لأغراض الزراعة والسياحة فقط وأي غرض آخر يتفق عليه .

ب. عدم سريان القانون الجنائي الاردني على الجرائم المتعلقة حصراً بالاسرائيليين في المنطقة . اما اذا حدثت جريمة كان احد اطرافها اردنياً او مقيماً في الاردن من غير التابعية الاسرائيلية فيسري القانون الجنائي الاردني .

ج. عدم فرض ضرائب تمييزية على الارض او المتصرفين فيها .

أرجو ان اشير ايضاً الى ان تصرف الاسرائيليين بالارض محكوم بالقانون الاردني الذي يجيز الاستملاك مقابل التعويض لأغراض المنفعة العامة . وأرجو ان الفت انتباه اللجنة الموقرة الى مسألة تستدعي التوقف عندها وهي ان المادة ( ٢٤ ) تنص على اقامة لجنة مطالبات ( او تعويضات ) لحل كافة المطالبات المالية على اساس متبادل ، والى المادة ( ١١ ) الفقرة ( ١ ) الفقرة الفرعية ( د ) التي تصن على :





" التأكيد على تمتع مواطني كل طرف بالمعاملة القانونية الاصولية في الانظمة القانونية للطرف الآخر وامام محاكم ذلك الطرف " .

وهما مادتان سأعود اليها عند الحديث عن موضوع اللاجئين ولكن ما يهمنا هنا انه يمكن للترتيب المتعلق بالباقورة ان يكون سابقة في الوصول الى حل حقوق الافراد الناجمة عن الصراع الطويل ومن المعروف لديكم ان مطالبات الاردنيين في اسرائيل تفوق بكثير مطالبات الاسرائيليين في الاردن وأخيراً بالنسبة للباقورة ارجو ان اوضح ان المحضر ينص على النظر في اقامة مشروع فيها .

واما بالنسبة لمنطقة الغمر التي تبلغ مساحة ما هو مزروع منها ( ١٣٥٠ ) دونم ويبلغ مجملها ( ٤ ) كيلومتراً ، فقد استعصى على المفاوضين اخضاعها لمبدأ التغيرات الطفيفة للحدود نظراً لنتوئها ففضلنا كحل وسط تطبيق ما تم الاتفاق عليه بالنسبة للباقورة عليها مع مراعاة انه ليس للاسرائيليين اي حقوق تصرف فيها ، وانما حقوق استعمال فقط .

ارجو ان انتقل الآن الى موضوع الامن والذي يشكل كما تعلمون هاجساً اسرائيلياً . لقد قامت استراتيجية الوفد المفاوض على ثلاث مرتكزات :

ا. تأخير البت في الموضوع لتحقيق اكبر عدد ممكن من التحرك الاسرائيلي في موضوعي الحدود والمياه .

ب. الوقوف عند خطوط حمراء وهي ان لا تكون مطالب اسرائيل على حساب معاهدات الاردن القائمة مع الدول العربية .

ج. الحصول على اكبر قدر ممكن من الضمانات للاردن في امور الامن التي تهمه وهي موضوع نزع السلاح غير التقليدي ، الحد من التأثيرات السلبية على الاقتصاد الاردني والحد من التأثيرات السلبية للتحركات السكانية على أمن الاردن ومن هنا فإن المادة الرابعة من الاتفاقية والمتعلقة بالأمن تحكمها الفقرة ( ٢ ) التي تنص على مايلي :-

" لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الامم المتحدة " .

ومعلوم لديكم جميعاً ان المادة ( ٥١ ) من ميثاق الامم المتحدة تكرس الحق الطبيعي الفردي والجماعي في الدفاع عن النفس وبالتالي يمكن القول ان التزامات الاردن

الاخرى في الدفاع عن النفس محفوظة ولا تتأثر بهذه المعاهدة .

وزيادة في الحرص فقد كررت المادة ( ٢٥ ) المتعلقة بالحقوق والواجبات هذا الحق ، فقد نصت الفقرة ( ٦ ) منها على سمو الالتزامات بموجب ميثاق الامم المتحدة على الالتزامات بموجب المعاهدة . كما اصر الاردن على ان ينص صراحة في الفقرة ( ٢ ) من تلك الفقرة على أنه ، في رأيه وتفسيره ، لا يوجد اي تعارض بين التزاماتها التعاقدية القائمة وبين هذه المعاهدة .

واذا عدنا الى المادة ( ٤ ) الفقرة ( ٤ ) الفقرة الفرعية ( أ ) نجد أنها تشترط للامتناع عن الدخول في احلاف عسكرية او امنية ان يكون ذلك الدخول " بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة " . وكذلك اصر الاردن على ان يكون التعهد بعدم السماح بدخول قوات او معدات اجنبية الى اراضية في احوال يمكن ان تخل بسلامة الطرف الآخر .

وهذا كله محكوم طبعاً بحق الدفاع الشرعي عن النفس . عدا عن ان نص المادة يفيد ان مجرد وجود او دخول قوات الى اراضيه ليس في حد ذاته اخلالاً بالتزاماته .

وادراكاً من الجانب الاردني ان الصراعات المستقبلية قد تأخذ منحاً اقتصادياً فقد اصر على تضييق مفهوم الامن بحيث انحصر بالاحلاف العسكرية والامنية .

وبالنسبة لموضوع الارهاب فقد نجح المفاوض الاردني في جعل الالتزامات التزامات بالوسيلة لا بالنتيجة . كما نجح في خلق توازن بين ضرورة مكافحة الارهاب من جهة وعدم المساس بالحريات الاساسية بالتعبير عن الرأي وبالتنظيم من جهة اخرى .

وبالطبع فأنّ هذا لا يعني اننا نبرم اتفاقية بهدف نقضها ولا اننا نتطلع الى عودة الصراعات المسلحة في المنطقة وانما يعني فقط ان التزاماتنا المتعاقدة وانتمائنا الى الامة العربية والاسلامية لن يتأثر ابداً بهذه المعاهدة .

**معالي الرئيس**

**اعضاء اللجنة الموقرة**

ارجو ان انتقل الآن الى موضوع اللاجئين والنازحين والتي هي ربما اكثر المسائل تعقيداً وصعوبة في المفاوضات لا على المستوى الثنائي فقط وانما على المستوى المتعدد الاطراف ايضاً . بداية ارجو ان اذكر ان المفاوض الاردني كان قد نجح في ادراج بند على جدول الاعمال يقضي بالوصول الى حل عادل ومتفق عليه للجوانب الثنائية لمشكلة اللاجئين والنازحين وفقاً للقانون الدولي وقد اعتبر ذلك وعن حق انجازاً مهماً ذلك لان الاشارة الى الجوانب الثنائية كانت تعني الزاما من جانب واحد ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار انه لم يكن هناك لاجئون يهود في الاردن ، وأما عبارة " على اساس القانون الدولي " فانها



تعني ولا يمكن الا ان تعني تطبيق مبادىء القانون الدولي القاضية برد الشيء الى ما كان عليه والتي هي صلب نظرية المسؤولية الدولية اي في حالة دولة تسبب مشكلة لاجئين .

ولا صحة مطلقاً للقول الذي مفاده ان عدم الاشارة الى قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن كان له اي اثر على هذا الالتزام ، ذلك ان هذه القرارات انما تستمد الزامها من كونها تقرر مبادىء القانون الدولي والذي ينص على حق العودة والتعويض .

وعلى ان اهم تطور اثر على مسألة اللاجئين كان اتفاق اعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي حيث وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على تأجيل البحث في الموضوع لحين المفاوضات النهائية .

ولا يخفى عليكم ما سببه هذا من اضعاف للموقف التفاوضي الاردني خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ادعاء المنظمة تمثيل هؤلاء اللاجئين والنازحين حتى وان كانوا يحملون الجنسية الاردنية . وبالتالي فقد انصرف جهد الوفد المفاوض الى ابقاء مسألة اللاجئين مفتوحة من خلال ثلاث قنوات هي اللجنة الرباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين والمجموعة المتعددة الاطراف حول اللاجئين واخيراً في المفاوضات الثنائية او الثلاثية مع الفلسطينيين في وقت متزامن ومقترن مع المفاوضات الثنائية الاسرائيلية الفلسطينية .

وفي الوقت نفسه فإن من المصلحة والعدل ان يستمر تنفيذ برامج الامم المتحدة المتعلقة بالنازحين واللاجئين وغيرها من البرامج الاقتصادية المتفق عليها ولا يعني تنفيذ هذه البرامج تخلي اللاجئين او النازحين عن حقوقهم القانونية وان كان قد يؤدي الى ذلك من الناحية العملية .

ولا تحدد الفقرة ( ج ) من المادة ( ٨ ) مكان توطينهم راجياً ان اذكر ان قرارات الجمعية العامة التي تحدثعن الامر كانت دائماً تشير الى اعادة توطينهم . كما ارجو ان اشير الى المواد ( ٢٤ و ١١ ) الفقرة ( د ) التي اعتقد انه يمكن من خلال اعمالها الوصول الى حلول لبعض القضايا المتشابكة الناجمة عن مشكلة اللاجئين والنازحين وخلاصة القول اننا وان لم نستطيع الحصول على حل كامل في هذه المعاهدة لتلك المشكلة والتي تستعصى على الحلول السريعة الا ان المعاهدة قد ارست الاسس لايجاد حل مقبول لها بما لا ينتقص من اللحمة الوطنية داخل الاردن ولا يتصرف بحقوق اللاجئين .

٥. بالنسبة لموضوع المياه فقد قدم المهندس ظافر العالم ايضاحات هذا الصباح ولذلك لن اقوم بتقديم ايضاحات اضافية الا اذا كان لدى اعضاء اللجنة تساؤلات او اسئلة فسوف احاول الاجابة عليها قدر معرفتي واستطاعتي .

٦. اما فيما يتعلق بموضوع الاماكن ذات الاهمية التاريخية والدينية فأرجوا ان اوضح ما يلي :

تعلمون ان المساق الفلسطيني الاسرائيلي قام على افتراض تقسيم المحادثات الى قسمين :

أولاً : اقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني اي المرحلة الانتقالية .

ثانياً : المواضيع الاخرى ومنها موضوع القدس اي المرحلة النهائية ، ومن هنا فقد كان من الضروري ان لا يخلق هناك فراغ فيما يتعلق بالاماكن المقدسة من حيث صيانتها وادارتها والاهتمام بها وتعلمون ايضاً ان للاردن دوراً خاصاً قام به نحو تلك المقدسات وجرى استثناؤه من قرار فك الارتباط الاداري والقانوني . ولهذا فإن الاردن لم يحاول من خلال المعاهدة ولا من خلال اعلان واشنطن الذي سبقها ان يخلق لنفسه دوراً جديداً وانما اتت المادة ٩ من المعاهدة لتقرر أمراً حاصلاً ودوراً مستمراً يضطلع به الاردن نحو هذه الاماكن المقدسة .

ولا تقتصر المادة على الدور الاردني خلال الفترة الانتقالية بل وتتعداه حتى بعد مفاوضات المرحلة النهائية على انها صيغت بعناية بحيث لا تؤثر سلباً على تقرير السيادة على الاماكن المقدسة .

٧. اخيراً ارجو ان اشير مرة اخرى الى موضوع لجنة المطالبات والى آلية فض النزاعات التي قد تنشأ عن تفسير او تطبيق الاتفاقية وكنا نأمل بأن تكون هذه المواد اكثر تفصيلاً على انها في صيغتها الحالية تمثل حلاً وسطاً بين موقفنا وموقف الوفد الاسرائيلي الذي كان يعارض اية اشارة الى هذين الموضوعين .

معالي الرئيس هذه في رأيي اهم النقاط التي قد يثور حولها جدل والتي تحتاج الى توضيح واود ان ارفع الى مقام صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم والى مقام سمو ولي عهده الامين شكري على العناية والرعاية التي احاطانا بها كمفاوضين وعلى عنايتهما وحرصهما لا على المبادىء العامة الواردة في الاتفاقية فحسب بل وفي صياغتها التفصيلية كما اود ان اتقدم بالشكر للحكومات المتعاقبة منذ بداية العملية التفاوضية والى زملائي الكرام الذين عملوا جبهة واحدة في ظروف صعبة ومرهقة .

## وثيقة هلسنكي

١. في شهر تشرين ثاني ١٩٧٢ بدأت محادثات تحضيرية لعقد مؤتمر حول الامن والتعاون في اوروبا CSCE .

٢. في شهر تموز ١٩٧٣ تم في هلسنكي افتتاح مؤتمر الإمن والتعاون في اوروبا .

٣. خلال الفترة من ١٨ ايلول ١٩٧٢ حتى ٢١ تموز ١٩٧٥ عقد مؤتمر الامن والتعاون في جنيف وتم التوصل الى اعداد وثيقة ختامية



اطلق عليها اسم THE HELSINKI FINAL ACT وتم التوقيع عليها في هلسنكي بتاريخ ١ آب ١٩٧٥ من قبل ٣٥ مشاركة ( الولايات المتحدة ، كندا ، كافة الدول الاوروبية ما عدا البانيا ) .

واصبحت هذه الوثيقة اساساً لما اطلق عليه اسم عملية هلسنكي او عملية الامن والتعاون في اوروبا . وتدعو هذه العملية الى تحقيق تقدم في ثلاث مجالات هي :

أ. مسائل الامن في اوروبا وتشمل المبادىء التي تحكم العلاقات بين الدول المشاركة واجراءات بناء الثقة .

ب. التعاون في مجال الاقتصاد ، العلوم ، التكنولوجيا والبيئة .

جـ. التعاون في المجالات الانسانية ومجالات اخرى .

ملاحظة : وثيقة هلسنكي تمثل التزاماً سياسياً وليس التزاماً قانونياً .

٤. اجراءات بناء الثقة الخاصة بمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا .

يتضمن الجزء الاول من وثيقة هلسنكي وثيقة حول اجراءات بناء الثقة وبعض جوانب الامن ونزع الاسلحة . كما تتضمن سلسلة معتدلة من اجراءات بناء الثقة التي تهدف الى تقليل " مخاطر النزاعات المسلحة وسوء الفهم او الحسابات الخاطئة المتعلقة بالنشاطات العسكرية التي قد تثير المخاوف " .

وتتضمن الفقرة الرئيسية من هذه الوثيقة التزاماً باعطاء اشعار مسبق قبل ٢١ يوماً من بدء أية مناورات تزيد القوات المشاركة فيها عن ٢٥ الف جندي ( بما في ذلك القوات البرمائية والقوات المحمولة جواً ) وتجرى على اية منطقة في اوروبا تابعة لأية دولة مشاركة او في اية منطقة بحرية مجاورة او في اي مجال جوي قريب .

بالاضافة الى ذلك تحث الوثيقة على الابلاغ اختيارياً عن المناورات العسكرية على نطاق صغير او تحركات الوحدات العسكرية على نطاق واسع وتوجيه دعوة الى مراقبين لحضور مثل هذه المناورات .

٥. دعت وثيقة هلسنكي الى عقد اجتماعات متابعة دورية حول مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا بهدف مراجعة تنفيذ بنود ومبادىء وثيقة هلسنكي ودراسة المقترحات الجديدة . وقد عقد اجتماع المتابعة الثاني في مدريد خلال الفترة من شهر تشرين الثاني ١٩٨٠ حتى ايلول ١٩٨٣ حيث تم مناقشة عدة مقترحات لعقد مؤتمر جديد يهدف الى تطوير اجراءات بناء الثقة الواردة في وثيقة هلسنكي .

ودعت الوثيقة الختامية لمؤتمر مدريد الى عقد اجتماع خاص تحت أسم : " مؤتمر اجراءات بناء الثقة والامن ونزع التسلح في

اوروبا " . وكان الهدف من ذلك اتخاذ اجراءات على مراحل لتعزيز الثقة والامن وتحقيق نزع التسلح . وتقرر عقد المرحلة الاولى في ستوكهولم / السويد .

٦. مؤتمر اجراءات بناء الثقة والامن ونزع التسلح في اوروبا ( CDE ) .

بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٨٤ ، تم افتتاح هذا المؤتمر في ستوكهولم واستمر لمدة ٦ ايام واتفقت ١٦ دولة من دول حلف الناتو على ستة اجراءات لبناء الثقة والامن وهي :

أ. تبادل المعلومات حول تنظيم ومواقع القوات العسكرية في منطقة التطبيق .

ب. تبادل البرامج السنوية للنشاطات العسكرية الواجب الابلاغ عنها .

جـ. الابلاغ قبل ٤٥ يوماً عن اية نشاطات عسكرية رئيسية دون الحد الادنى المتفق عليه بموجب اجراءات بناء الثقة الواردة في وثيقة هلسنكي .

د. توجيه دعوات الى مراقبين لحضور كافة النشاطات الخاضعة للابلاغ المسبق .

هـ. التفتيش على ارض الواقع للمساعدة في التحقق من ان الاطراف المعنية تتقيد بشروط الوثيقة .

و. تحسين وسائل الاتصالات .

٧. في نهاية الجلسة الختامية للمؤتمر ستوكهولم تم بالاجماع اقرار وثيقة ستوكهولم وتدعو الى الاجراءات الرئيسية التالية :

أ. الابلاغ المسبق . الابلاغ قبل ٤٢ يوماً عن اية نشاطات عسكرية تتم في داخل اوروبا وتشارك فيها فرقة او لوائين / فوجين واكثر وما لا يقل عن ١٣ الف جندي او ٣٠٠ دبابة .

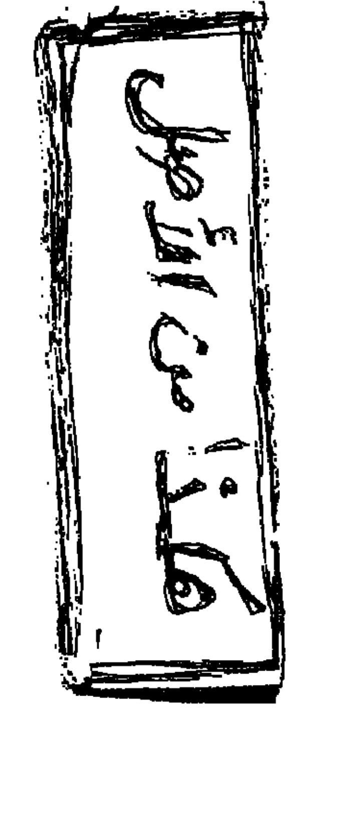
ب. المراقبة . توجيه دعوة الى مراقبين من كافة الدول المشاركة لحضور النشاطات العسكرية التي يشارك فيها اكثر من ١٧ الف جندي .

جـ. البرامج السنوية . تبادل البرامج السنوية لكافة النشاطات العسكرية الواجب الابلاغ عنها مسبقاً . ويمنع القيام بأي نشاط عسكري يشارك فيه اكثر من ٤٠ الف جندي ما لم يعلن عن ذلك قبل عام من بدء النشاط او اي نشاط يشارك فيه اكثر من ٧٥ الف جندي ما لم يعلن عن ذلك قبل عامين من بدء النشاط .

د. التفتيش . التفتيش على ارض الواقع من الجو او البر او كليهما للتحقق من ان الاطراف المشاركة تتقيد بالاجراءات المتفق عليها ولا يحق لاية دولة الرفض .

٨. ملخص لأهم العناوين الواردة في وثيقة ستوكهولم .

أ. الامتناع عن التهديد او استخدام القوة





( ٢٨ مادة ) .

ب. الابلاغ المسبق عن بعض النشاطات العسكرية ( ٤١ مادة ) .

جـ. مراقبة بعض النشاطات العسكرية ( ٣٦ مادة ) .

د. البرامج السنوية للنشاطات العسكرية ( ١٤ مادة ) .

هـ. شروط تقييدية ( ٤ مواد ) .

و. الالتزام واجراءات التحقق ( ٤٥ مادة ) .

المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة .

لا يوجد في الميثاق ما يحول دون الحق الطبيعي الفردي او الجماعي في الدفاع عن النفس في حالة حدوث اعتداء مسلح على دولة عضو في الامم المتحدة الى حين اتخاذ مجلس الامن الاجراءات الضرورية لحفظ السلام والامن الدوليين .

الاجراءات المتخذة من قبل الدولة العضو في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس يجب ان تبلغ الى مجلس الأمن ، ويجب ان لا تؤثر بأية طريقة على صلاحيات ومسؤولية مجلس الامن في ظل هذا الميثاق ان يقوم باعباءه اذا ارتأى ذلك ضرورياً لصيانة وحفظ السلام والامن الدوليين .

## الاسباب الموجبة

## لمشروع قانون تصديق معاهدة السلام

## بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة

## دولة اسرائيل

في سبيل استرداد الحقوق الاردنية الثابتة في الارض والمياه والسيادة التامة عليهما ، وحماية لهذا الوطن من التهديد والتآمر ، وتثبيتاً لحدود المملكة الاردنية الهاشمية بشكل معترف به دولياً ، فقد قررت الحكومة الاردنية الدخول في عملية التفاوض مع دولة اسرائيل ، ابتداء من مدريد كصيغة مقررة عربياً للوصول الى حل سلمي عادل ودائم وشامل ، وقد وافق مجلس النواب على هذا الامر ومنح الثقة للحكومات التي كان التفاوض جزءاً من بيانها الوزاري .

وقد كانت نتيجة التفاوض الجاد التوصل الى معاهدة السلام بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة اسرائيل التي جرى توقيعها في ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٤ ، وهي تحقق جميع الثوابت التي التزمت بها الحكومة ، وتضمن جميع الحقوق الاردنية في السيادة والارض والمياه والامن والحدود وحقوق اللاجئين والنازحين .

ان المعاهدة المذكورة مرفقة بالقانون المعروض على مجلسكم الموقر ، وهي مع ملاحقها وخرائطها ، تعبر عن نفسها ، وترجو الحكومة مجلسكم الكريم الموافقة على مشروع

القانون سنداً للمادة ٣٣ / ٢ من الدستور .

مشروع

**قانون رقم (  ) لسنة ١٩٩٤**

**قانون تصديق معاهدة السلام**

**بين**

**حكومة المملكة الاردنية الهاشمية**

**وحكومة دولة اسرائيل**

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون تصديق معاهدة السلام بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر معاهدة السلام الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل صحيحة ومعتمدة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٧ / ١٠ / ١٩٩٤م .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً معالي الرئيس .

هل ترون تلاوة تلك التحفظات ؟

تتلى التحفظات .

إقرأ رئيس اللجنة .

**رئيس لجنة الشؤون الخارجية :** الشيخ حمزة اذا ما عندك مانع تريحني تقرأ مخالفتك .

**معالي رئيس المجلس :** الشيخ حمزة منصور .

**السيد حمزة منصور :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس :**

**الزملاء الكرام**

اود ان اسجل مخالفتي للأغلبية المحترمة في لجنة الشؤون الخارجية للأسباب والاعتبارات التالية راجياً ان تكون موضع تقبل من زملائي النواب وهم يناقشون هذه المعاهدة .

اولاً : الاسباب الموجبة :

وحفاظاً على وقت المجلس الكريم فأنني سأعفيهم من الاستماع الى موقفي من الاسباب الموجبة رغم ان وسائل اعلامنا الرسمية تجاهلت هذا الموقف تماماً في جلساتها الاخيرة وأبدأ من البند ثانياً .

أود أن اؤكد على ما اوردته في كلمتي في الجلسة التي عقدت صباح يوم الاحد ٢٥ جمادى الأولى ١٤١٥هـ الموافق ٣٠ تشرين



الأول ١٩٩٤م والتي قلت فيها :

ان الاسباب التي اوردتها الحكومة طالبة استناداً اليها الموافقة على مشروع قانون تصديق المعاهدة يصدق فيها قول القائل وفسر الماء بعد الجهد بالماء فلم تضف أي اضافة يمكن ان تفلح في اقناع المطلع على هذا المشروع بضرورة هذه المعاهدة كما جاءت حافلة بالمغالطات التي تستدعي الوقوف عندها لكشف حقيقتها :

١- ان الحقوق الاردنية الثابتة في الارض والمياه والسيادة التامة عليها رغم اهميتها والحرص عليها فانه لا يجوز ان ينظر اليها بمعزل عن الحقوق العربية والاسلامية فالحقوق الاردنية جزء منها وليست بديلاً لها ولا يجوز ان ينظر اليها بمعزل عنها مذكراً ان اجزاء عزيزة من الحقوق العربية والاسلامية أُغتصبت حين كانت جزءاً من المملكة الاردنية الهاشمية وهذا يجعل من مسؤولية الاردن عنها مضاعفة اولا باعتبارها ارضاً وحقوقاً عربية اسلامية والحقوق العربية الاسلامية لا تتجزأ وثانياً باعتبارها كانت جزءاً من المملكة الاردنية الهاشمية يحظر الدستور التنازل عنها .

٢- ومن الاسباب الموجبة كما تقول الحكومة حماية الوطن من التهديد والتآمر وتثبيت الحدود بشكل معترف به دولياً ولم توضح لنا مصدر هذا التهديد والتآمر وحجمها ومدى خطورتهما ومدى تأثير المعاهدة في دفعهما . انني لا اسلم بهذا السبب فالاردن قوي بحقه وقوي بانسانه وقوي بامته حين تفلح سياسات الحكومة في بناء الانسان وحشد طاقاته وتوجيهها للدفاع عن الوطن وحين تفلح في الوصول الى حد معقول من التنسيق مع الجوار العربي على ان يكون السعي جاداً في ظل استشعار الخطر المشترك لا ان توقع معاهدة هي في حقيقتها تحالف مع اعدى اعداء الامة واتحدى ان تكون علاقتنا مع أي قطر عربي تصل الى مستوى هذه المعاهدة .

٣- وحين عجزت الحكومة عن تقديم اسباب موضوعية عمدت وبطريقة مكشوفة الى ايهام القارىء ان مجلس النواب وافق على الدخول في المفاوضات بحجة ان الحكومات المتفاوضة حصلت على ثقة اغلبية نيابية وهذا يوهم وكأن النواب موافقون على العملية التفاوضية متجاهلة انها اي الحكومة شطبت من الدورة الاستثنائية البند الذي يسمح ببحث موضوع المفاوضات مع العدو الصهيوني رغم ان الدستور اعطى الحق لأغلبية نيابية بعقد دورة استثنائية لمواضيع يحددونها في طلبهم ومتجاهله الانتقادات المستمرة من الزملاء النواب للمفاوضات .

٤. وامعاناً في المغالطة فقد ورد في الاسباب الموجبة ان الاردن حقق جميع الثوابت التي التزمت بها الحكومة ورغم انني لا اتفق معها على ما اسمته ثوابت الا انني اود ان اؤكد على ان الحكومة لم تلتزم بالثوابت ولم تلتزم بالعهود التي قطعتها فقد ظلت تردد

انها تلتزم بالحل العادل والشامل فهل هذا حل عادل يعيد الحقوق العربية الى اهلها وهل هو شامل لكل الأطراف العربية ام انها عملية سباق مع ادارة الحكم الذاتي التي شكلت اخطر اختراق للجدار العربي بعد كامب ديفد ولقد ظلت تؤكد على عدم التفريط بالسيادة على القدس وها هي السيادة على القدس تتحول الى ولاية دينية على المقدسات الاسلامية فاذا كانت اتفاقية اوسلو قد اجلت تأجيلاً غير مبرر وغير مقبول قضية القدس فان الاتفاقية الاردنية اكتفت بالولاية الدينية على المقدسات الاسلامية تاركة السيادة العربية الاسلامية على بيت المقدس في مهب الريح رغم تأكيد حكومة العدو باستمرار ان القدس الموحدة عاصمة دولة اسرائيل الى الأبد .

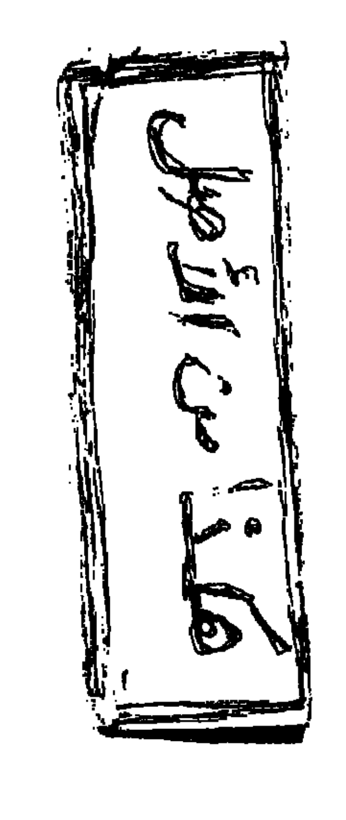
لقد اكدت الحكومة مراراً انها لن تبرم صلحاً لا يحل مشكلة اللاجئين والنازحين وها هي تبرم صلحاً تتفق من خلاله على كل التفاصيل فيما يحقق الأمن والتطبيع في مختلف جوانب الحياة وحين يكون الحديث عن اللاجئين والنازحين فهي قضية انسانية وليست سياسة متروكة للجان الامم المتحدة والتوطين . او يحق بعد هذا للحكومة ان تقول انها التزمت بالثوابت .

ثانياً : تستند هذه المعاهدة في الوصول الى تحقيق ما اسمته حلاً عادلاً ودائماً وشاملاً في الشرق الاوسط الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل جوانبهما ، ولما كان هذان القراران يتعاملان مع اراض احتلت عام ١٩٦٧ ولا يتعاملان مع اراض احتلت قبل هذا التاريخ فان ذلك يعني ان قرابة اربعة اخماس فلسطين غير مشمولة بهذين القرارين الأمر الذي يعني التنازل عن ارض عربية اسلامية وصفها القرآن الكريم بأنها مقدسة ومباركة ومهرها السلف الصالح والاباء والاجداد اكرم الدماء وخاضوا من اجلها حروباً باهظة التكاليف .

ثالثاً : ان هذه المعاهدة وبموجب اعلان واشنطن الموقع في ٢٥ تموز ١٩٩٤م تعلن انتهاء حالة العداء مع العدو الاسرائيلي وهي عبارة متقدمة جداً على عبارة انهاء حالة الحرب فهي تستهدف انهاء حالة عداء تستند الى رصيد هائل من الحقائق الدينية والتاريخية والواقعية فهي والحالة هذه تسعى الى اعتماد كل الوسائل الممكنة لالغاء هذا الرصيد الضخم .

رابعاً : يعتبر السلام بموجب المادة ( ١ ) قائماً بين الطرفين بمجرد تبادل وثائق التصديق عليها وقبل اكمال تطبيق بنودها واهمها بالنسبة للاردن الأرض والحقوق العربية وهذا يعني ان السلام والتطبيع يسبقان اية التزامات من الطرف الصهيوني بالانسحاب .

خامساً : اعتبرت المعاهدة الحدود التي كانت قائمة زمن الانتداب البريطاني بين الاردن وفلسطين حدوداً بين الاردن ودولة ( اسرائيل ) بين قوسين لأنني لا أعترف بدولة





اسمها إسرائيل تلك الدولة القائمة على الاغتصاب والعدوان وهذا يعني مكافأة المعتدي بالاعتراف له بحقوق مكتسبة قائمة على الاحتلال بالقوة والتهجير القسري للسكان .

سادساً : منحت المعاهدة الكيان الصهيوني بموجب الفقرة ( ٨ ) من المادة ( ٣ ) حقوق امتلاك اسرائيلية خاصة في منطقة الباقورة يتعهد الاردن استناداً اليها بالسماح بحرية الحركة والدخول والخروج لملاكها ومستخدميهم وزوارهم وباعفاءهم من اجراءات الجمارك واية ضرائب تمييزية وباتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع اي إيذاء يلحق بأي شخص يدخل هذه المنطقة والموافقة على وجود الشرطة الاسرائيلية فيها وتطبيق القوانين الاسرائيلية على ساكنيها لمدة خمس وعشرين سنة تجدد تلقائياً لفترات مماثلة كما منحت الكيان الصهيوني بموجب الفقرة ( ٩ ) من المادة ( ٣ ) والملحق ١ / جـ وضعاً خاصاً لمنطقة الغمر يكون للاسرائيليين فيها حقوق تصرف لمدة ٢٥ سنة تجدد تلقائياً لفترات مماثلة وبنفس التعهدات المشار اليها في منطقة الباقورة .

ويعتبر ذلك سابقة في تاريخ الاتفاقيات العربية الاسرائيلية حيث تضمنت - تمليك واعطاء حق استعمال في اراض عربية للكيان الصهيوني ومما لاشك فيه ان هذه المناطق مناطق استراتيجية ( ملتقى نهر اليرموك بنهر الاردن ) ومستوطنات ربما اقيم عليها منشآت اسرائيلية هامة او تحتوي ثروات مائية او غيرها تعتبر ضرورية للكيان الصهيوني .

ان احتفاظ اليهود بحقوق امتلاك خاصة وحقوق تصرف بالصورة المشار اليها يدحض مقولة انه تم استعادة كامل الاراضي الاردنية المحتلة وتشكل استفزاز مستمراً للمواطن الاردني العربي المسلم .

سابعاً : ان هذه المعاهدة تحقق الحلم الصهيوني في الأمن وتخدم كافة متطلبات الأمن الاسرائيلي وتلزم الاردن بمنع ومحاربة الاطراف التي لا تتماشى مع متطلبات الأمن وشرعية الوجود للكيان الصهيوني وسيكون لتطبيق المادة الرابعة المتعلقة بالامن انعكاسات سلبية على أطراف عديدة في الاردن وستضيق مساحة الحريات العامة بأسم الامتناع عن تنظيم الاعمال والتهديدات العدائية او التحريض عليها .

كما انها تحظر الدخول في حلف او إئتلاف ذي صفة عسكرية او امنية الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن موقع الوحدة العربية او الاتفاقيات العربية العربية وعن موقع الاحزاب التي تؤكد انظمتها الاساسية على تحرير فلسطين او السعي نحو الوحدة العربية كما نتساءل عن موقع الميثاق الوطني من هذه المعاهدة .

ثامناً : ان هذه المعاهد تنص على اقامة

علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل للسفراء خلال مدة شهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة وقبل ان تتم استعادة الحقوق الاردنية والعربية ان اقامة هذه العلاقات يصدق فيها قول الشاعر :

واحتمال الأذى ورؤية جانيه
غذاء تضوى له الاجسام

ان هذه العلاقة الدبلوماسية ستبقى تشكل استفزازاً يومياً لكل من يدرك حجم الظلم الصهيوني على الشعبين الاردني والفلسطيني وعلى الامة العربية .

– وهنا قاطع الجمهور النظارة بهتافات متتالية .

**معالي رئيس المجلس :** استمر يا شيخ حمزة الرئاسة ملمة تماماً بالنظام وستسعى الى تطبيق النظام الداخلي بدون ان تذكر بذلك ، ارجو الزملاء ان يعوا على هذه الحقيقة ارجو ان يستمع الزملاء وسيعطوني فرصة للحديث ، ذكرت ان الرئاسة ملتزمة بتطبيق النظام الداخلي ، عندما نطالب بتطبيق النظام الداخلي يفترض ان نكون نحن اول الملتزمين بذلك ان لا نتكلم الا بعد الاستئذان بالحديث ثانياً ان لا نحاول ان نكون نحن المسهلين للاعمال التي قد تخالف للنظام الداخلي .

بداية اود لفت نظر الجمهور الكريم ان هذا النظام لا يسمح للنظارة بالمشاركة في ما يجري تحت القاعة سواءً بالاستحسان او بالاستغراب وارجو ان لا اكون مضطراً لتطبيق النظام الداخلي بمنع أياً كان من النظارة بالتدخل عما يجري في قاعة المجلس .

الشيخ حمزة ارجو الاستمرار .

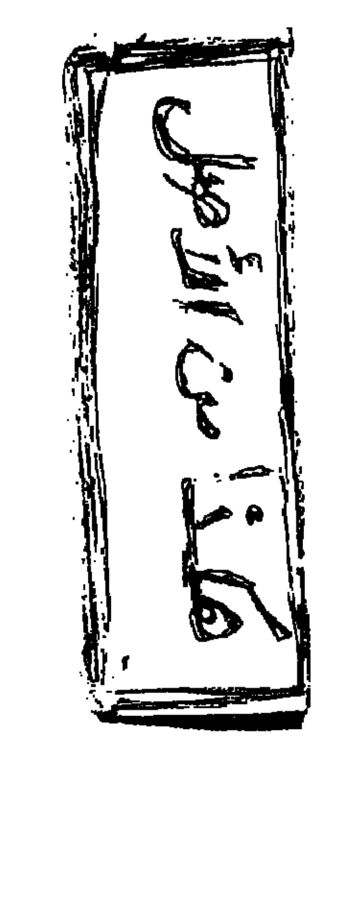
**السيد حمزة منصور :** شكراً معالي الرئيس وارجو ان تطبق النظام الداخلي .

تاسعاً : يحتل موضوع المياه حيزاً كبيراً وهاماً في هذه المعاهدة انطلاقاً من أهمية المياه للعدو اليهودي يقول بن غوريون " ان اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه وعلى مصيرها يتوقف مصير ( اسرائيل ) .

ويؤخذ على المعاهدة في هذا الجانب مايلي :

١- القبول باعتذار اسرائيل عن اعادة الحقوق العربية في المياه حيث ذكر ان المياه لا تكفي الجانبين وهي سابقة خطيرة في التنازل عن الحقوق العربية .

٢- القبول بأحقية اسرائيل بكميات المياه التي تأخذها من المصادر المشتركة مع الاردن واقرار ذلك واقعاً حيث تأخذ اسرائيل بموجب هذه المعاهدة ٤٥ م . م . م ( مليون متر مكعب ) من نهر اليرموك والاحتفاظ ب ٢٠ م . م . م من الينابيع المعدنية حتى يتسنى للاردن بناء المنشآت اللازمة لأخذ ٩ م . م . م والسماح لها بتخزين المياه على نهر الاردن لتستفيد من ٣ م . م . م سنوياً والاستحواذ





على كل حصتها في الأبار المحفورة في وادي عربة بما فيها الابار الواقعة على الجانب الاردني وهي قابلة للزيادة بما مقداره ١٠ م . م . م رغم حاجة الاردن لهذه المياه وما يشكله استنزاف هذه المياه من تعد على السيادة الوطنية . في الوقت الذي نجد فيه كمية كبيرة مما يسمى بحقوقنا في المياه عبارة عن وعود تستند الى بناء السدود او مياه الشتاء او كميات من مصادر غير محدودة فخمسين مليون متر مكعب لا يعلم المسؤولين من اين سيكون مصدرها كما سمعنا منهم .

٣- الاقرار بحق إسرائيل في اقامة مشاريعها التوسعية في الزراعة والصناعة بما يتجاوز حاجة السكان والاقتصاد الصهيونيين لتوفير احتياجات الهجرات اليهودية القادمة الى فلسطين المحتلة بما يصل الى ( ٢ ) مليون شخص خلال الاعوام الستة القادمة .

عاشراً : تشكل المعاهدة فتحاً اقتصادياً للكيان الصهيوني يحقق من خلاله انهاء المقاطعة الاقتصادية ليس من قبل الاردن فقط وانما من خلال السعي لانهائها من قبل الأطراف الاخرى .

كما تحقق ازالة كافة اوجه التمييز التي تحول دون تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية وانسياب حر ومن شأن هذا ان يمكن للصناعات الاسرائيلية من اقتحام السوق الاردني ويلغي وجود الصناعات المماثلة في الطرف الاردني وذلك نظراً لما تتميز به صناعة العدو من كبر حجمها وانخفاض كلفتها والقدرة على تسويقها واغراء الموزعين بمزاياها .

كما يوفر فرصاً عالية للاستثمار من خلال تغلغل اسرائيل في الاسواق العربية من خلال اجتذابها لرؤوس الاموال بعد الغاء المقاطعة العربية والاستفادة من المزايا الادارية والتكنولوجية والخبرة في ادارة رأس المال لدى الطرف الاسرائيلي ومستفيدة من الموقع الجغرافي للأردن بحكم توسطه في الشرق الاوسط ومن حركة الترانزيت .

حادي عشر : تهميش قضية اللاجئين والنازحين والنظر اليها باعتبارها مشكلة انسانية سيسعى الطرفان الى التخفيف من حدتها على الصعيد الثنائي وفي المحافل الدولية وضمن اللجنة الرباعية .

وصياغة المادة المتعلقة بهذه المشكلة تجعل من الكيان الصهيوني مجرد طرف في حل المشكلة مما يعني تبرئة ساحته من التسبب فيها .

ورغم ان جدول الاعمال الاردني الاسرائيلي تضمن هذه المشكلة الا ان هذه المعاهدة حذت حذو اتفاقية اوسلو التي أجلتها إلى مرحلة لاحقة . ومما يدعوا الى الأسف والأسى أن هذه المعاهدة نصت صراحة على المساعدة في توطين اللاجئين الأمر الذي ظل مرفوضاً على المستويين الرسمي والشعبي .

ثاني عشر : لقد نجح الكيان الصهيوني

في اثارة الخلاف بين الاردن وادارة الحكم الذاتي حول ما سمي بالولاية الدينية على الاماكن المقدسة في القدس ونصت المعاهدة على حرية الوصول للاماكن ذات الاهمية الدينية والتاريخية مؤجلة بذلك قضية القدس على اهميتها وحساسيتها لمرحلة متأخرة كما هو الحال في اتفاقية اوسلو .

ثالث عشر : لقد نجح اليهود في الوصول الى تعهد بالامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية واتخاذ الاجراءات القانونية والادارية بحق أي فرد او تنظيم يمارس الدعاية المعادية ومن المنتظر ان يتجاوز هذا الخطر التشريعات والمطبوعات الحكومية الى الكتب المدرسية وخطب المساجد والأفلام وكافة وسائل التعبير الأمر الذي سيؤدي الى فرض مزيد من القيود على الحريات ووسائل التعبير .

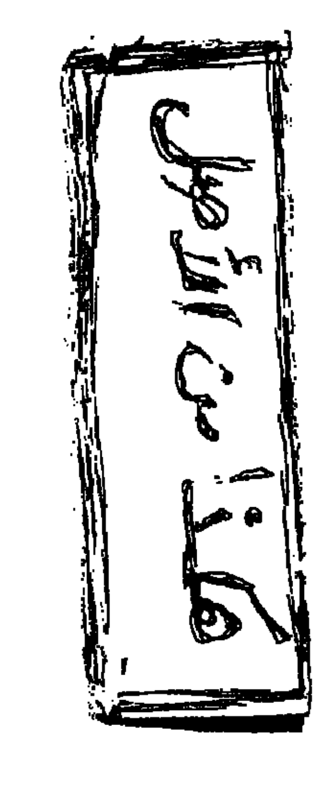
**معالي الرئيس**

**الزملاء الكرام**

رابع عشرة : والمتتبع لنصوص المعاهدة في مجالات التبادل الثقافي والعلمي وعلاقات حسن الجوار ومحاربة الجريمة والمخدرات والنقل والطرق والملاحة والطيران المدني والبريد والاتصالات والسياحة والبيئة والطاقة وتنمية الحدود وادي الاردن والصحة والزراعة يجد أنها جاءت واضحة وصريحة ومحددة بفترة زمنية وجيزة كما يجد انها تشكل تطبيعاً شاملاً يفوق أي مستوى للعلاقات بين الدول العربية ويجعل منها معاهدة صداقة ترقى الى مستوى التحالف وتشكل اختراقاً استراتيجياً في الجسم العربي .

خامس عشر : ان هذه المعاهدة تشكل خروجاً على جميع الاتفاقيات والمواثيق العربية وتقطع الطريق على اي تفكير بنوع من الوحدة العربية او التنسيق العربي لا يقبله الطرف الاسرائيلي ولعل اوضح النصوص بهذا الشأن ما تضمنته المادة ( ٢٦ ) التي نصت على تعهد الطرفين خلال ثلاثة اشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة بتبني التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ولانهاء اي التزامات دولية والغاء اي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة .

وختاماً ومن منطلق تصوري الاسلامي للعدو اليهودي وطبيعة الصراع معه باعتباره صراع وجود لا صراع حدود ومن منطلق الانجاز الكبير والخطير الذي حققه العدو اليهودي من الاعتراف والأمن والاندماج والتغلغل في المنطقة وتأجيل وتهميش القضايا الكبرى كقضية القدس واللاجئين والنازحين واتاحة الفرصة للعدو بتملك اراض اردنية واستعمالها والتمتع بمياه اردنية نحن احوج ما نكون اليها وما يمثله هذا التملك وحق الاستعمال من تعارض مع السيادة الكاملة على ارضنا وما تمثله هذه المعاهدة من تحالف مع عدو الامة دينياً وتاريخياً وواقعياً فأنني ارفض الموافقة على هذه المعاهدة واهيب بزملائي ان






يرفضوها .

اللهم هل بلغت اللهم فاشهد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** هناك معارضة اخرى للدكتور الحاج .

**الدكتور محمد الحاج :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس . . . حضرات النواب المحترمين .**

بعد قراءتي المتفحصة لنصوص معاهدة السلام بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكيان الصهيوني ، وبعد حضوري جلسات النقاش في لجنة الشؤون الخارجية فأنني اسجل مخالفتي لقرار الأغلبية في اللجنة ، وتحفظي على هذه الاتفاقية للأسباب الأتية :-

أولاً : مخالفة الاتفاقية للمادة الأولى من الدستور الاردني والتي تنص على أن المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ملكها لا يتجزأ ولا يتنزل عن شيء منه وعندما وضع هذا الدستور كانت الضفة الغربية بما فيها القدس العربية جزء من المملكة الاردنية الهاشمية ، وما قرار فك الارتباط القانوني والاداري الا قرار حكومي مخالف للدستور .

ثانياً : جاءت هذه الاتفاقية مناقضة للثوابت الاردنية التي طالما رددها المسؤولون الاردنيون في تصريحاتهم الرسمية وغير الرسمية وفي مختلف المحافل الدولية وعلى رأسها عدم التنازل عن حق السيادة على الاراضي المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف وحق الفلسطينيين في العودة الى اراضيهم .

ثالثاً : جاءت هذه الاتفاقية مخالفة للقرار الدولي الذي يعتبره الاردن أساساً للمفاوضات مع الكيان الصهيوني وهو قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر سنة ١٩٦٧ الداعي الى انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ وهو ما اصطلح عليه فيما بعد بتعبير ( الارض مقابل السلام ) ولقد ظل الشعب الاردني طيلة هذه المدة من سنة ١٩٦٧ الى مؤتمر مدريد يفهم ان المقصود بالارض إنما هي الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف ولم تتحدث الحكومة الاردنية طيلة هذه الفترة عن أراض اردنية احتلتها اسرائيل سنة ١٩٦٨ او قبل ذلك ، وهي بلا شك هذه الاراضي تدخل من باب أولى ضمن الاراضي التي يجب على اسرائيل ان تنسحب منها وفق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ووفق مبدأ الارض مقابل السلام .

رابعاً : هذه المعاهدة اتفاقية منفردة للتسوية مع اسرائيل ولقد ظل الاردن طيلة الفترة السابقة يؤكد على رفضه للصلح المنفرد وعندما انفردت مصر باتفاقية كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ سارع الاردن الى الاعلان أنه لم يكن طرفاً في ذلك المؤتمر وأكد عبر بيان اصدره

مجلس الوزراء الاردني انذاك المبادىء التي تحكم موقف الاردن من السلام حيث أكد على إيمان الاردن بالحل الشامل الذي يقوم على استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على الارض الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧ وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية كاملة وإنضم الاردن بعد ذلك الى جبهة الرفض العربية التي التأمت في قمة بغداد .

إن المسارات الثلاثة التي شاركت في مؤتمر مدريد ومن قبلها مصر يعتبرون الاتفاقية الاردنية صلحاً منفرداً ويعتبرون اعلان واشنطن خروجاً عن التنسيق العربي يشبه ذلك الخروج الذي فعلته مصر في كامب ديفيد وذلك الخروج الذي إقترفه عرفات في اوسلو .

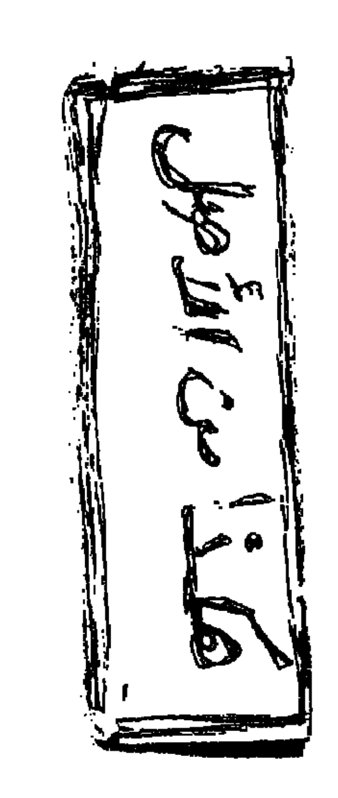
خامساً : لم تكتف هذه الاتفاقية بتنازل الاردن عن المطالبة بالاراضي الفلسطينية المحتلة واحالة هذا الموضوع برمته الى سلطة الحكم الذاتي المهزوزة دولياً وحتى داخلياً في أوساط الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات .

أقول : لم تكتف بهذا وانما تنازلت عن جزء من الاراضي الاردنية المحتلة اعترفت الاتفاقية بملكية اسرائيلية خاصة فيها مكنت لليهود فيها لمدة طويلة وردت بـ ٢٥ عاما تجدد تلقائياً – كما ورد في ب ، جـ من الملحق رقم ( ١ ) .

ويشكل هذا سابقة في تاريخ المعاهدات العربية الاسرائيلية حيث تضمن اعطاء حق استعمال اراضي عربية للكيان الصهيوني ولمدة طويلة مما يعني ضمنياً بقاء هذه الاراضي من الناحية الفعلية تحت سيطرة العدو مع سيادة اردنية شكلية عليها .

سادساً : لقد جاءت المادة ( ٤ ) من هذه المعاهدة المتعلقة بالأمن بتفاصيل دقيقة تخدم كافة متطلبات الأمن الاسرائيلي وبضمانات يتحمل الطرف الاردني العبء الامني الأكبر لم تقتصر على التعهد بعدم استخدام القوة او السماح ان يستخدما عبر الاراضي الاردنية فحسب بل اشتمل على عدم السماح باستعمال وسائل التحريض على العدو الصهيوني حتى ولا من اي حزب سياسي او مواطن اردني يستخدم عبارة عدائية ضد الكيان الصهيوني ، وهذه الضمانات والتعهدات ستجعل الحكومة الاردنية في مواجهة المعارضة السياسية وجزء من مخطط عالمي ولهجمه شرسة على الاسلام والمسلمين بحجة مقاومة التطرف الديني مما قد يؤثر على النسيج الداخلي والوحدة الوطنية وأمن الأردن واستقراره .

سابعاً : ان اسرائيل لم تستطيع أن تحقق نموذجاً من التعاون الاقتصادي مع مصر بعد كامب ديفيد وما استطاعت ان تتغلغل في الاسواق العربية ولا حتى في السوق المصري ، ولكنها اليوم تعول على الاتفاقية الاردنية الدافئة لتحقق لها هذه الغاية عن طريق المشاريع المشتركة وربط البلدين بشبكة من الطرق





البحرية والبرية والجوية ، وانتقال رؤوس الاموال والأيدي العاملة والخبرات ، وينظر اليهود الى أنفسهم أنهم اصحاب الخبرات الفنية ومنا العمالة الرخيصة .

ولا يخفى ما لذلك من أثر سلبي على الاقتصاد الاردني ، إذ ليس في مقدور اقتصادنا المتواضع أن يقف امام الاقتصاد الاسرائيلي الكبير .

ثامناً : كما فعلت اتفاقية اوسلو في تأجيل القضايا الجوهرية في الصراع واكتفت بأدارة ذاتية محدودة للسكان فقط ، فأن الاتفاقية الاردنية كذلك أجلت أي بحث جاد يخص إنهاء موضوع اللاجئين والنازحين رغم انه كان بنداً رئيسياً في جدول الاعمال الاردني ، ولم تشر المادة الثامنة المتعلقة بهذا الموضوع اطلاقاً الى حقِّهم في تقرير مصيرهم بل اشارت ولأول مرة الى تطبيق برامج الأمم المتحدة والبرامج الاقتصادية الدولية بما في ذلك المساعدة في توطينهم وحرمانهم من حقهم المشروع في حق العودة .

تاسعاً : لقد حجمت الاتفاقية قضية القدس من قضية سياسية دينية تاريخية إلى مجرد رعاية للأماكن المقدسة وفي ذلك تنازل عن حق الاردن في السيادة على القدس الشريف ، واعتراف ضمني بالضم الذي اعلنه الكنيست والذي لم تعترف به الاسرة الدولية ، سيما وأن اسرائيل ترفض رفضاً قاطعاً السماح لسلطة الحكم الذاتي امتداد إدارتها وسيادتها المنقوصة إلى القدس .

عاشراً : لقد التزمت الحكومة الاردنية وفق المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية بالامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية لامن قبل الاجهزة الحكومية الرسمية فقط بل ومن قبل أي تنظيم او فرد كما التزمت بالغاء كافة الاشارات المضادة والتمييزيه والتعبيرات العدائية في التشريعات المختلفة .

وكافة المطبوعات الحكومية بما لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير والمنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، ومن حق كل مواطن أن يتساءل ألا تعني هذه التعهدات والالتزامات تكميم الأفواه وتطبيع المناهج التعليمية وتعديل كثير من القوانين ومنها قانون الجنسية ، وقانون العقوبات الذي يمنع بيع أي عقار للعدو وغير ذلك .

إن الطرف الآخر يطالبنا من خلال هذه المعاهدة ان نتخلى عن عقيدتنا وثقافتنا وتاريخنا ولا أدري ماذا سنفعل بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والمراجع الاسلامية الكثيرة التي تحمل عبارات معادية لليهود .

وهل سنجد انفسنا في الاردن ممنوعين أن نطبع قصيدة شعرية فيها تحريض على اليهود أو دعوة إلى اخراجهم من الارض التي اغتصبوها وطردوا منها شعبها وأقاموا دولتهم

الغاصبة فيها .

بناء على هذه الاسباب العشرة وحفاظاً على مستقبل أبنائنا وتكريماً لأرواح شهداء الاردن في القدس وجنين والخليل وغور الاردن فانني اعلن تحفظي على هذه الاتفاقية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**السيد رئيس لجنة الشؤون الخارجية :** اذا سمحت معالي الرئيس لاستكمال تقديم التقرير تبقى مخالفة الزميل المحترم الدكتور بسام العموش وكانت اللجنة قد قبلت اعطاءه الحق في إلقاء خطابه يوضح سبب مخالفته عند مناقشة المعاهدة ، فأستأذن الرئيس بأن يقدم مخالفته حتى نستكمل التقرير اذا ما في مانع معالي الرئيس .

**معالي رئيس المجلس :** الدكتور بسام العموش .

الشيخ عبد الرحيم عكور ، استأذنك الدكتور بسام .

**السيد عبد الرحيم عكور :** انا مضطر اسفاً أن اذكر معاليك بضرورة الالتزام بالمادة ( ١٢١ ) من النظام الداخلي والتي تنص نصاً صريحاً .

« يجب على من يرخص لهم في الدخول في شرفات المجلس ان يلزموا السكون التام مدة انعقاد الجلسات وأن يظلوا جالسين وأن لا يظهروا علامات استحسان او استهجان وان يراعوا الملاحظات التي يبديها لهم المكلفون بحفظ النظام » .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً يا شيخ عبد الرحيم ، لقد ذكرت انا نذكر هذه المادة وان الرئاسة تذكر هذه المادة ولكن اشكرك على تذكيرك وستلتزم على تطبيق هذه المادة .

تفضل دكتور بسام .

**الدكتور بسام العموش :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس**

**الزملاء الكرام**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

فإنني أشعر بحزن كبير على الحالة التي وصلت اليها امتنا ومما يزيد في الحزن دخول البرلمان الاردني في مناقشات لاتفاق مع العدو الصهيوني الذي تربينا على أنه عدو وسيبقى عدواً في نظر أحرار الأمة ورجالها وأخص رجال قواتنا المسلحة الذين اختلطت دماؤهم بتراب الوطن الاردني والفلسطيني دفاعاً عن الارض والعرض والكرامة والهوية ، واذا كان للناس ما يفخرون به فاننا نفاخر بأصحاب الزنود السمر الذين وقفوا على أسوار القدس وفي السموع وجبل المكبر والكرامة .

انه تاريخ شرف وعز نستذكر فيه أبطالنا



الشهداء فمن لم يسمع بالشهيد الطيار فراس العجلوني والشهيد الطيار موفق السلطي والشهيد العنيد الحر صالح شويعر وغيرهم الآلاف المؤلفة من ابناء قواتنا المسلحة ان هؤلاء الرجال ما قدموا أنفسهم من أجل بضع كيلومترات من الارض او كمية مياه انما فعلوا ذلك لانهم تلقوا في محاضن جيشنا العربي ان فلسطين للعرب وان اليهود وافدون لايجوز ان يبقى لهم كيان على ارضنا .

اننا اليوم نتذكر الماضي بمجرد موافقتنا على الجلوس مع الغاصب والاعتراف بكيانه وانه صاحب حق في الوجود وان ابناءه يجب ان يعيشوا بسلام .

ان السياسة ولغة الواقع لا يجوز ان تلغي الثوابت والمباديء واذا فهمنا صعوبة الظرف ومرارة ما نعيش فان ذلك لا يقودنا بالضرورة لهدر دماء الشهداء ، لقد كان بوسع الاردن ان يصل في الماضي الى اضعاف ما وصل اليه في هذه المعاهدة فهل كنا اغبياء في الماضي ؟ وهل نحن اذكياء زماننا اليوم ؟ .

لماذا دخلنا الحروب ؟ ولماذا انفقنا الكثير اذا كانت النهاية هذه المعاهدة ؟ ! لماذا قدمنا دماء الرجال في ساحة المعركة ؟ لماذا قاطعنا مصر وأخرجنا الجامعة العربية منها ؟ لماذا كنا نصر على ملكيتنا للقدس وانها جوهر الصراع ؟

اننا ايها السادة امام انقلاب جذري يستدعي منا ان نحاكم انفسنا وقراراتنا ومواقفنا لتكون دائماً محكومة بالمنطق والعقل والثوابت الاصلية .

ما هكذا غيّر اجدادنا بل انهم كانوا يعشقون لقاء العدو واذا احاط بهم ضعف فانهم يلجأون للاعداد والاستعداد دون تفريط ولا تنكر للذات وتغيير للهوية والمفاهيم .

**معالي الرئيس**

**زملائي الكرام**

اعلم ان هذه المعاهدة ( وللأسف ) ستحصل على اغلبية وهذه الاغلبية تتحمل مسؤوليتها عند الله وعند الناس وانها الديمقراطية التي تجيز لكلٍ ان يقول رأيهُ .

اننا اليوم لا ندعوكم الى مبادىء حزب ضيق بل ندعوكم لمبادىء القرآن وسنة العدنان وتاريخ الرجال ، ندعو الى الانسجام مع الذات وعدم الوقوع في الانفصام . نعم نحترم الجميع ومن احترامنا للجميع ان نوجه لهم كلمات لا نقصد فيها الا التذكير ( بتقوى الله ) التي هي خير زاد .

ايها الرجال المحترمون والنساء المحترمات بصفتي وانتمائي اخاطبكم واناشدكم ان لا تسمحوا باحتكار الوطنية وحب الوطن فهو مركبنا جميعاً ان نجا نجونا وان غرق غرقنا .

اننا اذ نناقش ونعارض انما ننطلق من حبنا للاردن وفلسطين وكل بلاد العرب

والمسلمين ولا نعارض هواية ولا حباً في الظهور بل ان معارضتنا لها ثمن وانتم تعلمونه وكنا نستطيع ان نقول نعم للمعاهدة ونعم لأية سياسة تتخذها الحكومة ولكننا سنقول ونقول ( لا ) لكل خطأ ترتكبه هذه الحكومة واية حكومة ولكننا لانقول للاردن الا ( نعم ) لأنه بلدنا وارضنا التي ولدنا فيها ونعيش عليها وسنبقى ندافع عنها بكل ما اوتينا من قوة .

اننا معشر الاسلاميين ما كانت لنا في هذا البلد صفحة سوداء ولن تكون ، واظن ان كبار السن والقدر يعلمون تماماً دور الحركة الاسلامية في انقلاب الخمسينات واحداث ايلول واحداث معان وغيرها لقد كانت مواقفنا انسجاماً مع ما نعتقد ولم تكن مجاملة او رغبة في الحصول على شيء من حطام الدنيا وقفنا لنقول نعم لاستقرار الاردن ونعم لوحدة الشعب الاردني والفلسطيني ولا لاسالة الدماء ونعم للاخوة العربية الاسلامية .

الأمن عبادة نتقرب بها الى الله ولكننا نعتقد ان الامن والايمان شيء واحد ولا انفكاك بحال عن بعضهما البعض .

واليوم ونحن نرى رؤوساً تنتشي على قتل الامن وقتل الوحدة الوطنية وتطرب لحادث يحصل هنا وهناك فاننا سنقطع الطريق عليها فرجال الأمن ابناؤنا ودماؤهم دماؤنا ولن نسمح لحاقد او منافق ان يتسلل بيننا ولن نسمح للمعاهدة ان تقطف اولى الثمرات التي يرغب اليهود بتحقيقها .

ان رفضنا للمعاهدة ينبع من اصلين :

الأصل الأول : الاسلام الذي يطلب منا ان نكون اعزة وان من آمن بالله وبرسوله لا يجوز ان يذل ، بل ان الذُّل والصغار مرافق لليهود أينما كانوا قال تعالى : ( ضربت عليهم الذلة اين ما ثقفوا ) وقال ( ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ) وان الجهاد لا يتوقف توقفاً نهائياً ولكنه يعيش حالة انتظار وتربص واعداد واستعداد ولن تقف عجلة الزمن عند هذه معاهدة أو أي اتفاق ( وتلك الايام نداولها بين الناس ) وان المرأة العربية والمسلمة سترضع حب الشهادة للاطفال الذين ندخرهم صغاراً ليكونوا ابطال امتهم في أول فرصة سانحة .

- الاصل الأول لا اريد ان اطيل فيه اتحدث في الاصل الثاني .

الاصل الثاني : التحفظات الفنية على النص ( نص المعاهدة ) .

بعد الدراسة المستفيضة للمعاهدة والاستماع للخبراء والمفاوضين أجد نفسي أمام عدد من القضايا التي ينبغي ان ألفت نظر زملائي النواب اليها رغم رفضي المبدئي لوجود الكيان الصهيوني إلا ان هذا لا يمنع من التنبيه الى بعض النقاط الفنية :

### التحفظ الاول

التحفظ على ما ورد في الصفحة الثانية من المعاهدة عند ذكر ( دولة اسرائيل ) فأنا لا اعترف بهذه الدولة لأنها قامت على حساب الحق العربي وعلى الارض العربية وبعد التهجير القسري لاهلها .

### التحفظ الثاني

التحفظ على ما ورد في الصفحة الثانية بخصوص قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ فرغم تصادم القرارين مع قناعاتي المبدئية ورفضي لهما الا ان المعاهدة مثلت في نظري التنازل عن هذين القرارين وبخاصة الانسحاب اليهودي وعودة الفلسطينيين .

### التحفظ الثالث

ورد في الصفحة الثانية رغبة الاردن والطرف الآخر ( تنمية علاقات صداقة ) والحقيقة المرة ان هذه المعاهدة تجعل علاقة الاردن باليهود تفوق اية علاقة عربية بل ان تفاصيل المعاهدة وما تقتضيه من اتفاقيات وتشريعات وأنظمة تقربنا الى علاقة كونفدرالية مع الكيان الصهيوني وهذا أمر في غاية الغرابة اذ من الممكن ان ينتقل الاعداء الى حالةتوقف العداء او الحرب اما التحول ١٨٠ من عداء الى صداقة من نوع خاص جداً تتمثل في الربط الكهربائي والمشاريع المشتركة والزيارات والسفارات والتنسيق في المحافل الدولية ودمج الاجهزة وتشكيل وحدات اتصال دائم فهذا غير معقول !!

### التحفظ الرابع

في الصفحة الثالثة مادة ( ٢ ) بند ( ٦ ) نص على ( أن تحركات السكان القسرية . . . ينبغي ألا يسمح بها وكما قال لنا الاخوة المفاوضون ان النص الاجنبي الانجليزي المعتمد هو اقوى بالدلالة فيه دلالة المنع وليس فيه دلالة ينبغي الا ( Should notbe ) وكان الواجب على الحكومة منع الهجرة الاختيارية من فلسطين بالنص على ذلك وعبر وضع قوانين تمنع فكرة الترانسفير ( الاختياري ) من اجل الغاء فكرة الوطن البديل نهائياً .

### التحفظ الخامس

في الصفحة الرابعة بند ( ٨ ) من المادة الثالثة بخصوص منطقة الباقورة حيث ان هذا البند فيه اختراق للسيادة الاردنية مما يطعن في دستورية المعاهدة وكان الواجب على الحكومة اذا ثبت وجود حقوق امتلاك خاصة لليهود أن تقوم بدفع المال لهم لا أن تُبقي وجودهم ، وكان من الممكن ان تستخدم الحكومة الحقوق المقابلة للاردنيين الذين يملكون اوراقاً ثبوتية في حقوق غرب النهر وبالتالي التعامل بالمثل .

### التحفظ السادس

لعل ما ورد في الصفحة الرابعة بخصوص الأمن هو من أخطر المواد في المعاهدة وقد ذكر لنا دولة رئيس الوزراء المحترم في زيارته الكريمة للجنة الشؤون الخارجية ان هدف اليهود من هذه المعاهدة ( ان يشعر اليهود بالامن وانهم جزء من المنطقة ) - ارجو أن لا أكون قد تقولت وأكد لنا سعادة السفير

عون الخصاونة ان ( هذه هي اهم مادة ) .

أقول : خطورة هذه المادة تتمثل فيما يلي :

١) انها نصت على تأسيس علاقات في مجال الأمن ، ومعنى ذلك ايجاد مؤسسة أمنية مشتركة مما يعني وجود كافة المعلومات المتعلقة بالاردنيين بين يدي الامن اليهودي .

٢) منع الاردن من الدخول في اي ائتلاف او تنظيم او حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريق من الطرق ، وهذا يعني بتر الاردن عن عالمه العربي والاسلامي والغاء كافة المعاهدات العسكرية والامنية بين الاردن والاخرين اذا اصطدمت بهذه المعاهدة .

٣) رغم انها نصت على استمرار حرية الرأي بالتعبير والتنظيم الا انها نصت على مكافحة الارهاب والعداء والتحريض وهذا يدخلنا تحت تفسيرات خاضعة لمزاج المطبقين ، فاذا كان المسؤول ديمقراطياً فأنه سيستخدم لافتة حرية التعبير ، واذا كان غير ذلك فانه سيمارس دوره باسم مكافحة الارهاب وان هؤلاء المعبرين يدخلون الاردن الى ما لا يحمد عقباه .

٤) ان التعاون بين اجهزة الامن الاردنية واليهودية يعني اختراق الموساد لاجهزتنا وبالتالي فان صمام الامن العام يصبح في خطر ولا شك ان اليهود لديهم القدرة الفائقة ، ارجو معالي وزير الداخلية ان يصححني ان اخطأت وكان آخر ما علمت ارسالهم فتاة لتتزوج من احد رجال الامن ( الضباط ) والقضية معلومة عندنا في الاردن .

### التحفظ السابع

ورد في الصفحة الثامنة بخصوص الاقتصاد كلاماً يوضح الهدف الحقيقي لليهود من المعاهدة وهو الحرب الاقتصادية حيث انهم يريدون ازالة كافة اوجه التمييز وإنهاء المقاطعات وان يقوم الاردن بدور اقناع الاخرين ( اذا بقي منهم احد ) لالغاء المقاطعة وكأن الاردن موظف لدى اليهود في هذه المهمة .

ان اقتصادنا في خطر وهذا ليس من الوهم بل هو الحقيقة ولقد قال معالي وزير الدولة وزير الاعلام الدكتور جواد العناني الخبير الاقتصادي واحد اعمدة المفاوضات ( ان ما اخشاه في المجال الاقتصادي هو الاستثمارات حيث سيساهم يهود العالم فيها ) .

وبالتالي فان سوق عمان المالي وما فيه من اسهم لكافة المؤسسات الاقتصادية هو برسم البيع ولهذا اتوقع ارتفاعاً في سعر الاسهم يغري بالبيع ولن يقدم على الشراء الا من كان مدفوعاً بمخطط بعيد وهم اليهود وعندها سيشترون الملكية الاردنية ومصفاة البترول وسحاب الصناعية . . . الخ وبخاصة ان حكومتنا تتجه نحو الخصخصة .



### التحفظ الثامن

في الصفحة التاسعة ( مادة ٩ ) بخصوص الاماكن الدينية والتاريخية وحوار الاديان أقول :

- ان الديانة اليهودية في اصلها توحيدية لكنها الآن غير ذلك وهذا النص مجامل على حساب الواقع والعقيدة الاسلامية .

- ان اليهود سيسعون عبر السواح الى ادعاء اماكن تاريخية ودينية وبالتالي ستصبح الارض الأردنية نهباً لهم بدعوى وجود الاماكن الدينية والتاريخية .

### التحفظ التاسع

وفي الصفحة التاسعة بخصوص التبادل الثقافي وعمليات التطبيع فهي بلا شك الهدف الحقيقي لليهود بعد الاقتصاد اذ انهم يرمون الى ايجاد التناقض الثقافي في نفوس ابناءنا بين ما هو حق وما هو مطلوب .

الحق النابع من تراثنا وعقيدتنا وتاريخنا والمطلوب المنسجم مع المرحلة التي تقتضي ان نغير نظارتنا ونظرتنا لنرى اليهود ابناء عمومة وجيراناً محترمين

### التحفظ العاشر

ولعل ما ورد في الصفحة العاشرة ( مادة ١١ ) يعتبر خطيراً جداً وأتساءل بداية ماذا لدى اليهود من قيم تاريخية اللهم الا قتل الانبياء وتحريف الكتب واحتقار البشر والاشتغال بالربا والدعارة والمكر الخبيث .

وانني آسف جد الاسف ان نجد هذه المادة قد بدأ تطبيقها من حيث الامتناع عن الالفاظ المعادية ولهذا نرى اعلامنا يذكر دولة اسرائيل والسيد رابين ونسينا كلمة العدو قبل ان تتم عملية التوقيع والمصادقة النهائية بل ان بعض الاردنيين ارادوا طباعة كتب فيها ذكر الحقائق عن اليهود منعوا من قبل دائرة المطبوعات والنشر .

ان هذه المعاهدة لم تقم وزناً ولا احتراماً لأية معاهدة او ميثاق باستثناء ميثاق الامم المتحدة وان اية معاهدة بعد ذلك تسقط اذا تعارض ما فيها مع المعاهدة مع اليهود ، وهذا يعني ان المعاهدات العربية والاسلامية في مهب الريح . بل ان هذه المعاهدة فيها اعتداء على سيادة الاردن وحريته حيث نصت على منع الدخول في اية التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة ولا بد من كلمة حول الايجابيات المزعومة للمعاهدة .

يقول المؤيدون للمعاهدة ( لقد ابطلنا مشروع اسرائيل الكبرى ) واقول : من قال ان معاهدة تصمد امام حركة الدبابات وهدير الطائرات اذا اراد العدو ان يقفز قفزتة في اية لحظة وهل هو او امريكا يقيمون وزناً للمعاهدات او القرارات الا اذا كانت بالطبع في صالحهم ؟ .

ويقول المؤيدون ( لقد اسقطنا جزءاً من

الديون الخارجية ) واقول : علينا ان نفكر باسباب هذه الديون وفي رأيي ان سبب ديوننا امران : الربا الذي تقوم على اساسه فكرة الديون .

ووجود اللصوص الذين يسرقون من خلال مواقع المسؤولية وهذان الأمران ما انقطعا ولن ينقطعا وبالتالي فان شطب جزء من الدَّين او قل الدَّين كله لا يعني خروجاً من دائرة المديونية بل اننا سنرجع للقائمة في اية لحظة حتى يبقى قرارنا مرهوناً كما حصل مع بعض الدول العربية اخيراً .

ويقول المؤيدون ( ان وضعنا الاقتصادي سينتعش ) .

واقول : لربما دعمت المعاهدة ببعض المظاهر الاقتصادية لتعطي مصداقية لها في البداية ولكننا نعلم ان الاقتصاد ينتعش بالعمل والجد والنشاط وزرع الارض والانتاج الذاتي وقد اشرت في تحفظي السابع الى تخوف الخبير الاقتصادي معالي الدكتور جواد العناني من الاستثمارات اليهودية .

ويقول المؤيدون ( أننا بهذه المعاهدة ندعو الى جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل ) .

واقول : هل أنتم مصدقون لانفسكم ؟ هل سترضخ دولة العدو فتدمر اسلحتها كما حصل مع السلاح العراقي انني ومن باب العمل السياسي كنت اتمنى على القادة العرب ان يعلقوا قبولهم بالصلح على تدمير اسرائيل لاسلحتها في ديمونا وغيرها لو فعلوا ذلك فقط هذا الصدد لربما كانت هنالك حجة قوية ان نقبل يقبل الناس ليس انا وكنا نتمنى ان لا يقبل العرب صلحاً في ظل استمرار الترسانة النووية والاسلحة المدمرة الاخرى .

ويقول المؤيدون ( لقد تم دفن الوطن البديل ) .

واقول : ان المعاهدة نصت على عكس ذلك فقد تحدثت عن التوطين ولمَّا سألنا الخبراء عن التوطين قالوا هي كلمة مطلقة ويحتمل هنا وان ابن ( ٤٨ ) اردني وان ابن ( ٦٧ ) اردني فلا ادري كيف دفنا الوطن البديل وتحدثت عن مستقبل يبحث فيه وضع اللاجئين والنازحين وهل نراهن على تطور الحكم الذاتي الهزيل ليصير دولة فلسطينية بينما نرى اليهود يمتصون المنظمة وسيسلقونهـــا في اي لحظة من اللحظات .

انني اعتقد ان اهدافاً اخرى هي التي كانت وراء المعاهدة فالتنافس العربي له دور ، وضمان الاستمرار في الوجود له دور ، والسباق مع المنظمة له دور ، والرضى الامريكي مطلوب .

في الختام لابد من ملاحظة مايلي :

ان كثيراً من نصوص هذه المعاهدة خاضعة لتفسيرات عديدة مما يعني عدم الوضوح وامكانية الدخول في اشكالات





مستقبلية ولهذا خصصت مادة ( ٢٩ ) لحل النزاعات .

لقد لاحظنا ان الترجمة العربية غير دقيقة ولهذا كنا نقع في اشكالات ولا ادري كيف يصوت مجلس على معاهدة غير منضبطة النصوص ولم تلق ترجمتها العناية التي تستحق وبخاصة انها تتحدث عن الارض والانسان والهوية والأمة ؟ ! .

كان الاولى ان تتقدم نصوص المعاهدة تعريفات للمصطلحات الواردة حتى يتم ضبط المعاني مثل كلمة الارهاب .

لقد اجلت هذه المعاهدة القضايا الجوهرية مثل القدس واللاجئين والنازحين واعلم ان هذه القضايا تحتاج الى بحث مع الآخرين الا ان ذلك لا يعني تقديم الامور الاخرى عليها .

وأخيراً وبناءً على ما تقدم فانني اعلن رفضي لهذه المعاهدة انسجاماً مع ديني وعقيدتي وحباً للاردن واهله وارجو ان يوضع خطوط حمراء وذات ألوان تحت هذه الكلمة: وحباً للاردن وأهله الذين قدموا الشهداء ولاهل فلسطين الذين لازالوا يجاهدون حتى يأتي وعد الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي رئيس المجلس :** رئيس اللجنة .

**السيد رئيس اللجنة :** معالي الرئيس فقط وددتُ ان اشير وانوه الى المرفقات مع هذا التقرير وبذلك نكون قد استكملنا تقديم التقرير وما قاله الاخوة الكرام ونشكرك معالي الرئيس .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك معالي رئيس المجلس وشكراً لمعالي مقرر اللجنة على الجهد .

السادة الزملاء لدي عدد من اسماء الزملاء الذين يرغبون بالحديث في هذا الموضوع سأقرأ اسماء الزملاء ومن يرغب في الحديث عليه بعد قراءة الاسماء ان يعلمني بذلك .

السادة :-

**ابراهيم سمارة ، مفلح اللوزي ، سمير حباشنة ، علي ابو الراغب ، احمد الكساسبة ، محمد عودة نجادات ، فواز الزعبي ، فرح الربضي ، ابراهيم زيد الكيلاني ، مفلح الرحيمي ، حماد ابو جاموس ، انور الحديد ، احمد القضاة ، سليمان السعد ، محمد الحنيطي ، عبد الهادي المجالي ، ذيب انيس ، عبد العزيز جبر ، ابراهيم شحدة ، محمد عويضة ، احمد الكوفحي ، عبد الحافظ الشخانبة ، محمد داودية ، عبد الرحيم عكور ، علي الشطي ، نزيه عمارين ، عبدالله النسور ، همام سعيد ، بدر الرياطي .**

وعدد المتحدثين المسجلين لدي ( ٣٠ )

عضواً ارجو من يرغب بالحديث عليه ان يرفع يده ليتم تسجيل اسمه .

الاستاذ نادر .

**السيد نادر الظهيرات :** شكراً معالي الرئيس .

لقد سجلت منذ الصباح الباكر بأسم كتلة الاخاء البرلماني ومع ذلك لم يرد اسمي او اسم الكتلة في مواضيع التسجيل ارجو ان يضاف اسمي بأسم كتلة الاخاء البرلماني نيابة عن الزملاء الكرام ، شكراً .

**معالي رئيس المجلس :** الزملاء الذين اضيفت اسمائهم التالية اذن لدي بالاضافة لما ذكرت السادة التالية اسمائهم :-

**جميل الحشوش ، صالح شعواطة ، نادر ابو الشعر ، نادر الظهيرات ، خليل حدادين ، جمال الحريشا ، ضيف الله المومني ، عبدالله اخوارشيدة ، عبدالله العكايلة ، طه الهباهبة ، بسام حدادين ، محمد الهويمل ، السيدة توجان فيصل ، مصطفى شيكات ، منير صوبر ، سالم زوايدة ، فياض جرار ، حاتم الغزاوي ، عبد موسى النهار ، طلال عبيدات ، د. ذيب عبدالله ، خالد عبد النبي ، هل من مزيد ؟**

الدكتور محمد الزبن تفضل .

**الدكتور محمد عضوب الزبن :** شكراً معالي الرئيس .

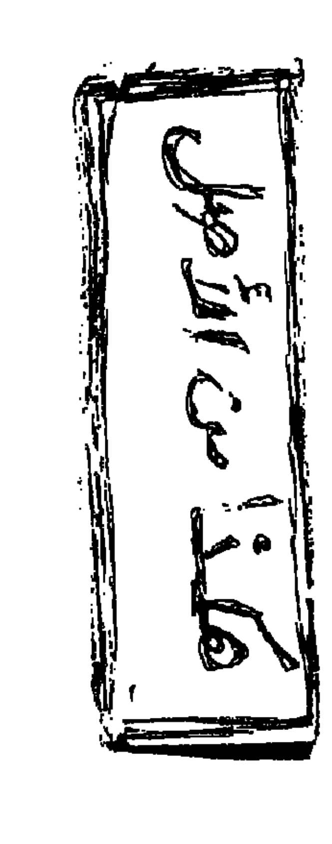
كم اتمنى من معالي الرئيس ان تحدد الكلمة لعضو مجلس النواب فترة ( ٥ ) دقائق ، لكن اذا اراد ان يتكلم عن كتلة فتعطى ربع ساعة لكي نستطيع ان ننجز ضمن هذه الفترة القصيرة وشكراً معالي الرئيس .

**اصوات :** نثني على ذلك .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، يا اصحاب المعالي والسعادة قبل قليل كنتم كلكم حرصاً على النظام الداخلي ، ارجو ان لا نكون نحن الذين نخرق النظام الداخلي لدي عدد الاعضاء المسجلين الآن بحدود ( ٥٣ ) عضواً وهذا عدد كبير جداً وستكون النقاشات طويلة جداً ومرهقة ، السيدة توجان فيصل نقطة نظام تفضلي .

**السيدة توجان فيصل :** الاخوة الزملاء بالأغلب سيتحدثوا عن اوجه عديدة من هذه الاتفاقية ، هنالك كلام عام ممكن ان يقال بخطاب عام لكن هذه مشروع قانون اتفاقية فأرجو من الرئاسة توضيح كيف ستناقش وتناقش عادة مشاريع القوانين مادة مادة فأذا كانت هذه الخطابات هي الخطاب العام ثم ستناقش مادة مادة نحذف من خطاباتنا التفاصيل ونؤكد على وجوب مناقشتها مادة مادة كأي مشروع قانون اخر بل هي اخطر من اي قانون مر وسيمر على هذا المجلس .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً سيدة توجان الحقيقة مشروع القانون سيناقش كأي





مشروع آخر ، لكننا لأهمية هذا الموضوع سنعطي الفرصة للزملاء للحديث حول موضوع هذا المشروع وملحقاته .

هناك اقتراح من معالي الدكتور محمد الزبن بأن يكون سقف للحديث للاعضاء وللجان .

الاستاذ بسام حدادين تفضل .

**السيد بسام حدادين :** شكراً معالي الرئيس .

اعتقد ان هذه سابقة غير محمودة بأن نخصص زمن بخمس دقائق مثلاً لمناقشة هذا الموضوع بكل ما له من دلالات ومعنى وخطورة ، فأرجو سيدي الرئيس ان لا تسجل هذه السابقة وان لا تطرح الى التصويت وان نعتمد العرف والتقليد السابق لمناقشة بصدر مفتوح وبمسؤولية من الجميع . شكراً .

**معالي رئيس المجلس :** الاستاذ عبدالله اخوارشيدة ، وارجو ان لا يطيل النقاش في هذه النقطة .

**السيد عبدالله اخوارشيدة :** شكراً معالي الرئيس .

بالنسبة للنقطة التي اثارها معالي الرئيس الدكتور محمد عضوب الزبن الحقيقة تنطبق على مشاريع القوانين الفنية والعادية ، اما هذه فمشروع قانون معاهدة واي كلام يصدر من معارض او مؤيد هو يعتبر تثقيفاً لشعبنا الاردني واعطاءه الصورة الواضحة والحقيقية عن هذه المعاهدة ، لذلك ارجو عدم تحديد اي وقت لاي متكلم ، وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** الدكتور همام سعيد .

**الدكتور همام سعيد :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

لا شك ان الموافق لهذه المعاهدة يحتاج الى خمس دقائق او لدقيقة ، لكن لا ادري كيف من يريد ان يناقش هذه المعاهدة وان يبدي وجهة نظره وان يحلل هذه المعاهدة فأن من حقه ان يتكلم حتى يفرغ من كلامه والا فالحقيقة هذا نوع من قمع الرأي في مثل هذه المجلس لا يجوز وشكراً

**معالي رئيس المجلس :** حسناً دعوني انهي هذا الحوار ، سأتيح الفرصة للزملاء في الكلام لكنني لن اسمح بالاطالة التي لا يستطيع اي منا تحملها ولا ان اسمح بالشطط خارج الموضوع وسأكون حازماً لأن الكلام سيكون في حدود المشروع القانون المطروح وارجو ان نبدأ في النقاش .

الاستاذ ابراهيم سماره تفضل .

**السيد ابراهيم سمارة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، أيها الإخوة النواب المحترمون ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

كلمتي اليوم نيابة عن نفسي وعن زملائي النواب السادة :

**١- معالي النائب الدكتور عارف البطاينة .**

**٢- سعادة النائب المهندس عبد الهادي المجالي .**

**٣- معالي النائب جمال حديثة الخريشا .**

**٤- سعادة النائب نواف سعود القاضي .**

**٥- سعادة النائب محمد عودة نجادات .**

**٦- سعادة النائب سالم الزوايدة .**

**٧- سعادة النائب خالد عبد النبي العجارمة**

ويجدر بالملاحظة انه كان لكل منهم شرف الخدمة في القوات المسلحة الاردنية ، هؤلاء الكوكبة من الفرسان الذين شهدوا وشاركوا ، وعانوا من لظى الحرب دفاعاً عن أمتهم وأوطانهم ، وعن ثرى القدس الشريف والمقدسات ، وما توانوا يوماً عن تلبية نداء الواجب والضمير . . . فعلى امتداد اربعة عقود ونيف من الصراع العربي الإسرائيلي شهدت الدنيا وساحات الشرف لجند الجيش العربي المصطفوي بقوة صمودهم ، وارادتهم ، ورباطة جأشهم وهم يقفون درعاً للأوطان وللأمة .

وها هم اليوم بعد ان دفعت ارادة الشعب الى تمثيله يشهدون المسيرة السلمية ، يقدرون الامور حق قدرها ، ويدركون جسامة المسؤولية في المحافظة على الوطن والأمة ، يشرفونني بالنيابة عنهم لإلقاء كلمتي ، وبيان رأيهم المسؤول في معاهدة السلام .

**معالي الرئيس**

**حضرات النواب المحترمين**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

في التاريخ عبر ، وللتاريخ دروسه ، تدور الايام ، وتدور عجلة التاريخ ، ويخط قلمه في سفر الوجود ما للأمم وما عليها ، وما للناس وما عليهم ، وبخاصة اولئك الذين يتولون قيادتها او تمثيلها . . . وفي تاريخنا كما في التاريخ الإنساني محطات ذات دروس وعبر ، ولا اريد ان استرجع تاريخنا بالكامل ، فذلك ترويه بطون الاسفارة وأمهات الكتب .

معالي الرئيس ، أيها الإخوة ، إن التاريخ معلم جيد ، وعلينا ان نتعلم منه الكثير ، وما أكثر الدروس والعبر في تاريخنا ، وما أشبه اليوم بالأمس ، فدويلات العرب في الاندلس تمزقت فيها الارحام ، واختلف فيها الإخوة واقتتلوا بأيد ما كان يجب ان تطيعهم . . . فضاعت الاندلس وأفل نجمها . . . ولو ان قومي انطقتني رماحهم نطقت . . . ولكن ها



نحن نقف اليوم على مفترق طرق ، يهدد الأمة بأسرها إن لم تتكاتف وتتوحد جهودها ، وتتعاون دولها وشعوبها . . . وما أعظم الاخطار التي أحاطت وتحيط بأمتنا ، وإنني لا أرى أجدر من استقراء الماضي واستشراف الغد الآتي . . . ولعلي لا أجانب الحقيقة إذا ما قلت بأن خطوات جلالة الملك الحسين المعظم لم تكن بعيدة عن هذه الرؤى الحكيمة السديدة : فقد وضع بحسبانه مصير وطنه وشعبه ، ومصلحة أمته ومستقبلها في ضوء معادلات النظام العالمي الجديد ، وهو صاحب الرؤية الثاقبة الذي عاش معاناة الأمة عبر خمسة عقود ، وتحمل ما يعيا به الناس إلا عظماءهم من جسيم الاحداث وعظيم التحديات ، فحمل على عاتقه مبدأ صيانة الحاضر وحفظ المستقبل والمصير ، وجاب العالم كله من أقصاه إلى أدناه ، يحمل قضية أمته موضحاً ومفسراً حيناً ، ومطالبا بحقوقها حيناً آخر ، متسلحاً بالصبر والإيمان والحكمة والبرهان . . . ومثلما كان بطل الحرب الذي لم يتوان يوماً عن خوض غمارها جنباً إلى جنب مع الاشقاء العرب ، فانه اليوم بطل السلام الذي يعيد الحق ويتطلع إلى غدٍ مشرقٍ يحفظ الاردن والامة ويحافظ على كينونتها ووجودها ومصيرها ، عبر ثوابت من المبادىء الواضحة التي لم يكن بالإمكان أفضل مما هو كائن . . . فعلى هذه الثوابت من الرؤى والتطلعات كانت المطالبة العربية بالحل السمي العادل ، ولهذه المبادىء والرؤى كانت البيعة الشعبية لجلالته مستمرة متجددة متجذرة .

**معالي الرئيس ، أيها الإخوة النواب :**

لكل ما ذكر ، ولأن معاهدة السلام تؤطر الهوية الجغرافية والسياسية وبالتالي الهوية الوطنية للاردن من خلال استرجاع الاراضي الاردنية ، والحقوق في المياه ، واحترام دور الاردن التاريخي في المقدسات الاسلامية في القدس ، كمرساة فكرية رئيسية لكل تصور مستقبلي لتقرير مصير القدس كجزء من الاراضي العربية الاسلامية المحتلة ، وبعد الاطلاع التفصيلي الكامل لما عرض علينا من بنود المعاهدة فإنني أعلن تأييدي لخطوات جلالة الملك المعظم ولاتفاقية السلام ، ولما أنجزته الحكومة في هذا المجال مما يعيد لنا حقوقنا في أرضنا ومياهنا ومقدساتنا ، وإيماننا بهذا لا نتنكر لأحد من الاشقاء ، ولا نزايد على أحد ، ولا نقبل المزايدة من أحد ، فالكل متفق على الحل السلمي ، والاردن لم ينسلخ عن الجماعة ولكل ظروفه ، هذه قناعتنا النابعة من تجربتنا الواعية للأحداث ، فالاردن ليس نقطة تولد موجاتها ، كما أنه ليس محطتها الأخيرة .

**ايها الاخوة ،**

لشهدائنا الابرار من القوات المسلحة تحية التبجيل والتقدير ، ولارواحهم الرحمة والرضوان ، مؤكدين لهم بأن ذاكرة الوطن لن تنساهم ، لأنهم بدمائهم سقوا دوحة الكرامة والشرف ، وبارواحهم حفظوا الاردن

عزيزاً مكرماً .

**معالي الرئيس ، ايها الاخوة النواب :**

فلنتطلع الى غد مشرق يحفظ الحقوق بالمواثيق ، وينظم العلاقات العربية والدولية من اجل هذا الوطن وهذه الامة ومستقبل الاجيال وحقها في الحياة الحرة الكريمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، مفلح اللوزي .

**السيد مفلح اللوزي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

**معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين . الاخوة الحضور .**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اجمعين .

لقد جاء مشروع معاهدة السلام نتيجة طبيعية لمجموعة من الاحداث والتطورات العربية والدولية ، حصيلة لمؤتمر مدريد الذي وافقت جميع الدول العربية على المشاركة فيه ، كما ان المفاوضات التي سبقت توقيع المعاهدة كانت بناءً على تفويض من الشعب في المؤتمر الوطني الذي عقد لأقرار الميثاق الوطني والذي شاركت فيه كل القوى والفعاليات السياسية .

وقد أقر مجلس النواب الحادي عشر التوجه نحو السلام والمفاوضات حين اعطى ثقته للحكومات المتعاقبة التي تبنت هذا التوجه في بياناتها الوزارية التي نالت الثقة على اساسها .

وكذلك الأمر بالنسبة للمجلس الثاني عشر الذي اعطى الثقة لحكومة الدكتور عبد السلام المجالي .

وهي حكومة التزمت في بيانها الوزاري بأكمال مسيرة السلام ولذلك فأن هذه المعاهدة تأتي في السياق الطبيعي للأحداث . وهي محصلة نهائية جيدة لكل الظروف والمتغيرات الدولية والعربية .

**معالي الرئيس**

**حضرات الأخوة النواب**

كلنا يعلم ان خيار السلام لم يكن خياراً سهلاً وان القرار بتبني مسيرة السلام جاء بعد دراسة عميقة متأنية من القيادة الاردنية الحكيمة وحسابات دقيقة اجراها القائد الرائد المعروف بحكمته وبعد نظره وبعمله الدؤوب لخدمة شعبه ووطنه ، ولم يكن هناك خياراً آخر يحفظ للأردن دوره التاريخي ويحافظ على أمنه واستقراره ويضمن عودة حقوقه وبخاصة بعد ان وقع الاخوة الفلسطينيون ميثاق اوسلو واصبح موضع التنفيذ ، وبعد ان تبين ان المسارات الأخرى العربية تتقدم ايضاً نحو



السلام بخطى حثيثة ولذلك فأننا نعتقد ان المصادقة على المعاهدة التي حظيت برضا ومباركة قائدنا الملهم الحسين المفدى فيه تحقيق لصالح الوطن وتعزيز لمنعته واسترداد لحقوقه وتأكيد لسيادته ودوره الفعال في هذه المنطقة .

وبخاصة ان احداً من معارضي المعاهدة لم يطرحوا بديلاً عملياً مقبولاً وقابلاً للتحقيق .

وعليه فأننا نعلن أننا نقف معاً وراء قيادتنا التاريخية الملهمة ، التي لم تكن يوماً ولن تكون إلا رمزاً صادقاً للوحدة الوطنية وللأخلاص والشرف الحكيم ونعلن اننا نرفض أي محاولة للتشكيك في مسيرة هذا البلد بقيادته الهاشمية الشجاعة التي اوليناها جميعنا ثقتنا والتي قادت السفينة دائماً الى بر السلام والطمأنينية وحققت الازدهار والاستقرار وهذه القيادة الهاشمية الغالية علينا جميعاً لا ترضى الا بما هو في صالح الوطن وفي خير الأمة .

**معالي الرئيس ، الاخوة نواب الأمة**

اننا نعتقد ان موضوع المعاهدة يجب ان يبت فيه ويصادق عليها لكي فنصرف جميعاً لمواجهة متطلبات المرحلة الجديدة ومواجهة التحديات الجديدة ، تحديات اعادة البناء الداخلي وتحقيق الوحدة الوطنية والمحافظة على ثقافاتنا وحضارتنا دون إنغلاق وفي الوقت نفسه بشكل يضمن الحفاظ على هويتنا العربية الاسلامية .

ويضمن للأمة ان تساهم بدورها في تقدم الحضارة وبناء مستقبل افضل في العالم اجمع .

وإنني ادعو جميع الأخوة والأخوات كما ادعو ابناء الشعب الى الالتفاف حول قيادتنا الهاشمية رمز استقرارنا ومجدنا وعزنا ، والى الابتعاد عن كل ما من شأنه احداث التفرقة او الاختلاف وان ننتقل عن مرحلة مواجهة التحديات بالشعارات الى مواجهتها بالفعل والعقل والعمل والمنطق والتخطيط السليم وبالتكاتف والتعاضد لرفع مستوى الوطن والمحافظة عليه واتباعاً للقول اطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم ، ولذلك فإنني اوافق على مشروع قانون معاهدة السلام ، وإن جنحوا للسلم فأجنح لها وتوكل على الله .

انه هو السميع العليم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** الزميل ابو الراغب

**السيد علي ابو الراغب :** معالي الرئيس .

هذه الكلمة القيها نيابة عن نواب التجمع النيابي الديمقراطي

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا اتنا من لَدُنْكَ رحمة وهيءْ لنا من أمرنا رشداً

صدق الله العظيم

**معالي الرئيس**

**حضرات النواب المحترمين**

هذا يوم ليس كباقي الايام . . يوم سيكون له شأن كبير في تاريخ الاردن والمنطقة .. يوم نواجه فيه منعطفاً لا شك انه مهم وخطير ، وهو يتطلب منا درجة عالية من اليقظة واحساساً دقيقاً بالمسؤولية .

اننا في مثل هذا اليوم ، ملزمون بتجاوز لحظتنا الراهنة هذه الى ما وراءها ، وملزمون بأن تكون لنا عين على حاضرنا المشهود ، واخرى على مستقبلنا الموعود ، في موقف لا يحتمل اضطراب الموازين او اختلالها .

**معالي الرئيس**

**حضرات النواب المحترمين ،**

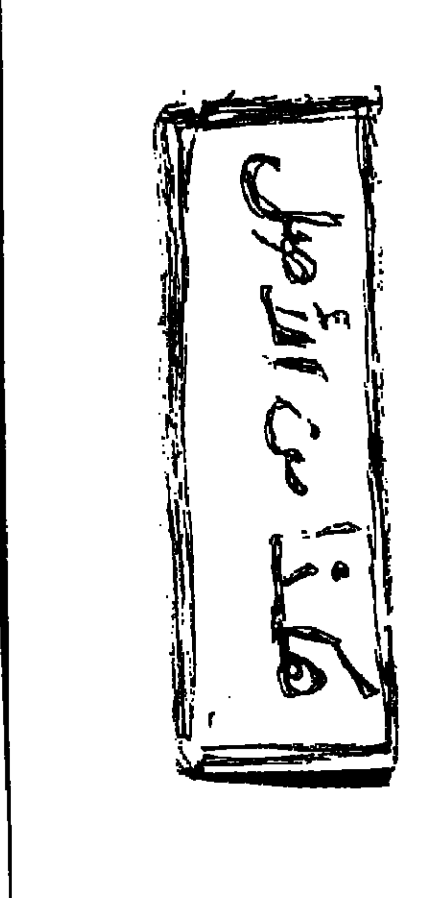
ليس خافياً على احد ان مناقشة القوانين هي المهمة الرئيسية لمجلسنا ، وليست هذه المرة الاولى ، ولن تكون الاخيرة التي يتصدى فيها المجلس لمشروع قانون يعتبر ، وبكل مقياس ، على جانب كبير من الاهمية ، وان اتخذ صورة معاهدة او اتفاقية تعقد مع جهة اخرى اجنبية ان ما لابد من توكيده ، ان المناقشة التي نحن بصددها ، هي اختبار حقيقي لصدق المواطنة وبعد النظر ، وعمق التفكير ، اكثر منها مناقشة لنصوص او احكام او بنود وحين يكون الامر على هذه الدرجة من الخطورة والاهمية ، فأن منطلقات التعامل معه ، لا تقل في دلالتها على النتائج المترتبة عليه ، وكل ذلك مجتمعاً مما نثق بأن هذا المجلس هو الاحرص على اخذه بعين الاعتبار والتقدير .

**معالي الرئيس**

**حضرات النواب المحترمين ،**

ان الامانة التي حملناها لتقتضي ان نسمي الامور بأسمائها ، وان نواجه الحقائق كما هي ، وان لا نغلف الواقع بالامنيات ، فالقضية المطروحة امامنا اليوم ، تضعنا جميعاً امام تحد كبير ، وفي مواجهة خيارين : الاول ان نكون حالمين ننتظر المجهول ودون التفات للظروف الاقليمية والدولية بالغة التعقيد ، والثاني ان نكون واقعيين متطلعين بوعي للمستقبل وما يتطلبه من جهد وعمل وتخطيط وبناء ، حتى نضمن لبلدنا وشعبنا حياة حرة كريمة ، ولامتنا القوة والمنعة والارتقاء .

على هذا الاساس ننظر الى معاهدة السلام التي بين ايدينا ، والتي نعلم جميعاً انها ليست البلسم الشافي ، ولا الدواء الناجع ، ولا هي كل ما نبتغيه ونرضاه ، ولكنها والحمدلله ، جاءت متوازنة الى حد مقبول ، حققنا بها سيادتنا على ارضنا ، وحفظنا حقوقنا ، ووضعنا حداً لعدوانية الطرف الاخر واطماعه التوسعية ومع كل ذلك سنظل نتطلع الى اليوم الذي يعم فيه السلام الحقيقي العادل





والشامل كل المنطقة ، وان ندفع بالمسار الفلسطيني – الاسرائيلي حتى زوال الاحتلال ينال الاشقاء الفلسطينيون حقهم في اقامة كيانهم المستقل وعاصمته القدس ، ومن ثم تقرير مصيرهم بالاختيار الحر وبالارادة الشعبية المستقلة . مع التأكيد على حقوق اللاجئين والنازحين في فلسطين والاردن والدول العربية المعنية كما انه لن يكون هناك سلام حقيقي الا اذا شمل المسارين السوري واللبناني ، واستعاد الاخوة في سوريا ولبنان اراضيهم المحتلة وكامل حقوقهم في السيادة .

ومع مراعاة كل ذلك ، فأنه لابد من حصول تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة لشعوب المنطقة ، والعمل على تحسين مستوى معيشتهم بصورة عادلة ومتوازنة . ان المرحلة الجديدة التي نعيشها تستلزم منا تضافر الجهود الوطنية الرسمية والشعبية للنهوض بالاردن ليصبح واحة استثمارية متميزة تأخذ بالموارد المحلية والامكانات الذاتية وتوظفها على اسس سليمة وعادلة لتنمية الوطن وبناء قوته .

وفي ظل التنافس الاقليمي الحاد والمتوقع نتيجة للسلام فأننا بحاجة لمراجعة صريحة وشجاعة للهياكل الادارية واجراءاتها بغرض رفع مستوى الاداء وتوفير الكوادر القادرة المؤهلة .

وانطلاقاً من القناعة بأننا شركاء في القرار والمصير لابد من بناء برنامج وتوجه وطني واضح المعالم للتعامل مع مرحلة ما بعد السلام والتي تتطلب انفتاح السلطة التنفيذية على المجتمع الاردني من خلال شفافية المعلومات والقرار والاداء .

كما وانه لابد من الاشارة الى ضرورة توثيق العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتكثيفها لتحقيق التشاور الكامل ضماناً للثوابت الاردنية وصوناً لمصالحنا الوطنية .

وهناك حاجة ملمة لتعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص للعمل المشترك وبأسلوب عَمَلي وعلمي صادق ، بغية الوصول الى وطن حر وشعب معافى .

**معالي الرئيس**

**حضرات النواب المحترمين ،**

وبعد ، فأنه وبدوافع وطنية وقومية واعية ، وبأعتزاز وطني صادق ، وانتماء مخلص وامين لهذا الوطن وهذه الامة ، وحرص اكيد على احلال السلام الذي يتيح للامة فرصة استعادة روحها ، ويعطيها حوافز الابداع والنهوض في هذا العالم المنهمك في التآمر والتنازع .. وبثقة راسخة بقيادتنا الهاشمية الحكيمة . . من اجل ذلك كله اعرب بأسم الاخوة والزملاء اعضاء التجمع النيابي الديمقراطي وبأسمي عن موافقتنا على مشروع قانون اتفاقية السلام كما ورد من الحكومة . . وتأييدنا لقرار لجنة الشؤون الخارجية وتوصياتها كما نعبر عن تقديرنا الفائق

لجهودها ومثابرتها . . داعين الله بأن يوفقنا جميعاً لما فيه مرضاته ولما فيه خير هذا البلد وعزته ، ولما فيه خير امتنا العربية وقوتها .

( ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا . . ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ، أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ) .

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، الاستاذ سمير حباشنة ارجو ان اكرر ما ذكرته للأخوة المواطنين الموجودين في الشرفات بأن اشارات الاستحسان او الاستهجان لا يسمح بها النظام الداخلي ، وارجو ان لا يضطروني الى تطبيق هذا النظام الذي يعطيني الحق في إخلاء الشرفات وشكراً .

تفضل يا استاذ سمير .

**السيد سمير حباشنة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

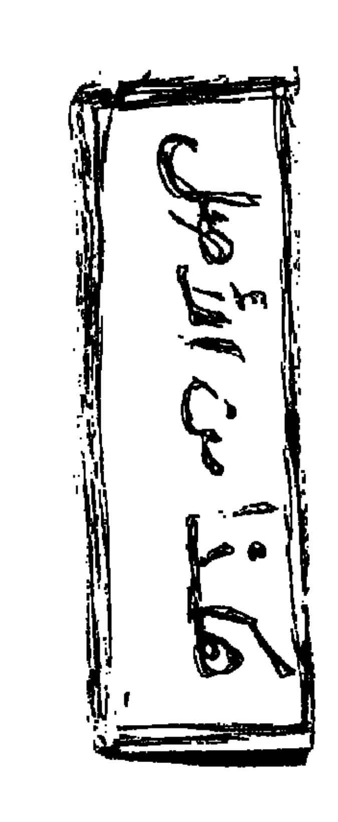
معالي الرئيس ، الزملاء الاعزاء سوف تنصب مناقشتي على ما يمكن تسميته بالمبادىء ذلك ان التفصيلات والمسائل الفنية قد تفضلوا الزملاء في لجنة الشؤون الخارجية وقد غطوها مشكورين .

ملاحظة وقبل ان ادخل في الموضوع فأنا معالي الرئيس اوافق على خطاب المعارضة لاتفاقية السلام بالكامل لو انه قد تم تغيير اينما وردت كلمة الاردن وكأنه الأمة العربية وامكانات الامة العربية والتزامات الامة العربية .

النقطة الثانية :- ارجو من الاخوة في مناقشاتنا واتمنى على الزملاء في مجلس النواب الا يكون هناك من يضع نفسه بمكان تزكية الاخرين بمنع او منح الوطنية لمن يريد ويحجبها عن من يريد فالكل وطني والكل مجتهد ، ولا يوجد هناك اي تفضيل او خطاب يمكن ان يعطي هذه الافضلية لطرف دون الاخر .

١) اريد ان اذكر بالموقف الاردني تجاه القضية الفلسطينية واختصر حديثي بهذه النقطة بالقول بأن القضية الفلسطينية للاردن لم تكن القضية المركزية فحسب كما هي حالة الامة العربية بل كانت القضية الوطنية الداخلية للشعب الاردني وللنظام الاردني وللكيان الاردني .

وبالتالي فأن هذه النقطة لن تكون كما لن تكون معرض مزايدة من الاخرين على موقف الشعب الاردني من القضية الفلسطينية وعندما اورد بهذا الحديث بأنها قضية وطنية لا اتحدث بشعار انما اتحدث بأداء وطني وقومي اخذ الصبغة والديمومة التاريخية ، فقبل تأسيس النظام بقليل وحتى المحطات التي قيل للاردن بها ارفع يدك عن القضية الفلسطينية ، هكذا





تعامل الشعب الاردني والقيادة الاردنية مع القضية الفلسطينية انها قضية قومية ووطنية مركبة في آن معاً .

واذكر بأن التوجه الوطني والقومي الاردني قد اخذ مداه عندما استطاع البواسل الاردنيين في الجيش العربي من الحفاظ على الضفة الغربية في المواجهة العربية الاسرائيلية الاولى ، واستطاع الاردن ايضاً مع الاخوة الفلسطينيين ابناء الضفة ان يعطو للامة العربية النموذج الوحدوي الانجح الذي لا زال قائماً حتى هذه اللحظة رغم الانفكاك الرسمي ما بين الضفتين بل على العكس فأن العلاقة الاردنية الفلسطينية وعلاقة الشعب التوأم هي بمزيد من التكرس والترسخ اليومي رغم انه يقال بأن هناك انفكاك وان هناك كيانين واعتقد انها منيرة للشعب الاردني ميزة تاريخية تسجل ولم تكن اطلاقاً الوحدة الالحاقيه كما تقول بعض المدارس الفكرية ، لقد كانت وحدة حقيقية بكل معاني التكافؤ والندية التي يمكن ان تقوم بين مجموعتين عربيتين في المستقبل .

٢) فلسطين وبعدها العربي :-

استطيع ان اؤكد وبالوقوف عند المحطات التاريخية بأن القضية الفلسطينية قد بقيت القضية المركزية للامة العربية وكانت كذلك كما اسلفت للاردن بالاضافة انها قضية وطنية الى ان جاء قرار ١٩٧٤ في الرباط والذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

بمعنى ان مسؤوليات الامة العربية تجاه فلسطين قد توقفت نظرياً سنة ( ٧٤ ) وبمعنى ان الصراع العربي الاسرائيلي قد فرغ بهذا القرار من جوهره وهو القضية الفلسطينية .

واذكر اخواني بأننا قد صفقنا عام ٧٤ واعتبرنا هذا الامر انتصار للقضية الفلسطينية مع اننا بعد عشرين سنة نكتشف بأنه كان القرار الاول في ان تذهب القضية الفلسطينية الى ما ذهبت اليه الان والذي نعيشه الان ، وما اريد تذكيره بهذه المحطة التاريخية والامانة التاريخية بأننا في الاردن الطرف الوحيد الذي لم يقبل بمعادلة قرار ( ٧٤ ) وبأننا الطرف الوحيد الذي نبه من خطورة ان تصبح القضية الفلسطينية بأيد الشعب الفلسطيني ونقطة ولكن وتحت اصرار العرب كل العرب قبل الاردن عن نضد هذا الموقف الذي اعتقد بأنه لم يكن موقف قومي ولا موقف عربي بل لأنه الموقف الذي عبد الطريق الى كامب ديفيد اول الانهيارات في الجبهة العربية بل واكبرها .

٣) الظروف التي ادت الى مدريد .

مدريد اخواني كما اعتقد زملائي اعضاء المجلس بأنها كانت نتاج الى الاصطفاف العربي في الخندق المعادي للقوى الإستراتيجية العربية ، والذي كان يراقب ما تم في تلك الفترة يعلم تماماً بأن ما يتم هو اضعاف الامة العربية وانه لابد وان تترتب نتائج على

موقف الاصطفاف العربي في المعسكر الاجنبي ضد الامة العربية وقوتها الاستراتيجية ، واريد أن انبه ايضاً هنا بأنه كان للاردن شرف الا يكون عضواً في هذا الاصطفاف المؤامرة على الامة العربية وعلى قوتها الاستراتيجية ، بل ان الاردن وللمرة الثانية بعد قرار ( ٧٤ ) ينبه من خطورة الفعل العربي هذا وهو البلد الوحيد الذي رفض الثأرية والنكايات في العلاقات العربية ودعى الى حل في ضمن الدائرة العربية ولكن صوته لم يسمع وقد غامر كما اجزم وتجزمون قد غامرنا انذاك بمستقبلنا سواء تعلق الامر في الجغرافيا الاردنية او في الكيان والنظام الاردني ، اي ان مؤتمر مدريد كان له الظروف التي دفعت به ولم يكن الاردن طرفاً في هذه الظروف ولا شريكاً في توليد هذه الظروف .

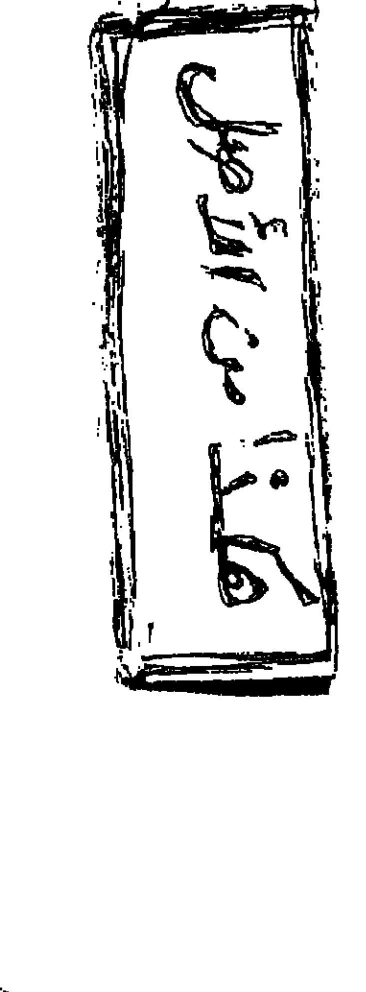
٤ - مقارنة وهذه للاخوة الذين يخلطون بين المؤتمر الدولي ومؤتمر مدريد .

المؤتمر الدولي كان مؤتمر الى حد بعيد نظر الى الصراع العربي الاسرائيلي نظرة شمولية للصراع وهو المؤتمر الذي اعطى للشرعية الدولية ولهيئة الامم المتحدة هوه وسلطة في اتخاذ القرار اذا ما وصل المتفاوضين الى نقطة مسدودة .

مؤتمر مدريد اخواني هو مؤتمر تشظية الصراع العربي الاسرائيلي الى صراعات وطنية من جانب قطر عربي زائد اسرائيلي ، وهذا واضح جداً لمن ذهبوا الى مدريد واعني كل العرب .

والنقطة الثانية انه قد خففت تأثير القوى الدولية في مؤتمر مدريد ومرة ثانية اذكر بأن الاردن لم يقبل في صيغة مدريد انذاك واذكر الشعب الاردني واذكر الزملاء الذين كانوا في المجلس الحادي عشر ان رئيس وزراء الاردن انذاك زميلنا طاهر المصري قد اعلن ربما من هذه المنصة بأن هذه الحكومة لن تكون حكومة مفاوضات ودق صدره الرجل وقال ( والايام بيننا ) فما الذي حدث ؟ اعتقد ان الذي حدث بل اجزم ان العرب الذين اكدوا للاردن انهم لن يقبلوا صيغة مدريد وهذا الكلام سمعته من السيد طاهر المصري كما سمعه غيري ان العرب الذين لم يقبلوا صيغة مدريد فاجأوا الاردن كما فاجأوا الامة عند قبول هذه الصيغة ، فهل يعتقد الاخوة أنه كان علينا ان نغامر للمرة الثانية بمستقبلنا الجغرافيا والكيان والنظام مرة اخرى !! انا اعتقد ان ذهابنا الى مدريد كان نتيجة لذهاب وقبول العرب لهذه الصيغة وهم بالمناسبة عرب المال وعرب القوة .

نتحدث عن التنسيق حتى بعد مدريد لقد سمعت لشهادات لشخصيات فلسطينية ووطنية شاركت في المفاوضات ان الاردن كان الطرف الاكثر حرصاً على تنسيق العرب ربما اذا جاءت هذه الشهادة من المفاوضين الاردنيين ربما يطعن بها او يتم التوقف عندها ، لقد سمعت هذه الشهادة من شخصيات وطنية فلسطينية فوق الشبهات شاركت في





المفاوضات واعطت هذه شهادة الى صالح الاردن والى صالح المفاوضات الى ان جاءت اوسلو واسلو زملائي الاعزاء انا اوصفها بسطر اذا كان قرار ( ٧٤ ) قد شكل البعد النظري لنزع جوهر الصراع العربي الاسرائيلي وهو القضية الفلسطينية من هذا الصراع فان اتفاق اوسلو قد كان التطبيق الميداني لهذا النزع الذي قام سنة ( ٧٤ ) اذن نحن امام حلقات تكتمل كل هذه الحلقات الحلقة تلو الاخرى تكتمل دون ان يكون للاردن دور سلبي فيها بل وعلى العكس هناك دائماً صرخة عروبية وصرخة قومية تصدر من الشعب الاردني ومن القيادة الاردنية محذرة من الخطوات التي يأخذها العرب او بعض العرب .

واعتقادي ان صيغة مدريد والقبول بمدريد ما كانت ستفضي الى ما افضت اليه لو لم يكن هناك قرار ( ٧٤ ) ولو لم يكن هناك نتاج المواجهة العربية او القوى الاستراتيجية القومية العربية مع العرب الذين اصطفوا في المعسكر الاخر .

وهنا اسأل لماذا الانتظار الذين يقولون ان الاردن قد تعجل بالاتفاقية لماذا الانتظار ؟ هل لأن بقية العرب يطرحون خيارات الحرب مع اسرائيل ونحن نرفض ذلك ؟ ام لأن هؤلاء العرب ربما حانقين لأننا لن نكون الاخرين او اخر طرف في توقيع هكذا اتفاقية واعتقد انه مع الاسف هناك رؤية اقليمية من بعض هؤلاء العرب الذين يريدون تحويل الاردن الى ورقة تقوي مركزهم التفاوضي مع اسرائيل فالاردن اتخذ ومارس حقه في صيغة مدريد التي لم يكن طرفاً في قبولها الا بعد ان قبلها عرب القوة وعرب المال .

ولماذا الانتظار اذا كان الاردن قد اعاد جل حقوقه .

بعض الاخوان يقولوا انه والله هذه الارض التي اعدناها ارض ليست ذات قيمة وانا اقول يا اخوان ان كل ارض عند اهلها شام ، والارض التي ارجعناها اراض عربية محتلة وهي اراض غالية علينا بقدر ما هية باقي الاراضي العربية المحتلة غالية علينا كل ارض عند اهلها شام وانا شايف اننا ارجعنا الاراض الاردنية وهذا بشكل او بآخر هو انتصار في المفاوض الاردني ، وللاردن في هذه المرحلة الصعبة من تاريخه .

ولماذا الانتظار اذا كان يحرم على الاردن ان يلعب اي دور في تحسين المفاوضات بين اسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، ودائماً يقال لنا نحن اطراف المشروع الوطني الاردني على اختلاف مواقفنا عندما نتحدث في القضية الفلسطينية بمعنى يا غريب كون اجير هذه القضية قضية فلسطينية ومسؤولة عنها منظمة التحرير واذكر اخواني في المجلس الحادي عشر انهم عندما اصدرتم في مناسبة ما بيان يتعلق بالقضية الفلسطينية جاءكم كتاب من السفارة الفلسطينية من المجلس الوطني

الفلسطيني يقول رجاءاً لا تتدخلوا في الشؤون الداخلية للشعب العربي الفلسطيني فأذا كان هذا هو واقع الحال الموضوع بالموافقة العربية وبالموافقة الدولية فليسمح بعطيني بعض الاخوان ماذا يمكن للاردن ان يمارس اي دور في القضية الفلسطينية ، وبعد .

انا اعتقد يا اخوان بل اجزم ان شعبنا العربي الاردني هو شعب وطني بالفطرة وهو عروبي بالفطرة وهو اسلامي بالفطرة وان قيادتنا التي آمنت في ذلك بل واكتسبت مشروعيتها من انها وطنية وقومية واسلامية ولن تكون انا اطمئن كل الشعب الاردني كجزء من الامة العربية والاسلامية لن يكون الا شعب عربي وشعب مسلم ، ولن يكون الا الشعب الملتزم بالمشروع القومي العروبي الاسلامي الذي لم يعد هناك الان من يتحدث عنه الا نحن في الاردن ، لكن دون أن نخطىء الان فنتعامل مع الواقع بمقاييس استراتيجية لا يمكن اسقاط مقاييس الرؤيا الاستراتيجية والعقائدية على الواقع ، لابد للواقع من ان نجترح الادوات القادرة على خدمة هذا الواقع وعلى تحسين الصورة الوطنية الاردنية وتأهيلها مستقبلاً لأن تلعب دور ايجابي في الحوطة العربية الاسلامية .

وانا اعتقد انه لابد ان تنصب جهود كافة اطراف المشروع الوطني الاردني وكافة اطراف الاردنيين على اختلاف مواقعهم الى ماذا عن المرحلة القادمة وكيف لنا ان ندخل كأردن وكأمة عربية بشكل اقوى في المرحلة اللاحقة ، كيف لنا ان نجيرها الى جهة مصلحة الشعب الاردني والامة العربية ومشروعها ؟

فالاساس اعتقد ان نبدأ من النقطة الاقرب التي هي الاردن لنصل الى خدمة النقطة الأبعد التي هي العروبة الامة العربية والاسلامية .

علينا ان نكرس المؤسسية في الدولة والديمقراطية كنهج حياة وأرجو أن لا تصل خلافات المعارضة بين مؤيد ومعارض لهذه الاتفاقية الى مرحلة التي تجعل من تجربتنا الديمقراطية عرضة للانكفاء والارتداد ، علينا على العكس ان نخرج من هذه المرحلة ونحن اقوى واكثر ديمقراطية واكثر ايمان بالرأي الاخر وبالتعددية واريد ان اشير الى ثلاث نقاط سريعة مقتبسات الذين يخافون على المشروع العربي الاسلامي اقول لهم بأن هذه الامة الامة العربية ومن يعود يقرأ تاريخها يجد بأنها لها قدرة عجيبة وربما ميزة خاصة في هذه الامة التي يمكن اذا صح المصطلح ان يسميه بالاستيعاب الحضاري ، ( اخواني ) تركيا في فترة كانت تطمح الى ان تترك شمال العراق فبدأت ترسل امواج بشرية تركية الى شمال العراق وبمحاولة ان يكونوا الاتراك اكثر من العرب اذا ما تم استفتاء في منطقة الموصل فثلاث او اربع سنوات ذهبت الحكومة التركية او من ينوب عنها يجدوا ماذا حل بهؤلاء الاتراك وماذا اثروا على المناخ العام في الموصل



فوجدوا انه الاتراك الذين جاءوا وسكنوا في الموصل واذ هم يلبسون اللباس العربي ويربون الأغنام وعايشين في بيوت شعر وانهم الاتراك صاروا عرب بمعنى ان لهذه الامة قدرة على الاستيعاب الحضاري ليس من السهل ان نقول ان هذه الامة يمكن ان تهزم او تفقد صبغتها الحضارية والتاريخية انها امة محصنة ولديها مطعوم ضد الفناء .

النقطة الثانية دعوة الى الشعب الاردني ان يكون اكثر تراص وان نبدأ كما ذكرت بالبحث في المرحلة القادمة وان نؤكد على وحدتنا الوطنية وعلى ديمقراطيتنا لانها هي التي ستكون العامل الفيصل بأن نكون اقوياء في المرحلة القادمة .

نقطة ارجو من مجلس النواب ان يأخذ بها قرار للحكومة انه في حال بدء البحث في اللجنة الرباعية او في حينه في موضوع اللاجئين الفلسطينيين ان يكون للحكومة الاردنية دور حازم في ان تطرح قضية اللاجئين كما هي تطلعات الشعب الفلسطيني وكما هي القرارات الدولية وشكراً لك معالي الرئيس .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، سأرفع الجلسة الى تناول طعام الغداء لكنني اود ان انوه ان اول المتحدثين سيكون الزميل محمد عودة المجادات ثم يليه الزميل احمد الكساسبة .

الحكومة والصحافة مدعوة للغداء ومرحباً بكم .

– وهنا رفعت الجلسة لتناول طعام الغداء ، وبعدها تستأنف الجلسة –

استئناف الجلسة

**معالي رئيس المجلس :** ارجو ان انوه ان المتحدث الاول الزميل محمد عودة المجادات ، والذي يليه الزميل عبد الهادي المجالي .

**السيد محمد عودة المجادات :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس الأخوة الكرام**

إن خير نهاية لأي صراع او حرب هو الصلح ومنذ أن ذهب العرب الى المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام كان لابد ان يأت اليوم الذي تتوصل فيه الدول المشاركة في المؤتمر الى معاهدة الصلح وان سياسة اي دولة يجب ان تضمن لشعبها الأمن والاستقرار بعيداً عن اي عدوان او اي اذى يتهدده .

فاذا كانت مصلحة الامة في الصلح وجب على جميع أبنائها ان يصبو الصلح من مبدأ التعاون على البر والتقوى لا على الاثم والعدوان .

ان الاردن في توقيعه معاهدة الصلح مع دولة اسرائيل يمارس حقه الدستوري في استعادة اراضيه ومياهه وتأمين الامن والاستقرار لشعبه ولكن من الملاحظ انه منذ

اعلان واشنطن بدأت بعض الفئات المحلية والفئات الخارجية في معارضة معاهدة الصلح بحجج وذرائع مختلفة وكأن هذا الصلح محرم علينا ومحلل لغيرنا ، ومنذ ذهابنا الى مؤتمر مدريد والذي تم بإجماع شعبي يدعمه غالبية الشعب الاردني الكريم الا يعلم هؤلاء الاخوة ان نهاية المفاوضات ستتوج بمعاهدة صلح ؟

ان معاهدة السلام تحقق جميع الثوابت الاردنية وتستعيد حقوقه في الارض والمياه والامن وكذا فانني اؤيد وابارك خطوات جلالة الملك المعظم وحكومته الرشيدة بتحقيق السلام العادل والشامل الذي سيعيد حقوقنا المغتصبة وهذا انجاز نعتز ونفتخر به ونسجله لراعي مسيرتنا الذي ما عرفناه خلال العقود الا قائداً وأباً واخاً ورائداً لا يخذل اهله وإننا بأذنه تعالى لن نخذله وسنبقى معه بالحب والولاء والاخلاص والعمل وما زادتنا الايام عبر مسيرة الخير الطويلة الا حباً ووفاء او تعلقاً به .

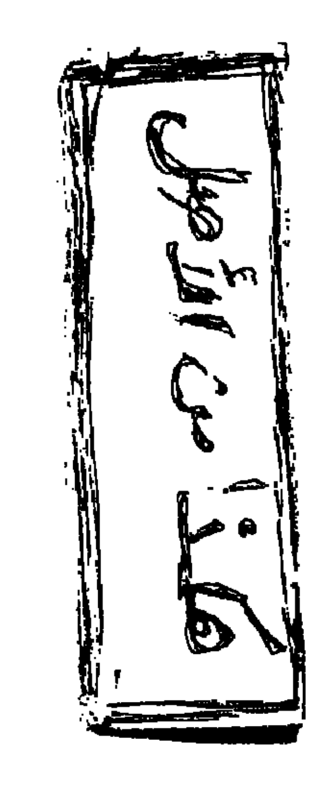
**معالي الرئيس حضرات النواب الكرام**

ويسجل التاريخ اننا في الاردن اكثر الشعوب العربية تضحية من اجل فلسطين واهلها ولا يستطيع احد ان ينكر ذلك وليس لأحد ان يزاود علينا فنحن نقبل ونحترم الرأي والرأي الآخر ونقارع الحجة بالحجة وبأسلوب ديمقراطي ونتقيد بثوابت الوطن حيث نتسابق ونتنافس جميعاً على دروب الخير لخدمته ولا نسمح لأي خارج بالعبث او المساس بثوابتنا الوطنية وعندما يتعلق الامر بمصلحة الوطن فاننا جميعاً مدعوون للوقوف في خندق واحد وان تكون لغة الحوار الهادف والبناء هي اللغة المطلوبة لمعالجة ما يواجهنا من مواقف فالوطن بحاجة الى كل قواه الخيرة لمواجهة الحاضر والمستقبل .

اما وقد وقعنا معاهدة السلام واندحر خيار الحرب والصراع لصالح السلام والامن والاستقرار والبناء والاعمار فإن على عاتق مجلسنا الكريم تقع مهمة وطنية عظيمة بشقيها السياسي والاقتصادي تتطلب منا جميعاً ان نضع مصلحة الوطن فوق جميع الاعتبارات ونعالج كافة الامور بالحكمة وبعد النظر وان نرتب امورنا استعداداً لمواجهة معطيات الواقع الجديد على كافة الاصعدة من حيث تأثيرها على حياة المواطنين حاضراً ومستقبلاً .

**معالي الرئيس الأخوة النواب الكرام**

في الختام كل الشكر والتقدير والعرفان بالجميل الى جلالة الملك المعظم على هذا الانجاز العظيم الذي ما كان ليتحقق لولا قيادته وحكمته وحنكته والى ولي عهدنا المحبوب سمو الامير الحسن المعظم صاحب الفكر النير والهمة العالية كما وانني اشكر دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي على الجهد المميز الذي بذله لخدمة هذا الوطن والذي عرفنا من خلال مواقفه المختلفة مفكراً واميناً على مصلحة الوطن .





كما وإنني اشكر كافة اعضاء الوفد الاردني المفاوض والذي اظهر براعة وحسن اداء في المفاوضات فلهم جميعاً كل التقدير والاحترام .

كما لا يفوتني ان انوه بجهد الاخوة رئيس واعضاء لجنة الشؤون الخارجية في هذا المجلس الكريم على تقريرها الشامل والواضح .

وكل الشكر والتقدير الى قواتنا المسلحة الباسلة واجهزتنا الامنية المختلفة على ادائها المميز في الحفاظ على أمن اواستقرار هذا الوطن .

سائلاً المولى جلت قدرته ان يحفظ الوطن وجلالته وولي عهده المحبوب من كل سوء ، والله ولي التوفيق .

والسلام عليكم .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً لك ، الزميل عبد الهادي المجالي ، والذي يليه الزميل فواز الزعبي .

**السيد عبد الهادي المجالي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس . . . حضرات الزملاء النواب المحترمين**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . واتحدث لكم باسم جبهة العمل الوطني .

ايها الاخوة . . . ونحن نتوجه لادق خياراتنا في سبيل ان يبقى وطننا مصاناً ومصلحته العليا فوق كل اعتبار . . . فاننا ننطلق من فهم محدد واضح في ان معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية هي خيار اردني وليست خيار آخر ، وان كان ذلك لا يمنعها في ان تمتد لتترك فائدة ونموذجاً يدعو للتأمل من الاشقاء والاخوة . . .

فخيارنا الذي تحدد في المعاهدة ، ورسى عليها جاء محصلة قناعة وطنية ليست بنت لحظتها وانما ترتد لجذر يرتبط بزمن مطالبة الاردن بالسلام كوسيلة لنيل الحقوق منذ ان كان خيار الحرب غير قائم لعدم توفر امكانياته بغض النظر عن مواصلة الدعوة له ورفع شعاراته وهي الدعوات والشعارات التي ظلت تفتقر الى قاعدة تنطلق منها وظلت تعود الى متاهات وفقدان رؤية حتى دخلنا متاهة اللاسلم واللاحرب وهي مرحلة من النزف الذي يقود الى الضعف وبالتالي الموت انتظاراً . . .

لم يكن لدى الاردنيين جميعاً ، وعبر كل السنوات التي امضوها صابرين او محاصرين او منادين على الامة ان تفوق وتصحوا . . لم يكن لديهم ترف الانتظار ومبرراته لتطول بهم المعاناة كل هذا الزمن من الانتظار ، ولكن كانوا يكابرون ويقبضون على المعاناة كالقبض على الجمر بانتظار ان تقول الامة قولها وان تبدي فعلها ولكن الانتظار

افضى الى فراغ والرؤية لم تحمل من المساحات العربية الممتدة الا السراب . ووجدنا ان الضعف كان شاملاً وان الخيارات العربية جاءت شبيهة بالخيار الاردني . وموافقة معه حين بدأت المسارات العربية تتحرك بنفس الاتجاه منذ مدريد وحتى الان .

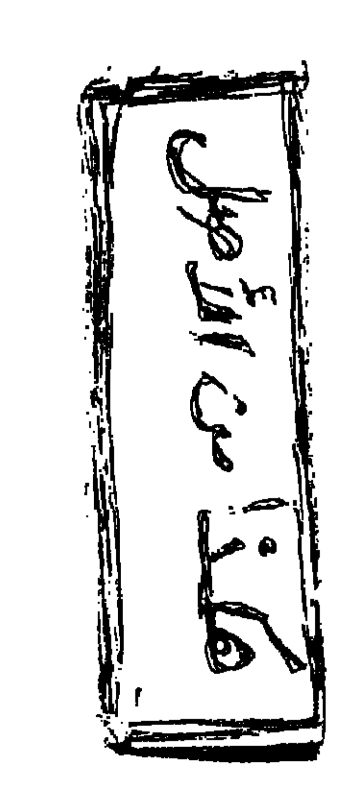
لقد دعونا الأمة . . . ولم نترك فرصة الا ونبهنا من عاقبة الفرقة والانقسام ، واهمال التنسيق ، وانحلال العمل المشترك ، وكنا في كل مرة نعود ببجة الصوت وانكسار الوجدان . . . فنعاقب على ما ندعو اليه ، دون ان يدرك من ندعوهم مرارة الواقع وعاقبة الانتظار بلا عمل ...

وحين كنا نمسك بالمتوفر من التنسيق فنبني للاشقاء الفلسطينيين مظلة يصلون بها الى الموقع الذي يمكنهم من مخاطبة العالم ، والمطالبة بحقوقهم ونقطع بهم المسافات الصعبة ونضع معهم الاقدام على الطريق الموصل ، فيجدون مسارهم ويبدأون عليه . . . كنا نجد انفسنا ملومين بدل ان نكون مشكورين . . وماكولين مذمومين بدل ان نكون مشهود لنا أننا لم نخذل عربياً ، ولم نرد يداً تمتد نحونا ...

وحين كنا نمكن اشقاءنا من السير في مسارهم . . ونثني للتطلع الى واقعنا لنبنيه ، ونبدأ بالمطالبة بحقوقنا بعد ان انصرف كل فريق عربي للمطالبة بحقوقه ، وبناء مساره خرج علينا من يشكك في خيارنا ويعتبره على حساب خيار الاخرين فكان من قال : ان الخيار الاردني احلال مكان الخيار الفلسطيني ، ورغم ان الفلسطينيين في قرارة انفسهم يعرفون ان خيارهم قد انطلق من فك الارتباط ، وبمساعدة اردنية ... وفي مدريد وبمظلة اردنية وأنه تجاوز محطات عديدة عرفنا بعضها وأخفي عنا معظمها كما حدث في اوسلو ، حين جاء المسار الفلسطيني بخيار فلسطيني صرف ، يغطي اطاره ليتناول كل تركة حرب حزيران والتي تصيبنا ولنا فيها الكثير دون ان يقول احد لماذا ؟ . . . ودون ان يتهم الفلسطينيون وهم يتحدثون باسم كل التركة الحزيرانية ، كما نتهم ونحن لا نتحدث الا عن خيارنا الاردني الوطني تاركين الابعاد المشتركة الاخرى للحدث المشترك حيث نبهت المعاهدة الاردنية الاسرائيلية في كل ركن منها انها لا تمس بحقوق الاخرين فأبقت القضايا المشتركة والشائكة مؤجلة او مفتوحة على حقوق الاشقاء ليستفيدوا مما أنجز وينسجوا على منواله ...

كنا وما زلنا مع الكينونة الفلسطينية . . وكما نعتقد ان الاردن العائدة حقوقه اليه . . الارن غير المحاصر ، وغير المهدد ، وغير العطشان ، والجائع ، هو سند لأمته وقوة لها .

فاننا نعتقد ان الفلسطينيين وقد قامت كينونتهم وتحققت حقوقهم المشروعة هم اضافة لامتهم وعنصر استقرار في منطقتهم .





ايها الاخوة . . ان الصراخ ورفع الشعارات الكبيرة ، والقفز فوق الواقع ، وعدم الاخذ بالاستطاعة كحالة تعترف بها الفيزياء ، وتقوم عليها وتستند لها الشريعة الاسلامية السمحاء ، حين جعلت من الاستطاعة في أمر الناس ركناً اساساً من حياتهم . . . فكان الدين يسرا ليكون مستطاعاً . . وكان الحج مرتبطاً بالاستطاعة ، ولم يخرج من اطار الاستطاعة أمر فيه كلفة ، او معاناة لان الانسان بطبيعته مخلوق محدد الامكانيات . . ولأن الله لا يكلف نفساً او مجتمعاً الا طاقته بقوله ( لا يكلف الله نفساً الا وسعها ) . صدق الله العظيم .

اما الذين يتحدثون عن البعد القومي ، والاسلامي من داخل البعد الوطني الاردني . . فيحملونه فوق استطاعته ، وقدرته فان حالتهم حالة من ينفخ بالوناً لدرجة الانفجار ، او حالة من يبني عشرين طابقاً على أساس لطابق واحد او طابقين .. امثال هؤلاء قد لا نلومهم ، ولكننا ندعو لتبصيرهم ونطالبهم بالخروج من اطار ما يفكرون به . . .

فسماء الاردن لا تمر منها منذ زمن طويل غيمة هارون الرشيد ، لنقول امطري حيث شئت فان خراجك عائد لنا . . والجحافل المرسومة في الكتب المدرسية تعبر الى الشرق ، فتصل الصين والغرب فتفتح الاندلس . . . لم تمر الان ولم نرها . . بل ان ما عشناه ورأيناه هو الحصار والجحود وقضم الأظافر . .

قبلنا مع العرب صيغة مدريد ، وتشكلت فيها مساراتنا الأربعة . . الاردني والفلسطيني والسوري واللبناني .. وتقدمت مسارات وابطأت أخرى ، ثم تقدمت ولكنها كلها بقيت متوازية . . .

ايها الأخوة ما كنا نريد ان نقول شيئاً عن امراض التنسيق وغيابه ، ولا عن ما عاشته الامة من تسوس ونخر اصاب كل مواقعها . . ولكننا نريد القول أننا خرجنا من منطقة الحرائق بما تبقى لنا . . وأننا انقذنا انفسنا في الوقت الضيق والمحدود . . وأننا اذ نعيش نقد بعض الاطراف الرافضة نسأل . . هل غضبهم لأننا نجونا ؟ . . وهل غضبهم لاننا نريد ان نشرب ؟ هل غضبهم لأن لنا ارض محتلة استرجعناها . وحولنا حصار فككناه ، وعندنا اقتصاد كاد ان يجف فأحييناه . . . هل ستواصلون الغضب ونحن نبني قوتنا ومنعتنا ونحافظ على انفسنا ونتطلع للمستقبل ؟ . . هل ستواصلون الغضب حين نكون اقدر على مساعدة امتنا ودعمها ودرء المخاطر عنها وتقديم النموذج الحضاري والبناء لها : أم ماذا ستفعلون ؟

انتظرنا ليصل الركب العربي فتتوازى مساراتنا ففوجئنا بولادة اوسلو على طريق فرعي بعيد . . وانتظرنا للتنسيق والتواصل الذي لم يأت ، ومعرفة طبيعة المسارات الاخرى . . التي لم يرشح لنا عنها شيء ،

ووجدنا انفسنا وقد جلسنا وسط الطريق كالمنبت الذي لا مسافة قطع ولا ظهراً أبقى ( نجتر الاسف والانتظار والتهميش ، فلولا فطنة الحسين وبصيرته واستشعارة وحسه العميق بقضايا الوطن وبمصلحة الامة لما كانت هذه القفزة النوعية باتجاه الافق والحياة والنجاة . . . والخروج من التآكل الداخلي ، الى المشاركة في البناء الخارجي . . .

أيها الأخوة . . .

حين كنا ننتظر لنسير معاً ، كنا نحس بالخذلان من الاخرين لأن المسارات في البداية حددت انطلاقة ولم تحدد هدفاً مشتركاً ، حين لم تبني اداة الهدف وهو التنسيق . . . ولم يكن انتظارنا لضعف او سوء تقدير او نية ، ولا لأننا لا نتقن فن التفاوض كما اتقنا فن الصراع حين انقذنا بإمكانياتنا المتواضعة مالا تستطيع الامة ان تنفذه بامكانياتها المبددة منذ القتال على اسوار القدس . . .

كنا نملك الكثير لنفعل ، ونتقدم على مسارنا فلدينا الرؤية والقيادة الحكيمة والمفاوض الكفوء . . . ولدينا المؤسسة التي نحتكم لها ، والتجربة التي نرتكز اليها ، وايضاً الحقوق التي نطالب بها . . .

ايها الاخوة . . .

ان الخلاص القطري في بعده الايجابي هو خلاص قومي .. وان مياهنا وارضنا وامننا هو اضافة لمياه العرب وارضهم المحررة وامنهم وليس العكس ، ابداً ان كنا صادقين . .

واذا كان مسارنا قد بلغ غايته فان المأمول وبجهد منا أيضاً ، ان تبلغ المسارات العربية الاخرى غايتها لنبتعد عن نقطة البداية باتجاه الهدف . لقد اخذنا بالخيار المطروح على الامة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وهو قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

ولم نستطيع ان نحققه بحروبنا العربية المشتركة في استعادة حقوقنا كأردنيين . . ها نحن نحققه بخيارنا الوطني بعد مفاوضات شاقة . . . لقد ادركنا ان خيار الحرب لا يقوم من وضع كالذي نعيشه وتعيشه أمتنا لأن خيار الحرب له اشتراطاته التي لم يتوفر شيء منها .

ابتداء من بناء الذات ، وحتى ادق وابسط الكلف . . . ولذلك ضعنا في تيه فقدان التوجه سنوات طويلة أسميناها اللاحرب واللاسلم . وحين وضعنا اقدامنا الآن على طريق خيارنا الوطني فاننا ننطلق من ان الحرب استثناء لم نكن قادرين عليهم وان السلام قاعدة يمكن المشاركة فيها . . وانا نأخذ بمبدأ الاستطاعة الذي جعلته الشريعة مقدماً على مبدأ المكروه حين جعلت الشريعة الزواج للاستطاعة والكراهية للطلاق . وحين جعلت السلام من اسماء الله ، والحرب تكتب على كره . . .

أما المتخوفين مما يحدث . . والذين يخشون على ثقافتنا ومستقبلنا ومقدراتنا من



الذوبان والتحلل والمصادرة فاننا لابد ان نطمئنهم شريطة ان يخرجوا من خوفهم وشرنقتهم وأن لا يسحبونا الى مواقعهم لنواصل الارتجاف ولطم الخدود وشق الجيوب والدعوة لغير الممكن . . . اننا نطمئنهم حين ينهضون للحياة ، ويضعون ايديهم في ايدينا لمواجهتها ، وحين يعلمون ان الصراع حضاري في الميدان ، وليس في صفحات التراث فقط ، او في الخطابة وفن القول . . .

نطمئنهم أنه لا عدوان على ثقافتنا لأنها الارسخ والاعمق . فلن يصادر منا المتنبي ولا الفرزدق . . ولن ينكر لنا اننا جئنا بالرازي والكندي ، وابن سينا ، وابن الهيثم . . لن يصادر احد تاريخاً عميقاً طويلاً طالما بقي هناك من يدافع عنه بوعي ، لا من يدمره بمغامرات تصادر الواقع فتصادر الماضي تلقائياً . . .

نريد الحياة . . نريد الواقع لنبنيه لأننا لا نريد ان نعيش في الماضي وفي وهم الفكرة العقيمة . . . فأمتنا رغم كل جراحها النازفة ، ليست من الهشاشة ليخاف عليها الخائفون من غزو ثقافي وتطبيع يضيع الهوية . . .

ايها الاخوة . . لا يمكن ان نكون مع انفسنا ونحن ضد الطبيعة ، وعلم الفيزياء الذي يحدد لكل جسم ثقله ووزنه وحجمه ولا يمكن ان نكون مع مبدأ الاستطاعة والفيزياء ايضاً وشعارنا كالذي حملوه عنزاً فوقع ، فقال : حطوا على بنتها !!!

واذا كان الدين الذي ينظم علاقة الانسان بخالقه يسر فهل تكون السياسة عسر . هل يكون سعي الانسان من أجل حياة اقل الماً وعوزاً ضرب من الاستحالة ؟ ؟ ..

لماذا التضيق وقد وسع الله على عباده كل عباده . . . ولماذا سوء فهم التاريخ وعسر هضمه . . ألم يجالس صلاح الدين ريتشارد قلب الاسد ويزوره ؟ ... ومن قال أن خيار صلاح الدين كان عسكرياً فقط ؟ . . لقد كان خياره سلمياً ايضاً . وهو المنتصر في المعارك حين وقع اكثر من صلح . . ومن قال ان صلاح الدين حرر وبفترة واحدة محدودة هي فترة عمره كل الديار الفلسطينية والشامية . . . لقد رحل عن الدنيا وما زال الصليبيون في سواحل الشام وامتدادها الى ان جاء المماليك ...

لم يكن صلاح الدين محارباً من أجل الحرب . . ولم يأتي الاسلام لدق طبول الحرب وتهديد حياة البشر بل جاء برسالة ومن اجل تبليغ رسالة فكان تبيلغها الى اقصى الصين وعمق اسيا بالدعوة والحوار والتجارة ولم يكن اسلام السيف الا محدوداً وضيقاً صحبه الارتداد والحروب في حين بقي اسلام القناعة السمح سارياً راسخاً . .

ألم ينضوي اليهود في اسبانيا في ظل الحضارة العربية حين كانت السماحة هي الشعار المتطابق مع الاسلام . . فكيف يكون

لنا كل هذا التاريخ وتفقد البصيرة ، أم أن الذين يصرخون لا يقرأون ! ! . .

ألم يدخل الناس في دين الله افواجاً لسماحته وتقريبه الانسان من الصلاح والامن والسكينة . . .

حين تكون السماحة هي روح الدعوة لمن يرفعون راية الاسلام فان الشعوب الاخرى لن تستطيع مقاومتهم وستجد كل الوسائل للاستظلال بهذه السماحة وليس معاداتها . . . فالفكر لا يفرض بالقوة وانما يسعى الناس اليه وقد يصيبهم عذاب شديد للدفاع عنه . .

أيها الاخوة . . . نحن احوج ما نكون لبناء ذاتنا واعطاء الفرصة لانفسنا لنخرج من نفق الاتهامية والضياع الى رحابة التجربة والتفكير وتحديد الخيارات . . .

لنجعل الوطن ما نولي شطره جهدنا ومصلحته العليا فوق كل اعتبار . . اما القافزون من خندق الى خندق ومن مصلحة ضيقة الى اخرى ، فان خطورة المرحلة وانعطافها لن توسع عليهم ليواصلوا لعبتهم المتكررة ، لقد فهمنا ان يواصل بعض الرافضين رفضهم ولكننا لانفهم ان يدخل الى حلبة الرفض من اخذوا اسماءهم ومكاناتهم ولحم اكتافهم من مواقع السلطة والنظام ذات يوم فكانوا من رموزه لينقلبوا على كل ما تعلموا وساهموا فيقلبوا ظهر المجن ويرمون على طريق الخيار الوطني حجارة . . .



أيها الأخوة . . .

وقد خرجنا الان الى آفق أرحب وكسرنا حلقات الحصار والتهديد لتنطلق باتجاه البناء فإننا احوج ما نكون اليوم لكل جهدنا ولتتشابك ايدينا وصفاء نوايانا وصحة عزيمتنا لأن ما ينتظرنا ليس سهلاً ولا هيناً . . . انه الزمن الذي يحتسب كل واحد فينا جهده في رفع مداميك هذا الوطن وفي هذا فليتنافس المتنافسون بعد ان اختلفت شروط ومتطلبات التحدي لتأخذ شكلاً آخر ندرك به خيارنا الوطني الذي حددناه في السلام ومن خلال معاهدة السلام المعاهدة الاردنية - الاسرائيلية المتوازنة . . .

اشكر من انابوني بالحديث بأسمهم ، وأشكر لجنة الشؤون الخارجية رئيساً واعضاء على جهدهم المميز ، اشكركم جميعاً . . . والسلام عليكم وقد تحول من مجرد لفظة الى ترجمة على ارض الواقع والسلام عليكم أولاً وأخيراً . . .

**معالي رئيس المجلس** : الزميل فواز الزعبي ، والذي يليه الزميل نادر الظهيرات .

**السيد فواز الزعبي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين ، وعلى آله وصحبه الغر الميامين .



**معالي الرئيس – الزملاء النواب**

لقد كرم الله البشرية بأن بعث لهم رسولاً عربياً أمياً من آل هاشم زرع الخير ، وعلم الناس ما أن تمسكوا به لن يضلوا وخلف لنا من آل بيته كرام من بعد كرام رسل حق وتواصل تجمعت فيهم عبق التاريخ العربي الاصيل ونفحات الأيمان الرباني من غير غاية او هدف دنيوي بل حريصون على كرامة أمة قرآنها محفوظ ، وعلى شعوب ارتضت بأن تولي الأمر لشرفاء أوفياء ، ما عرف لهم التاريخ زلة ، ولم يشهد لهم الباطل كبوة ، ولا سبيل للسير والانتصار الا بهم ، وها نحن اليوم ننتصر بآل هاشم وسبط من اسباط المصطفى حفظ الهدنة ، وطبق الوصية التاريخية فعارك الايام وأشرع الانتماء ودافع عن أمته خير دفاع عربياً أبياً مسلماً شامخاً أردنياً صنديداً ، وقلنا لا في وقت عزت هذه الكلمة على أصحاب الشعارات ، وارتضينا كرامة الامة على كرامة العيش .

من منا ينكر أن الاردن قد دفع ثمناً باهظاً لمواقفه العربية الاصيلة ، ووقف بمليكه وحكومته وشعبه رغم وضعه المتميز أقتصادياً وسياسياً وقفة يسجلها التاريخ كما سجل قبلها المواقف والمواقف في الوقت الذي أختفت به الابواق العالية التي لا تعرف الا الصاق التهم وتحوير الحقائق من أجل مصالحها متجاهلة كل الشعارات التي كانت تطلقها ، والمبادىء التي كانت تروج لها .

ولم يحصد الاردن من موقفه القومي الاسلامي الاصيل الا سداد الفواتير ، من حصار اقتصادي وعزلة سياسية ، حتى أرهقت هذا الشعب وأصبحت فكرة الوطن البديل وعملية تفتيته ، هي الفكرة السائدة والأكثر رواجاً .

من منا لا يعرف أن الاردن دفع ثمناً باهظاً للحركة القومية ونضالها والعمل الفدائي الشريف ، وكان الاردن بوابة النضال وعمقه وأساسه ، ومبعث النضال والمد القومي وأفسح المجال أمام الفصائل النضالية ، وتحمل الاردن أثر ذلك وعلى اطول خط للمواجهة ما تحمل وكان الصدر الذي يتلقى الرد الاسرائيلي ، ثم ما لبث وأن تحولت بعض هذه الفصائل من فصائل نضالية داخل اسرائيل الى فصائل عدائية داخل الاردن تطلعت الى مؤسسة العرش ، ودفع الجميع الثمن الغالي ثمناً مراً لا يستطيع احد أن يهضمه .

من منا ينكر ان دماء شهدائنا رضخت ارض فلسطين والجولان وغيرها ، من دافع عن القدس وصمد على أسوارها وقاتل من أجلها قتال الابطال الشرفاء ، من حمى القدس على مر السنوات العاصفة ، من فضل المنفى والابتعاد عن الرغبات الدنيوية وألقاب الأمبراطورية مقابل عزة وكرامة الأمة ، حتى جاءت الكارثة التي كانت أسبابها قصر النظر ، وعدم القدرة على مواجهة حقيقة الوضع ،

والانزواء نحو الترهل العاطفي ، فحصل ما حصل وضاعت القدس كما ضاعت سيناء والجولان والضفة الغربية .

ولم تفق الأمة العربية من شر الأحباط النفسي اثر الهزيمة حتى أعاد الجيش الاردني جزءاً كبيراً من هذه الكرامة المسلوبة ، وفي معركة الكرامة التي سطر الاردن بها اروع دروس الشهامة والدفاع عن ثرى هذا الوطن .

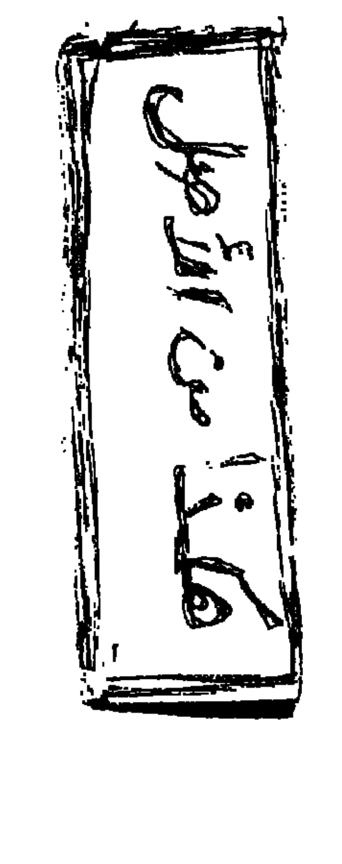
من ينكر ان الاردن وقف مع فلسطين والفلسطينيين وقفة صادقة مؤمنة حافظ خلالها على المقدسات والتراث الاسلامي ، وأبقى على الهوية العربية الفلسطينية للضفة الغربية ، من خلال المؤسسات الدينية والتربوية والاجتماعية التي كانت نفقاتها من الموازنة الاردنية وتقاسم الاردنيون قوتهم مع الفلسطينيين ، ودافعوا عنهم ليبقوا عرباً شامخين ، ويمكنهم من مواجهة الاحتلال الاسرائيلي ويفوت على اسرائيل كل محاولات الهيمنة والسيادة على المقدسات وكان الاردن على الدوام معقل المهاجرين والانصار وقدم للفلسطينيين مالم تقدمه أي دولة عربية .

وجاء القرار العربي في مؤتمر الرباط مطالباً الاردن بفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة ، ورغم تحذير الاردن من العواقب الوخيمة للملك استجاب للألحاح العربي وترك المجال للفلسطينيين ان يتحملوا المسؤولية الكبيرة معرفاً بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني مؤكداً قولاً وسلوكاً دعمه الدائم والمستمر لهذا الممثل من أجل تحقيق اهداف الشعب الفلسطيني .

ثم جاء مؤتمر مدريد وطالب الاردن منذ البداية أن يكون هناك تنسيق عربي حقيقي يأخذ في بعده المصالح القومية والوطنية وتفويت الفرصة على اسرائيل ، بالانفراد بالاطراف العربية واحداً تلو الآخر .

ومن أجل مشاركة الفلسطينيين وحرصاً على القضية الفلسطينية قام الاردن بتوفير المظلة السياسية للوفد المفاوض وكان الوفد الاردني الفلسطيني وفداً واحداً ، يدعو دائماً الى دعم المفاوض الفلسطيني ومنحه القوة العربية من أجل تحقيق حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية بأعتبارها القضية المحورية في الشرق الأوسط ، وكان الاردن الاحرص على التنسيق والتشاور وبعد كل جولة مفاوضات تمهيداً لوضع خطة عمل متكاملة تخدم المفاوض العربي لتحقيق اكثر قدر من الحقوق وفقاً للقرارات الدولية وعلى رأسها قراري ( ٢٤٢ ، ٣٣٨ ) .

ثم تفاجيء العالم كما تفاجيء العرب وبطبيعة الحال الاردن بالمباحثات والمفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية السرية في أوسلو ووضع الترتيبات النهائية لتوقيع اتفاقيات مع اسرائيل وبحث كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية بعيداً عن الدول العربية او حتى الاشارة لها رغم





وجود وفد فلسطيني يفاوض وينسق مع الاطراف العربية ، وكان الانفراد الفلسطيني .

وأرادت المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني أن تختار طريق اللاتنسيق والانفراد بل اختيار طريقها بعيداً عن الأمة العربية بالشكل والكيفية التي تريد .

لقد وجد الاردن نفسه أنه معزول سياسياً وأن أمور تجري من وراء الكواليس وأن الحلول المقترحة ستكون على حساب هذا البلد وأن أحداً لم ينظر للأردن كبلد ضحى كثيراً من أجل الأمة ، بل وجد نفسه مهمشاً وأن دوره بدأ يضمحل ويسلب وأن الجميع يتسابق ، وأن البعض يريد الاردن ورقة ضاغطة بيده وأن البعض يسعى لأنهائه وتصفيته ، والبعض الآخر وجدها فرصة للنيل من هذا البلد نتيجة موقفه من أزمة الخليج ، وأن بعض الاطراف الدولية بدأت تفكر بالفعل بأنهاء القضية الفلسطينية على حساب الاردن ، مع وجود بعض المؤشرات من بعض الاطراف العربية ، وهذا مع ما يعانيه الاردن من وضع اقتصادي وضغوطات المديونية والتمويل والعجز المالي ، وقضايا الفقر والبطالة وغيرها ، كل هذه الاسباب دفعت بالاردن الى السير في معاهدة السلام بطريقة لا يتنازل بها عن أي حق من الحقوق الشرعية في السيادة والارض والمياه .

**معالي الرئيس ، الزملاء النواب**

فلم ينفرد ولم يزاود أو يناور ، وانتظر الاردن وتحمل ما تحمل رغم معرفة البيت العربي أن الاردن يعاني وأن وضعه لا يحسد عليه ، وبقي مصراً على التنسيق العربي رغم معرفته الاكيدة أنه لايوجد تنسيقاً بالفعل لأنه لا يوجد اجماع عربي منذ أن أنطلقت عملية مدريد عام ( ١٩٩١ ) ومع ذلك بقي الاردن متمسكاً بموقف التنسيق حرصاً منه على التعاون العربي الى أن فاوض أهل البيت مع اسرائيل واضمحلت الخطوط الحمراء ، وتم تجاوز المحرمات ، وأغتيلت قضية المستحيلات على يد أهل البيت ، اضافة لتقدم مسيرة المفاوضات لأطراف عربية أخرى ، لدرجة وصلت بها الى التفاوض حول طريقة وزمن التطبيق .

ورغم وصول الاردن الى اتفاق كامل حول نقاط التفاوض مع اسرائيل أرجأ التوقيع عليها منتظراً الاطراف الأخرى ، متوقعاً وبروح صادقة طيبة أن الجميع يهدف الى العمل الجماعي ، وقبل فوات الاوان وبحنكة القائد وبصيرته وأدراكه لما وراء الأمور ونظرته لأنقاذ شعبه ووطنه من هذا السيل الجارف الذي لا يعرف الا المصالح لغة ، سارع ابن هاشم لصنع سفينة النجاة ، وقارب الخلاص ، وعصا الحق التي أبتلعت كل المحاولات والخفايا ، وبرز دور الاردن من جديد بل بعث الحياة بالاردن من جديد وعرف الاردن موقعه الحقيقي على خريطة المنطقة ووضع لنفسه طريقاً ودوراً نستطيع بكل أعتزاز ان نشارك من خلاله بصنع

حاضر ومستقبل المنطقة ، ونسعى نحو التقدم ورفعة الوطن والمواطن ، فالذي أراده أبن هاشم لهذا الوطن هو كل ما يريده الأب الصالح لأبنائه حاضراً ومستقبلاً .

ولن نخذل وستبقى هاماتنا عالية ، ولن نفرط ولو بشبر من أراضينا او بقطرة ماء من حقنا ، ولا ننقص شيء من سيادتنا ، نعم هكذا تعاملنا مع معاهدة السلام ، التي استجابت لمطالب الاردن وللحل الشامل العادل .

نعم لقد استطاع الاردن بقيادته الهاشمية ان يثبت الاعتراف الدولي بحدود المملكة الاردنية الهاشمية منذ عهد الانتداب البريطاني ، وهذا بدوره يحفظ الاردن من مخاطر التوسع الاسرائيلي ، اضافة الى انهاء مخطط الوطن البديل او ما يسمى بالخيار الاردني .

كما استطاع الاردن من استرجاع أرضه كاملة ، تلك الارض التي رضختها دماء الشهداء ، والتي أبت ان تعود عزتها وكبريائها الا بيني هاشم ، لتشمخ من جديد في علياء التاريخ مسجلة للهاشمي انتصار التاريخ الذي لا يقهر .

**معالي الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين**

كما استطاع الاردن وهو الدولة الاشد حاجة لكل نقطة ماء لشح موارده المائية ، ومعاناة المواطن الاردني من قلة كميات المياه التي تصله ، في كل القطاعات الزراعية والصناعية والمنزلية أشد معاناة ، حتى عزت عليه أحياناً شربة ماء ، استطاع الاردن أن يستعيد حقه المائي من نهري الاردن واليرموك ، وأن يؤمن للأردن كميات تساعد على الحد من الاختناقات المائية ، وسد العجز الحاصل وتلبية الاحتياجات على المدى المنظور .

**سيدي الرئيس – الزملاء النواب**

لقد استطاع الاردن بتوقيع معاهدة السلام فتح ابواب الاستثمار وتفعيل الاقتصاد الاردني وأقامة المشاريع المختلفة ، وجذب المستثمرين ورؤساء الاموال وتنشيط حركة النقل وزيادة حجم التبادل التجاري مع العالم ، وزيادة حجم المساعدات الاقتصادية الدولية :-

وتفعيل دور الاردن سياحياً ، كل ذلك سيجعل من الاردن مقصداً اقتصادياً ينعكس ايجابياً على المواطن ويتخلص من ضائقته ومعاناته المريرة .

ان المعاهدة تجسد الارادة السياسية للاردن الهاشمي في الحفاظ على الاردن وتعميق دوره التاريخي وتأمين حاضره ومستقبله انطلاقاً من ثوابته الوطنية والقومية التي ينهل منها نهجه ومسيرته ومستمداً اطارها من روح العصر ومنطقة ووسائلة بهدف خلق مجتمع متكامل يسعى نحو الحياة الافضل لكل افراد الوطن .

**سيدي الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين**



لقد تعلمنا من الشريف الهاشمي وكما عودنا دائماً أن نترفع عن الصغائر وأن لا ننظر للاسفل بل نشمخ علياً والى الاعالي نتطلع من الى تجاوز كل القشور ، والبحث عن الثوابت التي ضحى من أجلها كل الهاشميين .

بحيث نسعى دائماً الى الوحدة والتنسيق العربي ، ودعم الشعب الفلسطيني على أرضه ، لتمكينه من الخروج من محنته .

ان ما يتضمنه الواقع الحالي من توجهات دولية سياسية واقتصادية يحتم على الأمة العربية مزيداً من التضامن وفتح أفاق التعاون الثقافي والاقتصادي لمواجهة كل التحديات التي تفرضها عملية السلام .

ولا بد من تكريس الديمقراطية في الاردن وان نتبعه نهجاً وسلوكاً ونشجع الحوار السياسي بين كافة الفعاليات السياسية وضمن اطار الميثاق الوطني خدمة وبناء لهذا الوطن ، وايلاء وحدة الصف الوطني وسلامة الجبهة الداخلية قدراً عالياً من الوعي واليقظة والتسامح ، وان نتهيأ وبالسرعة الممكنة لتحمل مسؤولياتنا الجديدة في مواجهة الواقع الجديد والعمل بشكل منظم للتكيف بصورة ايجابية مع متطلبات المرحلة واستحقاقاتها ، والاستفادة من المعطيات الوطنية والاقليمية والدولية الى اقصى ما نستطيع .

**سيدي الرئيس – الزملاء النواب**

ان الاردن يحتاج منا الى وقفة شرف نخرج من خلالها لقواعدنا نرسخ معهم مبادىء الانتماء والعمل ، وبذل كل الجهود من أجل النهوض به بعيداً عن المهاترات ، واضاعة الوقت ، لأن المطلوب هو العمل ثم العمل ، والبناء ثم البناء ، بحيث نجسد ونعزز كل الجوانب الايجابية بمسيرة الاردن القادمة ، والتي شرعنا بوضع معالمها وتقليل ما أمكن من السلبيات ، والامل والثقة متوفرة ما دام آل هاشم هم من أوليناهم أمرنا ، ونحن واثقون كل الثقة ، والامان كل الامان بهم ، فهذا هو شأن الهاشميون ، وهكذا هو الحسين فداء وتضحية وتفان للأمة فلنسر معهم على بركة الله ، والله لا يخذل المؤمنين وانطلاقاً من ذلك وإنسجاماً مع قاعدتي الانتخابية فأنني اسجل موافقتي على الاتفاقية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الزملاء الافاضل فقط وددت ان انوه انه وصلتني ستة اوراق من الزملاء يطلبون ان يكونوا اخر المتحدثين ووصلني اكثر من ذلك عدداً يطلبون تأجيل كلماتهم من اليوم الى نهار غد .

اود أن اوضح انني سأستمر بالدور كما سجلت الاسماء ومن لا يتصادف وجوده في هذه القاعة سأعتبره مستنكفاً ولن اسمح له بالحديث وشكراً . نادر الظهيرات يتفضل .

**السيد نادر الظهيرات :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس**

**الزملاء الكرام**

يشرفني ان القي هذه الكلمة بأسم كتلة الاخاء البرلماني ونيابة عن اصحاب المعالي والسعادة توفيق كريشان ، علي الشطي ، محمود هويمل ، سالم زوايدة ، نادر الظهيرات .

**معالي الرئيس – الزملاء الكرام**

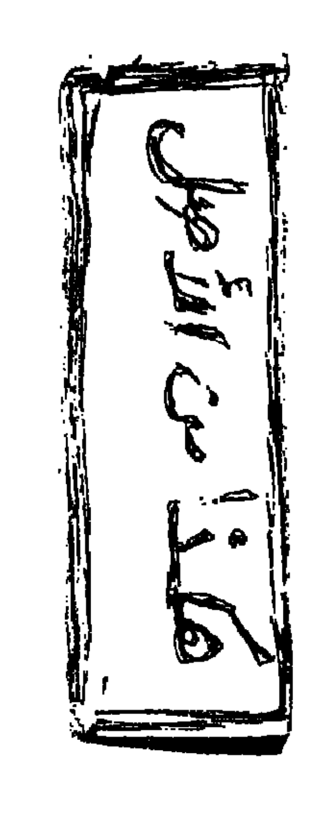
نناقش اليوم معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية وقبل الدخول في صلب المناقشة ، لابد من الاعتراف انه لولا حكمة القائد واحترام العالم له وبعد نظره وتجربته الطويلة وجهد سمو ولي العهد لما استطاع الاردن الوصول الى ما وصل اليه من استعادة لحقوقه ، فله محبة لا تزول وثقة لا تتزعزع وولاء لا ينقطع ، كما نثمن الجهد الكبير الذي بذله اعضاء الوفود الاردنية المفاوضة وفي مقدمتهم دولة رئيس الوزراء الذين نقدّر اخلاصهم وانتماءهم ومحبتهم ، كما نثمن الجهد الذي بذلته لجنة الشؤون الخارجية في مناقشتها للمعاهدة مناقشة مستفيضة بحيث لم تترك لنا أي تساؤل وازالت كل غموض .

**معالي الرئيس – الزملاء الكرام**

في هذا اليوم نقف اجلالاً واكباراً لشهدائنا الابرار من رجال القوات المسلحة الذين ضحوا بارواحهم رخيصة على اسوار القدس وفوق ثرى فلسطين وفي وادي الاردن الخير ووادي الاردن وعلى جبال الاردن الشامخة ليبقى الوطن عزيزاً ويبقى ابناؤه رافعي الهامات ، فبأرواح هؤلاء الشهداء بنينا سور الامن والامان وبدمائهم ارتوت شجرة الحياة لهذا الوطن .

**معالي الرئيس – الزملاء الكرام**

يعلم الجميع ان الاردن ارتبط ارتباطا وثيقاً بالقضية الفلسطينية بل انه كان الاكثر قرباً منها وتفاعلاً معها ، فمنذ قيام اول ثورة في فلسطين سالت دماء الاردنيين والفلسطينيين على ارض فلسطين من خلال قيام المجاهدين من شرقي الاردن لنصرة اخوانهم مجاهدي فلسطين ، وفي عام ١٩٤٨ كان الجيش الاردني اول من لبى نداء الواجب حيث استطاع ان يحمي الضفة الغربية والقدس من الاحتلال الاسرائيلي ودفع ثمناً غالياً من الشهداء في حربه مع اسرائيل ، وفي عام ١٩٦٧ حينما تعرضت الدول العربية الشقيقة للعدوان الاسرائيلي لم يتخل الاردن عن واجبه تجاه الاخوة ،وفي عام ١٩٧٣ كان الجيش الاردني مدافعاً صلباً عن التراب السوري بجانب الجيوش العربية الشقيقة ، وفي حرب الخليج كان الاردن وحيداً ينادي بحل عربي لحل خلاف الاخوة مستذكراً قول الشاعر .





اذا المت بوادي النيل نائبة
باتت له راسيات الشام تنتحب

ودافع من هذا الاحساس عن العراق شعباً ووطناً حينما تعرض للظلم وما زال ولاقى جراء تمسكه بعروبته واصالته ومواقفه المشرفة الحصار والتجويع وطرد ابنائه من الخليج ثمناً لمواقفه .

احببت ان اكتب هذه المقدمة لأبين ان الاردن قيادة وشعباً ما كان يوماً الا لجميع العرب ، ولم يكن يوماً قطري النظرة اقليمي التطلع اناني المصلحة ، بل كان دوماً الحريص على اللحمة العربية والتنسيق العربي وخاصة مع الاشقاء الفلسطينيين .

**معالي الرئيس الزملاء الكرام**

وحينما عقد مؤتمر مدريد شارك الاردن فيه بقرار ومباركة عربية ودخل الاخوة الفلسطينيون تحت المظلة الاردنية حيث كانت اسرائيل دائمة الرفض للتفاوض مع الاخوة الفلسطينيين وفي الوقت الذي كانت تجرى فيه المفاوضات انفردت منظمة التحرير لوحدها في اوسلو مع الاسرائيليين وفوجيء الاردن وغيره بهذه المفاوضات ولم يشأ الاردن الا ان يبارك ما حدث ما دامت رغبة الاهل ، وكان الاردن قد فك ارتباطه مع الضفة الغربية سنة ١٩٨٨ تحقيقاً لرغبة فلسطينية عربية .

من هنا وما دام الصراع العربي الاسرائيلي سببه القضية الفلسطينية ، وما دامت منظمة التحرير الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني توصلت لاقامة دولة على التراب الفلسطيني في اتفاق منفرد ومباشر مع اسرائيل الامر الذي ترتب عليه مباركة اردنية وعربية وعالمية وبعدما رأينا مصر قد رتبت امورها واسترجعت حقوقها ، ومنظمة التحرير اقامت الدولة التي حلمت بها وجاهدت لاقامتها ، اليس من الواجب ان نطالب بحقوقنا ومياهنا المسلوبة والتي نصت على اعادتها جميع قرارات الامم المتحدة ( ٢٤٢ ) ، ( ٣٣٨ ) والتي التزم جميع العرب والعالم فيها ، وهل كان الاردن هو الذي انفرد بالمطالبة بحقوقه عن طريق التفاوض ام كان آخر من طالب وفاوض حتى وصل الى حقوقه ، وهل استرجاع هذه الحقوق جريمة نحاسب عليها في وقت كان الاردن يعاني من شح المياه ، ومياهنا تنعم بها اسرائيل وتستغل وتستنزف خيراتنا من اراضينا الواقعة تحت الاحتلال .

اليس اعتراف اسرائيل بحدودها من الناحية الشرقية ووقوفها عند هذا الحد تحطيم للنظرية الاسرائيلية والتي كانت تنادي بحدودك يا اسرائيل من الفرات الى النيل ، اوليس الاعتراف بالحدود مع الاردن هو نهاية للوطن البديل التي طالما نادت به اسرائيل ليكون حلاً على حساب الشعب والوطن الاردني ، وشطب فلسطين ارضاً ووطناً .

ان نجاح الاردن في استعادة حقوقه كاملة يشكل خطوة ايجابية على طريق السلام

الشامل ، وسيكون الاردن عوناً على تحقيق هذا الهدف ، وان مقدمة المعاهدة تنص صراحة على ذلك وهنا اقتبس ( واذ تهدفان ( اي الاردن واسرائيل ) الى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الاوسط مبني على قراري مجلس الامن رقم ( ٢٤٢ ) ، ( ٣٣٨ ) بكل جوانبهما ) .

معالي الرئيس – الزملاء الكرام

ان الاطر الرئيسية التي يجب علينا التأكد من ان المعاهدة خلت من اية اثار سلبية عليها هي الارض والمياه ، السيادة الديمقراطية ، العلاقات الاردنية العربية ففي مجال .

١- الارض والمياه : تشير المعاهدة الى استعادة الاردن لكامل حقوقه في الاراضي التي احتلتها اسرائيل كما تبين استعادة جميع حقوقه المائية والتي كانت اسرائيل قد اغتصبتها طيلة سنين الاحتلال .

٢- السيادة : اظهرت الاتفاقية استقلالية الاردن ، وان المعاهدة لم تحرمه من الدفاع عن النفس ، كما وانها لم تقيده من تطوير جيشه وتسليحه وتدريبه وفق متطلبات الامن التي تقتضيها مصلحة الوطن .

٣- الديمقراطية : لم تؤثر المعاهدة على المكتسبات الاردنية الديمقراطية المتمثلة في التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير تحت مظلة القانون والدستور .

٤- العلاقات الاردنية العربية : لا يوجد في المعاهدة ما يمس العلاقة الاردنية الفلسطينية او الاردنية العربية او مع ما يتناقض مع الاتفاقيات والمعاهدات الاردنية العربية او ما يؤثر سلباً على هذه العلاقات .

معالي الرئيس – الزملاء الكرام

بعد ان تم قراءة المعاهدة ومناقشتها نوصي بما يلي :

المادة ( ٣ ) ( الحدود الدولية ) .

بعد ان تم استعادة جميع الاراضي المحتلة فاننا نؤيد التوصية والتي تتعلق بمنطقة الباقورة وذلك باتخاذ الاجراءات السريعة والممكنة من اجل استملاك هذه الاراضي وانهاء الترتيبات الاستثمارية المتاحة للافراد الاسرائيليين فيها .

ب) منطقة الغمر والبالغة مساحتها ( ١٣٥٠ ) دونم والسماح لاسرائيل باستثمارها ، علماً بانه لا يوجد ملكية لأي شخص اسرائيلي فيها فاننا نرى انهاء هذا الوضع عن طريق انهاء الترتيبات الاستثمارية لاسرائيل فيها .

المادة ( ٤ ) الامن

أ) القوات المسلحة الاردنية درع الوطن وسياجه ، ان رعايتها وزيادة الاهتمام بها تسليحاً وتدريباً لتبقى الطليعة في المنطقة واجب وطني تمليه مصلحة الوطن ، ومما يثلج الصدر



ويبعث على الطمأنينة من انها كانت وما زالت دوماً محل العناية والرعاية لقائد الوطن .

ب) مكافحة الارهاب :

ما من احد يقر الارهاب وممارسته لما فيه خطر على امن الوطن وسلامة المواطنين الابرياء ، ولكن يجب ان لا تمس هذه الفقرة بالحريات العامة والتعبير عن الرأي اما

ج) مكافحة اسلحة الدمار الشامل :

على الحكومة ان تعمل جاهدة لان تكون المنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل وان تلتزم اسرائيل بالمعاهدات الدولية التي تنص صراحة على خطر هذه الاسلحة ، وان تطبق القرارات الدولية عليها كغيرها من دول العالم حفاظاً على امن واستقرار المنطقة اذ لا يجوز جميع دول العالم المنطقة عن انتاج او تطوير الاسلحة غير تقليدية بينما اسرائيل مستمرة في تطوير هذه الاسلحة كماً ونوعاً .

المادة ٧ : العلاقات الاقتصادية .

نشارك التخوف من الشروع في تطوير العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل نظراً للتقدم الاسرائيلي في المجالات الفنية والتقنية والمال والخبرات التي هي عصارة الخبرات الغربية مما يصعب على الاقتصاد الاردني منافستها والذي قد يتسبب في هيمنة الاقتصاد الاسرائيلي على الاقتصاد الاردني وهنا نؤكد على حماية الاقتصاد الاردني عند ابرام اتفاقيات التعاون الاقتصادي ووضع الضمانات التي تكفل حماية الانتاج الاردني ، ووضع الافضلية للمنتوجات العربية ان وجدت بنفس المواصفات والجودة والسعر .

المادة ٨ : اللاجئون والنازحون :

ان مشكلة اللاجئين والنازحين ليست مشكلة انسانية ولكنها مشكلة نتجت عن طرد الملايين من الفلسطينيين من اراضيهم بقوة السلاح وكان نصيب الاردن ما يزيد على مليوني مواطن وقد تحمل الاردن نتيجة هذه المشكلة اعباءاً كبيرة نتيجة تقديم المساعدة للاخوة بعد نزوحهم من على ارضهم ووطنهم وان عودتهم الى اراضيهم كفلتها الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ، وعلى الحكومة ان تجند كل امكانياتها لان يحصلوا على كافة حقوقهم والمتمثلة في عودة من يرغب والتعويض العادل لمن يرغب .

القدس هي مسرى محمد صلى الله عليه وسلم وملتقى افئدة جميع المسلمين وكانت على مدى التاريخ مدينة اسلامية منذ العهدة العمرية ، واذا كانت قد وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي في حرب حزيران سنة ١٩٦٧ فأنها قبل ذلك كانت جزءاً من المملكة الاردنية الهاشمية والتي كانت تضم الضفة الغربية ، ونرفض رفضاً قاطعاً ان تكون عاصمة اسرائيل الابدية وقد اقر القرار رقم ( ٢٤٢ ) بعودة جميع الاراضي العربية والقدس جزءاً من هذه الاراضي ، وان احترام اسرائيل للدور الاردني في القدس يجب ان لا يفهم منه انه

سيطرة اردنية وان اشراف الاردن عليها هو حماية للاماكن الاسلامية المقدسة في وقت لم يصل المفاضون الفلسطينيون والاسرائيليون الى أي اتفاق بهذا الشأن ، وان ترك القدس بدون رعاية من اي طرف فرصة ذهبية لاسرائيل بابتلاع جميع المقدسات ، وتقتضي امانة الحديث ان ننوه هنا بدور الهاشميين برعياة الاماكن المقدسة في القدس الشريف وخاصة جلالة الملك الذي قام بالاعمار الاخير وعلى نفقته الخاصة .

**معالي الرئيس – الزملاء الكرام**

في الختام نضرع الى الله جلت قدرته ان يحفظ الوطن من كل سوء ، وان ينعم عليه بالامن والامان مستذكرين جهاد قائد الوطن وقيادته دفة الامور في احلك الظروف واصعبها حتى رست السفينة في بر الامان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الزميل الدكتور ابراهيم زيد ثم الذي يليه احمد الكساسبة .

**الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه وجنده ، وبعد ، معالي الرئيس حضرات الزملاء النواب الكرام . .

يقف التاريخ اليوم ينظر اليكم فأنتم على مفترق طريق تاريخي عظيم :

أ– إما ان تسدلوا الستار على جهاد الآباء ودماء الشهداء التي سقت ارض فلسطين ، دفاعاً عن عروبتها واسلامها وتسلموا بموافقتكم على المعاهدة – إن حصلت لاسمح الله – لليهود سند تسجيل فلسطين .

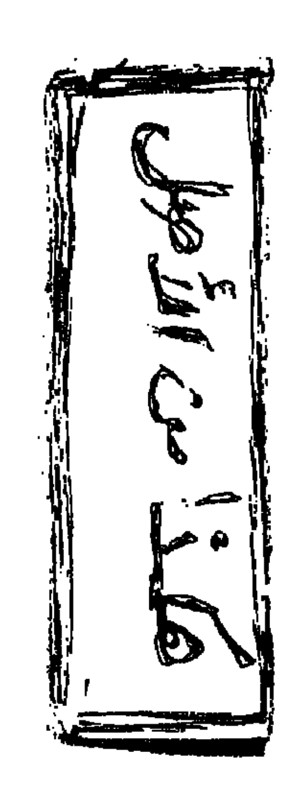
ب– وإما ان تقفوا مع فلسطينكم واردنكم واسلامكم وعروبتكم وترفضوا هذه المعاهدة جملة وتفصيلا للأسباب التالية :

اولاً : هذه المعاهدة تناقض حكم الاسلام العظيم الذي يحرم التنازل عن ارض الاسلام وإقامة صلح دائم مع المغتصبين لها . لقوله تعالى ( إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم ان تولوهم ومن يتولهم فأولئك الظالمون ) .

ثانياً : ناقضت هذه الاتفاقية الدستور الاردني الذي يحرم التنازل عن ارض الوطن ، وقد تنازلت الحكومة بهذه الإتفاقية عن اجزاء من الاراضي الاردنية تحت إسم التأجير ، وتحت اسم فك الارتباط وكلا الامرين مخالف للدستور الاردني .

( انظر المادة ( ٢ ) والمادة ( ٣ ) فقرة ٨ )

ثالثاً : تشكل هذه الاتفاقية نصرين





عظيمين للكيان الصهيوني اليهودي .

أ– الاعتراف لها بما اغتصبته من أرضنا وإنهاء حالة الحرب معها لأن الاعتراف بها دولة اعتراف بمقومات الدولة الثلاث أرضاً وشعباً ونظاماً فكأننا نقول سلام على يافا وحيفا سلام عليك يا فلسطين .

ب– ايها الاخوة واما النصر الثاني دمجها اقتصادياً في المنطقة العربية والاسلامية والدولية عن طريق الاردن الذي أصبح بهذه الاتفاقية معبرها الى الوطن العربي والإسلامي والى العالم كله ، كما فتحت لها هذه المعاهدة اسواقنا تجارة وصناعة وزراعة وسياحة وأقمنا معها تعاوناً أشبه بوحدة لم نقمه مع أي دولة عربية اخرى . عندما تنبأ المؤرخ تونبي بزوال اسرائيل بنى نبوءته على أمرين ابطلتهما المعاهدة مع الاردن .

قال تونبي : ان اسرائيل تقوم على عكازتين : فرقة البلاد العربية والمساعدات الاجنبية وتنبأ تونبي ان العرب لم يبقوا متفرقين ، وان المساعدات الاجنبية لن تدوم .

ولكن بهذه المعاهدة فرض علينا التنازل عن اهدافنا القومية فأصبح الائتلاف مع اي بلد عربي حراماً علينا لأنه يهدد أمن اسرائيل ، فرض علينا التنازل عن اهدافنا القومية من الوحدة العربية او التحالف مع أي دولة عربية وأن نحافظ على اطارنا الاقليمي المحدود ، ( انظر المادة ( ٤ ) الأمن ، الفقرات ١ – ٤ ) .

وبهذه المعاهدة ( انظر المادة ( ٧ ) فتحت لإسرائيل ابواب الاسواق واخرجناها من عنق الزجاجة عن طريق معابر الاردن البرية والبحرية والجوية ، وعن طريق دمجها في اقتصاد المنطقة وأعطت الإتفاقية الاقتصادية في احدى مضامين هذه المعاهدة حياة اسرائيل وبداية تاريخها الحقيقي من جديد كما عبر عن ذلك وزير خارجيتها بيريز في مقابلة تلفزيونية في الدار البيضاء قال : اليوم بدأ التاريخ ! ! وذلك في المؤتمر الاقتصادي الاخير .

رابعاً : تجاوزت الحكومة الاردنية الثوابت الاسلامية والقومية بتصريحها ان من مكاسب هذه المعاهدة مع اسرائيل استعادتنا لحقوقنا الكاملة في الارض والمياه .

إن هذه النظرة الاقليمية الضيقة التي لا ترى الوطن إلا من خلال اتفاقية سايكس بيكو ، وكان أولى بها ان تعرف ان هذه الحدود التي رسمتها سايكس بيكو إنما هي جراح في قلوبنا وأن هذه الحدود الإنفصالية لا يؤمن بها الا الانفصاليون لا تلغي حدود الوطن العربي المرسوم في قلوبنا ، القدس فيه كمكة المكرمة والمدينة المنورة ، ونابلس ، وحيفا ، ويافا ، والطفيلة ، ومعان ، وعكا والناصرة ، كعمان وبغداد والرباط وتونس ودمشق والرياض والقاهرة والسلط والكرك والطفيلة وأن الذي يحمي حدود الوطن هي الأمة

المستمسكة بثوابتها الإيمانية والقومية وليس بالتنازل للعدو وتقطيع أواصر الوحدة ، وتمكين سرطانه ليمتد في حياتنا ، الثقافية والسياحية والاقتصادية والاجتماعية .

خامساً : تجاوزت هذه المعاهدة ثوابتنا الإيمانية والقومية عندما وصفت اعمال المقاومة لتحرير ارض الوطن في فلسطين عمليات إرهابية وعنفاً ، وقد أسماها الله في كتابه جهاداً وصدقاً ووفاء وبشر المجاهدين بالثواب العظيم في الدنيا والآخرة .

( انظر المادة ( ٤ ) الأمن الفقرات ( ٣ - ب ، ج ) ، ( ٥ - أ ، ب ، ج ) التي تمنع كل صور المقاومة للعدو الصهيوني من الارض الاردنية بحجة انها تهدد امن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف او التحريض على استعماله واصبحت للاسف كلمة عنف وارهاب تعني مقاومة اسرائيل .

سادساً : تعقد هذه الاتفاقية في ظل الضعف العربي والانقسام الذي لم يستفد منه إلا العدو الصيهوني بتكريس واقع القطيعة ، والانقسام وفرض شروطه لتحقيق أحلامه التاريخية السياسي والاقتصادي وكان الاولى ان تواجه دول المواجهة العدو الصهيوني مجتمعة بدل ان ينفرد بها واحدة بعد الاخرى ولو على طاولة المفاوضات ، وان اخطر ما يصيب الأمة ان تنهزم من الداخل وان تفقد ثقتها بنفسها ، وان استعادتنا لمياهنا وارضنا لا يتم بمعاهدة مع اليهود يمكن ان ينقضوها في كل وقت وانما يتم من خلال تعميق التعاون العربي ودعوة الشعوب العربية لتقوم بواجبها في تحقيق اسباب حياتها ودفع اسباب موتها .

ايها الاخوة الكرام

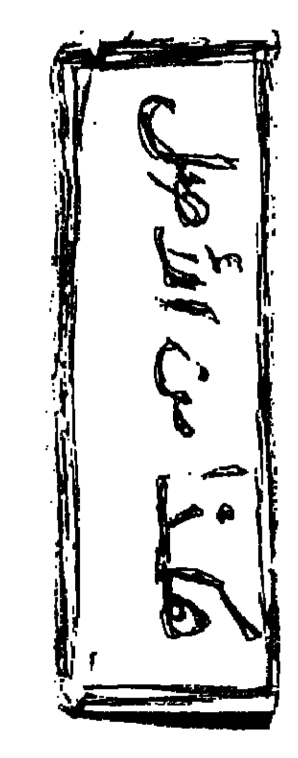
قال تعالى ( فلا تهنوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون والله معكم ولن يتركم اعمالكم ) .

ان الجهاد الذي يتصوره البعض تكليفاً للنفس بما لا يطاق ، كان حجة الضعفاء الجبناء الذين تشككوا بوعد الله ونصره وفروا من تكاليف المقاومة زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي غزوة الاحزاب غزوة المقاومة ونزلت فيهم قوله تعالى ( واذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غروراً واذ قالت طائفة منهم يا اهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا ) .

أي كانوا يدعون اهل المدينة ليتركوا مقام الجهاد والمقاومة ويتركوا الجهاد والمقاومة ويتركوا الجهاد ويصالحوا الاعداء ونزل فيهم قوله تعالى ( قد يعلم الله المعوقين منكم ) اي المعوقين على الجهاد ( والقائلين لاخوانهم هلم الينا ولا يأتون البأس الا قليلاً ) .

ان الاسلام ايها الاخوة يفرق بين السماحة والتنازلات .

ان السماحة في الاسلام لا تكون على





حساب المبادىء والعقائد والاوطان .

ان السماحة تكون بين العربي والعربي وبين الاخ واخيه تعميقاً لوحدة المجتمع العربي الاسلامي وتعاونه وقوته ، اما السماح مع الاعداء فهي ضعف وجبن وتنازل وذلة .

اما السماحة بأرض الوطن للاعداء والتنازل لهم عن ارض فلسطين التي احتلوها ( ٤٨ ) و ( ١٧٪ ) مما احتلوه ( ٦٧ ) فليس من السماحة في شيء ، وديننا يناقض هذا المفهوم المنحرف للسماحة والله يقول ( محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم )

اما للأسف قد اصبحنا اشداء على انفسنا يقتّل بعضنا بعض ورحماء امام الاعداء نقدم لهم غصون الزيتون وفرق كبير بين سماحة صلاح الدين مع اسراه وهو يحرر القدس وبين سماحتنا مع اليهود ، وهم يعلنون ضمهم للقدس وتهويدهم لها ولا نملك ان نرد على رابين في المحافل الدولية بكلمة تقول له هذه قدسنا ، هذه ليست سماحة هذا تنازل .

صلاح الدين ما حرر القدس بمعاهدة دائمة مع الصليبيين وانما كان يسعى مع شعبه ويجمع الامة على الاسلام ويفجر فيها طاقات الجهاد والمقاومة احبه الناس عندما عرفوه جندياً ومدير امن في الشام عرفوا نزاهته ونظافته وصدقه وشرفه وسعيه للصالح العام ، لم يجمع المال من حرام ولم تتسخ جيوبه وارصدته عن طريق استغلال المنصب وانما كان صلاح الدين القوي الامين النظيف العادل فأحبه الناس ووثقوا به وبايعوه بعد وفاة نور الدين فأمر لهم النصر لأنه احرز ثقته ولا تنتصر الاوطان الا بالرجال الشرفاء النظيفين الذين يقفون امام خصومهم برجولة ويجمعون الامة على الجهاد ويقودونها للعمل الجهادي .

ان قاهر الصليبيين مات فقيراً ولم يكن في خزائنه الا دراهم معدودة وصدق فيه قول الشاعر

جمع الشجاعة والخشوع لربه ما أعظم المحراب في المحراب

سابعاً : أغفلت هذه المعاهدة موضوع السيادة العربية الاسلامية على القدس الشريف ، وتناولت موضوع رعاية الاماكن المقدسة فقط .

وإن هذا الاغفال خطير بالغ الخطورة لسببين :-

أولهما : ان القدس وقعت تحت الإحتلال اليهودي وهي تحت السيادة الاردنية ، فما معنى استمرار الرعاية على المقدسات فقط واغفال السيادة على الارض ؟ ! وما كانت رعاية المقدسات في هذه الحالة إلا اعترافاً بالسيادة اليهودية غير مباشرة في حين أعلنت اسرائيل ضم القدس الشرقية ، ورأت ان عامل الزمن قد يحقق لها أهدافها باستمرار هذه السيادة ورضاء العرب واكتفائهم بالوصاية

الدينية التي لا تتحقق شرعاً الا بالسيادة السياسية ولذلك اقول ان الولاية الدينية لا تتحقق شرعاً الا بالولاية السياسية ولذلك كان خطيب الجمعة مأذون من السلطان في حكم الدولة الاسلامية ، ولهذا ربط الله القدس بمكة عقيدة في قلوب المسلمين لا يجوز اغفال السيادة عليها ولا تأجيلها لأي ظرف من الظروف وكان اليهود قد عرضوا على الشيخ حلمي المحتسب قاضي قضاة الضفة الغربية سابقاً أن يؤجرهم الأقصى ورفض وقاوم بشجاعة رحمه الله تعالى وغداً يجددون مثل هذا الطلب والله المستعان .

ثامناً : أن اليهود لا يزالون يقتلون أهلنا في القدس وغزة ونابلس والخليل وبقية الاراضي المحتلة ويسومنهم سوء العذاء فأي روابطنا الاسلامية والقومية العربية ، ونحن نعقد معهم معاهدة الأخ لأخيه .

تاسعاً : إن هذه المعاهدة تشكل تحالفاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً مع عدو تعود العدوان والغدر ، وافصح عن اهدافه التوسعية النابعة من عقيدته وتوراته فكيف نمكن عدو هذه اهدافه وهذا غدره من أرضنا وأنفسنا ، ومواقعنا التجارية والاقتصادية والزراعية ، إن ميزانيته إذا ما قورنت بميزانيتنا وإن قوته العسكرية إذا قورنت بقوتنا وإن دعم الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل اذا قورنت بعداوة الولايات المتحدة للعرب ولا تزال أظافرها ناشبة في جسم شعب العراق شيوخاً ونساءاً وأطفالاً ، كل هذه المقارنات تعني هيمنة الاقوى على الاضعف باسم المعاهدة والتعاون ، والحاقنا بالكيان الصهيوني إلحاقاً !!!

وإن أهداف الولايات المتحدة الامريكية في الجزيرة العربية لتهيمن على آبار البترول وطرقه تلتقي مع التمكين لإسرائيل عن طريق هذه المعاهدات التي تحفظ أمنها وقوتها ، كما تحافظ على ضعفنا وتخلفنا . . . لتنتهي هذه المعاهدة اذا رضينا بها بهلاك للأمة ، وتذويبها في سياسة النظام العالمي الجديد وتحويلها عن ذاتها ووجودها الحضاري وشخصيتها القومية ، ولذلك اقول كما قال الشاعر في مثل هذا السلام نقيم سلاماً مع الظالمين الغاصبين .

ويصدق فينا قول الشاعر نغضي على الذل غفراناً لظالمنا تأنق الذل حتى صار غفراناً .

• اريد أن اصدع بأمري معالي رئيس المجلس واكتفي بملاحظة واحدة من الملاحظات واترك المكتوب الى الصحافة والى الاخوة في المجلس واقول .

المادة ( ٢ ) المبادىء العامة .

فقرة ٦ تقول : ويعتقد الطرفان ان تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً على الطرف الاخر ينبغي الا يسمح بها وهنا اريد ان اقف عند كلمة تحركات السكان القسري ، لجنة الشؤون الخارجية فسرت تحركات السنكان تحولاتهم





وهجرتهم من بلد الى بلد ، بينما نص المادة تقول تحركات السكان تحولاتهم وهجرتهم من بلد الى بلد ، بينما نص المادة تقول تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما ، فأنا ليس نفوذي في ارض فلسطين انا نفوذي في ارض الاردن .

فكان المعاهدة واليهود خبثاء يريدون ان يمنعوا ان نحدث اي تحرك سكاني ايضاً داخل الاردن ، فمثلاً لو اردنا ان نأتي بسكان مخيم البقعة او مخيم حطين لنضعه على الحدود المتاخمة لليهود قد يقولوا اليهود هذا تحرك قسري وهذا قد يؤثر على امننا بينما هذا مرابط فارغة .

فأرجو ان توضح هذه النقطة وان تكون في الحسبان وشكراً لاستماعكم .

والسلام عليكم ورحمة الله .

- وهذه بقية الملاحظات التي لم يلقيها الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني في المناقشة .

المادة ( ٣ ) الحدود الدولية .

الفقرات ٧ ، ٨ ، ٩ والتي تقول :

الفقرة ٧ عند التوقيع على هذه المعاهدة سيدخل الطرفان في مفاوضات للوصول الى اتفاقية خلال ٩ أشهر حول حدودهما البحرية في خليج العقبة فما هذه الاتفاقية على - مجهول - في المستقبل .

والفقرة ٨ آخذين بعين الاعتبار الاوضاع الخاصة بمنطقة الباقورة ، والتي هي تحت السيادة الاردنية ، ومنها حقوق امتلاك خاصة اسرائيلية . يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق ( ب ) : .

الفقرة ٩ وكذلك فيما يتعلق بمنطقة الغمر تطبق المواد المنصوص عليها في الملحق ( ج ) .

إن هذه الاوضاع الخاصة تعني ابقاء ارض اردنية بيد المزارعين اليهود الذين يشغلونها ، وليكون اعلان ضمها الى السيادة الاردنية كلمات فارغة من المضمون ما دامت الارض قد بقيت بيدهم مستغلة ، تحت اسم التأجير . . . الصوري الذي لا تملك فيه الحكومة الاردنية إلا ان تؤجر ، ولا تملك إنهاء العقد أو استعادة الانتفاع بالارض .

إن الخطورة في هذه الاجارة انها تأتي بعد احتلال .. وتكرس هذا الاحتلال تحت اسم آخر هو الإجارة .

المادة ( ٤ ) الأمن .

فقرة ١- -أ- فإنهما يأخذان على عاتقيهما أن يؤسسا علاقتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة ، وتطوير المصالح المشتركة والتعاون وأن يهدفا الى اقامة بنيان اقليمي من الشراكة في السلام .

ب- ونحو ذلك الهدف يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الاوروبية والإتحاد

الاوروبي في تطوير مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، ويلتزمان بإقامة مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الاوسط .

إن هاتين الفقرتين تعنيان دمج العدو الصهيوني أمنيا في المنطقة العربية كاملة ، ووضع يد العدو الصهيوني مباشرة للقضاء على كل الحركات التحررية المقاومة للظلم والعدوان وخنق هذه التحركات في مهدها .

وهذا ما زادته توضيحاً الفقرات ٣ ، ٤ ، ٥ ، من هذه المادة التي تصف عملية مقاومة الإحتلال كلها إرهاباً وتخريباً وعنفاً ويتعهد الطرفان بمقاومتها ومنعها .

المادة ( ٤ ) الأمن .

فقرة ٤ تحرم علينا أي ائتلاف او تنظيم او حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث . . . بينما تعلن الولايات المتحدة الامريكية دعمها لإسرائيل بالسلاح المتطور والعدد والمال . . . ونحن نحرم على أنفسنا أي حلف أي دولة شقيقة . . له صفة عسكرية او امنية ، لنبقى في دائرة الضعف والعزلة ، وليبقوا في دائرة القوة والمنعة .

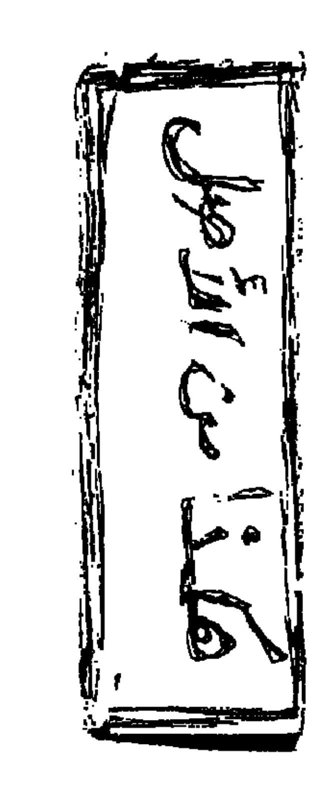
إن هذه المعاهدة تكريس للواقع السيء ، وتوهين لمعاهدة الدفاع العربي القائمة ، وللروابط العربية والإسلامية وقطع لما أمر الله به أن يوصل ، وتشريع لإبقائنا ضعفاء ممزقين لا نملك لأنفسنا أسباب القوة والكرامة .

المادة ( ٦ ) المياه .

فقرة ٣ ، ٤ يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير الكافية ، وهذا يعني ان نتعاون مع اسرائيل وعن طريق الارض الاردنية على الصعيدين الإقليمي والدولي لضمان الوفاء بحاجاتها من المياه لتتمكن من تحقيق اهدافها في تهجير اليهود الى فلسطين واستيعاب الملايين التي لم تهاجر بعد من روسيا وأفريقيا وأوروبا .

وهذا منطوق الفقرة ٣ من المادة ( ٦ ) كما وردت يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء باحتياجاتهما ، الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات اضافية بغية استخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع على الصعيدين الإقليمي والدولي .

المادة ( ٨ ) اللاجئون والنازحون من خلال هذه المعاهدة فقرة ٢ من المادة ( ٨ ) نجحت اسرائيل بحرمان الفلسطينيين الذين اخرجوا من ديارهم سنة ١٩٤٨م من حق العودة الى ديارهم بتسويته بالمحافل الدولية ونجحت اسرائيل بتمييع حق الفلسطينيين الذين اخرجوا من ديارهم ١٩٦٧م لتحويله الى لجنة رباعية وتحويل النظر في أمر اللاجئين والنازحين الى مفاوضات في اطار ثنائي . . ومن خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة انظر ( المادة ٨ ) والفقرات ١ ، ٢ ، ٣ ، التي تنص على توطين





اللاجئين وهذا هو الوطن البديل بعينه ، وهكذا يكتب على شعبنا الذي أخرج من دياره في فلسطين ان يبقى مشتتاً محروماً من حق العودة في حين تفتح أبواب فلسطين للمهاجرين الجدد من اليهود من أنحاء الارض ، وأن هذا لظلم عظيم .

المادة ( ٩ ) تحول حقنا في السيادة على القدس الى هذه العبارة تحترم اسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الاردنية الهاشمية في الأماكن الاسلامية المقدسة في القدس ، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي اسرائيل أولوية كبرى لدور الاردن التاريخي في هذا المكان وهذا يعني أن اسرائيل في هذه المعاهدة غير عازمة على اعادة القدس للسيادة العربية الفلسطينية وأنها ستعطي عند المفاوضات النهائية اولوية كبرى للدور الاردني . . وهذه طريقة اسرائيل لتهويد القدس والاقصى بالتدرج ثم السيطرة على الاماكن التاريخية في الاردن باسم التعاون والسياحة وأي احترام لحقنا في الاماكن الاسلامية المقدسة وهي تعلن ضم القدس ، وتنزع حق العرب عامة والاردن خاصة من الاشراف على كنيسة القيامة فهذه طعنة توجه للعربي المسلم والنصراني على سواء وطعنه لعقيدتنا الاسلامية ومشاعرنا القومية .

المادة ( ١٠ ) أوجه التبادلة الثقافي والعلمي .

تقول المادة انطلاقاً من رغبة الطرفين في ازالة كافة حالات التميز التي تراكمت عبر فترات الصراع فانهما يعترفان بمرغوبية التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقوق ويتفقان على اقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما . . .

لا أدري أي علاقة ثقافية طبيعية قام مع من يقومون صباح مساء بالاعتداء على معالمنا الثقافية في المساجد ، والمدارس والاوقاف الاسلامية في فلسطين والمناهج والكتب المدرسية وقد خططوا لهدم المسجد الاقصى وحرقه واقامة هيكلهم المزعوم على أنقاضه ولا يزالون يدرسون ابنائهم ان عمان والسلط وجرش ومأدبا مدن يهودية ، ويزورون التاريخ ويحرفون آيات الله .

وأن فكر التلمود الحاقد وشعب الله المختار يريد ان يستغل هذه المعاهدة لغزو ثقافي جديد يستهدف اصولنا الحضارية تحت اسم التبادل الثقافي والعلمي .

المادة ( ١١ ) التفاهم المتبادل وحسن الجوار .

ومن خلال هذه المادة يسعى اليهود لغسل الأدمغة وتحويل المواطن العربي في الاردن عن هويته الثقافية الحضارية ، فتحت اسم ( ازالة الدعاية المعادية ) يريدون نسخة منقحة من القرآن الكريم تحذف منها الآيات التي تحدثت عن اليهود ، ونسخة منقحة من السيرة النبوية والسنة الشريفة يحذف منها عداوة

اليهود لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكيدهم له .

كما يريدون مواطناً مسلوخاً من انتمائه لحضارته ووطنه في يافا وحيفا وعكا والناصرة .

انهم بعد ان احتلوا الارض يريدون ان يحتلوا الانسان صاحب الارض يريدون ان يجعلونا هنوداً حمراً نعيش في ظل اسرائيل الكبرى فاقدين لهويتنا وشخصيتنا التاريخية الحضارية الاسلامية والعربية .

اما المادة ( ١٣ ) التنقل على الطرق .

و ( ١٤ ) حرية الملاحة والوصول الى الموانىء .

و ( ١٥ ) الطيران المدني .

و ( ١٦ ) البريد والاتصالات .

و ( ١٧ ) السياحة .

فقد تحولت الاردن الى معبر لهم الى العالم ، واخرجت اسرائيل من عزلتها ، وامدتها بشرايين الحياة التي لم تنجح في مدها مع البلاد العربية الاخرى .

أما المواد ( ١٨ ) البيئة .

( ١٩ ) الطاقة .

( ٢٠ ) حدود وادي الاردن .

( ٢١ ) الصحة .

( ٢٢ ) الزراعة .

( ٢٣ ) العقبة وايلات .

فهي تعني دمج العدو الصهيوني في جسم الاردن ليمتد في سرطانه وفكره ، ليصل الى اسباب حياتنا وقوتنا عن طريق الطاقة والبيئة والصحة والزراعة والعقبة وحدود وادي الاردن .

أين الحكمة من هذه النقلة الكبيرة من حالة العداوة الى حالة الحب والاصطفاء .

ما هذه الثقة العجيبة التي نسيت مكر يهود ، وغدر يهود ، وحقد يهود ، وأهداف يهود ، وتاريخ يهود ، وجرائم يهود ، وبماذا نواجه مكرهم ، وغدرهم وتخطيطهم اذا نكثوا وهم الأكثر مالاً ، والاقوى علماً ، وهم محترفوا الغدر والخديعة .

قال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تتلوا قوماً غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ويحلفون على الكذب وهم يعلمون ) وقال تعالى : ( فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ) صدق الله العظيم .

المادة ( ٢٥ ) الحقوق والواجبات .

فقرة ٥- يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أية التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة ، أي قيد على الاردن يحرمه من أي معاهدة او التزام عزبي او اسلامي يشكل قوة له ، أو لجيشه بحجة ان هذه القوة تهدد أمن اسرائيل .



وفي الوقت ذاته نفتح لعدونا أبواب الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وأوروبا وافريقيا لتستقبل كل يوم السلاح والرجال والمهاجرين والمال .

فرضوا علينا بهذه المعاهدة اسباب ضعفنا وفتحوا لهم بهذه المعاهدة حياتهم وقوتهم . إنه تطبيع و تطويع ! ان هذه المعاهدة تكريس لانفصالنا عن الأمة العربية ، وتذويبنا عاجلاً او آجلاً في اسرائيل الكبرى وخطر على الأوطان في الاردن وفلسطين ان تهود ، وتهيئة بالتدريج لهدم المسجد الاقصى والقضاء على الوجود العربي والاسلامي في هذه الارض .

اللهم اني اعلن براءتي من هذه المعاهدة وأدعوا الأمة والزملاء الكرام إلى ردها ورفضها وفاء للشعب الذي انتخبنا وللشهداء الذين مضوا على ارضها ووفاء للماضي والحاضر والمستقبل .

( واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا ان الله شديد العقاب )

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً لك ، الاستاذ احمد الكساسبة ثم الذي يليه الزميل مفلح الرحيمي .

**السيد احمد الكساسبة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الانبياء وامام المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين .

بداية اود ان اعتبر ما جاء في مخالفات الزملاء حمزة منصور د. بسام العموش ومحمد الحاج جزءاً رئيساً من مناقشتي في المعاهدة .

**معالي الرئيس ، ايها الاخوة النواب**

لا تحتمل بعض المواقف قولاً ملتبساً ، ولا يجوز فيها إلا القول الثابت ظاهر الدلالة .

ونحن اليوم في موقف لا نملك أن نحترم انفسنا فيه إلا إذا نهضنا بعبء الأمانة الملقاة على كواهلنا ، وإلا إذا كنا في حجم ما انتدبنا إليه جموع ناخبينا من مهمة تمثيل الأمة على وجه الحق والصدق ، مع مراعاة تقوى الله في ذلك وصالح المسلمين .

وإن أول ما نتساءل عنه ، في هذا السياق ، هو طبيعة المهمة التي نقوم بها في هذا المجلس ، وهي مما ينبغي الوقوف به عند حد التمثيل الصوري او الاداء الشكلي الخالص فحسب ام هي غير ذلك ، أم هي الصق بمعنى الايمان الذي تنطوي عليه قلوبنا ، والاسلام الذي شرفنا به ، من أن تنحرف عن مسارها وتنخلع من عهدها ، وأجدر بأن تأخذ سمتها اللائق بها على نحو نكون فيه ممثلين حقاً لإرادة الأمة ، ووعيها ، غير هيابين ولا وجلين ونحن ندفع عنها الأذى ، ونرد الكيد ونكشف الائتمار الذي يؤتمر به .

معالي الرئيس

ايها الاخوة النواب

إن أمر المعاهدة الاردنية مع العدو الصهيوني الغاصب لارضنا لا يخرج في جملته عن كونه فصلاً من فصول العداء اليهودي لهذه الأمة وشكلاً جديداً من أشكال الصراع اليهودي المصيري الذي تخوضه هذه الامة وهو كما تعلمون صراع وجود ذو جذور تاريخية لا صراع حدود ومصالح ومكتسبات فحسب ولم يكن من نتائج هذه المعاهدة ، وأنا استبق النتائج هنا ، إلا اعترافنا بالعدو اليهودي وتوفير الأمان له وإتاحة الفرصة كي يتغلغل في ديارنا ، متملكاً اراضينا ، ومستلباً وعينا ومسخراً أجيالنا ، لكان هذا وحده كافياً لرفضها والوقوف في وجهها .

فكيف له إذن وهو يلغي روابطنا بسائر ابناء العرب والمسلمين ، ويرتهن واقعنا ومستقبلنا في آن واحد ، ويمضي بنا من درك الى درك ونحن ذاهلون ؟!

معالي الرئيس

ايها الاخوة النواب

ربما كان هذا اجمالاً أولياً لما نحن فيه اليوم ، واقول بايجاز ، وفي عدد من النقاط التي أرجو أن تفي بغرض الإبانة عما أريد اضافة الى ما بينه زملائي الذي اعتبر كلماتهم جزءاً من هذه الكلمة .

اولاً : ما ثمة حقوق اردنية ثابتة او غير ثابتة بمنأى عن حقوق سائر العرب والمسلمين ، ولقد كان صراعنا مع اعدائنا ، طوال قرون وقرون شاملاً غير مجزأ ، وإن من العبث ان يؤول هذا الشمول إلى مزق وتفارق ، وإلى حلول منفردة لا تخدم غير اعدائنا .

ثانياً : في ضوء من هذا المعيار يمكن القول إن الاتفاقية تخرق الدستور الاردني في مادته الاولى التي تنص على أن المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه ذلك أن القدس الشريف وسائر انحاء الضفة الغربية كانت جزءاً من الاردن حين وضع الدستور ، وليس يملك قرار فك الارتباط شرعية إلغاء هذه الحقيقة .

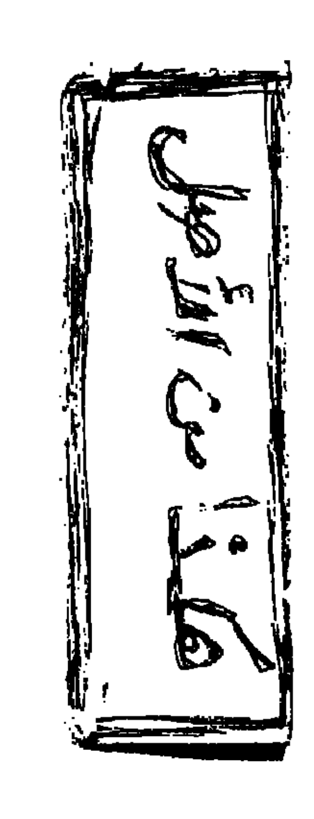
ثالثاً : يقتضي الاعتراف باسرائيل أمرين يقررهما القانون الدولي .

أولهما أن وسائل اسرائيل كانت سليمة وصحيحة طوال زمن الصراع معها ، بدليل أنها أثمرت اعترافاً في آخر المطاف .

وثانيهما أن لدولة الاحتلال الحق ، وبأثر رجعي ، في مقاضاة الاردن عما تدعيه من ضرر واقع بها طوال مدة الصراع وأن حروبها كانت حروباً دفاعية .

ولرب متسائل عند هاتين النقطتين يقول :

هل ستقايض اسرائيل بعض حقوقها





المكتسبة إثر هذا الاعتراف بحقوق اللاجئين والنازحين ؟

وهل سيكون الاردن قادراً على الوفاء بالحقوق الاسرائيلية المترتبة جراء هذا الاعتراف ؟!

إننا إذا زدنا على ذلك ما جاء في الاتفاقية من أن كل اتفاقية أخرى تخالفها تُعد باطلة وملغاة ، فإن بإمكاننا القول بأن الاردن ، بهذه الاتفاقية ، قد اصبح مرتهناً لاسرائيل ، سياسياً ، وأمنياً ، واقتصادياً ، وعسكرياً وأن لا شيء من معاني الاستعمار يا اخوتنا يبقى خارج عن ذلك أبداً .

رابعاً : لا تحتمل اللغة ولا طبيعة السياق الذي وردت فيه قضية توطين اللاجئين والنازحين ، حسب الفقرة ٢ - ج من المادة الثانية أي تأويل أو فذلكة ، فالتوطين المقصود ، كيفما أخذناه ، هو توطين العرب الفلسطينيين خارج ارض وطنهم ، وإتاحة الفرصة لليهود كي يعززوا حضورهم في فلسطين .

خامسا : لا يقبل مفهوم السيادة ولا يحتمل كل تلك التخريجات عن ما يسمى بالترتيبات الواضحة والمحدودة التي يتم السماح خلالها لأفراد اسرائليين باستثمار أملاك داخل الاردن ، فالسيادة الوطنية أو ما يسمى بحراسة املاك العدو ، وما سلك مسلكه .

وهنا ارجو ان اعود واقول فإنني اعجب لماذا لم يكن هناك اصرار من مفاوضينا الذين نحترمهم كأشخاص وليس كمفاوضين على عودة اللاجئين ولتعويض عليهم عما لحق بهم من ضرر طوال نصف قرن هجروا فيه قصراً عن اراضيهم لا يقبل أن يكون العودة او التعويض بل العودة والتعويض والتعويض هنا عائد على حقوقهم التي فاتتهم من خلال استغلال اليهود لارضهم طيلة ( ٥٠ ) عاماً فالسيادة الوطنية اما ان تكون مطلقة أو أن تفقد معناها .

سادساً : ماذا لو أجمعت الأمة العربية على وحدة مرحلية او نهائية ، اقليمية او شاملة ، تقتضي الدخول في ائتلاف او تنظيم او حلف ذي صفة عسكرية او أمنية ، وكان الاردن جزءاً من ذلك . أتكون ارادتنا الوطنية حينئذ منوطة بالقرار اليهودي ومتوقفة عليه ؟

إن نص الاتفاقية على أن الاردن ممنوع من دخول اي ائتلاف عربي إلا اذا اصدرت دولة اليهود بحقه شهادة حسن نية وباركته بالموافقة أمر يصادر على مستقبل الوحدة العربية التي هي أمل جماهير الامة . فهل هذه المصادرة جزء من اهداف الاتفاقية ؟

سابعاً : ويظل أمر من ذلك كله وأدهى هذا التطبيع أو الاكتساح الاقتصادي والثقافي والامني الذي يخطط له اعداؤنا على نحو يجعل منا مجرد تابعين او ( قطاريز ) في دولة المال الصهيونية الكبرى التي ينظر لها أن تتجاوز النيل والفرات إلى المحيط والخليج ، ناهيك بما

يهيئونه من برامج لغسل الأدمغة ، ولصنع أجيال عربية مفرغة ، لا تصلح لشيء أبداً ، إلا لأن تكون أيدي عاملة في مملكة يهوة الخفية الظاهرة .

ثامناً وأخيراً : ما نحن ملزمون به بحكم المعاهدة من إنهاء المقاطعة العربية الاسرائيلية ، أو من اعلان التوبة عما كان بطل لسان ، ولو اقتضى الأمر أن نكون جسراً تعبر عليه البضائع الاسرائيلية إلى كل مكان ، كل ذلك مما ترفضه النفس الحرة ووعي المصير في آن واحد ، لأنه تتويج نهائي لمآرب الصهيونية التي تبنتها منذ عتمة القرن السابع عشر الميلادي الى يومنا هذا .

**معالي الرئيس**

**ايها الاخوة النواب**

من اجل هذا كله ، ومن اجل دماء الشهداء في فلسطين ، ووفاء لعهدنا هذا ولسائر عهود الاسلام وأزمنته ، ومن أجل مستقبل اطفالنا وأحفادنا ، ومن أجل الامانة التي حملناها ثقيلة ونبيلة ، ومن أجل ان لا يكون مثلنا كمثل من حملوا التوراة فلم يحملوها ، ومن أجل ان يكون لنا احترامنا لأنفسنا ، ووفاؤنا بعهد الله ورسوله ، واستمساكنا بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها .

من اجل ذلك كله أشجب هذه المعاهدة الأردنية الاسرائيلية ، وأطالب كل ذي ضمير ووعي والتزام ان يشجبها ، وبالله وحده التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الزميل مفلح الرحيمي ، والذي يليه الزميل حماد ابو جاموس .

**السيد مفلح الرحيمي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الامين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :-

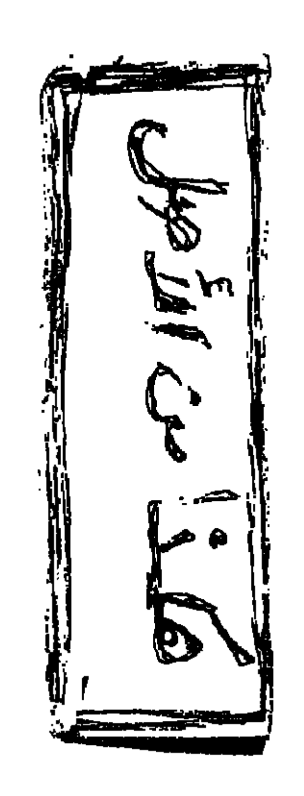
**معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد نناقش في هذا اليوم مشروع قانون معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل هذه المعاهدة التي جاءت ثمرة طيبة من ثمار جهد الحسين المعطاء لوطنه وابناء شعبه ، وهدية يستحق الثناء والتقدير من كل أردني شريف منتمي لتراب هذا الوطن وذلك بسبب النتائج التي تحققت نتيجة توقيعها لهذا الوطن .

**معالي الرئيس حضرات النواب .**

لقد استطاع جلالة الملك الحسين المعظم ان ينتزع من فم الاسد في ظل هذه المتغيرات الكبيرة اربع مكاسب اساسية للاردن وشعبه :-

اولاً : بمعاهدة السلام استطاع الاردن ولاول مرة ان يثبت الاعتراف الدولي بحدود المملكة الاردنية الهاشمية منذ أن قامت أيام الانتداب .





ثانياً : استطاع جلالة الملك الحسين ان ينهي ويلغي الى غير رجعة ما اسموه بالخيار الاردني ، نعم لقد شطبت من قواميس السياسة الدولية مخططات المتأمرين على هذا البلد الصامد وان يصبح وطناً بديل لغير اهله .

ثالثاً :- بتوقيع هذه المعاهدة سقطت العزلة السياسية التي فرضت على الاردن وازيلت اسوار الحصار الاقتصادي الذي فرض علينا منذ حرب الخليج .

رابعاً : بتوقيع هذه المعاهدة سيفتح امام الاردن ابواب المساعدات الاقتصادية الدولية ليخرج شعب الاردن من ظائقة ومعاناته المريرة .

خامساً : استطاع جلالة الحسين المعظم ان يعيد اراضينا المحتلة ومياهنا ويثبت امننا وذلك بدون اية خسائر .

**معالي الرئيس حضرات الزملاء الافاضل**

اسمحوا لي باسم ابناء محافظة جرش ان اتقدم بالتهاني الحارة الى صاحب الجلالة الملك المعظم وأن اقدر وأثمن جهود الوفد المفاوض الاردني الذي بذل كل جهده في سبيل تحقيق مثل هذه الاتفاقية وعلى رأسهم دولة الدكتور عبد السلام المجالي وفي الختام اسمحوا لي ان اشكر السادة معالي رئيس واعضاء لجنة الشؤون الخارجية على جهودهم المشكورة في اعداد هذا التقدير ومن هنا ومن هذا المكان اعلن مباركتي على هذه المعاهدة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** عليكم السلام ، لك كل الشكر على الاجازة يا مفلح ، الاستاذ حماد ابو جاموس ثم الذي يليه الدكتور احمد القضاة .

**السيد حماد ابو جاموس :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد الامين

**معالي الرئيس / إخواني النواب**

ها هو الاردن بالامس الاردن العربي القومي يهرع لنجده الاهل والاحبة في فلسطين عام ١٩٤٨ ويحافظ على جميع اراضي الضفة الغربية والقدس العربية درتها بقوة رجاله الشجعان رغم قلة الدعم العربي وقلة جيشه وعتاده ويحافظ عليها بشراسة من خلال معارك طاحنة تبعتها معارك قبية ونحالين والسموع .

ها هو الاردن العربي القومي يفزع للاخوة في مصر عبد الناصر عام ١٩٥٦ في معارك السويس والى الكويت والدفاع عن سيادته في الستينات .

ها هو الاردن العربي القومي يحارب معركته عام ١٩٦٧ الخاسرة التي اثارها الاخوة

قبل اوانها ويتركوه وحيداً اعزلاً يدافع بيديه واسنانه واخوته العرب الاخرون يتفرجون عليه ويحثونه على القتال والانتحار ، ولكنه يحول الانتحار الى انتصار في معركة كرامته الخالدة وهو يقاتل وحيداً .

ها هو الاردن العربي القومي يشارك اخوته في حرب رمضان عام ١٩٧٣ بكل امكانياته المتواضعة ويشارك العراق الابي في حروبه على بوابة الامة العربية الشرقية عام ١٩٨٠ ويحاول منع الكارثة العربية عام ١٩٩٠ في الخليج ويتحمل نتائجها المدمرة .

هذا هو الاردن بلد الانصار والمهاجرين اليه من كل حدب وصوب من وطننا العربي الكبير من سوريين ولبنانيين وعراقيين وسعوديين وفلسطينيين ويمنيين وغيرهم ليتقاسم معهم لقمة العيش ويضمد جراحهم ويمنحهم الامن والعيش الكريم والطمأنينة ، لم يعتبر ذلك منه بل واجباً عربياً اسلامياً انسانياً .

هكذا كان الاردن بقيادته الهاشمية التاريخية دائماً في الطليعة لوطنه وقومه ودينه لم يتراجع في معركة ولم يتأخر عن نجدة ولم يحسب حسابات الربح والخسارة عندما كان الامر يتعلق بأمته ووطنه وقوميته وانسانيته .

والان وفي هذا المنعطف التاريخي المصيري يجد الاردن نفسه وقد تركه اشقاؤه كعادتهم وحيداً الا من ايمانه بالله وقدرة شعبه المناضل وقيادته الملهمة امامه خيار واحد وحيد خيار السيء على الاسوء في ظل ظروف وموازين عالمية واقليمية قلبت الباطل الى حق والحق الى باطل ويدخل معركة السلام ، يخوضها بشجاعة وحنكة قيادته المعهودة وابنائه المخلصين المؤهلين ليخرج منها بحصة الاسد . . . فماذا بهذه المعاهدة ؟

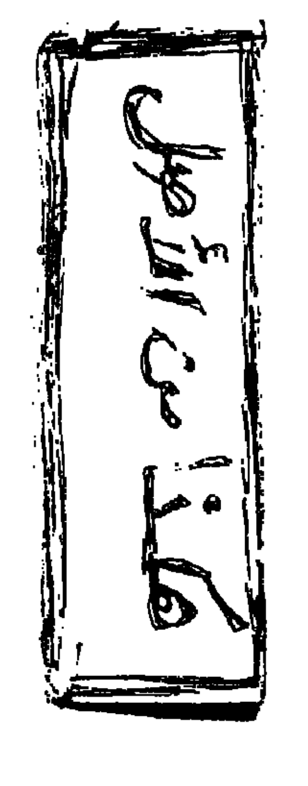
### سيدي الرئيس / اخوالي النواب

ان من يقرأ بنود وملاحق وخرائط المعاهدة الاردنية الاسرائيلية بتمعن وتدقيق وتمحيص يجد انها تحافظ على ثوابت الاردن الوطنية والعربية والتي حظيت بالموافقة الدولية والاجماع العربي ، كما يجد نفسه امام المكتسبات الرئيسية التالية تحديداً بالاضافة لمكتسبات اخرى شملتها المعاهدة :-

١- الاقرار من قبل أكبر دولة في العالم واقواها ودولة اسرائيل بالحدود الاقليمية للمملكة الاردنية الهاشمية لأول مرة منذ تأسيسها عام ١٩٢١ وهذا مكسب لم يكن بالامكان الحصول عليه حتى في افضل الظروف التي كانت قائمة قبل هذا التاريخ ، ودون الاضرار بالحدود الفلسطينية الشرقية بل الاعتراف بها رسمياً .

٢- استعاد الاردن كامل اراضيه المحتلة وبسط سيادته على كل شبر منها وبدون حماية من قوات دولية او مراقبين دوليين او مناطق منزوعة السلاح .

٣- استعاد حقوقه من مياهه المنهوبه مما يمكنه من الحصول على اكثر مما كان يتوقع





اكثر المتفائلين تفاؤلاً ودون الاضرار بالحقوق الفلسطينية بل الاعتراف بها رسمياً .

- وهنا انصت الجميع لسماع اذان المغرب -

**معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد تفضل .**

٤- وئد وباحتفالات رسمية عالمية مشهود لها مقولة الوطن البديل عندما تم الاعتراف بحدود الاردن الدولية الغربية وحدود فلسطين والاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية على ارض فلسطين وذلك لاول مرة من قبل اسرائيل واقامة الكيان الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد الشعب الفلسطيني ، فأصبح بذلك كيانان عربيان هما المملكة الاردنية الهاشمية وفلسطيني على ارض فلسطين الخالدة .

والأمل معقود على ان يلتقي هذان الكيانان الشقيقان ويلتم شملهما بارادة شعبيهما ذو الجذور الاخوية المتينة المتمثلة بوحدة الدم والهدف والمصير فنحن هنا على الارض الاردنية كلنا اردنيون وهناك على الارض الفلسطينية الخالدة كلنا فلسطينيون وهنا وهناك كلنا امة عربية واحدة .

٥- المحافظة على حقوق اخوتنا النازحين واللاجئين من خلال اقرار مادة خاصة تعالج مشكلتهم طبقاً للقانون الدولي وتمشياً مع اتفاق السلطة الوطنية الفلسطينية مع اسرائيل لبحث هذه المشكلة من خلال لجنة رباعية لتشمل جميع المعنيين وهم الاردنيون والفلسطينيون والمصريون والاسرائيليون .

٦- احتفاظ الاردن بقدراته العسكرية والامنية بل وتحديثها وتطويرها للافضل للمحافظة على استقلاله وسيادته وحماية امن وطمأنينة شعبه ومكتسباته الوطنية .

٧- احتفاظ الاردن بمعاهداته واتفاقياته الدولية والعربية القائمة بموجب مواثيق الامم المتحدة وجامعة الدولي العربية بل وعقد اتفاقيات دفاعية جديدة مع اي كان عند الضرورة .

٨- فتح الباب على مصراعيه لاعطاء الاردن دوراً مركزياً قيادياً في المنطقة يفوق حجمه الديموغرافي ويتناسب مع مكانة قيادته وشعبه المميز ، ويتبع ذلك مركزاً اقتصادياً وتجارياً استثمارياً سيجعل منه منطقة مزدهرة تقضي على عوامل الفقر والعوز والبطالة فماذا بقي من حقوق ؟ ؟ وماذا ترك من فوائد ؟ ؟

### معالي الرئيس / اخواني النواب

هذا هو الاردن وهذه هي معاهدة الاردن فماذا يمكننا ان نقول بكل الايمان بالله والثقة بالنفس وانسجاماً مع الذات وصدقاً مع الشعب الذي يشرفنا تمثيله ، ولم نخالف ما عاهدناه .

نقول انها معاهدة متوازنة حصل منها

الاردن على افضل المكاسب الممكنة ضمن المعطيات والموازين الدولية القائمة ولم يخسر بسببها شيئاً ، ونحن نسأل ونتساءل ما هو المطلوب من الاردن ؟ . . . هل المطلوب من الاردن ان يقاوم المجتمع الدولي والاجماع العربي ؟ هل المطلوب ان نقاوم اشقائنا الفلسطينيين ونقاتلهم لانهم توصلوا لحل ارتضته قيادتهم الممثلة لهم ؟ ؟ وماذا سيكون موقف العالم منا ؟ وماذا سيكون موقف العرب منا في مثل هذه الحالة ؟ ؟ قطعاً سيكون اتهامنا بالخيانة العظمى اقل الاتهامات من اشقائنا العرب وعزلة دولية مدمرة تامة .

إن من يطالب الاردن بمثل ذلك فانه يطالبه بالغاء نفسه ووجوده وكيانه .

نقول ان الاردن وضع أقدامه الواثقة على اول عتبات التاريخ الجديد للمنطقة وهو مسلح بقيادة هاشمية حكيمة يشهد لها التاريخ ويشهد لها العالم بالجرأة والحنكة السياسية والاصالة العميقة الجذور .

نقول ان شعب الاردن العربي الناضج خطى اولى خطواته في العصر الجديد مسلح بوحدة وطنية متينة مبنية على اسس حديدية قوامها دستور متطور ، وديمقراطية شورية عز نظيرها وسلطات قضائية العدل المطلق دينها وميثاق وطني متميز ، ودولة مؤسسات لتشمل جميع مرافق الحياة العصرية .

نقول ان الاردن وشعب الاردن المناضل المكافح سيدخل العصر الجديد ، وهو جاهز مجهز لبداية جديدة ومستقبل واعد . . . الدخول اليه يتطلب منا الارتقاء لمستوى الحدث التاريخي متكاتفين متعاضدين سلاحنا العلم والمعرفة والتنظيم والتكنولوجيا والارادة المتطورة ، وفوق هذا وذلك عقول نيرة متفتحة تنظر للمستقبل وتستفيد من دروس الماضي كفريق عمل واحد يكمل معارضنا المؤيد ويكمل المؤيد المعارض فلا ضرر ولا ضرار ، فلنعظم مكتسباتنا ولنحجم سلبياتنا ، وتقوى الله فوق ذلك اكبر واكبر .

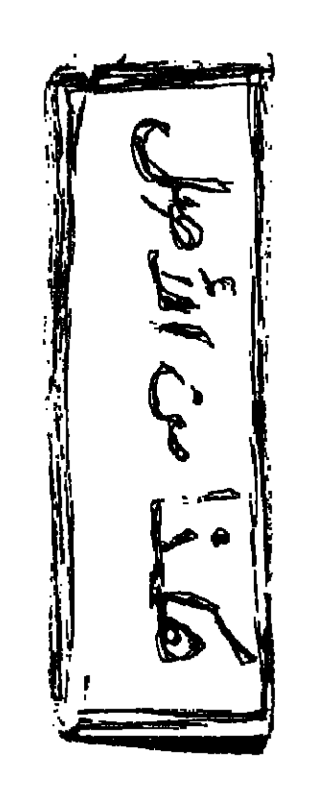
سيدي الرئيس / اخواني النواب

هذا هو الاردن وهذا هو شعب الاردن الذي يشرفنا الانتماء اليه والذي يجب ان نصدقه القول ونأخذ بيده القوية ، هذا الشعب الذي ناضل وكافح وقاس إكثر من غيره من الشعوب العربية نتيجة لصدقه ومواقفه الوطنية والقومية الحقة .

آن الاوان ان يستفيد من ثمرات السلام لانه الاحق بذلك عناء طويل .

إن من يطالبنا بغير ذلك سيدي الرئيس فهو يطالبنا بالغاء عقولنا ويطالب الاردن وشعب الاردن بالانتحار والاندثار لا سمح الله وأنا سيدي الرئيس مع ان يحيا الاردن وشعب الاردن وقيادة الاردن وشكراً .

**معالي رئيس المجلس** : شكراً لك ، ارفع الجلسة لصلاة المغرب لمدة عشر دقائق وسيكون





اول المتحدثين الدكتور احمد القضاة ثم يليه الزميل سليمان السعد .

– وهنا تم رفع الجلسة لمدة عشر دقائق لصلاة المغرب ومن ثم تم استئناف الجلسة .

استئناف الجلسة .

**معالي رئيس المجلس** : النصاب قانوني واعلن استئناف الجلسة الزميل الدكتور احمد القضاة ، ثم يليه الزميل سليمان السعد .

**الدكتور احمد القضاة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين .

معالي الرئيس

الزميلة والزملاء الافاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

لقد عاش ابناء الامة ومنذ فجر هذا القرن امالاً كبيرة للوحدة وللحرية والحياة الافضل وكانوا كلما لاح لهم شعاع من الامل امتدت ابصارهم اليه . وما ان ينطفيء ذلك الشعاع حتى يرتد املهم حسرات تعيشها نفوسهم وتدمى لها قلوبهم وما ان انبجس نبع الثورة العربية الكبرى حتى انطلقت جموعهم لتروي ضمأها وشوقها الى الوحدة والحرية ، وما كادت تغرف منه غرفة حتى ارسل عليه اعداء الامة عكرهم فتبخر الامل وانقطعت الاحلام الى حين ، وكان من رحمة الله لهذه الامة بزوغ شمس عهد جديد لتأسيس امارة شرق الاردن والتي كانت منذ البداية قلعة اوى اليها احرار العرب فوجدوا فيها الامن والامان والطمأنينية ، وبالرغم من قلة الامكانات وشح الموارد كانت طموحات المغفور له الملك المؤسس عبدالله بن الحسين عظيمة وكانت همومه جسيمة ولعل همه الاول كان انقاذ فلسطين بكاملها او الجزء الاكبر منها ، ومن هنا كانت دعوته الى اقامة الحكم الذاتي لليهود ولما قبلت هذه الدعوة التي اطلقها الملك الحكيم بالرفض كان لابد للعربي من الدخول في معركة غير متكافئةمع اليهود الذين كان يدعمهم الغرب برجاله وسلاحه وماله ولقد كان للجيش العربي الاردني مواقف رجولة وشرف روو بدمائهم الزكية روابي فلسطين واستعذبوا الشهادة دفاعاً عن المسجد الاقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة .

واستقبلت الاردنيات نبأ استشهاد ابنائهن واخوانهن بالاهازيج والزغاريد وفتح الاردن حضنه الدافيء للمشردين من ابناء فلسطين وقاسم الاردنيون إخوتهم لقمة العيش ولقد آثروهم على أنفسهم وقد كانت بهم خصاصنة وتحملوا معهم الاذى والظلم والعدوان ، وعندما تسلم الراية سيد البلاد الحسين المفدى كان هاجسه وحدة الصف العربي وتفادي الانزلاقات المروعة للأمة ووأد

الفتن قبل ان تطل برؤوسها وبدافع الوفاء للأمة والالتزام بمبادىء الجامعة العربية وميثاق الدفاع العربي المشترك أمر جلالة الحسين جنوده بالقتال في عام ١٩٦٧ تحت قيادة عربية موحدة وهو يعلم ان النتائج لا يمكن ان تكون افضل مما انتهت إليه وفي عام ١٩٧٣ تحمل الاردن واجب الدفاع عن الاراضي العربية السورية وقاتل الاردنيون بما عرف عنهم من عزم وبأس شديد وعطروا بدمائهم الزكية هضاب الجولان وسفوح جبل الشيخ .

وفي عام ١٩٩٠ وعندما استيقظت فتنة الخليج لم يدخر الحسين جهداً لوأدها في مهدها . واراد لها أن تحل بالحكمة والموعظة الحسنة إلا ان غرباء الامة ارادوها حرباً شعواء تهلك الحرث والنسل وهكذا كانت نعم لقد كانت ناراً اتت على الاخضر واليابس وتركت ما وراءها قاعاً صفصفا .

معالي الرئيس

الزميلة والزملاء الافاضل

هذا بعض ما قدمه الاردن لأمته فماذا قدم له غرباء الامة . فهل ارادوا لسمائه إلا أن تتكدر ولأرضه إلا أن تتغبر ولمسيرته إلا أن تتعثر ولسيوفه إلا أن تتكسر ؟ خاب فألهم ستبقى سماؤه صافية وأرضه زاهية ومسيرته بالخير جارية وسيوفه ماضية .

معالي الرئيس

الزميلة والزملاء الافاضل

**لم يكن السلام خياراً اردنياً فحسب بل كان خياراً عربياً اسلامياً ، فالشقيقة الكبرى مصر العربية أبرمت الصلح مع اسرائيل وعاشت اجواء السلام منذ ستة عشر عاماً وفي قمة فاس عام ١٩٨٢ ألقى العرب الرماح وأغمدوا السيوف ورضوا بخيار السلام على أساس قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومرت بعد ذلك على العالم متغيرات وأحداث وتحطمت الكفة التي كانت تحفظ التوازن في العالم حيث انهار ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي واشتعلت فتنة الخليج وأشرع العرب رماحهم واستلوا سيوفهم ولكن لتمزيق الجسم العربي فوصل حالهم من الفرقة والضعف والشتات إلى ما وصل اليه وكل هذا والحسين ينادي بأعلى صوته أن اتقوا الله في هذه الامة واوقفوا نزيف الدم العربي واحتكموا إلى صوت العقل والحكمة ولكنهم امعنوا في غيهم وتمادوا في باطلهم وتعاموا عن رؤية نور الحقيقة واصموا اذانهم عن سماع نداء الحق والضمير وتنهي حرب الخليج ويخرج العراق منها مهيض الجناح خائر القوى ويشتد عليه طوق الحصار وكان أن ادخل الاردن عنوة إلى دائرة هذا الحصار جزاء اخلاصه والتمائه الصادق لأمته وتحمل الاردن قيادة وشعباً من صنوف الأذى والعدوان ما تنؤ الجبال بحملة ولكنه بقي صامداً شامخ الرأس كعادته أبياً عصياً على الذل والهوان وفي ظل هذا الواقع العربي والدولي يتأكد للعرب ضرورة الخروج من نفق الوحشة والظلام إلى نور الحقيقة والسلام فيذهبوا الى مدريد ويبدأوا من نقطة واحدة ويؤمن الاردن المظلة الشرعية للفلسطينين ويحرص على التنسيق وتناغم الخطى العربية ولكنه يفاجأ بنكران الجميل بل ارادوا له افظع من ذلك إذ ارادوا له أن يكون قرباناً يذبح على مذبح القضية الفلسطينية والقضايا العربية غير ابهين بجراحه والآمه متناسين تضحياته العظام واعماله الجسام وهنا كان لابد له أن يدافع عن ذاته ويحمي منجزاته ولكنه لم يسلك الطريق الذي سلكوه ولم يرد ان يوقعهم كما ارادوا أن يوقعوه .**



معالي الرئيس

الزميلة الفاضلة والزملاء الافاضل

لا شك أن هذه المعاهدة هزت الموروث من قيمنا ومفاهيمنا وما تربينا ونشأنا عليه ولكنه الواقع الذي لابد لنا أن نتعامل معه على قدر متطلباته ونرقى إلى مستوى احداثه لتسرق شمس الامة من جديد فيشعر العالم بدفئها وحنانها وأما ما يمليه علينا الواجب تجاه وطننا ومستقبل اجيالنا هو الوقوف في صف متراص خلف قائد المسيرة الحسين المفدى والذي ادرك بنور بصيرته وعظيم حكمته أنه لم يكن بالامكان افضل لما كان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،** الاستاذ سليمان السعد والمتكلم الذي يليه الاستاذ عبد العزيز جبر .

**السيد سليمان السعد :**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين رضوانه وسلامه عليهم اجمعين .

معالي الرئيس

أيها الزملاء الكرام

رغم اختلافي في الرأي مع لجنة الشؤون الخارجية إلا أنني أجد نفسي ملزماً بشكرهم على الجهد الدؤوب والسرعة الفائقة بالنظر في مشروع هذه المعاهدة التي هي أيدينا والتي لا نستطيع في هذا اليوم التعرض لمناقشتها لولا الجهد الذي بذلته هذه اللجنة .

معالي الرئيس

ايها الزملاء الكرام

بعد الاطلاع على هذه المعاهدة التي بين ايدينا وبعد تدقيق النظر فيها خلصت إلى هذه النتائج وهذه القناعات ولا ادعي إحتكار الحقائق .

١- ان هذه المعاهدة تتناقض مع الدستور الاردني في المادة ( ٢ ) منه والتي تقضي بأن الشعب الاردني كل لا يتجزأ ولا يتنازل عن شبر منه وبهذه المعاهدة فقد تجزأ الشعب الاردني وانقسم الى قسمين ولم يكن هناك استفتاء على هذا التقسيم ولم يعدل الدستور للانسجام مع هذا التقسيم .

ولذا فإنني اعتبر ان الدستور الاردني قد تم خرقه وأطالب بأعادة النظر في هذا الموضوع وعلى الاقل لابد من تعديل الدستور بشكل يتلائم مع هذه القرارات السياسية التي خضعت فيها الامة لارادة الغرب .

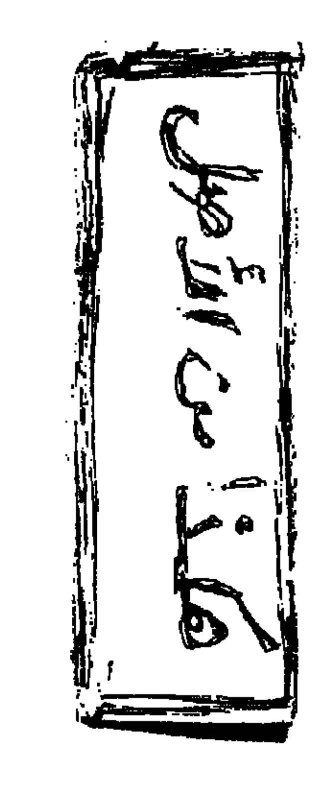
٢- ان هذه المعاهدة تقوم على جانب كبير من إيلاء الثقة بالطرف اليهودي ، ونحن نعلم علم اليقين مستندين إلى قرآننا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم أن اليهود لا يثبتون على عهد واستحقوا اللعنة من الله عز وجل على ذلك لقوله تعالى ( فبما نقضهم ميثاقهم ولعناهم ) صدق الله العظيم .

٣- ان هذه المعاهدة قد الزمت الشعب الاردني بإقامة علاقات طبيعية مع عدو غاصب وغير مرغوب فيه ، وهو الزام للشعب باءنهاء حالة العداء وليس إنهاء حالة الحرب فقط .

٤- إن هذه المعاهدة ستؤثر تأثيراً قوياً إن لم تقطع التعاون الاردني العربي في مجال الدفاع المشترك بشكل خاص والتعاون الأمني بشكل عام وإذا نظرنا الى البندين (١/٢) (٤/٢) من المادة الثانية من المعاهدة والذي يشير الى احترام الطرفين للسلامة في اي تهديد او اعتداء على أي طرف اقليمي في المنطقة ولربما استدعى وجود مثل هذا التهديد ، او الاعتداء تدخل طرف لحماية الطرف الآخر في مواجهة الاعتداء ، وقد يفتح هذا المجال باباً للعدو الصهيوني للتدخل في العلاقات الاقليمية وخاصة العربية العربية وفي نفس الوقت ربما يضطر الاردن الى الوقوف ضد أية جهة يعتبرها الكيان الصهيوني مصدراً للإخلال بسلامته الإقليمية .

٥- حددت المادة الثالثة الحدود الدولية بين الاردن والكيان الصهيوني وفقاً لخرائط الانتداء البريطاني باعتبارها حدوداً دائمة ومعترفاً بها دولياً ، ويؤدي مفهوم هذه المادة ان كل ما يقع شرق الحدود الدولية يتبع للاردن ، وكل ما يقع غربها يتبع الكيان الصهيوني ، ولا شك ان هذا البند سيثير حساسية سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الشديدة حيث تعتبر نفسها المسؤولة عن ترسيم الحدود بين الضفة الغربية والاردن في المستقبل .

كما أشار البند ( ٣ / ٩ ) والملحق ( ١ / ج ) الى الوضع في منطقة تسوفار ، والمتمثل في كونها ارضاً تحت السيادة الاردنية ويكون لليهود فيها حق التصرف لمدة ٢٥ سنة قابلة للتجديد ، وبنفس التعهدات السابقة المشار اليها بالفقرة الخاصة بمنطقة الباقورة





ولكن المتمعن في هذين البندين يرى اينما يشكلان سابقة في تاريخ المعاهدات العربية الاسرائيلية المعلنة على الاقل حيث تضمنت تمليك واعطاء حق استعمال اراضٍ عربية للكيان الصهيوني ، ولمدة طويلة ، مما تعني ضمنياً بقاء هذه الاراضي في الناحية الفعلية تحت سيطرة العدو مع سيادة اردنية شكلية عليها ، ونخشى ان يكون هذا المبدأ نموذجاً قد يتكرر على شكل استئجار الكيان الصهيوني لمناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة في مباحثات الوضع النهائي لها .

كما ان واقع هذه المادة وهي رقم ( ٣ ) وملاحقها يتناقض مع الادعاء القائل بأن الاردن قد استرجع كامل اراضيه المحتلة ، كما أن العدو الصهيوني سيجني فوائد كثيرة من احتفاظه ببعض المناطق الاستراتيجية أو الزراعية أو التي تحتوي على مصادر مياه وغيره .

واذا نظرنا الى المادة الرابعة والمتعلقة بالامن والتي تنص على قيام مشترك بين الاردن والكيان الصهيوني في المسائل المتعلقة بالأمن على قاعدة الثقة المتبادلة ، وبهدف اقامة بنيان اقليمي أمني في المنطقة ، ولما كان الطلب الأمني مطلباً صهيونياً بالدرجة الأولى فقد أولته المعاهدة إهتماماً كبيراً ، حيث قدم الاردن ضمانات للإيفاء بها .

والناظر في هذه البنود يتضح له جلياً ان الجانب الاردني سيتحمل العبء الامني الاكبر من وجهة النظر الصهيونية .

ولقد جاءت هذه المادة الرابعة بتفاصيل دقيقة تخدم كافة متطلبات الامن الاسرائيلي ، وتتسع لتشمل كل المنظمات او الاحزاب او الحركات المعادية للكيان الصهيوني على الارض الاردنية ، وسيكون لهذا البند انعكاسات أمنية سلبية من اجراءات التضييق والملاحقة كما حدث مع النواب الاسلاميين بالامس حيث منعوا من الخطابة إنسجاماً مع هذه المادة وهو تطبيق للمعاهدة في هذا المجال .

كما سيؤدي هذا البند الى تبادل المعلومات مع الكيان الصيهوني ، وسيستعمل العدو هذا البند في مطالبة الاردن باءسكات كل الاصوات المعادية لهذه الاتفاقية ، ورغم كل ذلك فلربما تركت عبارة ( دون المساس بالحريات الاساسية ) في التعبير عن الرأي والتنظيم ، هامشاً للمناورة لدى الاردن لتبرير عدم توسيع دائرة اجراءاته بحق المعارضين امام الجانب الصهيوني .

٦- وإذا نظرنا إلى المادة ( ٥ ) والمتعلقة بأقامة علاقات دبلوماسية على مستوى افتتاح سفارات لكلا الطرفين ، سنجد ان هذا البند يعد تسريعاً غير مبرر من جانب الحكومة لعملية تطبيع العلاقات بين الطرفين ، قبل ان يبدأ تنفيذ أهم المطالب الاردنية في المعاهدة وهو الانسحاب الاسرائيلي من الاراض الاردنية المحتلة .

٧- أ- واذا نظرنا الى المادة (٦) والمتعلقة بالمياه ، فأننا نجد أن موافقة الاردن على بنود هذه المادة تستند إلى الثقة الكاملة في الطرف الأسرائيلي خصوصاً فيما يتعلق بالوعود المستقبلية ، والمعلومات الإحصائية ، والتزام المصلحة المشتركة في مجال المياه للطرفين .

ب- كما أن الناظر في تحديد حصص اسرائيل من مياه نهري الاردن واليرموك وترك الحصص الباقية للاردن دون الاشارة الى الشريك الثالث في النهر وهو الشقيقة سوريا ، ومن خلال ترك حصة الاردن وسوريا مبهمة وبدون قواعد سينقل الاختلاف حول حصص مياه النهر إلى الجانب العربي العربي اي إلى سوريا والاردن كما حصل بالنسبة للاقصى في مسألة الاشراف عليه والاختلاف الذي حصل بين الاردنيين والفلسطينين .

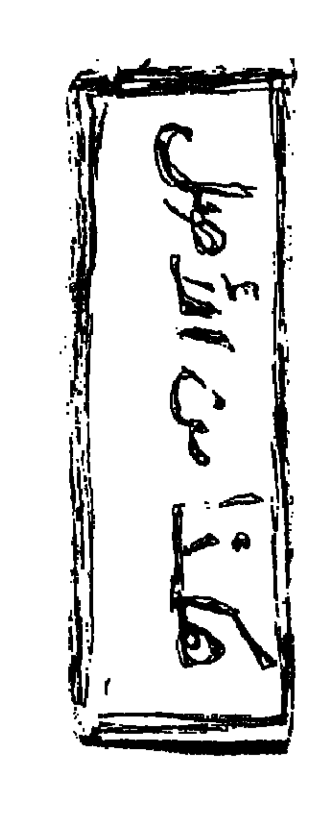
ج- وقد ذكر البند ( ٢ ) من المادة الخامسة والذي ينص على انه تناقش اي مشاريع يقوم بها احد الطرفين وتؤثر على مسار النهر ونوعية تدفقه في اللجنة المشتركة للمياه على قاعدة تجنب الاضرار بما هو قائم ، ونظراً إلى انا اسرائيل قد اقامت عشرات المشاريع في الضفة الغربية من نهر الاردن خلال ٢٧ عاماً مستغلة بذلك كامل المياه ، فأن هذا الضبط يقصد به الحد في التوسع الاردني في مجال التنمية القائمة على استغلال المياه في الضفة الشرقية من النهر .

٨- وبعد الاطلاع على المادة الثامنة من هذه المعاهدة والتي تبحث في قضية اللاجئين والنازحين وجدت ان هذه المادة تثير التخاوف التالية :-

١- ان هذه المادة قد جعلت مشكلة اللاجئين والنازحين مشكلة انسانية ومصدراً للمعاناة الانسانية بدون اشارة الى فعل الكيان الصهيوني والتسبب في ذلك ، بل ان هذه المادة بينت ان الطرفين سيسعيان الى التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عنها على الصعيد الثنائي والى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة وضمن اطار اللجنة الرباعية المشتركة مع مصر والفسطينيين المجموعة متعددة الاطراف الخاصة باللاجئين .

٢- ان هذه المادة وبالاخص الفقرة ( ٢ / ب ٣ ) تعد اول نص صريح في تاريخ المعاهدات العربية الاسرائيلية يدعو بشكل واضح الى توطين الفلسطينيين خارج ارضهم وهو طرح كان حتى فترة قريبة مرفوضاً على المستوي الشعبي والرسمي عربياً وفلسطينياً .

٩) وبموجب المادة ( ١١ ) من المعاهدة وتحت عنوان التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار فقد شكل هذا البند في صيغته الحالية سابقة في تاريخ المعاهدات العربية الاسرائيلية العلنية على الاقل وذلك من حيث وضوحه وصراحته وموافقته للتوجهات الصهيونية بكبت اي اضوات معارضة والعمل عى احداث التغيير





في عقلية الانسان العربي بما يجعل هذا الكيان مجرد دولة شرق اوسطية عادية ضمن مجموعة دول المنطقة برغم ان البند اشار الى بعض المظاهر التي اعتبرت معادية كالمطبوعات الحكومية والتشريعات الخاصة الا ان عبارة الدعايات المعادية تتسع لتشمل الكتب المدرسية والمطبوعات غير الحكومية والافلام وخطب المساجد والندوات ومقالات الصحف والمهرجانات الخطابية والمؤتمرات وكافة وسائل التعبير المملكنة ، كما ان هذا البند بصياغته الحالية سيدفع بالحكومة الاردنية الى فرض مزيد من القيود على الحريات ووسائل التعبير عن الرأي على مستوى الافراد والنقابات والمنظمات والاحزاب العاملة في الاردن .

ويلاحظ تكرار مصطلحي التعصب والتمييز واللذين استعملان عادة كأوصاف للخطاب الاسلامي الشعبي مما يوحي بأن التوجيه الاسلامي للجماهير في مقاومة التطبيع المستهدف في بنود هذه المادة .

١٠) وانني ومن خلال قراءتي المستفيضة لهذه المعاهدة ادركت اهداف الكيان الصهيولي في توقيع هذه المعاهدة وهي :-

١- الدافع الامني للكيان الصهيوني وقد تم بموجب هذه المعاهدة او سيتم .

٢- اضعاف المفاوض العربي والإستفراد به واحداً واحداً واضعاف منظمة التحرير الفلسطينية واحياء فكرة الوطن البديل من خلال المادة رقم ( ٨ ) والتي تنص على توطين الفلسطينيين ولم تنص على مكان توطينهم .

٣- بناء الشرق الاوسط الجديد اقتصادياً وسياسياً وان تكون دولة الكيان الصهيوني هي الدولة الاقوى في جميع المجالات .

٤- الاعتراف باسرائيل كأحدى دول المنطقة كمشارك في رسم سياساتها ومستقبلها .

١١) وبناءً على كل ذلك فانني ادرك الانعكاسات الخطرة المترتبة على هذه المعاهدة واليكم ابرز هذه الانعكاسات وهي :

١) خروج الاردن وبشكل نهائي من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي ، وهذا كفيل باحداث شرخ جديد في الجدار العربي الاسلامي يمكن ان ينفذ منه الكيان الصيهوني الى المنطقة بكل سهولة مما يمكن ان يجعل بلدنا بوابة المشروع الصهيوني الكبيرة في المنطقة ، وسينعكس الخروج الاردني سلباً على المصلحة الاستراتيجية العربية بسبب ما سيتبعه ذلك من خطوات تطبيع وبناء علاقات تتعدى الحدود المعقولة الى درجة التحالف وستراجع بالتأكيد كافة المطالب العربية التي سيتعرض لها المفاضون العرب مستقبلاً .

٢) لقد نجحت المحاولات الصهيونية في تأجيل بحث قضية النازحين واللاجئين لفترة غير

معلومة ، وهم الذين يشكلان اكثر من نصف تعداد الشعب الفلسطيني كما نجحت هذه المحاولات في إضعاف البعد السياسي والاستراتيجي لقضية اللاجئين والنازحين وتثبيت النظرة الاسرائيلية للأمر بكونه لا يعدو ان يكون مأساة إنسانية ليست وحدها المسؤولة عن حلها وإنما يأتي مثل هذا الحل ضمن الاطر الاقليمية والدولية كما نجحت اسرائيل في رفض مبدأ التوطين ولعل هذا هو اخطر ما ورد في المعاهدة في هذا المجال وأقصد التوطين في فلسطين ، حيث ان مبدأ التوطين يلغي بشكل كامل ونهائي حق العودة للاجئين الى اراضيهم ، ويرمي الى تذويب ابناء الشعب الفلسطيني في الخارج في المجتمعات التي يقيمون فيها مما يضعف من امكانيات الشعب الفلسطيني البشرية والمادية والمعنوية في مواجهة التزايد السكاني اليهودي .

وختاماً من منطلق انسجامي مع عقيدتي وانتمائي لأردن الحشد والرباط وحبي للامة العربية والاسلامية ارفض هذه المعاهدة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

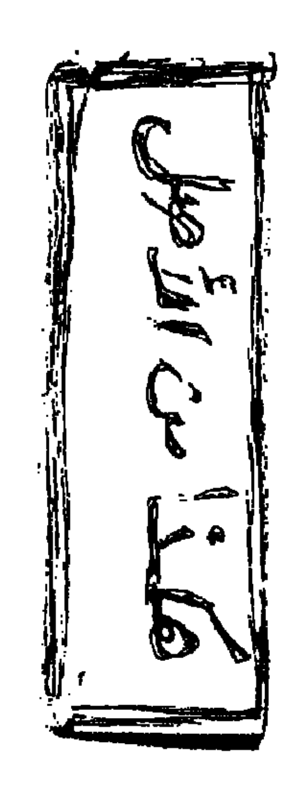
**معالي رئيس المجلس :** عليكم السلام ، الزميل الشيخ عبد العزيز جبر والذي يليه الزميل عبد الرحيم عكور .

**السيد عبد العزيز جبر :**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وبعد .

اعتذاراً إلى الله وتبرئة للذمة وامتثالاً لأمر الله تعالى ( ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ، وتذكيراً لاخواننا من اعضاء مجلس النواب واعضاء الحكومة المحترمة ( فذكر إن نفعت الذكرى ) وامتثالاً لقوله تعالى ( وإذ قالت أمة منهم لم تعظون قوماً الله مهلكهم او معذبهم عذاباً شديداً ، قالوا معذرة الى ربكم ولعلهم يتقون ، فلما نسوا ما ذكروا به أنجينا الذين ينهون عن السوء وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون فلما عتوا عن ما نهوا عنه قلنا لهم كونوا قردة خاسئين ، وإذ تأذن ربك ليبعثن عليهم الى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب ، إن ربك لسريع العقاب وإنه لغفور رحيم ) من سورة الاعراف نزلت في اليهود وقوله تعالى ( كلما أوقدوا ناراً للحرب اطفأها الله ويسعون في الارض فساداً والله لا يحب المفسدين ) وقوله تعالى ( وقضينا الى بني اسرائيل في الكتاب لتفسدن في الارض مرتين ولتعلن علواً كبيرا ، فإذا جاء وعد اولاهما بعثنا عليكم عباداً لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعداً مفعولا ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددناكم باموال وبنين وجعلناكم اكثر نفيرا ، ان احسنتم احسنتم لانفسكم وان اسأتم فلها فاذا جاء وعد





الآخرة ليسوءوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا ) .

وقوله عليه الصلاة والسلام ( لا تزال طائفة من امتي على الدين ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من جابههم إلا ما أصابهم من لأواء (واللأواء هي الجوع او المرض ) حتى يأتيهم امر الله وهم كذلك قالوا اين هم يا رسول الله ؟ قال ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس وبلدنا هذا من اكناف بيت المقدس وقوله عليه الصلاة والسلام ( لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على ابواب دمشق وما حوله وعلى ابواب بيت المقدس وما حوله لا يضرهم من خذلهم ظاهرين على الحق إلى ان تقوم الساعة ) .

**السيد الرئيس**

**ايها السادة الزملاء**

تنتقل الامة في هذه الفترة الحرجة الى مرحلة جديدة خطيرة من مراحل صراعها مع اليهود ففي السابق تمكن اليهود من احتلال فلسطين واجزاء من مناطق اخرى وقد حرصوا على قطف ثمار تفوقهم العسكري على الامة وخططوا للخطوات والمراحل اللاحقة وهم يسيرون نحو تحقيق ما يريدون وفق خطط مرحلية مدروسة بعناية ، هم الان مؤثرون في دول العالم متحكمون في قرارات قادتها موجهون لقرارات الشرعية الدولية ودول العالم حريصة على كسب رضى اليهود وترويج افكارهم وارائهم وتضغط هذه الدول على قادة الامة ومسؤوليها بمختلف اساليب الترغيب والترهيب للرضوخ للمخططات اليهودية وتنفيذ غاياتهم وتحقيق مصالحهم .

وقد خطا قادة الامة ومسؤولوها خطوات سريعة بعيدة عن الاعتراف الرسمي العلني بالدولة اليهودية على ارض فلسطين ، ولكن الخطة اليهودية لا تكتفي باللقاءات السرية الرسمية بين قادة الامة وقادة اليهود بل إن اليهود الان يطلبون لقاءات رسمية علنية مصورة ومتلفزة وتصريحات علنية وزيارات رسمية مكشوفة تصوير مافيها من مصافحات ومعانقات وابتسامات وضحكات حريصون على هذا في المرحلة المتقدمة من خطتهم وتقديم هذا للامة المنكوبة والشعوب المسحوقة والناس المحبطين المحطمين ، وذلك للمبالغة في تيئيس الامة وقتل الروح المعنوية والقضاء على مقاومتها النفسية ومناعتها القلبية ، فعلوا هذا وغزا قلوب الامة واسماعها وابصارها طوفان من الصور والتصريحات في اللقاءات والزيارات وجلس حكام من هذه الامة مع اليهود جلسات وجلسات والحبل على الجرار وما مضى غيض من فيض ماذا يريد اليهود : يريد اليهود الوصول الرسمي العلني الى عواصم دول المنطقة بتبادل الاعتراف الرسمي بدولتهم وتبادل السفراء وفتح السفارات وحركة وفودهم ورجالهم في المدن والقرى وحرية نشاطاتهم العلنية في البلاد ويريدون من ذلك

التمكن من قوة الامة والسيطرة على مواردها وطاقاتها وقدراتها الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والعلمية والانتاجية ، ويريدون من ذلك توجيه افكار الامة وثقافتها وعلومها ومعارفها وتوجيه عقول وقلوب ابنائها وبناتها والتخطيط لها ، يريدون تسويق افكارهم وفلسفاتهم واذواقهم واعرافهم وثقافاتهم بين ابناء وبنات الامة ليتشربوا هذه البضاعة اليهودية ويعتنقوها ويتذوقوها ويعيشوا عليها ، فيتخرج هؤلاء بأسماء اسلامية والسنة عربية ولكن العقول والقلوب والافكار والاراء والتطلعات والاختيارات يهودية ، ويريدون من ذلك نشر الفساد اليهودي في كل مرافق حياة الامة ونشر الفساد الاخلاقي والمالي والتعليمي والاجتماعي والاداري والفني والسياسي فما هم إلا مفسدون في الارض وحيثما ترى فساداً فتش عن بروتوكولات حكماء صهيون .

ويريدون افساد كل شيء في الامة إفساد ابنائها وبناتها ، افساد اعلامها وادارتها افساد موجهها وقادتها إفساد اعراضها واخلاقها إفساد مدارسها وجامعاتها .

وذلك حتى تبقى هذه الامة مستعبدة لليهود ، صريعة امامهم ، مستسلمة لهم خيراتها ومواردها خالصة لجيوبهم وقراراتها وحياتها طوع امرهم .

لهذا ايها الاخوة الزملاء نرى ان السنوات القادمة هي للهيمنة اليهودية ، والسيطرة على المنطقة ولكن ليست هيمنة يهودية أبدية ، سينجح اليهود في تنفيذ كثير مما خططوا له ولكن الى حين وسيتحكم اليهود في المنطقة ولكن الى حين وسيمتص اليهود خيرات وموارد المنطقة ولكن إلى حين ان اليهود ينتظرهم مصير مفزع ونهاية فاجعة وكلما لاقى اليهود نجاحاً مجال وكلما خطا اليهود خطوة نحو الهيمنة نزداد املنا ويقيننا بقرب الخلاص ، إن اليهود الآن يسيرون بخطى حثيثة سريعة نحو نهايتهم المفزعة المحتومة ، وكلما ازدادوا قوة وتقدما وتمكناً وسيطرة كلما سارعوا الخطى نحو ذلك المصير الاسوء ، نحن نعيش الافساد الثاني لليهود ونحن نعيش العلو الكبير لليهود ونحن نعيش عصر الهيمنة اليهودية ، ونرجو ان يمد الله في اعمارنا حتى نرى ايام القصم الاسلامي لليهود والتقطيع الاسلامي لكيانهم والتتبير الاسلامي لعلوها والتدمير الاسلامي لنفيرهم ، إن هذا الامل الاسلامي قادم لا محالة ، وكل ما نرجوه ان يمد الله في اعمارنا لنشهد بداية ان لم نسعد بمشاهدة نهاياته وثمراته .

ايها السادة الزملاء : ابدأ بالموضوع وسأكون مختصراً ان شاء الله .

المادة ٢ من المعاهدة اشتملت على مجموعة من المبادىء العامة تحقق من خلال الاتفاق عليها اعتراف الطرفين بسيادة كل منهما واستقلاله السياسي وحقه في العيش





ضمن حدود آمنة ومعترف بها والتعاون المشترك لضمان أمن دائم . . الخ .

ورد في البندين ٢/١-٢/٤ الاشارة الى احترام الطرفين للسلامة من اي تهديد او اعتداء من اي طرف إقليمي في المنطقة ، وقد يفتح هذا المجال باباً للعدو الصهيوني للتدخل في العلاقات الاقليمية وخاصة العربية العربية وفي نفس الوقت ربما يضطر الاردن الى الوقوف ضد اي جهة يعتبرها الكيان الصهيوني مصدراً للاخلال بسلامته الاقليمية .

اما المادة ٣ فقد حرمت الاردن من الحقوق السيادية التالية .

١) حق وضع قيود او استيفاء رسوم من ملاك الارض او مستعمليها او ضيوفهم او مستخدميهم .

٢) حق تطبيق الارض والانشطة .

٣) حق فرض ضرائب أو رسوم على الأرض أو الانشطة .

٤) حق تطبيق القوانين الاردنية الجنائية على الانشطة في المنطقتين والمحصورة بأشخاص من التابعية الاسرائيلية .

٥) حق اتخاذ اي اجراء يؤثر على انتاج آبار المياه الجوفية في وادي عربة الواقعة تحت السيادة الاردنية .

كما اعطت المعاهدة لاسرئيل الحقوق السيادية التالية على الاراضي الاردنية المذكورة .

١- حق دخول رجال الشرطة الاسرائيليين بلباسهم الرسمي الى المنطقتين لغرض التحقيق في الجرائم او معالجة الحوادث الاخرى المتعلقة حصراً بالملاك او المستغلين للارض او ضيوفهم او مستخدميهم .

٢- حق تطبيق القوانين الاسرائيلية على الاسرائيليين وانشطتهم في المنطقتين وجواز اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطبيق هذه القوانين .

٣- حق الاستمرار في استعمال آبار المياه الجوفية في وادي عربة الواقعة تحت السيادة الاردنية واستبدال التالف منها .

ايها السادة إن سيادة الاردن على المنطقتين المذكورتين منقوصة لانها أ- ليست قطعية كون المعاهدة تضع حدوداً لسلطة الاردن في سن القوانين وتطبيقها ب- ليست عمومية باعتبار ان اصحاب التابعية الاسرائيلية في المنطقتين لا يخضعون للقوانين الاردنية .

جـ- كما انها قابلة للتجزئة نظراً لوجود حقوق سيادية لدولة اخرى وهي اسرائيل .

وبالرجوع الى مفهوم السيادة فإن بنود المعاهدة تتناقض مع سلطة الاردن كمركز وحيد لاصدار القوانين والتشريعات وكجهة وحيدة مخولة بحفظ الامن والنظام ومحتكرة وحيدة لوسائل القوة ولحق استخدامها لتطبيق القوانين ويرجع هذا التناقض الى كون دولة

اخرى وهي اسرائيل مشاركة للاردن في اصدار القوانين وهي المخولة بحفظ الامن والنظام ومحتكرة لوسائل القوة ولحق استخدامها تطبيق القانون ويمكن الخلوص الى ان السيادة الاردنية على المنطقتين المذكورتين وعلى آبار المياه الجوفية في وادي عربة هي سيادة شكلية ومنقوصة إلى حد كبير ويخشى أن يكون هذا المبدأ نموذجاً قد يتكرر على شكل استئجار الكيان الصيهوني لمناطق في الضفة الغربية وقطاع عزة في مباحثات الوضع النهائي لهما إضافة الى مرتفعات الجولان السورية والشريط الجنوبي المحتل جنوب لبنان .

المادة ٤ : وهكذا يتضح من الضمانات الاردنية ان الجانب الاردني يتحمل العبء الامني الاكبر من وجهة النظر الصهيونية ، لقد جاءت المادة الرابعة من المعاهدة بتفاصيل دقيقة تخدم كافة المتطلبات اللازمة للامن الاسرائيلي وتتسع لتشمل كل المنظمات او الاحزاب او الحركات المعادية للكيان الصهيوني على الاراضي الاردنية ، وقد استعملت بنود هذه المادة مصطلح الارهاب وهو مصطلح غربي صهيوني دون تحديد مدلولاته ليشمل كل الجهات التي لا تتماشى مع متطلبات الامن وشرعية الوجود للكيان الصهيوني ولما كان الاردن ملتزماً لمنع ومحاربة هذه الاطراف ضمن تعاونه مع الكيان الصهيوني .

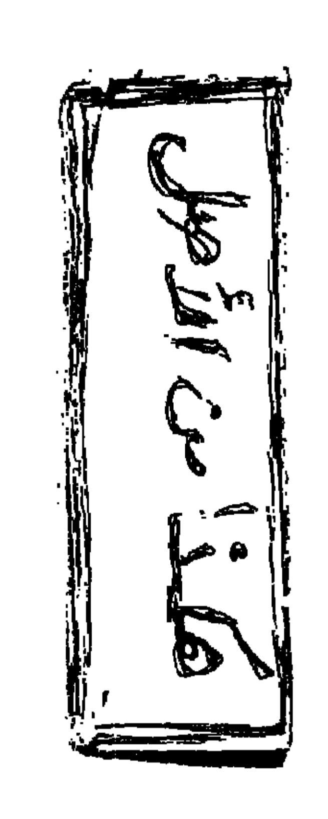
- وهنا انصت الجميع لسماع اذان العشاء .

**معالي رئيس المجلس :** السيد عبد العزيز جبر

**السيد عبد العزيز جبر :** اختصر المادة ( ٤ ) وانتقل الى المادة ( ٨ ) الى غير رجعة وذلك باعتراف اسرائيل بالكيان السياسي للاردن فإني اعتبر ان عدم اصرار الحكومة على حق المواطنين الاردنيين من اصل فلسطيني وعدم اصرارها على ضرورة التمسك بقرار مجلس الامن رقم ١٩٤ الذي ينص على عودة هؤلاء المواطنين الى وطنهم الاصلي في فلسطين تكون الحكومة قد اسهمت في احياء نظرية العدو في الوطن البديل لانها وافقت على توطين هؤلاء المهجرين في الاراضي العربية .

وكذلك فإني ارى. ويرى معي نسبة كبيرة من هؤلاء المواطنين ان الحكومة المفاوضة قد تنازلت عن حق ٢٠٪ تقريباً من مواطنيها في وطنهم والعودة اليه وهذا ما كانت تهدف اليه دولة العدو الصهيوني وتتمناه .

واذا كانت المنظمة قد أجلت البحث في هذا الموضوع فأنا لا أتحدث الا من منطلق اني مواطن اردني يهمني امر هذا الوطن وهذا البلد في الدرجة الاولى ، ومن حقي ان اطالب الحكومة باسمي وباسم الناخبين في دائرتي التي امثلها بتبني هذا المطلب والذي هو حق مشروع لهؤلاء المواطنين أقرّ به مجلس الامن رقم ١٩٤ وطالبت به الامة على مدى اربعين سنة وأود هنا ان اؤكد على العودة كحق





مشروع لكل لاجيء او نازح وارفض ان يكون التعويض بديلاً او ثمناً او تعويضاً عن الارض التي هي وقف اسلامي غير قابل للبيع والشراء .

المادة ٨ اللاجئون والنازحون .

اعتبرت المادة ٨ من المعاهدة ان مشكلة اللاجئين والنازحين هي مشكلة ومصدر للمعاناة الانسانية بدون اشارة إلى الابعاد السياسية لها وان الطرفين سيسعيان الى التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عنها على الصعيد الثنائي وإلى تسويتها في المحافل الدولية والمنابر المناسبة وضمن اطار اللجنة الرباعية المشتركة مع مصر والفلسطينين والمجموعة متعددة الاطراف الخاصة باللاجئين وفي هذا السياق يمكن ملاحظة ما يلي :-

١- إن النص الموجود والمصطلحات المستعملة تستند بشكل واضح الى قرار ٢٤٢ الذي اعتبر المشكلة ذات ابعاد انسانية بعيداً عن مسبباتها السياسية تاريخياً .

٢- ان الكيان الصهيوني هو مجرد طرف في حل هذه المشكلة الانسانية وبالتالي تم تبرئة ساحته من التسبب فيها عبر عدوانه على الشعب الفلسطيني .

٣- لقد أجلت المعاهدة أي بحث جاد يخص انهاء موضوع اللاجئين والنازحين رغم انه كان بنداً رئيسياً في الاجندة الاردنية للمفاوضات وبالتالي جاءت متسقة مع بنود اتفاقيات اوسلو الذي سلك نفس المسار ، ولما كانت معاناة المهجرين من ابناء الشعب الفلسطيني من اخطر القضايا السياسية المطروحة حيث انها تعني حق العودة وتقرير المصير لهم فإن ركناً اساسياً من اركان القضية الفلسطينية قد تعرض لاضرار كبيرة عبر تأجيل بحثه وهو التأجيل الذي يتيح للعدو الصهيوني طرح وتسويق وتنفيذ مشاريع التوطين التي طالما طالب بها .

ويحق لي ان اتساءل ويتساءل معي على الاقل مليونان من المواطنين الاردنيين لماذا سكتت المعاهدة عن قرار مجلس الامن رقم ١٩٤ الذي ينص على حق العودة لمن يريد او التعويض لمن لا يريد العودة ، وتعد الفقرة ٨ / ٢ / ب ٣ وتعد أول نص صريح في تاريخ المعاهدات العربية الاسرائيلية يدعو بشكل واضح الى توطين الفلسطينين خارج ارضهم وهو طرح كان الى عهد قريب مرفوضاً على المستوى الرسمي والشعبي .

وإذا كانت الحكومة تظن ان هذه المعاهدة قد أبعدت شبح الوطن البديل .

**ايها الاخوة الزملاء**

في النهاية المادة ( ١١ )

تعهد الطرفان في هذه المادة الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز ، واتخاذ كافة الاجراءات القانونية والادارية لمنع انتشارها من قبل أي تنظيم او فرد في المنطقة التابعة لأي منهما كما

تعهّد بإزالة كل مظاهر العبارات العدائية من نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما ومن كافة المطبوعات الحكومية ويشكل هذا البند في صيغته الحالية ، سابقة في تاريخ المعاهدات العربية الاسرائيلية العلنية على الاقل ، وذلك من حيث وضوحه وصراحته وموافقته للتوجهات الصهيونية بكبت اية اصوات معارضة والعمل لاحداث تغيير في عقلية الانسان العربي بما يجعل هذا الكيان مجرد دولة شرق اوسطية عادية ضمن مجموعة دول المنطقة برغم ان البند اشار الى بعض المظاهر التي اعتبرت معادية كالمطبوعات الحكومية .

انا سألت معالي الدكتور جواد العناني بهذا الموضوع والحقيقة حينها قال انا لاأستطيع ان اجيب اكثر من هذا واترك الامر لدولة الرئيس ولذلك انا لم اخذ جواباً على هذا الموضوع لان هذا يتعارض مع القرآن ، لان القرآن يقول ( لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود ) كيف يمكن ان ننهي هذه الحالة ؟! هذه الحالات الحقيقة يعني لا يمكن الوصول اليها .

ايها الاخوة انا اختصرت الكلمة امتثالاً لاوامر الرئاسة الجليلة لكني اريد أن اقول ان الاردن وطن للجميع وارجو ان لا يتنازع فيه على الطفل اثنان حتى لا يخلع ذراعه ، نحن كلنا اباء لهذا الطفل واهل لهذا الطفل ، ولذلك علينا ان نضع جميعاً خطة واحدة لانقاذ هذا البلد ، ويكون هذا الوطن ان شاء الله وطن الخير ووطن المحبة ووطن المودة وشكراً .

والسلام عليكم .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، الزميل الاستاذ عبد الرحيم عكور ثم الذي يليه الزميل محمد الخنيطي .

**السيد عبد الرحيم عكور :**

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس هذه الكلمة بأسمي وأسم النائب طلال عبيدات .

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه ، والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه الى ان نلقاه وبعد ،

**معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء . . .**

**اقف اليوم بينكم لاتحدث اليكم حول قضية معروضة ومعاهدة منقوضة وانطلق في كلمتي من منطلقين اساسيين : الاول ديني مبدأي ، حيث نصت المعاهدة على انهاء حالة الحرب مع اليهود ، وهذا يتناقض مبدائياً مع نص كتاب الله تبارك وتعالى الذي اشار الى ان اليهود لا يملكون ان ينهوا العداء في قول الله تبارك وتعالى : ( لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود ولا يزالون يقاتلونكم حتى يخرجوكم من دينكم ان استطاعوا . . . ) والثاني وطني اعلن من خلاله حبي لهذا**



**الوطن وحرصي على كرامته وعدم المساس بسيادته وحقوقه فوق كامل ارضه ومياهه من اجل مستقبل كريم ابنائه الاعزاء ورجاله الاشداء ، واستند في ذلك الى نص دستوري وفق المادة الاولى التي تنص بكل صراحة على ان المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه .**

وهذا النص الدستوري كان بعد الـ ( ٥٥ ) اي قبل سقوط الضفة الغربية .

**معالي الرئيس .. الاخوة الزملاء . .**

نجتمع اليوم لنناقش قضية من أخطر القضايا التي طرحت في تاريخ هذا البلد ، وتشكل منعطفاً كبيراً وحاسماً في مسيرة شعبنا وبلدنا وأمتنا .

إن تأثير المعاهدة التي وقعتها الحكومة مع أعداء الله ومغتصبي الارض والمقدسات والحقوق ستترك اثارها السلبية العميقة على مستقبل الاجيال من بعدنا ، بما يهدد وجود هذا البلد وأمنه واستقراره ودوره في الصراع .

**معالي الرئيس . . حضرات النواب المحترمين**

لقد قال رئيس وزراء العدو الأسبق بن غوريون صريحة : ان اسرائيل ستفرض ارادتها على العالم العربي بأسره : بالدبابة وبالجرار الزراعي .. لقد وجد الصهاينة أن قضيتهم يمكن ان تحقق بالاختراق الفكري والثقافي والاقتصادي للمنطقة العربية وكان لهم ما ارادوا من خلال هذه المعاهدة مما عجزت جيوشهم عن تحقيقه ، ورأوا ان الفرصة مواتية في ظل حالة التشرذم والتمزق العربي الكبير لتحقيق احلام اسرائيل الكبرى بالهيمنة على المنطقة بأكملها ونهب خيراتها وثرواتها ، ولقد شكلت المعاهدة التي نحن بصدد مناقشتها اليوم حلمهم الذي طالما انتظروه ، وهو ان يكون الاردن بوابة ينفذون منها الى العالم العربي والإسلامي لتحقيق اطماعهم واحلامهم .

وهنا يحق لنا ان نتساءل : كيف تقبل الحكومة في هذا البلد مثل هذا المشروع الصهيوني ما هي حجمها ؟ وما مكاسبها من هذه المعاهدة ؟ ونظراً لضيق الوقت الذي لا يسمح لمناقشة كامل بنود الاتفاقية فانني اكتفي بما يلي :

تقول الحكومة إن الاردن قد استرجع عبر هذه المعاهدة سيادته على جميع الاراضي الاردنية المحتلة . ولكن قراءة فاحصة للمعاهدة تقول غير ذلك . لقد أفرغ واضعوا المعاهدة مفهوم السيادة من محتواه ظناً منهم أن ذلك سينطلي على المخلصين من ابناء هذا البلد إن مفهوم السيادة في القانون الدولي يعني في أبسط معانيه السيطرة الكاملة على الارض ومن عليها من البشر ومن ثروات الظاهرة والباطنة على حدٍ سواء ، فأين هذا المفهوم مما احتوت

عليه بنود المعاهدة في المادة ( ٣ / ٨ وملحقها (أ / ب) والذي يقول ان هذه المعاهدة ستتعلق هذه الفقرة بالاوضاع الخاصة في منطقة الباقورة التي ورد اسمها بالعبرية ( نهاريم ) ولا ندري طبعاً كيف جاء هذا الاسم للباقورة ، واذا استعرنا الملاحق ( ٢ / ب ) الذي ينص على تطبيق نظام خاص على هذه المنطقة نلاحظ ان السيادة الاردنية غير مطبقة على هذه المنطقة الا بالنص الوارد في المعاهدة اما فعلياً فهي تحت السيادة الاسرائيلية فالمتصرفون بالارض وكل من يرغب في الدخول الى الارض او الخروج منها من اليهودي في اي وقت شاءوا بدون اي قيود او شروط مثلهم مثل اي اردني يمكن ان يدخل الى ارضه يمارس حقه في ارضه ووطنه واكثر من ذلك فان الاردن مسؤول وهنا ماشاء الله اضافوا حماية جديدة ، فأن الاردن مسؤول عن حماية اليهود فوق هذا الارض ، وانني اتساءل بعد ذلك اين هي السيادة الاردنية على هذه المنطقة .

ان هذه المعاهدة تمنع اي ايذاء يلحق بأي اسرائيلي موجود فيها وبالموافقة التامة على تطبيق القوانين الاسرائيلية على سكانها .

والموافقة على عدم تطبيق القوانين الاردنية على السكان فبالله عليكم هل بقي بعد ذلك سيادة للأردن على هذه الارض الاردنية الطاهرة غير السيادة الاسمية ، وقد تكرر ذلك في البند ٣ / ٩ والملحق ١ / جـ الخاص بمنطقة تسوفار ، إن هذه البنود تشكل سابقة في تاريخ المعاهدات العربية – الاسرائيلية على الاقل حيث تضمنت حق استعمال وامتلاك اراض عربية للكيان الصهيوني ولمدة طويلة تصل الى ٢٥ سنة تتجدد تلقائياً لتصل الى ( ٥٠ ) عاماً ولاجيال بعد ( ٢٥٠ ) عاماً ستقطف ثمار جهود هذه الحكومة المباركة .

**معالي الرئيس . . حضرات النواب المحترمين**

لقد تجاهلت المعاهدة حقوق الاردن الكاملة في المياه ، وأكدت حق اسرائيل فيما تسلبه منها . حيث لم تتطرق إلى تحديد حصة اسرائيل في مياه نهر الاردن وأريد من الحكومة جواباً على هذه النقطة حيث لم تتطرق المعاهدة إلى تحديد حصة إسرائيل في مياه نهر الاردن وإنما تحدثت عما سيحصل عليه الاردن من هذه المياه فقط وبدون تفصيل .

وتبلغ نسبة استهلاك اسرائيل الفعلية من نهر الاردن ٦٦٠ مليون متر مكعب سنوياً ، وفي الوقت الذي تخلت فيه اسرائيل عن ٣٠ مليون متر مكعب . في عملية استبدال لِ ٢٠ مليون م$^{3}$ سنوياً من نهر اليرموك من حصة الاردن و ١٠ مليون متبر مكعب سنوياً من المياه المعدنية من مياه الحمة بحمة الاردن من هنا الى ( ١٠ ) سنوات سوف لن تستطيع ان تستغل اراضي الحمة فأعطوها هذه الحصة لليهود وتزداد خطورة الامر اذا ما علمنا ان معظم السحب الاسرائيلي يتم من اعالي نهر الاردن من منطقة النبع حيث تكون المياه في أحسن حالتها للزراعة وللاستعمال البشري أما



حقنا فينحدر بعد ان يتكاثر الطمي ويصبح محاولة تحليته مكلفاً ولم تتطرق المعاهدة هنا إلى امكانية بحث الامر مستقبلاً برغم ان مشروع جونستون لم يعط لاسرائيل سوى ٣٧٥ مليون م$^{3}$ من مياه نهر الاردن .

لقد أعطت المعاهدة الحق لاسرائيل باستغلال ٤٥ مليون م$^{3}$ سنوياً من مياه نهر اليرموك على ان يعطى الاردن ما تبقى من كمية تدفق مياه النهر دون الاشارة الى الشريك الثالث في النهر وهو سوريا .

ومن خلال تحديد حصة اسرائيل وترك حصص الاردن وسوريا غير محددة فإن المعاهدة فتحت الباب امام احتمال نشوء نزاع سوري اردني على حصص الطرفين في مياه نهر اليرموك على غرار النزاع الذي خلفته المعاهدة بين الاردن والسلطة الفلسطينية على أحقية الاشراف على الاماكن المقدسة في القدس .

وهكذا يتم نقل النزاعات من المحور العربي الاسرائيلي إلى المحور العربي العربي .

إن التوجهات التي تبنتها المعاهدة حيال موضوع المياه كانت دوافعها اسرائيلية في الاغلب ، ولم تتمكن من إعادة الحق الاردني المغتصب اسرائيلياً من النهرين إضافة الى الرضا الاردني باستمرار استغلال اسرائيل لمعظم المياه الجوفية في وادي عربة رغم وقوعها في الأراضي الاردنية وفق المعاهدة ذاتها .

**معالي الرئيس .. حضرات النواب المحترمين**

إنني أخشى ان تكون خدعة انتهاء مشروع الوطن البديل قد انطلت على الحكومة الموقرة ، وإن كان الامر كذلك ، فمن المؤكد ان الحكومة لا تدرك تمام الادراك أبعاد هذا المشروع وبرامجه المختلفة والمراحل التي قطعها . وفي هذا المجال ، أود أن أنبه الى الحقائق التالية :

١- إن الكيان الصهيوني يعاني من مشكلة ديمغرافية حادة تؤثر على تركيبته وطبيعته كدولة دينية عنصرية ، وتتمثل في وجود قرابة ٣ ملايين من أبناء شعبنا الفلسطيني المسلم المجاهد على الارض الفلسطينية .

ويدرك قادة الحكم الاسرائيلي ان كيانهم لن يكتب له الاستقرار ولن يستأثر بخيرات الارض وثرواتها إلا إذا تم التخلص من هذا الخطر السكاني الداهم .

٢- إن فكرة الوطن البديل هي مشروع مشترك متفق عليه بين حزبي العمل والليكود ، ولكن الخلاف بينهما يكمن في كيفية تنفيذ هذا المشروع وكم اتمنى على احزابنا ان تستفيد من مواقف التناقض المنسجم في نفس الوقت بين احزاب المعارضة والموافقة في الكيان اليهودي ففي حين يرى الليكود ضرورة الترحيل القسري للسكان من ضفة النهر الغربية إلى ضفته الشرقية بحيث يصبح الاردن وطناً للفلسطينيين فإن حزب العمل الذي فرضته الحكومة يرى أن يكون الترحيل طوعياً وظيفياً عبر خلق الظروف المواتية له ، ويرى الحزب ان توقيع معاهدة سلام مع الاردن

وتحسين الظروف الاقتصادية بشكل مؤقت فيه كفيل بدفع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة للهجرة الطوعية إلى الاردن والعمل فيه بسبب الظروف الحياتية الصعبة التي يعيشونها ، الأمر الذي سيؤدي لإفراغ الارض الفلسطينية من سكانها على حساب الاردن .

إن المتمعن في البند ٢ / جـ من المادة ( ٨ ) في المعاهدة يجد ما اشارة إلى التزام الجانبين بعدم حدوث تهجير قسري للسكان ، بينما لم يرد ما يمنع التهجير الطوعي الذي تحدثت عنه المادة . وفي هذا السياق يمكن فهم برنامج حزب العمل الداعي لإقامة روابط خاصة كونفدرالية بين الضفة الغربية والاردن وهذا ما يسعى اليه حزب العمل الحاكم الذي قام بتوقيع المعاهدة إن مشروع الوطن البديل أيها السادة ما زال قائماً ، ولا أبالغ إذا قلت إن المعاهدة قد وضعت حجر الاساس لتنفيذ هذا المشروع .

**معالي الرئيس**

**الاخوة الزملاء**

إن الفقرة ( ٨/٢/جـ ) من المعاهدة تعد اول نص صريح في تاريخ المعاهدات العربية – الاسرائيلية يدعو بشكل واضح الى توطين الفلسطينيين خارج ارضهم ، وهو طرح كان حتى وقت قريب مرفوضاً على المستوى العربي الرسمي والشعبي كونه يتناقض مع حق العودة وتقرير المصير للاجئين والنازحين .

إن المطلع على بنود هذه المعاهدة سيصاب بخيبة أمل من جراء هذا التطبيع الشامل في العلاقات مع طرف كان وما زال وسيبقى عدواً غاصباً محتلاً لأراضينا وسافكاً لدماء ابنائنا .

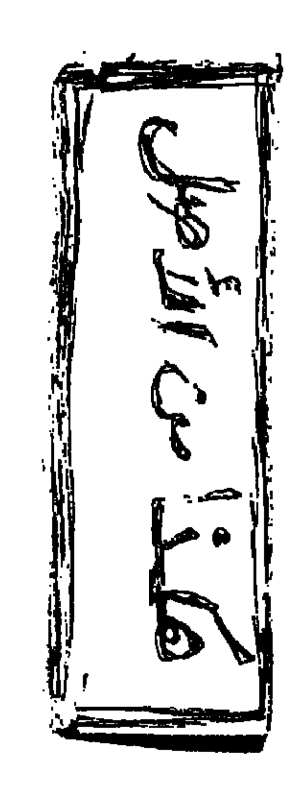
إن بنود المعاهدة لم تترك شاردة ولا واردة تخطر ببال إنسان إلا وربطت فيها مصير هذا البلد الصابر بالكيان الصهيوني .

إن الأمر لم يعد مجرد تطبيع علاقات بين بلدين ، بل يرقى إلى درجة الحلف الشامل الذي يهدف أن تكون المعاهدة نواة لقيام النظام الشرق أوسطي الجديد الذي يهيمن فيه الصهاينة وحلفاؤهم الامريكان على مقدرات المنطقة ، ويصبح فيها أبناؤنا وأحفادنا واجيالنا عبيداً في مزرعة السيد اليهودي .

**معالي الرئيس**

**الاخوة الزملاء**

ان هذه المعاهدة في مادتها الرابعة المتعلقة بالامن هي أخطر موضوع في هذه الاتفاقية لانها تتضمن عزل الأردن عن محيطه العربي والاسلامي حيث تحظر على الاردن واسرائيل طبعاً غير معنية تحظر الدخول في أي تنظيم او تحالف من اي نوع كان كما تمنع القيام بأي نشاط او عمل تنسيقي مع اي بلد تحت شعار التهديد العسكري لأمن اسرائيل الذي اصبحنا معنيون بالحفاظ عليه .





معالي الرئيس وحتى لا اطيل عليك اقول في الختام ايها الاخوة .

ليس عيباً ان تهزم الدول والشعوب ، فقد حدث ذلك مراراً في التاريخ ، حدث ذلك مع اليابان والمانيا وشعوب عديدة ، لكن العيب ألا نسمي الاشياء بمسمياتها بل ونضفي على هزائمنا بريق النصر ، واسمحوا لي أن أذكر بكلمة قالها رئيس المجلس النيابي في وطن عربي تعليقاً على ما يجري من مهازل هذه الايام حيث قال : حدث مراراً في التاريخ أن هزمت شعوب ، ولكن للمرة الاولى يحدث ان تحتفل شعوب بهزيمتها .

إن هذه المعاهدة لا يرضى عنها أبناء الاردن الغيورون . . أبناء اردن الحشد والرباط .. ولسوف تتجاوزها الاجيال الصاعدة وتمضي في طريقها نحو استعادة كافة حقوقنا في الارض والمياه والمقدسات ناهيك عن العزة والكرامة والسيادة الحقيقية على مقدراتنا وثرواتنا وقرارنا السياسي .

والله غالب على أمره ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ورحمة الله ، الزميل محمد الحنيطي والذي يليه محمد عويضة .

**السيد محمد الحنيطي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

هذه الكلمة باسم اعضاء الكتلة النيابية المستقلة السادة منصور بن طريف عبد المجيد الاقطش ومحمد الحنيطي .

**معالي الرئيس – حضرات النواب الافاضل**

بعد الاطلاع على بنود مشروع قانون معاهدة السلام والملاحق المتفق عليها مادة مادة وبعد دراسة تقرير لجنة الشؤون الخارجية دراسة وافية ارجو ان ابين ما يلي :-

١- إن هذه المعاهدة جاءت تلبية لاماني وتطلعات الشعب الاردني في سلام عادل وشامل وتطلعاً لمستقبل فيه الخير والطمأنينة والراحة والاستقرار واحلال فرص البناء والاعمار والتقدم بدلاً من ويلات الحروب والدمار .

٢- إن المعاهدة متوازنة بالكامل إذ اعادت للاردن كامل حقوقه في الارض والمياه والامن والسيادة وحددت له حدوداً لم يكن معترفاً بها في السابق . ( اكد والتزم الحسين حفظه الله شخصياً بكل حرف وجملة وردت في هذه المعاهدة ) .

٣- لم تتحقق هذه المكتسبات الا بحكمة وحنكة وشجاعة الحسين القائد وجهد ومثابرة سمو ولي عهده الامين الامير الحسن .

**معالي الرئيس الزملاء النواب**

انا ومن على هذا المنبر نثمن ونقّدر جهود وكفاءة وفدنا المفاوض الذي كان له الدور المميز في الحرص على حقوق وسيادة الاردن الغالي .

ونخص بالشكر والتقدير دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي . كما نتقدم بالشكر لرئيس واعضاء لجنة الشؤون الخارجية على جهودهم المباركة .

**معالي الرئيس الاخوة الزملاء**

لقد اوصت لجنة الشؤون الخارجية في تقريرها بخصوص منطقة الباقورة ( نهاريم ) البالغة مساحتها ٨٢٥ دونم الى الحكومة لاتخاذ كل الاجراءات من أجل استملاك الارض او السعي بسرعة ومن خلال البند ٥ من الملحق أ / ب لأقامة مشروع مشترك في هذه المنطقة .

وكذلك اوصت اللجنة بشأن الاراضي في منطقة الغمر في وادي عربة بأن تأخذ الحكومة زمام المبادرة لانهاء الوضع الاستثماري فيها او مبادلتها بأرض اسرائيلية مكافئة لها .

اننا نقدر وندعم توجه لجنة الشؤون الخارجية في التوصيتين أعلاه اذ بذلك يكون الأردن قد تصرف ومن خلال المعاهدة نفسها وبنودها بما يدعم مصلحته الوطنية في هاتين المنطقتين الواقعتين ضمن السيادة الاردنية وفق بنود المعاهدة .

ويهمنا ايضاً الاشارة الى اهمية الانتباه الى ضرورة حماية الانتاج الوطني الزراعي والصناعي عند بحث اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع اسرائيل وكذلك ضرورة النظر باهتمام وبحذر لأحتمالات سيطرة الاستثمارات الاسرائيلية على الاستثمارات الاردنية وخاصة في حالة الاندفاع وبيع حصص في الشركات الاردنية الى القطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي ، وأن تقوم الحكومة بكافة الاجراءات والتشريعات اللازمة لحماية الاستثمارات المالية من أي هيمنة اسرائيلية محتملة نظراً للقدرة الكبيرة المتيسرة للمستثمر الاسرائيلي من مصادر تمويلية كبيرة وضخمة في مختلف انحاء العالم وخاصة من الجمعيات والمؤسسات المالية اليهودية الداعمة دوماً لدولة اسرائيل .

**معالي الرئيس الأخوة النواب**

اننا على قناعة تامة بأن موضوع اللاجئين والنازحين هو الموضوع الأهم والاكثر حساسية والذي يؤثر بشكل مباشر على المجتمع في الاردن والمجتمع في سلطة الحكم الذاتي بشكل مباشر ومن نواح متعددة ، لذلك فاننا نرى ان على الحكومة متابعة هذا الموضوع في جميع المحافل وعلى كل الاصعدة وحتى ينال اللاجئون والنازحون حقوقهم الكاملة وفقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية



الدولية ، ونحن بذلك ندعم ونؤيد توصية لجنة الشؤون الخارجية بهذا الشأن .

وختاماً كل المحبة ، كل التقدير والولاء لصاحب الجلالة الحسين الهاشمي ولولي عهده الامير الحسن على الجهد الكبير والعمل الدؤوب المستمر في خدمة هذا الوطن .

حفظ الله الاردن وحفظ الحسين القائد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الدكتور محمد عويضة ، والذي يليه الزميل جميل الحشوش .

**الدكتور محمد عويضة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد .

قال تعالى ( ان اريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب ) .

**معالي الرئيس السادة النواب المحترمون .**

في ديباجة هذه المعاهدة النص على أنها تهدف الى تنمية علاقات صداقة وتعاون مع دولة العدو بناء على انتهاء حالة العداء معها .

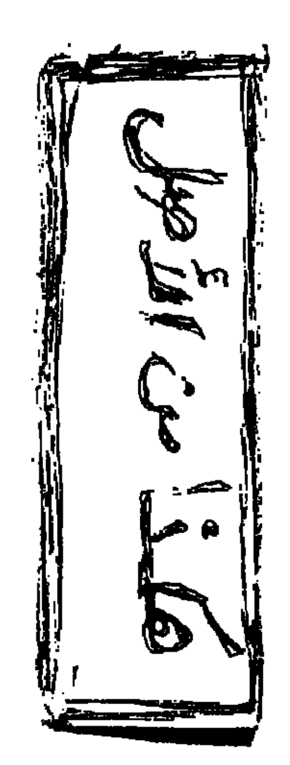
وانا اتساءل عن سبب العداء مع الكيان الصهيوني وهل زال هذا السبب ، أن عداءنا للكيان اليهودي سبب عداوتهم لنا ولديننا ولنبينا ولأمتنا وسببه كذلك اغتصاب وطننا المقدس العربي الاسلامي فلسطين العزيزة وتشريد اهلها .

وهذا كله ما يزال جاثماً على قلب امتنا ففيم انهاء العداء ، وفيم إقامة علاقات الصداقة والتعاون مع هذا العدو الغاصب .

**ايها السادة المحترمون**

تنص المادة الثانية ٢ / ٤ من هذه الاتفاقية على الاعتراف المتبادل وتنص المادة الثالثة على ترسيم الحدود وقد دأبت حكومتنا الموقرة على الحديث على اننا بهذا الترسيم اثبتنا حدود الاردن وانا هنا اتساءل هل الاردن هو المحتاج للاعتراف به ام الكيان الغاصب الذي ما تزال عشرات الدول لا تعترف به وتقاطعه ولولا حضورنا العربي لمؤتمر مدريد لبقي لها عزلته.

ثم ان الاعتراف بهذه الحدود يستند الى ما رسمته حكومة الانتداب البريطاني ، هذا الانتداب الذي ما كان الا من اجل اقامة دولة العدو الغاصب في فلسطين فهذه الحدود غير شرعية وهي في نفس الوقت تقرر ان فلسطين المجاورة للاردن هي دولة الكيان الغاصب المعترف بها له .



ايها السادة :

إن المادة ٢ / ٢ تسمي الاراضي المحتلة عام ٦٧ وانا هنا اقتبس بـ ( اي اراضي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ) وهذا النص يستثني القدس الكبرى التي تساوي ١٤٪ من ارض فلسطين حيث ضمها الكيان الصهيوني إليه ولا يعترف بانها تحت سيطرة الحكم العسكري ، وهذا النص كذلك لا يشمل مناطق المستوطنات التي تشمل على ما يزيد على ٨٪ من اراضي فلسطين وهنا فانني اسجل تحفظي على هذا النص مع تحفظي على كل هذه المعاهدة .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

إن المادة ٣ / ٨ / ٩ والملحق أ / فقرة ب ، جـ تسمح للمستوطنين اليهود بالبقاء في المزارع والمستوطنات التي أقاموها على الاراضي الاردنية لمدة خمسة وعشرين عاماً تجدد تلقائياً ، وهذا يتناقض مع السيادة ونخشى ان يكون طليعة للاستطيان في الاردن تماماً كما فعلوا اول امرهم في فلسطين .

وينص الملحق أ / ب / ٤ / جـ على عدم تطبيق القوانين الجنائية الاردنية عليهم مما يجعلهم بالتالي مركزاً للجريمة وثغرة للرذيلة لا تملك محاسبتهم كما ان هذا الملحق ينص على عدم اخضاعهم الى اية رسوم او جمارك مما تفرضه الحكومة الاردنية على مواطنيها فهم منتجون زراعيون وصناعيون بلا رسوم ولا ضرائب فسيمثلون ثغرة اقتصادية أيضاً .

ايها السادة :

أما المادة الرابعة والتي تتحدث عن الأمن فإنها تفصل الاردن عن محيطه العربي وعمقه العربي والاسلامي إذ تشترط عدم الدخول او اقامة او عمل أي ائتلاف او تنظيم او حلف او قوة عسكرية يمكن ان تهدد دولة الكيان الصهيوني الغاصب .

كما أن هذه المادة في الفقرة ٥ / أ ، ب ، جـ تكلف الاردن بحماية أمن دولة الكيان الصهيوني من اي تنظيمات او بنى اساسية يمكن ان تهدد الطرف الاخر وهذه النصوص عامة واسعة يمكن ان تشمل كل من يتحدث عن فلسطين او عن الاسلام بحجة ان هذا يمثل بنى اساسية لتنظيمات في الارض المحتلة تهدد الكيان الغاصب .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين .

أما ما يتعلق بحقوقنا في المياه فإن المادة السادسة والملحق رقم ٢ وما اعلنته الحكومة في اكثر من مناسبة بأننا استعدنا كل قطرة من مياهنا فأبين مايلي :

أ- لقد اغتصب اليهود مياهنا عبر عقود ولم يدفعوا لنا مقابل ذلك شيئاً .

ب- ان مشروع ايك جونستون اقر للاردن بحقوق اكثر بكثير مما احترناه بهذه



المعاهدة ومع ذلك نقول إننا استعدنا كل قطرة من مياهنا .

جـ- إننا عملياً لم نأخذ الا الوعود بمياه سنأخذها من فيضانات الامطار وعندما نقيم سدود لذلك وأننا سنتعاون على البحث عن مصادر للمياه دون ان يحدد الاتفاقية من اي جانب هي .

د- تنص هذه الاتفاقية على اعطاء العدو الغاصب ٢٠ م م م من المياه من نهر اليرموك تأخذ بديلاً من الفيضانات الشتوية في وادي الاردن وماذا تفعل بهذه المياه في الشتاء أتخزنها ، وما الذي يمنعنا من اقامة السدود لتخزين كل فيضانات اوديتنا الشتوية او تحسب هذه مياها استرجعناها وهي دوماً تسيل في الاودية .

هـ- نصت هذه الاتفاقية على تصرف العدو الصهيوني بمياهنا في وادي عربة والتي تزيد على ٢٥ م م م ولها الحق في حفر المزيد من الابار ثم إن هذه الابار في وادي عربة تهدد حوض الديسة ايضاً .

اما المادة السابعة فتتحدث عن التعاون الاقتصادي البيئي والاقليمي وتنص على ازالة الحواجز لتحقيق علاقات اقتصادية طبيعية وان تقوم الاردن بالسعي لالغاء المقاطعة العربية والاسلامية للكيان الصهيوني والعمل بهدي مبادىء الانسياب الاقتصادي الحر . وهذه تتضمن جملة من المخاطر على اقتصادنا الوطني وتجعله تابعاً للاقتصاد الصهيوني بما يمتلك من حجم اقتصادي اكبر ومؤسسات اقوى ورأسمال اضخم وامتداد عالمي بما يمكن اليهود من السيطرة الاقتصادية المتاحة على كل مقدرات المنطقة .

ايها السادة :

أما المادة الثامنة من هذه الاتفاقية فتتعامل مع قضية اللاجئين والنازحين باعتبارها معاناة انسانية سيعمل الطرفان على التخفيف منها ، كما ان هذه المعاهدة تنص على تأجيل البحث في موضوع اللاجئين والنازحين وان مرجعية القرارات الدولية بما فيها المساعدة في توطينهم .

وفي هذا اقرار للغاصب باغتصابه وتنازل عن حق اربعة ملايين لاجىء ونازح في العودة الى وطنهم وفي هذا تهديد للاردن باقامة الوطن البديل لا سيما وان المادة الثانية فقرة ٦ تنص على عدم السماح بالهجرة القسرية مما يفتح المجال للهجرة الطوعية عبر الضغط على الاهل في الوطن المحتل وممارسات اليهود في هذا الصدد غير خافية على أحد منذ أن اغتصبوا فلسطين .

ايها السادة

إن برنامج حزب الليكود الصهيوني يقوم على اساس حل القضية الفلسطينية بالهجرة القسرية الترانسفير اما خطة حزب العمل فهي تفريغ فلسطين الحبيبة من سكانها بالهجرة

الطوعية ونصوص هذه الاتفاقية تخدم هذا التوجه الخطير .

**معالي الرئيس الزملاء الكرام**

ان المعاهدة تنص على إقامة العلاقات الطبيعية بيننا وبين الغاصب المحتل الطامع كما تنص على شمول هذه العلاقات الطبيعية للعلاقات الاقتصادية والثقافية كما تنص على اقامة العلاقات القنصلية والدبلوماسية وتبادل السفراء خلال مدة شهر من تاريخ التصديق على هذه المعاهدة .

كم كنا نتمنى ان تقوم هذه العلاقات الاقتصادية والثقافية الطبيعية مع عالمنا العربي والاسلامي .

إننا قد نفهم ان تتوقف حالة الحرب اما ان تسستبدل بعلاقات على هذا المستوى فهذا مشروع وحدة مع العدو الغاصب لا اتفاقية سلام .

**معالي الرئيس السادة المحترمون .**

ان هذه الاتفاقية تناقض الدستور والقوانين السارية وتناقض قبل ذلك القرآن الكريم ، حيث تدعو الى التفاهم الديني والالتزام الاخلاقي والتسامح مع قتلة الانبياء اعداء الله الملعونين على لسان الرسل وفي كتابنا العزيز الذين لا عهد لهم ولا ميثاق ، بل وتصفهم هذه المعاهدة بأنهم من اهل التوحيد والله ورسله والمؤمنون يشهدون انهم مشركون مغضوب عليهم .

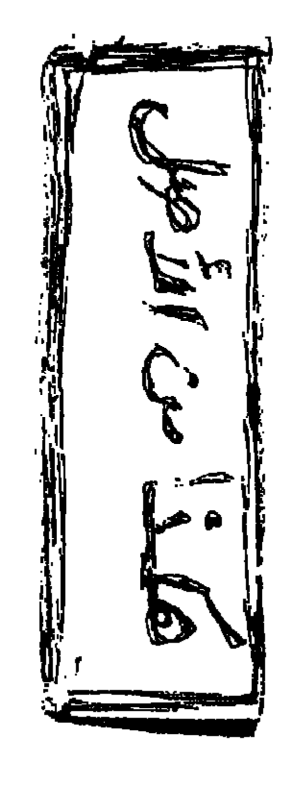
إن اخطر ما في هذه الاتفاقية بعد الامن والاقتصاد هو التطبيع الذي يهدف الى اقامة علاقات طبيعية مع الغزاة ويهدف الى منع اي نشاط يسيء لليهود وهذا يتناقض مع ديننا وكلام ربنا ومع تاريخنا ومع هويتنا وثقافتنا .

ماذا نقول للاجيال وعلى ماذا ننشئهم وبم نوجههم إذا كان ربنا يقول انهم اعداء تاريخنا يشهد بعداوتهم بل هم الذين قاتلوا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم يوم ان قدموا له السم وقال في مرض وفاته مازلت اجد اثر ذلك السم .

هل نزوّر التاريخ ونلغي السيرة ونحور القرآن لننزع عن الذئب الغاصب جلده وانيابه وأظافره لنقنع الاجيال بأنه حمل وديع انسجاماً مع هذه المعاهدة ؟!

تتكلم حكومتنا الموقرة بانها بهذه المعاهدة حافظت على الكيان الاردني وحقوقه ومياهه ونحن مع الحفاظ على الاردن ومع استعادة حقوقه كاملة لكننا مع ذلك لا نقبل ان يقال ان الاخوة الفلسطينين تولوا شأنهم بأنفسهم لأن القضية الفلسطينية هي اساس الصراع ولولاها لما كان كيان يهودي ولا معاهدات سلام .

اننا نؤمن ان قضية فلسطين عربية اسلامية ليس لأهلها فيها اكثر من غيرهم الا باعتبارهم رأس الحربة في مواجهة الكيان





الصهيوني الغاصب .

لقد ارتبط الاردن بفلسطين دستورياً وتاريخياً ودماً ونسباً وصهراً ولقد قال جلالة الملك في المؤتمر الوطني عام ١٩٩١ .

وانا هنا اقتبس –

الخطاب هذا عندما اعلن عن مؤتمر مدريد يقول جلالة الملك .

وقد يقول قائل آخر : ما لنا ولمؤتمر السلام ، فليس للاردن ارض محتلة سوى رقعة صغيرة ؟ والجواب على مثل هذا القول : منذ متى نستطيع ان نفصل المصير الاردني عن واقع القضية الفلسطينية ومصيرها ؟ ويقول : ومنذ متى تدار السياسة دون اعتبار للجوار الجغرافي والتشابك الديمغرافي ؟ الم يتشكل تاريخنا السياسي وواقعنا الاجتماعي والاقتصادي بسبب القضية الفلسطينية وتطوراتها . – انتهى الاقتباس – ؟ الرأي ١٣ / ١٠ / ١٩٩١ .

ولقد قدم الاردن من الجهاد والشهداء والتضحيات والجهود ما يجعلنا نرفض هذه الاتفاقية التي تفصل بين فلسطين والاردن وبين فلسطين وبين عمقها العربي الاسلامي وفاء للشهداء والتضحيات .

إن القضية الفلسطينية قضية دين وعقيدة ومقدسات وارض وقف اسلامي لكل المسلمين وهي مسرى نبينا صلى الله عليه وسلم وقبلتنا الاولى قبل ان ياتي سايكس وبيكوا ليقرروا فصلها عن الاردن وتجزئة المنطقة العربية والعالم الاسلامي .

من هذا المدخل في الفصل بين فلسطين وعمقها العربي الاسلامي كان الاختراق الاول لجدار العداوة للكيان الصهيوني باعلان أوسلو بعد كامب ديفيد ثم كانت هذه الاتفاقية التي انهار بعدها الجدار العربي بالكامل ليقفز اليهود الى مؤتمر الاقتصاد الدولي الذي هو الالغاء العملي للمقاطعة العربية .

لقد عجزت دولة العدو الغاصب عن اخضاع الامة بالقوة العسكرية فها هي تحقق ذلك بالسلام والاقتصاد والتطبيع كما قال بيرز في كتابه الشرق الاوسط الجديد .

وإذا كان العدو قد عجز عن اختراق العالم العربي عبر كامب ديفيد فان اعلان اوسلو القاهرة كان الجسر للعبور الى امتنا وكانت هذه المعاهدة الفاتحة للابواب على مصاريعها .

ايها الاخوة :

إن الاردن قد ذهب الى مؤتمر وفق ثوابت اعلنتها الحكومة آنذاك وبناء على كتاب تطمينات من راعي المؤتمر وعلى قاعدة قراري مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ومع اننا لسنا مع ذلك كله إلا ان هذه المعاهدة خالفت ذلك كله كذلك ، حيث اجلت كل القضايا التي نص عليها قرارا مجلس الامن فلا انسحاب من

الاراضي المحتلة عام ٦٧ ولا عودة للاجئين والنازحين ولا عودة القدس ، بل اجل ذلك كله وكان بديلاً عن الامن والاقتصاد والتطبيع مع العدو الغاصب .

إن العدو الغاصب يعلن في كل محفل ان القدس الموحدة عاصمة اسرائيل الموحدة ، وهذه الاتفاقية تحصر القدس في الولاية الدينية على المسجد .

ايها الاخوة اننا نقف هذا الموقف ليس هو اية في المعارضة اننا والله مخلصين لبلدنا نقول هذا وفاءً للاجيال ووفاءاً للتاريخ والتزاماً بمبادئنا وحرصاً على ان نقول الحق ومن هذه المنطلقات نحن نرفض هذه المعاهدة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الزميل جميل الحشوش ثم يليه الزميل نادر ابو الشعر .

**السيد جميل الحشوش :**

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذه الكلمة امثل منطقتي الانتخابية وامثل حزب التقدم والعدالة بصفتي عضواً به .

معالي الرئيس

انسجاماً مع موافقة شعبنا على مؤتمر مدريد وتأييده للمسيرة السلمية ، بسبب غياب البدائل الأخرى خاصة ان الدول العربية قبلت بقراري مجلس الامن ٢٤٢ ٣٣٨ المتضمنين الاعتراف بدولة اسرائيل واستقلالها السياسي وحقها في العيش وبحدود آمنة ، كما وافقت الدول العربية على صيغة مؤتمر مدريد واتجهت في مسارات منفردة للتفاوض المباشر مع اسرائيل .

واصدر حزبا التقدم العدالة بيانات في مختلف المراحل التي شهدتها المسيرة السلمية مؤيدة للسلام العادل والشامل الذي يحقق الثوابت الوطنية والقومية والذي يستند الى المبادىء الشرعية والدولية .

وبعد استعراض نصوص المعاهدة والتصريحات الرسمية عن المحتويات التفصيلية لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية فإن حزبنا يؤيد هذه المعاهدة ويرى فيها المصلحة الوطنية العليا ونعتقد انها حققت الثوابت التالية .

١- إن معاهدة السلام المذكورة ألغت المفهوم الاسرائيلي الذي كانت تؤازرها في تنفيذه دول غربية عديدة إن الاردن هو الوطن البديل للفلسطينين ، وان نصوص المعاهدة تلغي هذا المفهوم وتحقق للاردن سيادته الاقليمية على ارضه ومائه وشعبه .

٢- لقد وأدت هذه الاتفاقية مشروع اسرائيل الكبرى الذي تبنته الحركة الصهيونية منذ نشأتها بالسعي لإنشاء اسرائيل الكبرى بحيث تشمل المنطقة الواقعة بين نهري النيل والفرات ، كما ألغت الغطرسة الاسرائيلية المتمثلة بتصاريح زعمائها في اكثر من مناسبة بأن حدود اسرائيل تنتهي في المكان الذي تستطيع دباباتها ان تصله حيث تم تحديد حدود دولية لا تستطيع اسرائيل ان تتجاوزها كما اعتادت أن تفعل مع الدول العربية المجاورة .

٣- ان نصوص المعاهدة تحقق للمملكة الاردنية الهاشمية استعادة ارضها المحتلة وإنسحاب اسرائيل منها وذلك تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة المتمثلة باستعادة الارض مقابل السلام .

٤- استعادت المملكة الاردنية الهاشمية حقوقها الشرعية في المياه ، وفقاً للمبادىء الدولية المقبولة والمعترف بها .

٥- أتاحت هذه المعاهدة للمملكة الاردنية الهاشمية الفرصة للحفاظ على الاماكن المقدسة في القدس الشريف ، حيث أقرت حق الولاية الدينية لها على هذه الاماكن المقدسة والحفاظ عليها ، الى ان تعود السيادة الاقليمية على القدس العربية لأبناء فلسطين اصحابها الشرعيين وعندئذ تصبح الولاية الشرعية الدينية والاقليمية لهم .

٦- حددت هذه الاتفاقية حقوق اللاجئين والنازحين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة بحيث تعالج حقوقهم بمقتضى احكام القانون الدولي سواء على مستوى المفاوضات الثنائية او المفاوضات الرباعية والتي تشمل فريقي المعاهدة مصر وفلسطين ، بالاضافة الى مجموعة التفاوض المتعددة الاطراف .

٧- نصت هذه المعاهدة على تنمية شاملة للمنطقة على الصعيد الاقتصادي مما يتيح لمستقبل اقتصادي جيد للمنطقة ويضمن لأبنائها فرص تحقيق مستوى دخل افضل وحياة فضلى . ناهيك عن الامن والطمأنينة والاستقرار التي تحقق الاستثمار المناسب .

٨- استطاع المفاوض الاردني ان يحقق هذه الانجازات كافة دون المساس بحقوق أي فريق عرب آخر او تعطيل مساره التفاوضي مع اسرائيل .

ولقد اعلن جلالة الملك الحسين المعظم ان معاهدة السلام هذه لا تعني التخلي عن دعم الاشقاء العرب في مساراتهم السلمية ، وأكد باستمرار أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع بين العرب واسرائيل ، وان الاردن سيسعى قدر إمكانياته لدعم الاخوة الفلسطينين في سبيل استرجاع حقوقهم الشرعية كاملة وإقامة دولتهم على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس التي ينبغي ان تكون رمزاً للسلام .

من هذه المنطلقات جميعها فإننا نؤيد هذه المعاهدة ونبارك خطوات جلالة الملك الحسين المفدى على هذه الانجازات الوطنية الكبيرة التي تم تحقيقها ، كما نثمن الجهود القيمة التي قام بها سمو ولي العهد الامير الحسن المعظم ، أطال الله في عمر جلالته وولي عهده وأيدهما بنصر من عنده .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الدكتور نادر ابو الشعر ثم يليه الزميل صالح شعواطة .

**الدكتور نادر ابو الشعر :**

**معالي الرئيس**

**الاخوان النواب المحترمين**

لا يختلف احد منا على مصيرية وخطورة المرحلة المقبلة والكل متفق بأن الضرورة ملحة على الالتزام والعمل على تقوية وتحصين الجبهة الداخلية لمواجهة تحديات المستقبل والتي بدأت ومنذ الآن تلوح في الآفاق .

فالتحدي كبير وعلى جميع المستويات ويشمل مناحي الحياة كلها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وبما اننا نؤمن ايماناً راسخاً بأن هذه الامة حية نبضها ملموس .

ولها من القوة والقدرة في بنيتها وتلاحمها وتاريخها وحضارتها ما يؤهلها لتجاوز تحديات المرحلة والانتقال الى المستقبل لتكون اكثر قوة وفاعلية مخلفة ورائها كل السلبيات وتراكماتها التي اجهضت المشروع القومي الكبير بالتحرير والوحدة .

**سيدي الرئيس**

الاردنيون جميعاً بدءاً بقيادتهم التاريخية قوميون وحدويون بالفطرة وقد قدموا وضحوا بالكثير الكثير من أجل امتهم والدفاع عن قضاياها المصيرية ، وعلى شتى الصعد ولم ينظروا يوماً ما في حساب الربح والخسارة .

لقد قدم هذا البلد دائماً غيره على نفسه وتلقّى ما تلقى ونال ما نال ولكنه ظل دائماً وأبداً موطناً للاحرار وملاذاً لطالبي الحرية وبه تجسدت معالم الديمقراطية الحقيقية .

ولكن الظروف السائدة في العالم عامة والمنطقة خاصة وحالة التشرذم والفرقة بين الاشقاء وتردي مستوى التنسيق بينهم كانت جميعها عوامل ادت إلى قيام الاردن للإهتمام في رعاية مصالحه العليا بالنسبة لأمنه ومستقبله لأنها في محصلته النهائية تصب في مصلحة الأمة وتعزز من مكانها .

وإنه ومن هذا المنطلق ومن مبدأ الشمولية في الحل لم يقم الاردن بالتوقيع على الاتفاقية إلا بعد أن ترسخت على ارض الواقع الكينونة الوطنية الفلسطينية .

سيدي الرئيس الاخوة الافاضل

إن استعادة الاردن لحقوقه كاملة غير منقوصة حيث تم استرجاع ما سلب من الارض وحصل على حقه في مياهه وتم ترسيخ مبدأ الأمن والاستقرار علاوة على ما يصبو اليه من تأمين الرخاء والازدهار لشعبه .

لتشكل جميعها مكاسب في غاية من



الأهمية سوف تصب في محصلتها إلى تقوية بنيانه وقدرته وفاعليته على جميع الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية .

واننا نعلن باننا ندعم وبكل قوانا جميع المفاوضين العرب من دول الطوق باسترجاع اراضيهم المحتلة وحقوقهم المشروعة .

**سيدي الرئيس**

لقد قامت اللجنة المختصة والمحال اليها من مجلسكم الموقر مشروع القانون بدراسة وتمحيص بنود الاتفاقية وبحضوري لاجتماعاتها ولم تترك نصاً او بنداً إلا وأعطته حقه من النقاش والتساؤل والتمحيص وانني مع توجه اللجنة في قرارها وبكل ما جاء به من ملاحظات وتوجهات وتواصي .

حفظ الله الاردن وابقاه عزيزاً شامخاً في ظل سيد البلاد جلالة الملك الحسين المفدى .

والسلام عليكم .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الزميل صالح شعواطة ثم يليه الزميل خليل حدادين .

صالح شعواطة غير موجود ؟ الزميل خليل حدادين تفضل يلي الزميل خليل حدادين الزميلة توجان فيصل .

**السيد خليل حدادين :**

**معالي الرئيس**

**حضرات النواب الكرام**

في الوقت الذي يواصل العدو الصهيوني احتلال الارض والمقدسات ويواصل القمع والقتل في جنوب لبنان والاراضي الفلسطينية المحتلة ، فلسطين التي لها في وجدان كل عربي قدسية خاصة منذ وعد بلفور مروراً بنكبة عام ١٩٤٨ ونكسة عام ١٩٦٧ . وفي عام ١٩٧٤ في مؤتمر الرباط والذي تخلت الامة فيه عن واجبها القومي واصبحت القضية الفلسطينية قضية قطرية وتحول الصراع العربي الاسرائيلي من صراع حضارة ووجود الى صراع حدود وعندها دخل قطار الامة النفق المظلم ثم اضيفت له عربة كامب ديفيد عام ١٩٧٨ والذي أدى الى خروج ثقل مصر العربية عن الصف وفي عام ١٩٨٢ اضيفت عربة اجتياح جنوب لبنان واضيفت العربة الاخيرة الى القطار عندما تحالفت قوى الصهيونية العالمية والمتمثلة في التحالف الثلاثيني بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في ضرب قوة العراق ومشروعة النهضوي في عام ١٩٩١ والذي شارك فيه من ادعى العروبة والاسلام .

**معالي الرئيس**

**حضرات النواب الكرام**

لقد فشلت السياسات العربية القطرية على مدار نصف قرن في موضوع الصراع العربي الصهيوني وعندما وصلت الامة الى ما

وصلت اليه جلب قطار الامة الى مدريد عام ١٩٩١ بمسارات منفردة ينقصها ادنى درجات التنسيق ونحن نرقب المفاوضات في واشنطن واذ بمن سميناهم الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني يفاجئوننا من اوسلو باعلان المبادىء والذي تمخض عن غزة اريحا أولاً .

وتخليْ الممثل الشرعي والوحيد عن التحرير من النهر الى البحر وبعد هذا كله وقع الاردن معاهدة السلام مع اسرائيل وسيوقع الاخرون غداً او بعد غد واقول غداً وبعد غد .

**معالي الرئيس**

**حضرات النواب الكرام**

عجزت الصهيونية العالمية عن تحقيق مشروعها الاستيطاني التوسعي من الفرات الى النيل من خلال الالة العسكرية والاحتلال المباشر .

واذ بها تنجح من خلال عقد المفاوضات والصلح مع كل طرف عربي على انفراد ، بحيث لجأت الى تحقيق حلمها في الهيمنة على مقدرات الامة من خلال البوابة الاقتصادية وعلى ابقاء الوطن العربي دويلات متفرقة تعمل الواحدة منها ضد الاخرى بدلاً من البحث عن مواطن الخلل وتصويبها للوصول الى نظام عربي فيه قوة الامة ومنعتها وصولاً الى وحدتها وحريتها .

**معالي الرئيس**

**حضرات النواب الكرام**

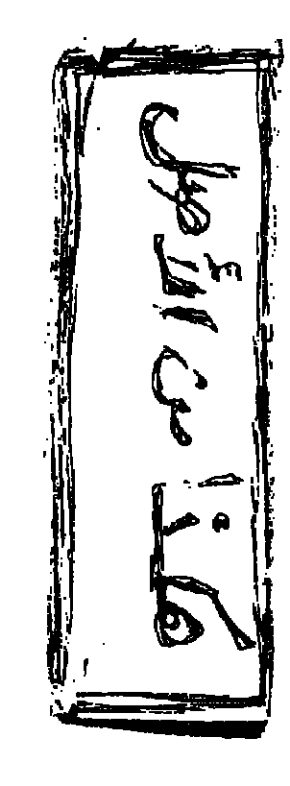
ومع ان الاردن قد استعاد بعض حقوقه قطرياً نرى أن معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية قد جاءت وفي ضوء المعطيات السالفة الذكر على مايلي :

اولاً : ان المعاهدة تتعارض مع الدستور في مادته الاولى عندما اعطى للمعاهدة صفة الالزام في حالة تعارضها مع اي التزامات او اتفاقات عربية وكأن شعب الاردن لم يعد جزءاً من الامة العربية .

ثانياً : لقد تجاوزت المعاهدة ثوابتنا الدينية والتاريخية والقومية والوطنية واقرت للكيان الصهيوني بشرعية اغتصاب فلسطين والذي سال على ترابها دم شهداء الامة من كل اقطارها على امتداد الصراع العربي الصهيوني .

ثالثاً : لقد اقرت المعاهدة اعطاء الحق لهيمنة المشروع الصهيوني عندما جعلت منه شريكاً للاردن بكافة قراراته ومهدت له اختراق مفردات حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال العمل على تطبيع علاقتنا معه في كافة مجالات الحياة بالرغم من موروثنا القومي ومخزوننا الثقافي والفكري الذي يتعارض مع المفاهيم والمبادىء الصهيونية .

رابعاً : لقد اصبحت مشكلة النازحين واللاجئين مشكلة السانية وتنص المعاهدة على





المساعدة في توطينهم وتجاوزت المعاهدة القرارات الدولية والذي في مطلعها حق العودة .

خامساً : لقد ركزت المعاهدة الى ما سيؤدي الى المشروع الشرق اوسطي والذي هو نقيض للمشروع العربي القومي النهضوي والذي سيؤدي الى طمس الهوية العربية بادخال عناصر غير عربية في نسيج الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لجسم الامة العربية .

**معالي الرئيس**

**حضرات النواب الكرام**

لقد عمدت المخططات الصهيونية الى انتزاع اعتراف العرب بحقها في اغتصاب ارض فلسطين والعمل على جلب المستوطنين اليهود من ارجاء العالم الى هذه الارض وتتطلع اسرائيل الى استغلال الموارد الطبيعية والاسواق والطاقات البشرية العربية لتصبح اسرائيل قوة اقليمية تمتلك امكانيات الهيمنة والسيطرة والعمل على تطويع الارادة العربية الرسمية والشعبية للوقوف في وجه اي محاولة للنهوض الوطني والقومي في الحاضر والمستقبل .

ان مواجهة التحدي الذي يواجهنا اليوم في الاردن والوطن العربي كافة حري بكل اردني وعربي اياً كان موقعه ان يتمسك بثوابته الوطنية والقومية ويعمل على تعزيز الفكر القومي لبعث الامة من جديد من خلال استخدام كافة الاساليب الديمقراطية لايماننا المطلق بأن الامة ما زالت بخير وعافية وان العالم بحالة متحركة والوضع العالمي الراهن وموازين القوى بين الامة واعدائها ليست ثابته وبناء على ما تقدم فاننا نرفض هذه الاتفاقية .

والله يحفظكم

**معالي رئيس المجلس :** شكراً ، الزميلة توجان فيصل والذي يليه الزميل مصطفى شنيكات .

**السيدة توجان فيصل :** اولاً احب ان اشير الى انني سجلت الاسماء كما تليت وبسرعة ، وجرى اعادة ترتيب للدور ، ولكن هذا لن يقلل من شأن ما سنقول فما نقوله نعرفه عن ظهر قلب ما نقوله ونحسه في كل لحظة .

فلن يتغير سواءً كتبناه ونمقناه او ارتجلناه، لهذا سألقي كلمتي رغم اعادة ترتيب الدور وعدم وجود كلمة مكتوبة .

**معالي رئيس المجلس :** تفضلي يا ست توجان

**السيدة توجان فيصل :** في الخطبة الادبية الشهيرة الشكسبيرية يقول انطونيوس يوم مقتل يوليوس قيصر ( لست هنا لأرثي قيصر بل لادفنه ) .

وانا للاسف لست هنا لادفن هذه الاتفاقية ولكن لارثي حال الشعب وحال الامة

ففي ظل غياب الديمقراطية الحقة وفي ظل غياب الحريات الحقَّة يظل خارج عن مقدوري وعن مقدور القلة القليلية التي تستطيع ان تنفذ من مثل هذه الاجراءات الامنية ان ترفع كفها في وجه مخرز الدولة ولن اقول مخرز اسرائيل ولا امريكا ، فهذه المرة هذه مصيبة لا تعلق على مشجب اسرائيل ولا على مشجب امريكا .

ما قدمناه هنا لم يأتي احتلالاً عسكرياً لنا وسلباً بالقوة لحقوقنا انما جاء تسليماً وتنازلاً لم تطمع ولم تحلم به لا اسرائيل ولا امريكا .

فما نفع القول اذن بعد ان حسمت الحكومة باستعمالها لكل سلطاتها المشروعة وغير المشروعة والتي ورثتها عن ثلاثين عاماً من الحكم العرفي ، وغياب الديمقراطية حسمت النتيجة لصالحها ، فما نفع القول اذن النفع هو ان هذه لن تكون النهاية فالبذرة الطيبة تنبت الشجرة وتنبت غابة ايضاً اذا زرعت في التربة الطيبة ، وتربة هذا الشعب طيبة جداً ، ونحن شهود ، شهود هنا امام الشعب والامة والتاريخ والعالم بأسره فعلينا ان نقول كلمة الحق ما دامت لنا تحت هذه الاجراءات الامنية القمعية هامش من حرية يسمى حصانة وهذه الحصانة زملائي الكرام لستمدها من الدستور ، لم يعطها لنا أحدٌ منه كي ينزعها منا ولا يملك احد ان يعلن حقه في نزعها منا ولكنه يستطيع ان يحتال في وسائل لا تليق برجال السياسة لكي يعتدي عليها ثم يلبسها لبوس اخر غير هذا الاعتداء ولكننا جميعاً كل من يملك حصانة في هذا البلد كائن من كان وبلا استثناء كل من يملك حصانة او امتياز بحكم موقعه حصل عليها تحت مظلة هذا الدستور ، ومن يخرج غيره من مظلة الدستور فقد اخرج نفسه لانه هو الذي خرق الدستور .

اذن ساستعمل هذا الهامش من الحرية الذي يسمى حصانة والذي يتيح لي ان اكون صوت الشعب في حين تكمَّمُ أفواه الشعب بوسائل اخرى قد يصعب قليلاً ان تطولني ولا اقول انها لن تطالني ابداً فقد بلغت الامور حداً لا يصدق .

السؤال هنا هذه الاتفاقية التي صورها اعلامنا على انها تجد موافقة ( ١٠٠٪ ) وانها عرس وطني ، لماذا يجب ان تحاط بهذا العدد من الاجهزة الامنية والدبابات هل الخوف من زيادة احتفالات الناس كنت اتمنى فعلاً لو كان الامر حقيقة انا ارى الاحتفالات على باب المجلس لا ان ارى الدبابات توقفنا على بعد كيلومترات عديدة من كافة الاتجاهات وتسمح بالمرور فقط لمن تريد له ان تمر طبعاً خارج الزملاء الكرام واعضاء الحكومة الكرام .

هذا هو التراجع في الحريات العامة الذي شهدناه منذ بداية المفاوضات والذي اشتد ووصل الى هذه الدرجة عند توقيع الاتفاقية والعديد من بنود الاتفاقية يظل الحامي الوحيد لها اننا نعود الى حق الرأي والتعددية والتعبير





وحقوق الانسان والمواثيق الدولية وبغيابها لا ضامن لهذه المواد الا ان تنقلب علينا وبال ، فأذا كان الامر كذلك الان فكيف عندما نأتي للتطبيق الفعلي ويبدأ عدونا تحصيل استحقاقاته التي اعطيناها له في هذه الاتفاقية ، كيف سيكون القمع وكيف ستكون حال الحريات العامة وحقوق الانسان في هذا البلد .

نأتي الى نص الاتفاقية يصل الامر ليس فقط الى ما هو واضح من ضرر وايذاء انما الى حد الكذب علينا صراحة لنقل مثلاً الكذب في المعلوماتية سيادتنا الكاملة على الارض التي استرددناها هنالك مستوطنة على ارضنا ونقول ان هنالك سيادة كاملة المستوطنون يدخلون ويخرجون ويحضرون معهم ما شاءوا اصبحوا يملكون حرية اعطاء إذن الدخول الى ارض لنا والسيادة عليها لنا هم يقررون من يدخلها بأسم ضيوفهم ومستخدميهم نحن لا نستطيع ادخال ضيوفنا ومستخدمينا الى الاردن بهذه الحرية ولا جمارك عليهم ولا اجراءات هجرة ولا يخضعون للاجراءات الاردنية .

تقول المادة ( ٤ ) من هذا الملحق ملحق ( ١ ) ( ب ) تقول في الفقرة ( ١ ) ان القوانين ثلاث بنود في نفس المادة ، واحد منها يقول ان القوانين الاردنية تطبق بهذه المنطقة الثانية تقول لا تطبق القوانين الجنائية على هؤلاء المستوطنين ، اذن اعطونا فضل ان نطبق قوانيا على من بقي من رعايانا هذا ما اعطينا ، بينما الفقرة ( ب ) تأتي وتقول تطبق على المقيمين هنا المستوطنين المالكين للارض ولا نريد ان نسأل هنا كيف امتلكوها وقوانينا كانت تحكم بالاعدام على من يبيع ارض الوطن لليهود . نقول انه تطبق عليهم القوانين التي تطبق على الرعايا الاسرائيلين خارج حدود اسرائيل ، ماهي هذه القوانين ؟

هل هنالك قوانين في العالم تضعها دولة وتقول سأطبقها على رعاياي في دولة اخرى اهذا غير مسموح به اما قوانين الدولة المضيفة او قانون دولي عند وجود نزاعات او اتفاقيات متبادلة من مثل اتفاقيات تبادل المجرمين ، لكن اسرائيل لديها مجموعة من القوانين تطبقها على رعاياها خارج ارضها لانها محتلة لارض فلسطين لأرض الضفة الغربية ولها مستوطنات لهذا وضعت قوانين للمستوطنات فالمعنى هنا ان قوانين المستوطنات وكل حديثاً للاسف طوال هذه السنوات عن المستوطنات وخطرها الان جلبنا المستوطنة وقبلنا قوانين المستوطنة ان تطبق على ارضنا فأين السيادة ؟

في التقرير الذي وردنا من لجنة الشؤون الخارجية سؤلت الحكومة هذا السؤال ، فماذا كان الجواب ، لا هذا لايؤثر على السيادة .

في القانون الدولي اذا ارتكب هذا اسرائيلي جرم ما وفر الى بلد ثالث تستطيع نحن ان نلاحقه كما تستطيع اسرائيل ان تلاحقه وتطالب به ، كما قال الخليفة عندما مدحه الشاعر وقال لو شئت ساقكم الي

قطينا ، فأجاب الخليفة : ما زاد على ان جعلني شرطياً عنده .

وهكذا لم تزد حكومتنا على ان جعلتنا شرطة عند اسرائيل لجلب لها المجرمين الفارين كي تحاكمهم هي .

هذه المعلومات تصل الى حد الكذب علينا عندما تكتب هكذا في النص ثم تفسر هكذا الشيء الاخر في الكذب علينا اننا لم تتدخل في وضع القدس كل ما يقال في الاتفاقية لنترك الى جانب موضوع القضية الدينية فسمعنا منها الحجة وغيرها الى ان مللنا ولم نقتنع لنأتي الى وضع القدس حقيقة وما تريده اسرائيل تحويلها الى عاصمة لها . بكل اللقاءات التي شهدتها في المؤتمرات المعلنة في اللقاءات الاسرائيلية الاردنية كانت اسرائيل تصر على ان تشير الى القدس على انها عاصمة كانت تقول من عمان والقدس لم تكن تقول تل ابيب ، وفي الدبلوماسية الدولية هذه مهمة جداً وفي الاتفاقيات الدولية هذه اهم لان الاشارة هنا الى عاصمتنا ومقابلها يجب ان تكون عاصمتهم كانوا يصرون على قول القدس وسكتنا وهذا السكوت سكوت الضعيف كما سكوت الفتاة في المجتمعات حيث تكون مستضعفة هو سكوت الرضى كان يجب ان نرفض الا ان هذا يكشف موافقتنا الضمنية على هذا المخطط .

... الى الكذب علينا حتى بالارقام عندما قالوا استرددنا كل حقوقنا في المياه وجاءت التقارير واشارت لكي تبرر ما هي حقوقنا في المياه اننا استرددنا ما اعطاه لنا مشروع جونستون ووضعت المحصلة ان ما اخذناه هو ما اعطاه لنا المشروع ويقارب ٤٧٧ مليون م٣ ، مشروع جونستون اعطانا ٥ر٦٠٦ مليون م٣ وهو ٥٠٪ من المياه ومشروع الجامعة العربية في ذلك الوقت اعطانا اكثر لم يرضى بهذا لنا واعطانا ٨ر٧٢٧ اي ٦٠٪ من مجموع المياه وهكذا نحصل على الاكثر اذا لم نقطع صلتنا العربية وامتدادنا العربي ، هنا نخسر عندما نقطع ، نحن وجدنا هنا واي مبرر لكياننا هو ان نكون امتداد ونواه للامتداد القومي العربي ولا نصبح كيان صغير ، والامة كما ترى نفسها تصبح اذا قبلنا ان نرى انفسنا صغاراً سنصغر عندما كنا نرى انفسنا كباراً كنا قلب القومية العربية الان ستتحول الى محمية والى حكم ذاتي تحت اسرائيل لاننا بدأنا نقول هنا حدودنا وهذا حجمنا ولسنا الا اقليم صغير في المنطقة هذا القطع للبلد العربي لمصلحة من اهم ما يميز هذه المعاهدة ليس فقط لمعاهدات المنطقة بل لمعاهدات التاريخ حجم الحب والتسامح والاندفاع لو هذا القدر من الحب طبق على دولة عربية اخرى ستقولون هنالك خلافات اية خلافات بيننا وبين السوري او العراقي او الفلسطيني او حتى السعودي والكويتي تصل الى حد خلافاتنا مع اسرائيل التي احتلت وقتلت ولا تزال تقتل ابنائنا اية خلافات ، والاذى من الاخ يسامح به لكن



الاذى من الغريب امر اخر ليس حقاً فحسب بل ان التسامح به عار فلا تدخل بنود التسامح هنا التسامح هو مع الاخوة فقط .

كنت اتمنى لو ان مثل هذه الاتفاقية تعقد مع دولة عربية مجاورة ولو انكم عقدتموها مع دولة عربية مجاورة سأوافق لكم حتى على عقدها مع اسرائيل ولكن ابدأوا بالاخ وافتحوا لها احضانكم قبل ان تفتحوها للعدو .

للاسف الشديد تفتح حدودنا مع اسرائيل وتم الاتجار وتم الحاقنا باقتصادها وتمت السياحة وتم ممارسة كل مالم يوافق عليه بعد مجلس الشعب لمثل هذا الاندفاع تفتح الحدود والمقاطعة المفروض انها لا تزال قائمة لاسرائيل وهي مقاطعة عربية ولم تبنى على فراغ والا معنى هذا كل ما كنتم تقولونه لنا وكلكم حكومات متعاقبة كنتم في السلطة منذ سنوات كان كذباً لأنكم كنتم تقولون غير هذا وان المقاطعة مبررة وان اسرائيل عدونا ، هذه المقاطعة رفعتموها والحدود رفعت ومع ذلك الحدود مع العراق مقفلة انا اطالب الحكومة واطالب زملائي الان عملاً فقط باخلاقيات الامة العربية بأن نفتح حدودنا مع اخواننا العراقيين ولا تقولوا لي هذا غير ممكن .

هناك قرارات دولية ، تركيا حدودها مفتوحة كي تنعش اقتصادها ونحن نقول ان هذا ممنوع دولياً نريد ان نفتح انفسنا على اخوتنا اولاً وان نطالب رفع الحصار على اخوتنا قبل ان نطالب برفع المقاطعة عن الاسرائيليين وما لم نفعل هذا نكون قد خنا الأمة العربية ، الان من يحاصر اخاه ويصادق عدوه لا يمكن ان يوصف تصرفه هذا الا انه خيانة ، نفتح الحدود على العراق واطالب رفع الحصار عن العراق ثم ابدأوا بمفاوضة بقية الاعداء والا للاسف لن نستطيع ان نغير ما يقتنع به الناس قد نجبرهم على اخفاء ما يعتقدونه قد نرهبهم يوماً او يومين لكن العالم لا ترهبه دباباتنا هذه ومدرعاتنا لو انها ترهب لما وقعتم هذا الاتفاق ، لكنها ترهب الناس هنا فقط ، والعالم يأتينا ويومياً نرى ، وانا استقبل يومياً من السياسيين ورجال الصحافة العالميين العديد وكلهم يقولون لنا هذه الحقائق ويسموننا بهذه السمات لأنهم لا يخشون قولها فأعتقد ان لنا ان لا نخدع انفسنا وان نتصرف بحدود ما نعتقد لا في حدود ما نظن اننا نستطيع ان نكذب به على جمهور مقموع فقط وليس مستخف بعقله .

وشكراً .

**معالي رئيس المجلس** : شكراً لك ، الدكتور مصطفى شنيكات ، ثم الذي يليه الزميل سالم الزوايدة .

**الدكتور مصطفى شنيكات** : زملائي الافاضل بداية الحقيقة مع احترامي للرئاسة الجليلة احتج عليها كثيراً في قضية الدور وانها مع احترامي لها ما زالت تكيل بمكيالين وهذا ليس في مصلحتها ولا اتمناه لها وشكراً .

**معالي رئيس المجلس** : شكراً لك ، الدكتور اسمح لي كلمة لأن هذه القضية

تكررت من الزميلة توجان ومنك ليس لدي سوى نسخة واحدة من الاسماء وهذه النسخة هي تماماً كما تليت في بداية حديثي وهي النسخة الوحيدة التي قيدت بها الاسماء ولم يجري عليها اي تعديل ويثبت ذلك بحكم وجودك في موقع واحد مع الزميلة كانت قد أخذت الاسماء منفرد كل بالتتابع مع الزملاء الموجودين .

انما لم يكن هناك فرد لمن سيتحدث هذا اليوم ونهار غد ، فأرجو تفضل الدكتور الفاضل .

**الدكتور مصطفى شنيكات :** معالي الرئيس الزملاء الافاضل .

السلام عليكم ورحمة الله

مبدئياً أعلن موقفي بأنني مع السلام ولكن اي سلام ؟ ! السلام العادل والمشرف الذي يحق الحقوق المشروعة ويلبي رغبات الحد الادنى من الثوابت الوطنية كما اقبل بالسلام الذي ينبي على قرارات الشرعية الدولية ، التي طالما أكدنا عليها في هذا البلد جميعاً كما وانني اقر بالتوازنات الدولية بحقائق الواقع .

واليوم نناقش معاهدة الصلح بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ودولة اسرائيل ، وبداية اتساؤل هل هذه المعاهدة جاءت على اساس قرارات الشرعية الدولية هذا اولاً ، وثانياً ، هل هذه المعاهدة تلبي طموحات شعبنا وتحقق له حقوقه ، وترضي اجياله القادمة .

**سيدي الرئيس**

**زملائي الافاضل**

ان هذه المعاهدة تأتي بعد ثلاثة اعوام من المفاوضات بين العرب واسرائيل والتي بدأت في مدريد هادفة الى انهاء الصراع العربي الاسرائيلي وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة ، الا أن النتيجة التي امامنا تشكل برأيي خروجاً عن صيغة مدريد والاسس التي بنيت عليها ، لأن نهج التحالف الامريكي الاسرائيلي استطاع تمزيق وحدة الصف العربي وافقد المفاوض العربي اهم عناصر قوته وهي التنسيق العربي والتمرس والثبات خلف قرارات الشرعية الدولية ، مما ادى بالاستقرار وبكل طرف على حِدَة وايقاعه في منح الاتفاقيات المنفردة المجحفة بالحقوق الوطنية والقومية معاً .

**معالي الرئيس ، الزملاء الافاضل**

لقد تضمن مسار المفاوضات الاردنية الكثر من الاخطاء والثغرات غير مبررة وغير مفهومة أهمها :

أولاً : قبول المفاوض الاردني بالمشاركة بالمفاوضات المتعددة قبل الدخول بالمفاوضات الثنائية الى اتفاقيات محددة تتضمن تسليم اسرائيل بالحدود السيادية والقانونية للاردن والتي وردت في جدول الاعمال الثنائي الذي تمت الموافقة عليه بين الطرفين الاردني والاسرائيلي بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٤ والذي اكد على ثلاث قضايا رئيسية هي الارض والمياه والنازحين .



ثانياً : والمستغرب بأن المفاوض الاردني وبشكل مفاجيء غير مفهوم عدَّل جدول اعمال السابق الذكر بتاريخ ٦ / ٧ / ١٩٩٤ بحذف البند الثالث المتعلق بقضية النازحين وهي برأيي تشكل قضية رئيسية ومحورية للاردن بشكل خاص لان عودة النازحين لها أبعاد وطنية كبيرة على الصعيدين الاردني والفسطيني .

ثالثاً : وبعد ذلك صدر بيان واشنطن والذي تضمَّن انهاء حالة الحرب مع اسرائيل دون التعرض لقضية النازحين بإعتبارها قضية وطنية اردنية خاصة ان الطرف الاخر في واشنطن هو اسرائيل المتسبب في هذه الهجرات القيسرية .

رابعاً : ثم بدأ التسارع القريب في المسار التفاوضي الاردني الاسرائيلي والذي تمخضَّ عنه التسليم لاسرائيل بكل ما كانت تطمع لتحقيقه بتطبيع العلاقات مع الاردن وذلك قبل البت في القضايا السيادية والقانونية المدرجة في جدول الاعمال المشتركة .

خامساً : وتم بعد ذلك تتويج هذه التنازلات بإتفاقية سلام التي امامنا والتي برأيي تشكل بديل للسلام العادل والشامل والدائم الذي طالما تغنينا به وطلبنا وقطعنا العهود والوعود على الالتزام به .

**سيدي الرئيس**

ان هذه المعاهدة تشكل منعطفاً خطيراً يمس السيادة الوطنية ومستقبل البلاد وتنتزعنا من محيطنا العربي وتشدنا بقوة الى اسرائيل ان هذه المعاهدة تتضمن الكثير من التفريط بالحقوق الوطنية والعربية ومن هنا لابد من الاشارة الى ابرز مظاهر هذا التفريط .

اولاً : تتضمن المادة الثالثة من المعاهدة على الحاق القدس القدس العربية باسرائيل وذلك بفصلها عن مصير الضفة الغربية وقطاع غزة .

وبالمقابل وافقت اسرائيل على تنازل شكلي يتمثل باعطاء اولوية كبرى للدور الاردني التاريخي في الامكان الاسلامية المقدسة ، حيث اشارت الفقرة الثانية من هذه المادة الى الاعتراف بالحدود الدولية الآمنة والمعترف بها دولياً بين الاردن واسرائيل ، دون المساس بوضع الاراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ .

ومن المعروف ان القدس استثنيت من الحكم العسكري الاسرائيلي رغم ضمها رسمياً من الكنيست بعد الاحتلال مباشرة .

ثانياً : كما تضمنت الفقرة ( أ ) من البند الرابع من المادة الرابعة المتعلقة بالامن الموافقة على تخلي الاردن عن التزامه باتفاق الدفاع العربي المشترك وعدم السماح بدخول أو اقامة ليس فقط قوى عسكرية عربية وانما عدم

السماح بدخول عسكريين او معدات تعود لطرف ثالث على اراضيه ، ربما يعني منع الاردن من عقد اي اتفاق أمني مع دولة صديقة او شقيقة .

وهذا الامر يلغي هامش الاستقلالية في تنفيذ الاتفاقات العربية الاجنبية معاً ، واعطاء الاولوية للمعاهدة الاردنية مع اسرائيل .

سيدي الرئيس الا يشكل ذلك منعطفاً خطيراً على مستقبل الاردن وارتباطه بامتداده العربي اضافه ان ذلك يعتبر تدخلاً فضاً بالشؤون الداخلية لبلدنا .

ثالثاً : وفي ما يتعلق بقضية المياه ، تتضمن المعاهدة وعوداً غامضة مؤجلة ولا تؤكد على حقنا في مياه نهر الاردن ، وتنتقص بشكل كبير بالحقوق المقررة لنا بموجب مشروع جونستون الامريكي ، كما تؤكد المعاهدة على مشاركة اسرائيل في ادارة استقلال وادي الاردن وهذا الراي يمثل مساً بالحقوق الوطنية لمزارعينا وقوانا المنتجة في هذه المنطقة الخيرة من بلدنا .

رابعاً : وفي مجال العلاقات الاقتصادية فقد نصت المادة ( ٧ ) من المعاهدة ليس فقط على ازالة كافة اوجه التمييز والحواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية ) وليس فقط ( انهاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل وانما كذلك ( التعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد اسرائيل من قبل اطراف ثالثة ) وهكذا فقد اصبح لزاماً علينا ان نتصدى جنباً الى جنب مع اسرائيل للضغط على اية دولة عربية شقيقة وأي دولة اجنبية صديقة لارغامها على رفع المقاطعة الاقتصادية عن اسرائيل !

خامساً : وفيما يتعلق باللاجئين والنازحين فقد اشارت المادة الثامنة من المعاهدة الى ضرورة ( اسهام الطرفين التخفيف من شدة المعاناة الانسانية الناجمة عن النزاع في الشرق الاوسط ومن خلال تطبيق برامج الامم المتحدة المتفق عليها .. بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم )

سيدي الرئيس ، الزملاء الافاضل

إذن فالحديث يجري عن التوطين . . . وهذا ما تضمنته المعاهدة ... لا عن حق اللاجئين بالعودة او التعويض وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ( ١٩٤ ) ولا عن حق للنازحين بالعودة وجوباً مرفقاً لقرار الشرعية الدولية ( ٢٣٧ ) فالقضية قضية انسانية تهدف الى تحسين ظروف معيشتهم وتخفيف معاناتهم وتوطينهم في الاماكن التي يعيشون بها ، تكريساً لشرعية الاحتلال الاسرائيلي لوطنهم ، لا عن عودتهم لديارهم بل توطينهم في ارضنا وبلدنا الحبيب .

سيدي الرئيس

إن قضية النازحين كما نراها تشكل



قضية محورية لها من ابعاد وطنية اردنية وأخرى فلسطينية . . فعودة ( ٧٠٠ ) الف نازح إلى وطنهم يشكلون رافداً كبيراً لمسيرتهم في وطنهم للوصول الى حقوقهم وبناء دولتهم المستقلة .

وعلى الصعيد البعد الوطني الاردني . . الاردن الذي تحمل الهجرات القسرية الكثيرة ، الذي ضغطت على اوضاع مواطنة الاردني ، الذي تقاسم لقمة العيش مع اخيه المهاجر من حق هذا المواطن ان تنعكس عليه قضية السلام بشكل مباشر وحقيقي وذلك بتحسين الخدمات التي تقدم له في كافة المجالات الصحية والتعليمية والعمل ورفع مستوى معيشته .

سيدي الرئيس ،

إن فقراء الاردن والاغلبية الساحقة من شعبنا بأريافه وبواديه التي بذلت الكثير من دمها وعرقها وكدها دفاعاً عن القضية الوطنية والقومية لتطمع في هذه المرحلة بأن تنعم بنتائج السلام في المنطقة ، وان ما تتحدث عنه المعاهدة من استثمارات ومشاريع اقتصادية كبيرة هي ليست لهم وإنما لتلك الفئات التي استمرأت في استغلال شعبنا طوال العقود الماضية والتي اوصلته الى مرحلة يتميز بها الأردن بأعلى بطالة في العالم ويتميز بها مواطن الأردن بتحمّل اعلى مديونية يتحملها فرد في العالم .

من هنا فان عودة النازحين وتخفيف الاعباء الكبيرة على هذا الوطن من خلال عودة خمس سكانه الى ارضهم ، تشكل المدخل الرئيسي للانعكاسات الايجابية لعملية السلام .

وان اهمال قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بعودة النازحين واللاجئين يشكل اكبر ثغرة لأن هذه المعاهدة في حال تطبيقها وايداعها في الامم المتحدة سوف تلغي القرارات السابقة وتعتبرها في حكم اللاغية بحكم تراضي الاطراف المعنية على غير نصوص هذه القرارات .

معالي الرئيس ، الزملاء الافاضل

إننا نقدر ان توازن القوى الدولي والاقليمي قد اختل بصورة هائلة لغير صالح العالم العربي ، فقد إنهار سند العرب الدولي المتمثل بالاتحاد السوفييتي سابقاً ودمر العراق وانتهى التضامن العربي اننا نقدر ذلك كله ونأخذه بعين الاعتبار ، ونعلم أننا نساق للصلح مع اسرائيل سوقاً ، ولكن وبرغم ذلك كله حتى الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي لاسرائيل لم يكن باستطاعتها الا الاعتراف بان حل الصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية لا يمكن ان يتم الا وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ، ( ٢٤٢ ، ٣٣٨ ) ونحن في هذه الظروف لا نطالب بغير تنفيذ هذه القرارات وكافة قرارات الشرعية الدولية ، ونعتقد ان الموافقة على عدم تنفيذها من أي طرف عربي انما هو استسلام لاسرائيل لا يمكن قبولة من جانب شعبنا والشعوب العربية كافة

ومن هنا فأننا نرفض هذه المعاهدة لأنها تنطوي على الاستهتار بقرارات الشرعية الدولية وبشعبنا وبكافة الشعوب العربية والاستهتار بحقوق مواطنينا الاردنيين على هذه الارض الطيبة والسلام عليكم .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، اخر المتحدثين الزميل سالم الزوايدة .

**السيد سالم الزويدة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس**

**حضرات الزملاء الكرام**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

لقد إطلعتُ مثلما اطلع غيري على ما ورد بمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية وكذلك اطلعت على تقرير لجنة الشؤون الخارجية في هذا المجلس الكريم حول مشروع قانون المعاهدة الذي نحن بصدد مناقشته ، وانني اعتقد ان المناقشة الصحيحة لهذه المعاهدة هي التي تأخذ بعين الاعتبار وتصب اساساً على الامور التالية :

١. مصلحة المملكة الاردنية الهاشمية كدولة ذات سيادة ولها دور ريادي في المنطقة وفي العالم .

٢. الحقوق الاردنية ومستقبل الاجيال والتي ارى ان الاسلوب الامثل للمناقشة هو الاسلوب الواقعي والعقلاني والنظرة البعيدة لمجمل التطورات المحتملة .

ثم يأتي السؤال بعد ذلك هل حققت هذه الاتفاقية ما نصبوا اليه ونتطلع ؟ أم ان هناك بديلاً اخر يحقق ذلك ؟

الزملاء الكرام

ان الاردن وعلى مدى سبعة واربعين عاماً عانى ما عانى من الحروب وويلاتها مثلما تعرض ويتعرض للكثير من التحديات والمؤامرات التي تهدد وجوده وإن المعاناة لا تقل عن معاناته من شح الموارد في ظل تزايد عدد السكان كما أن هذا البلد العربي لم يكن في يوم من الايام بعيداً عن أمته العربية الاسلامية وقضاياها كيف لا وهو الوفي لمبادىء الثورة العربية الكبرى ولو كان ذلك على حساب شعبه ومواطنيه الذي تحملوا الكثير .

واكتفى البعض الاخر باطلاق الشعارات ليس إلا وقد رأى الاردن وبعد طول معاناة وطول انتظار . . . رأى انه قد آن الاوان لكي يتحرك ويبادر ويتفاعل مع الاحداث الدائرة وان يواجه التحديات وهو البلد الحر قيادة وارادة لا تنقصه التجربة الطويلة ولا تعوزه الخبرة والقدرة استجابه لواجبه وتحملاً لمسؤولياته تجاه شعبه ومستقبل اجياله ، وقد رأى الأردن من خلال قيادته الملهمة بالبصيرة الثاقبة والرؤية الاستشراقية الواعية ان حاله اللاسلم واللا حرب ماهي الا تخبط وتيه



وضياع في دوامة الشعارات الزائفة التي ثبت فشلها بعد اللهاث ورائها طويلاً طويلاً .

ومن هنا كان لابد لهذا البلد من التحرك وممارسة دوره ، فجاءت هذه المعاهدة ثمرة جهود متواصلة واعية على الاحداث الدائرة بفضل القيادة الهاشمية .

انها وكما نراها نقطة تحول تاريخية ومرحلة جديدة في حياة هذه المنطقة لانها اعادت حقوقنا وستفتح امامنا ابواباً للتنمية التي اغلقتها الحروب وحالة اللاحرب واللاسلم .

وقد عززت هذه المعاهدة دور هذا البلد وقدرته ليكون فاعلاً في المنطقة حاضراً ومستقبلاً .

ونحن نعلم ان هذه الاتفاقية هي بداية لمعركة طويلة وحركة دافعة لتحقيق اهداف طال انتظارها وعلينا ان نقف صفاً قوياً وان ندرك ما هو مطلوب في هذه المرحلة وعدم الاستماع لدعوات التشكيك وعدم الالتفات للمواقف السلبية .

ان جماهير شعبنا الواعية يحدوها الامل الواعد بغد مشرق لانها تمضي وراء قيادة اثبتت الايام والاحداث قدرتها على التعامل مع مختلف القضايا بالحكمة والوعي والالتزام انطلاقاً في مبادىء الثورة العربية الكبرى .

وانني من على هذا المنبر ارفعها تحية اجلال واكبار الى صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده الامين كما ارفع التحية الى وفدنا المفاوض وعلى رأسهم دولة رئيس الوزراء الذين هم محل ثقة اهلهم ووطنهم .

ووفقنا الله جميعاً لخدمة بلدنا تحت القيادة الهاشمية .

والسلام عليكم

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، ارفع الجلسة الى صباح الغد وسيكون موعدنا صباح الغد تمام التاسعة والنصف ارجو الزملاء الالتزام بالتوقيت ، تمام التاسعة والنصف صباحاً .

**السيد الامين العام :**

٦) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

عينت يوم الاحد الساعة التاسعة والنصف صباحاً .

**– انتهت الجلسة –**

**امين عام مجلس الامة**
**حكم خير**

**معالي رئيس المجلس**
**المهندس سعد هايل السرور**

**معالي رئيس المجلس :**

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني ، أعلن استمرار الجلسة وهي استمرارية لجلسة يوم أمس . أول المتحدثين الزميل منير صوبر تفضل .

**السيد منير صوبر :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين .

**معالي الرئيس الاخوة النواب .....**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، إننا نناقش اليوم قانون معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية ، وإنني ابدأ كلمتي هذه بتوجيه الشكر الى رئيس ومقرر وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية الذين بذلوا جهداً كبيراً وقدموا لهذا المجلس تقريراً شاملا كاملا واضحا لا لبس فيه ، كما واشكر السادة أعضاء الوفود الاردنية المفاوضة التي انجزت هذا الحدث الكبير بكل جد وإخلاص ووفاء لتراب وطننا العزيز وشعبه الأبي .

وبصفتي عضو في كتلة التجمع النيابي الديمقراطي فإنني أؤيد كل ما جاء في كلمة رئيسها معالي المهندس علي ابو الراغب .

**ايها الأخوة**

ان تاريخ الاردن حافل بالمنجزات والمواقف القومية ، حافل بالحب والوفاء ، والعمل الجاد والدؤوب والتضحية من أجل الحفاظ على مكتسباته في إطار القومية العربية : فقد وقف الاردن قيادةً وشعباً ومنذ السنوات الاولى لتأسيسه في مواجهة أعداء الامة العربية وكان إيمانه بالوحدة العربية والمصير المشترك ، وتبنيه للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، عنوان ما يقوم به في نضاله التاريخي ، حتى كان الاجماع العربي على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ورغم معارضة الاردن لذلك في البداية لما لهذا القرار من آثار سلبية على مستقبل القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني حيث ان هذا القرار يفقد القضية الفلسطينية بعدها القومي ، الا ان الاردن اضطر للموافقة على ذلك نزولا عند رغبة اخوانه العرب والقيادة الفلسطينية ، ورغم هذا فقد استمر الاردن في دعم الاخوة الفلسطينيين في الداخل ، ومرة اخرى اضطر الاردن نزولاً عند رغبة الاخوة الفلسطينيين الى إتخاذ قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية واستثنى من ذلك رعاية للاوقاف حفاظاً على المقدسات الاسلامية في الاراضي الفلسطينية عامة والقدس خاصة لان الاردن ادرك ان التخلي عن الاوقاف يترك فراغاً ويتيح الفرصة للغير للتدخل المباشر في المقدسات ، وبالتالي الاستيلاء عليها . وقد وقف الاردن كما تعلمون ايها الاخوة ويعلم الجميع من ازمة الخليج موقفه القومي الاصيل ، حرصاً منه على حل المشاكل العربية داخل البيت العربي لتجنب



تدويل القضية لما لهذا الامر من اثر سلبي على الامة العربية والعبث بمقدراتها هذه الآثار التي عرفها الجميع فيما بعد وقد عانى الاردن من جراء ذلك الكثير من حصار اقتصادي دولي ومقاطعة من بعض الاشقاء العرب وزاد الامر سوءً عودة أكثر من ( ٣٠٠٠٠٠ ) الف مواطن كانوا خارج الاردن وبشكل مفاجئ ، مما رتب علينا أعباء كبيرة جعلت الاردن يعيد حساباته في خطط التنمية التي كان قد رسمها وفي وضع اصبح فيه الاردن في عزلة تامة من أشقائه العرب ودول العالم نتيجة لموقفه القومي ووقوفه الى جانب اخوته من الشعب العراقي . هذه بعض مواقف الاردن القومية ، ورغم ذلك فقد قوبل الاردن بالنكران والجحود وترك يعمل لوحده في خندق القومية العربية ودفع الاخرون لكي يعملوا سكاكينهم في بنية الاردن الثابتة ، واخذوا يحيكون المؤمرات عليه قيادة وشعباً . وفي ظروف غير ملائمة نتيجة لحرب الخليج ، وللتوجه العالمي الجديد طرح موضوع السلام وبإجماع شبه عالمي ، دخل الاردن معركة السلام وفي هذا ايضاً كان حريصاً على موقفه القومي فقد منح الاخوة الفلسطينيين المظلة الاردنية لدخول مؤتمر مدريد وكان حريصاً على تنسيق المواقف مع الاشقاء العرب ، واستمر في هذا السبيل حتى ادرك الاردن المحاولات المتعددة لتهميش دوره وفرض الحلول المطروحة عليه .

وبإيمان راسخ بمصلحة الاردن ، وحقه في الدفاع عن كرامته لم يجد الاردن بديلاً عن متابعة عملية السلام التي نفهم منها انه حقق المكاسب الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التالية :

١ - تثبيت حدود الاردن الغربية وبالتالي تثبيت حدود اسرائيل الشرقية ، منهياً بذلك التهديد الاسرائيلي لأمن الاردن الوطني والقضاء على مؤامرة الوطن البديل .

٢ - استرجاع الاراضي الاردنية المحتلة وفرض السيادة على كل شبر من أراضيه واسترجاع حقوقه في المياه الاردنية المغتصبة .

٣ - تثبيت حق النازحين في العودة الى الضفة الغربية وقطاع غزة وتثبيت حق اللاجئين في العودة او التعويض وذلك إيماناً من الاردن قيادة وشعباً في استمرار دورهم في دعم الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية .

٤ - مساعدة الاردن في تخفيف وطأة المديونية الخارجية وتلقي المنح والمساعدات للمساهمة في تنمية اردن ما بعد السلام .

٥ - عودة الاردن الى دوره القومي والاقليمي في المنطقة وقطع الطريق على كل محاولات تهميش دوره والتقليل من شأنه .

٦ - جذب الاستثمارات الاقتصادية والسياحية لما للاردن من موقع حساس في المنطقة والاستقرار الذي ينعم به قبل السلام وبعده .

**معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .**

إن الشعب الاردني بمختلف منابته

وأصوله يتعرض اليوم إلى هجمة شرسة من الحاقدين على منجزات هذا الشعب والمأجورين بقصد زعزعة أمنه واستقراره وزرع الفتنة والفرقة البغيضة بين افراده وهدم وازالة اللحمة التاريخية بين الشعبين الاردني والفلسطيني وذلك ظناً منهم بأن يوم تصفية حسابات المواقف القومية المشتركة للشعبين الشقيقين قد حان . فماذا يريدون من الاردن .

أيريدون إبقاء المقاطعة العربية لموارده وصادراته الاقتصادية ، ايريدون حصار العقبة أن يستمر ويطول ، ايريدون للبطالة ان تتفاقم وللفقر ان يسشتري بأوصال المجتمع الاردني ، ايريدون للاردن ان يبقى نهبا لاطماع الحاقدين والمأجورين ، ايريدون وضع الاردن في دائرة الابتزاز والارهاب حتى يضعف ويمرروا مخططاتهم .

كل هذا حتى يضعفوا الاردن ويتهمش دوره القومي وليدفع الشعب الاردني بدل مواقفه القومية والشجاعة . لا لن نسمح بأي شئ من هذا وسيبقى الاردن عزيزاً شامخاً مفتخراً بقيادته الهاشمية الرشيدة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ورحمة الله . الزميل الدكتور همام سعيد ثم الزميل نزيه عمارين .

**الدكتور همام سعيد :**

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وأصحابه اجمعين وبعد : معالي الرئيس - السادة النواب الكرام .

فقد حاولت أن اجد في كتاب الله كلمة أو آية تقرب اليهود الغاصبين الى القلوب - كما ارادت هذه المعاهدة - فلم اجد إلا :

" لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود " . " لعن الذين كفروا من بني اسرائيل " ، " غير المغضوب عليهم "،" وإذا خلوا الى شياطينهم " " وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا " ، " لتفسدن في الارض مرتين " ، " ويسعون في الارض فساداً "،" غُلَّت ايديهم ولعنوا بما قالوا" " هل انبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أؤلئك شرٌ مكاناً واضل عن سواء السبيل " . " ثم ينقضون عهدهم في كل مرة " .

هؤلاء هم اليهود - ايها السادة - ومهما حاول الاعلام الرسمي أن يصورهم بصورة الحمل الوديع ، والصفة الانسانية الودود ، فلن يثبت هذا الزيف والتزييف أمام كلام العليم الخبير سبحانه .

**معالي الرئيس ، السادة الزملاء ،**

لقد ولدت هذه المعاهدة ولادة قيصرية كما هو الحال في اختراق اوسلوا ٢٠ / ٨ / ٩٣ ، وفي لقاءات واشنطن يومي ١٣ ، ١٤ / ٩ / ٩٣ واتفاق القاهرة في ١٩٩٤/٥/٤ واعلان واشنطن في ١٩٩٤/٧/٢٥ والتوقيع



بالحروف الاولى على المعاهدة ٩٤/١٠/١٧ ومراسيم التوقيع في وادي عربة ٩٤/١٠/٢٦ الا تلاحظون ... ايها السادة .... ان هذه اللقاءات كانت تتم على شكل مفاجآت مستعجلة ، تطرح فيها على الشعب والأمة قضايا مصيرية ، لا تأخذ حقها من التفكير والبحث . وفي كل مرة كانت تجد هذه المعاهدات الدعم الكامل من مختلف الاجهزة الحكومية ، وتقف الى جانبها قوة الحديد والنار والامن والاحكام العرفية ومصادرة الحريات وتكميم الافواه ، ولماذا السرعة ؟ ولماذا كل هذا ؟ فلو كانت هذه الاتفاقات خيار الشعب لتركت للشعب ، يؤيد او يعارض ، يوافق او يخالف .

وإننا نتساءل هل كانت هذه الاتفاقات مفاجأة لليهود ؟ وهل كانت محمية بأحكام الطوارئ عندهم ؟ والجواب معلوم - ايها السادة - فأين هذه المعاهدات حتى في ادق تفاصيلها - عند اليهود - ولدت ولادة طبيعية من السبعينات ، وكتبت في الكتب ، وفصل في جميع المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها .

**معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :**

أن بعض أنصار هذه المعاهدة ينادون ببتر الاردن عن امته العربية والاسلامية ، لان امته تنكرت له ، وتخلت عنه ، والعجل العجل قبل فوات الاوان ، فان هذه المعاهدة هي البلسم الشافي من كل داء كما يقولون ، ففيها الأمن والأمان والحدود والمياه والسيادة والقيادة والرفاه والطعام والشراب .

أيها السادة : اننا لا نعيش في فراغ ، ولا ندخل التجربة لاول مرة . فقد كانت فلسطين كلها لنا ، وجاء اليهود - المساكين - كما وصفهم أحد الحكام العرب لينشئوا مستوطنات كمستوطنة الباقورة والغمر ، واخذوا الديار تارة بالترغيب وطوراً بالترهيب ، واليهود اليوم - مساكين الامس - يتربعون على قمة النظام العالمي الجديد ، والرئيس الامريكي يذكر وصية قسيسه " بان يكون مع اليهود وإلا سيتعرض لغضب الرب " وهم اصحاب المال والمصانع والزراعة المتطورة في عالم عربي واسلامي واهن ، فهل تتصورون أيها السادة - انه عندما تفتح الابواب على مصاريعها والشركات من اوسع ابوابها والبيع والشراء والعمولات والرشاوي والجنس والثقافة والاعلام فهل تتصورون أن تبقى لهذه الشعب بقية على أرضه ومياهه ، لا تتوهموا - ايها السادة - فان المشروع الصهيوني أكمل الفصل الاول بالحرب ، وسيكمل الفصل الثاني بالسلام ، وقضى على فلسطين في ظل العرب والمسلمين والأمة جمعاء ، فهل سيحافظ على الاردن المنفرد المعزول ؟

**معالي الرئيس ، الزملاء النواب الكرام :**

ان من الشرف والعز للاردن أن يكون مع امته العربية والاسلامية حتى ولو تخلى الجميع عنه ، وهذه هي القيادة الحقيقية . فإن للاردن خصوصيات ليست لغيره :

فالاردن وفلسطين وحدة واحدة جغرافيا وبشرياً ، وهل نسيتم أن معظم عشائر الاردن هي من غربي النهر كما ان معظم عشائر فلسطين هي من شرقي النهر . فلا يحمل هذا النهر المقدس شهادة زور بأنه يقسم الشعب الى شعبين والأمة الواحدة الى امتين .

والاردن ملتزم بموجب دستوره بابناء الضفة الغربية الذين هم جزء منه فى السراء والضراء . والاردن ملتزم بقضية اللاجئين والنازحين الذين يشكلون اكثر من نصف الشعب الاردني والاردن هو المتضرر الوحيد بهذه المعاهدة ، التي توطنُ اكثر من نصف الشعب على أرض شرقي الاردن . وسيبقى الهمُّ الفلسطيني هماً اردنياً ، وبتر فلسطين والفلسطينيين عن هذا الجسم كمن يبتر قلبه أو رئته .

**أيها السادة :**

جاء في كلمة احد السادة النواب بأن هذه المعاهدة ( ابقت القضايا المشتركة والشائكة مؤجلة ) وإنه لشئ عجيب هذا ، فاذا بقيت الامور الشائكة الصعبة مؤجلة فماذا يعني توقيع معاهدة تلغي حالة العداء ، وتفتح جميع الأبواب لليهود مع وجود القضايا المشتركة والشائكة ؟

فاذا تجاوزنا قضية الوطن المغتصب - ولن نتجاوزها - واذا صفق من صفق لرابين - ولن [illegible] - فكيف سنتجاوز قضية اللاجئين والنازحين الذين فرض عليهم اليهود وطنا بديلاً . فلصالح من تؤجل هذه القضية ؟ ومن هو المتضرر منها ؟

إنها قضية اردنية قبل ان تكون قضية الحكم الذاتي .

واذا تجاوزنا قضية الوطن المقدس السليب - ولن نتجاوزها - فهل نتجاوز اسلحة الدمار الشامل ، الذي يمتلكه اليهود ، ولديهم اكثر من ثلاثمائة رأس نووي . وقد حذر وزير الخارجية المصري بالأمس من السلاح الذري عند اليهود ، ولكن بعد فوات الاوان . فكيف يصدق المجلس على معاهدة سلام مع الذين يعدون للحرب أقصى الطاقات والامكانات ، ويجعلون ميزانية حربهم اكثر من ثمانية مليارات من الدولارات ؟ وكيف يقبل المفـــــاوض بهذا النص الهش الذي يقول ( ايجاد منطقة - بالتنكير - خالية من اسلحة الدمار الشامل والتقليدي ؟) واي هذه المنطقة ؟؟ وهل هي العراق ، مثلاً ؟ فعلاً فرغوا العراق من اسلحة الدمار الشامل ، معنى ذلك ان النص يشير الى العراق ولما كانت المعاهدة بين جهتين فلماذا تجاهل المفاوض ان يقول :" جعل المنطقة في الاردن وفلسطين خالية من اسلحة الدمار التقليدي والشامل "؟

واذا تجاوزنا قضية القدس والارض المباركة وقضية الاسلحة الذرية وقضية اللاجئين والنازحين - ولن نتجاوز كل هذا -



فكيف نتجاوز ان اليهود يهجرون الى فلسطين مئات الالاف في كل عام ، وان مخططهم ان يقذفوا الى فلسطين باربعة او خمسة ملايين يهودي حتى حلول عام ( ٢٠٠٠ م ) . فهل اشترط المفاوض ايقاف باب الهجرة ؟ وعندما يصبح في فلسطين ثمانية ملايين يهودي فما هي الخطوة التالية ؟ جواب الحكومة : سنجد الدعم والأمن من وثيقة المعاهدة المحفوظة في اروقة الأمم المتحدة !!

**ايها السادة ...**

ان المعاهدة تجعل لليهود سيادة على منطقة الباقورة والغمر ، وتقول الحكومة بان السيادة للاردن ، ولن اخوض في التفاصيل ، فقد كفاني زملائي ، ولكن بعد انتهاء مدة الاجارة او الهبة تقول المعاهدة : ونصها معروف عندكم وينتهي بموضوع التشاور ، أن الطرفين ينهيان هذه المعاهدة بعد التشاور بينهما .

**ايها السادة ....**

هل تبقى سيادة مع المشاورات ؟ وما معنى المشاورات ؟ وهل يملك الطرف الاردني ان ينهي هذه المشاورات والمستوطنات بقرار حكومته أو مجلس نوابه ؟

**ايها السادة ...**

ان لهذه المعاهدة ظاهراً وباطناً ، ظاهرها فيه الرحمة ، وباطنها من قبله العذاب . فقد احالت كل مسألة فيها الى التفاهم والتشاور مع اليهود . فليس فيها حل ، وانما هي عقد كثيرة وكبيرة .

**ايها السادة ....**

اننا عندما نعارض هذه المعاهدة فاننا لا ننطلق من سوء فهم التاريخ وعسر هضمه ، ولكننا ننطلق من القضية التي صنعها سوء فهم التاريخ وعسر هضمه . ويبدو ان مسار احتلال فلسطين ونشوء الكيان الغاصب ، وكل هذه المصائب ليست كافية لفهم التاريخ ولا لهضمه . لقد فهمنا التاريخ أيها السادة : من كتاب ربنا وسنة نبينا ، ووقائع النبي الكريم صلى الله عليه وسلم ، وغزواته مع بني النضير وبني قينقاع وبني قريظة وخيبر . فهذا تاريخنا !! وسائر الناس أحرار في اختيـــار ما يشاؤون من التواريخ !!

**أيها السادة ...**

اننا نفهم الاسلام من أصوله وجذوره ، ونفهم سلمه وحربه ولا نحتاج الى دروس إضافية من كلينتون ولا من رابين !! فلقد جاع النبي صلى الله عليه وسلم هو واصحابه حتى اكلوا ورق الشجر ولم نأكل بعد ورق الشجر وحتى مضغوا الجلود البالية ولم نمضغ الجلود البالية ، وحتى ربطوا على بطونهم حجراً وحجرين ولم نربط على بطوننا حجراً ولا حجرين والدليل ما نجده في بيوت عمان الفاخرة . إن الاسلام يقرر : " محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم " . ويقول : " وما لكم لا تقاتلون في سبيل

المستضعفين من الرجال والنساء والولدان " . ويقول : " وأقتلوهم حيث ثقفتموهم ، وأخرجوهم من حيث أخرجوكم "

ولا يصلح صلاح الدين فاتح القدس ومحررها شاهداً على هذه المعاهدة ، بل الاسلام ونبي الاسلام وصلاح الدين والتاريخ المشرق ، كل هذه الامور تنقض هذه المعاهدة .

أما اليهود في اسبانيا فكانوا رعايا في دولتنا وتحت سيادتنا ، ولم نكن أحجار شطرنج على رقعتهم وفي نظامهم العالمي .

أيها السادة ...

ان الامة في حالة الضعف تلجأ إلى حصونها وتدمر جميع الجسور التي يعبر الغزاة من خلالها . وهذه المعاهدة تهدم الحصون وتبني الجسور وتفتح بلاد العرب والمسلمين لليهود . وانطلاقاً من عقيدتي وإيماني الراسخ بانتصار هذه الامة ، فأنني ارفض هذه المعاهدة ، وأطالب زملائي النواب برفضها .

ونقول للحكومة : لن ترهبنا الدبابات ولا الهراوات ولا هذا الحصار المفروض على مجلس النواب بالامس ولا منع الانفاس وخنق الحريات . وغداً سيعلم شعبنا وتعلم أمتنا " من اصحاب الصراط السوي ومن اهتدى " .

" والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون " . وشكراً معالي الرئيس .

**معالي رئيس المجلس** : شكراً لك ، الزميل الدكتور نزيه عمارين ثم يليه الزميل محمود الهويمل .

**الدكتور نزيه عمارين** : معالي الرئيس ، الاخوة النواب المحترمين ، ان هذه المعاهدة فرزت الشعب الاردني الى ثلاثة فئات :

المؤيد ... ولسنا من المؤيدين من اجل التأكيد

المعارض ... ولسنا من المعارضين من اجل المعارضة .

المتردد ... ولهم حساباتهم الخاصة .

وإننا معشر الوطنيين المستقلين ومعشر المعارضة الوطنية المستقلة لسنا ضد اي حزب ولكننا مع كل جهد صالح غيور لاننا دوما مع الوطن وضد ما نراه من ممارسات خاطئة لاي كان ترمي الى الاستئثار بالسلطة او المس بأمن الوطن وسلامة وحدته ، ونؤمن بأن القرار السياسي المصيري يجب ان يكون بعيداً عن العاطفة والتمني ونؤمن انه عندما تبدأ مصلحة الوطن وأمنه ووجوده تهون وترخص وتتلاشى جميع المصالح الشخصية والحزبية وتنصهر في بوتقة الوطن والنظام .

ومن هذا المنظور والفلسفة الوطنية البسيطة المنتمية وبمزيد من الحس الوطني وجسامة المسؤولية تبادلنا موضوع المعاهدة المطروحة علينا ، وبعد قراءة متأنية ، رجعنا الى قواعدنا الانتخابية وتبادلنا الاراء مع العديد من الاهل واصحاب الفكر وتباين الاراء وتحليلها





بكل امانة وموضوعية .

وادراكاً للحقائق والظروف والضغوط الوطنية والعربية والدولية ومتابعة كل ما كتب وقيل وكم حز بنفسنا والمنا ما رافق ذلك من تجن واضح من قبل بعض الجهات للمس والانتقاص من دور الاردن ومصداقيته تاريخا وحاضرا متناسين الحقائق الدافعة التالية :

١ - ان الاردن من اكثر الذين اكتووا بنيران الحروب وأشد الذين عانوا ويلات الخراب والدمار .

٢ - ان الاردن كان دوما اول من لبّى نداء الواجب وقدم قوافل الشهداء ، ولولا الاردن وقواته المسلحة الباسلة وقيادته الحكيمة الواعية والمخلصة آنئذاك لما هناك قدساً أو ضفة غربية نفاوض عليها الان مع العدو الاسرائيلي ، الاردن وليس غيره قدم للقضية الفلسطينية ما لم يقدمه اي بلد عربي آخر ، الاردن الذي قدم للقضية وابنائها وحدة اندماجية مثالية عمادها اقتسام لقمة العيش والدم والمصاهرة وباتت هذه الوحدة عماد وجودنا وأساس استقرارنا ، ايمانا منه برسالته القومية التي يتشرف بحملها والدفاع عنها .

• الأردن لم ينفرد مطلقاً عن امته ولكنهم الاخرون هم الذين حاولوا الاستفراد به ، الاردن لم يتوان مطلقا عن اي جهد عربي جماعي لصادق وكان دوما يدفع الثمن غاليا في حرب ال ١٩٦٧ وتمشيا مع الهبة العاطفية العنيفة آنذاك ، وضع كل مقدراته وقواته المسلحة تحت إمرة القيادة العربية العليا على ان توفر لقواتنا غطاءاً جويا وكان ما كان واليوم نقول ليته لم يفعل ذلك ، ولسنا هنا بصدد سرد مواقف الاردن القومية العديدة .

معالي الرئيس ـ أود أن اختصر من كلمتي وأحتفظ بحقي في الاحتفاظ بها في سجلات المجلس .

وهكذا ايها الاخوة بات الاردن في وضع خانق لا يحسد عليه ، فبدءاً من خطورة حالة اللاحرب واللاسلم المتزايدة ومروراً بمحدودية الموارد والحصار الاقتصادي من القريب قبل البعيد وتآمر على أمنه وعملته وحدود غير آمنة ومياه مسلوبة ومديونية خانقة وبطالة متزايدة ، بالاضافة الى وضع الامة السيء . كل هذه الحقائق وهي واضحة للجميع وعلى أرض الواقع .

إنني استغرب والله ما الذي نريد من الاردن وما البديل ؟ في عام ١٩٦٧ خسرنا نصف الوطن تمشياً مع الهبة العاطفية آنذاك كما ذكرت ، هل نستطيع مواجهة العدو بأهدافه التوسعية ، اين بعدها نذهب أين نقف ؟ أين الوطن ؟ أين تراب الوطن الذي نقف عليه الان ؟ إنه في خطر .

أعود وأقول ثانية وأكرر إن القرار السياسي المصيري يجب ان يكون بعيداً عن العاطفة والتمني ، واقول لاولئك الذين

يدّعون ، حسنا نحن ندرك تماماً الوضع السيء القائم ، الوطني والعربي والدولي ، ولكن فلنترك هذه الامور للاجيال القادمة .

أيها الاخوة لقد سمعنا هذا الطرح مرات عديدة وانني أحترم هذا الرأي ولكني ومن منطلق ايماني بمصلحة الوطن ووجوب وضعها فوق كل اعتبار شخصي ، اعارض هذا الطرح للاسباب الموضوعية التالية :

١ – ان حل المشكلة لا يكمن في التهرب منها مكتفين بالخطب والبيانات والشعارات ولا داعي للتذكير بأننا بالشعارات والخطب فقدنا كامل تراب فلسطين وسيناء والجولان وجنوب لبنان ومن ثم تأجيلها للاجيال القادمة . وانما الحل يكمن في مواجهتها بكل امانة وشجاعة واقتدار وبكل الوسائل .

٢ – والاهم من ذلك ان تأجيل المشكلة يعني ببساطة استمرارية حالة اللاسلم واللاحرب الخطيرة جداً والخانقة والتي لا يقف خطرها عند المساس بالهوية العربية للارض الفلسطينية المتبقية فحسب بل يتعدى ذلك لتهديد الامن الوطني الاردني وهي احدى اهداف مخططي السياسة الصهيونية التوسعية عن طريق انشاء المزيد من المستوطنات والمزيد من تهجير ابناؤنا في الضفة والقطاع . وهذا يعني في النهاية قيام الوطن البديل لا محالة .

٣ – وهنا نعيد للذاكرة مسلسل الفرص الضائعة التي اتسم بها التعامل العربي العاطفي مع معطيات القضية الفلسطينية وكنا دوماً نقدم على ما رفضنا بالأمس ... وكلنا يذكر جيداً قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ الذي وافقت عليه آنذاك القيادة الاردنية الحكيمة آنذاك ورفضناه تمشياً مع الهبة العاطفية المفتعلة وغير المسؤولة واليوم نبكي عليه دماً وحسرة ناهيك عن لواء الاسكندرونة السليب وعربستان وسبتة ومليلة في المغرب وان رفضنا اليوم ما هو معروض علينا ترى هل يبقى لنا ما يمكن ان نبكي عليه ونندم الى الابد لا قدّر الله .

ايها السادة النواب ..

ورغم كل ما قيل ويقال عن المعاهدة الا اننا نرى انه ومن خلال هذه المعاهدة قد حصلنا على الكثير :

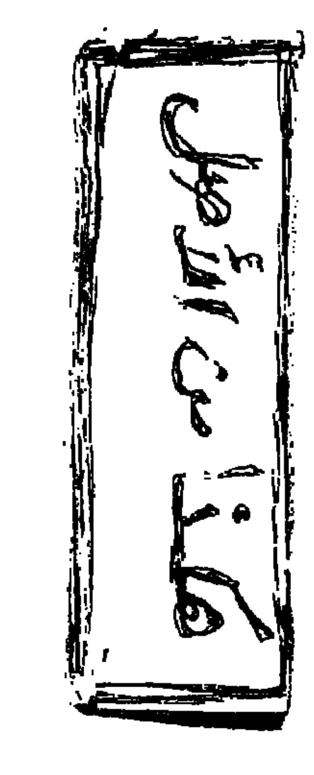
– اعادت لنا ارضنا كاملة وتحت سيادة اردنية وطنية غير منقوصة .

– اعادت لنا حقوقنا كاملة في المياه .

– تحديد حدود الوطن والاعتراف بها ولاول مرة بذلك نهاية لمشروعيين استعماريين كانا يهددان امن الاردن وفلسطين معاً :

الأول – دفن مشروع الوطن البديل على حساب الاردن ـ وبهذا دعم غير مباشر لقيام الوطن الفلسطيني على التراب الفلسطيني .

الثاني – دفن مشروع اسرائيل الكبرى والذي كان حتى وقت قريب حلم مخططي السياسة الاسرائيلية التوسعية الصهيونية الليكودية .





في مجال المعركة ـ الصراع العربي الاسرائيلي ، حضرة السادة النواب : من قال ان المعاهدة قد انهت الصراع العربي الاسرائيلي ... بل انني اقول بالمقابل ان المعاهدة نقلتنا الى شكل اخر من الصراع اكثر خطورة وتعقيداً لقد نقلتنا من معركة احادية المجابهة ( العسكرية ) الى معركة متعددة الجبهات عمادها الاقتصاد والعلم والمعرفة ، والتفاني والاخلاص .... انها معركة السلام متعددة الجوانب والاهداف والاشكال فيها نواجه العدو ليس على الحدود فحسب بل في كل مكان في الشارع في المصنع في المدرسة في المتجر في البيت في المزرع ... انها المعركة الحقيقية قد بدأت لتوها.
أنها معركة التحدي :

– في السياحة .

– في الاقتصاد .

– في الصناعة .

– في الزراعة .

انها معركة حامية الوطيس

عمادها العقل لا العاطفة .

عمادها العلم والابداع لا الجهل والخيال

عمادها الاقتصاد والانتاج لا الاستهلاك والتبذير

عمادها الحضارة والتقدم لا التقوقع والتشكيك

عمادها الجد والاجتهاد لا الخمول والتخاذل والشعوذة والشعارات .

نعم ايها السادة ، انها معركة حامية الوطيس خطيرة انها الوجود او العدم انها التحدي .

ايها السادة النواب ...

ان مفهوم القوة والصراعات المبنية على الحروب العسكرية وقوة السلاح لم يعد في قاموس عصرنا هذا ، بل ان عماد معارك العصر اصبحت تعتمد الاقتصاد والابداع والكفاءة والجودة . واليكم العبر التالية .

الاتحاد السوفييتي العظيم والذي عجزت جيوش الغرب واساطيلها مجتمعة من النيل من قوته الجبارة والذي سبق العالم في غزو الفضاء وملك من القوة العسكرية ما يمكنه من تدمير العالم أجمع بضربة واحدة .... إنهار دفعة واحدة ، دون ان يكلف الغرب طلقة واحدة بسبب انهيار نظامه الاقتصادي ...

المثال الآخر – الصراع الامريكي الياباني والذي بدأ بشكل عسكري ادى الى هزيمة اليابان وتدمير قوته بالقنابل الذرية وتوقيع معاهدة الاستسلام الشهيرة من قبل الامبراطور الياباني دون قراءتها الا ان الصراع لم ينتهي بل اخذ شكلاً آخر اهم واخطر مكن اليابان من غزو امريكا اقتصاديا في عقر دارها ودخل كل بيت وكل منزل ، ولم تتمكن قنابل امريكا النووية ولا صواريخها الموجهة الجبارة من منع أو حتى الحد من التغلغل الاقتصادي الياباني الجبار لعل لنا من ذلك لعبرة كبيرة . وايضاً مثال المانيا وما

حصل لها وكيف أصبحت اليوم ، انني لا اتفق مع من يقول باننا مع هذه المعاهدة رفعنا رايات السلام والاستسلام مع الاسرائيليين بمجرد اسقاط الخيار العسكري بل ان الصراع العربي الاسرائيلي اخذ شكلاً آخر وخياراً آخر اشد واخطر مرات ومرات من الخيار العسكري كما رأينا ، لماذا نخاف على حضارتنا من المواجهة اليس لدينا حضارة عريقة تمتد جذورها الى اعماق اعماق التاريخ ، اليس لدينا ديناً حنيفاً نعتز به ونفاخر الدنيا وقادرين من خلاله مناقشة الجميع بالتي هي احسن ، اليس لدينا البنية التحتية الجاهزة في جميع المجالات ، اليس لدينا اعلى نسبة تعليم جامعي في المنطقة اليس لدى شبابنا ورجالاتنا العزم والتصميم والطموح ، الم يكن الاردن اول دولة في المنطقة قام بعملية زراعة الكلى بنجاح عام ٢٣ /١٩٧١/٢ رغم محدودية امكاناته ، الم يكن الاردن اول دولة في المنطقة قام ايضاً بعملية زراعة القلب ١٩٨٥ ، اذاً لدينا الامكانات والطاقات والحضارة والدين والعادات والبنية التحتية والشباب والتصميم والقيادة الحكيمة المخلصة ذات الرؤية الثاقبة والقدرة الهائلة على التكيف واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب . امام كل هذا ايها الاخوة ، لماذا نخاف المستقبل ، نحن المعارضة هل نكتفي برفض المعاهدة ، ورفضنا التطبيع مدعوما ببعض البيانات والمسيرات ، انني اسمي هذا الشكل من المعارضة السلبية غير مقبول وطنياً سيما وان المعاهدة اصبحت امراً واقعاً وسوف تنتقل حالاً الى مواجهة معركة السلام ومستحقات معركة السلام لحماية الوطن فعلاً لا قولاً والمطلوب اليوم وليس غداً ، من المعارضة الوطنية المسؤولة ان يكون معارضة ايجابية وتتحمل مسؤوليتها في المشاركة لوضع خطة وطنية شاملة لبناء مجتمع قوي متماسك خلاق قادر على خوض معركة السلام سلاحه الوحدة الوطنية والانتماء والقادة والعلم والفكر والابداع بعيداً عن المحسوبية ومراكز القوى في اطار من العدالة الاجتماعية وسيادة القانون واعادة النظر في العديد من التشريعات لمنع الاحتكار وتشجيع الاستثمار في جميع المجالات واحداث إصلاح ضريبي شامل ودعم الانتاج الوطني ، وتدعيم الوحدة الوطنية والعلاقة الاردنية الفلسطينية وتدعيم وتفعيل التضامن العربي .

والسلام عليكم .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الزميل محمود هويمل ثم الزميل ضيف الله المومني .

**السيد محمود هويمل :**

بسم الله الرحمن الرحيم .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله العربي الهاشمي وعلى آله وصحبه ومن والاه الى يوم الدين .

**معالي الرئيس : السادة النواب المحترمين :**

حين نقف في مثل هذا اليوم أمام حدث



سياسي هام وكبير كهذا الحدث التاريخي الذي لا مثيل له على الساحة الاردنية خاصة وانه اقترن بمصير الشعب وكيان الوطن لنقول رأيا في هذا الحدث فأنني أقول سيدي الرئيس ان الشعوب الحية لا تنال منها النوائب ولا يهتز عودها تحت وطأة المعاهدات ولا يضيرها مواجهة التحديات وعلى هذه الشعوب ان تكيف مع المستجدات بما يتيح لها مراجعة الوسائل والاستراتيجيات التي تضمن لها التقاط الانفاس واستئناف البناء الدؤوب لمجتمع أكثر تماسكا وبناء أجياله ومقومات قوته الذاتية والشواهد التاريخية والمعاصرة كثيرة فهذه اليابان والمانيا نهضتا بعد رماد هيروشيما وبرلين ، وهذه القدس التي هي اسيرة الاحتلال الاسرائيلي عادت يوما ما الى السيادة الاسلامية بعد اندثار فلول الصليبيين بعد ٩٥ عاما .

وانطلاقا معالي الرئيس السادة النواب المحترمين من ايماننا بشعبنا الأبي الذي ينتمي لعقيدة سمحة وامة عريقة وحضارة انسانية وقدرته الفذة على الاحاطة بالظروف الدولية والاقليمية الهائلة التي ألجأتنا الى الخيار الصعب بين المر والأمر في خضم وضعنا الذي نحن فيه في قلب الصراع في دوامة التغيرات الاقليمية التي لا نستطيع ولو أردنا أن نهرب من مستحقاتها أو ننزوي على هامشها فاننا مدعوون اليوم أكثر من أي وقت مضى وبعيداً عن مباذل التغني المفرط أو مهازل الشجب المتشنج أن موقف الأمانة والمسؤولية التاريخية التي تفرض علينا إعمال النظرة التحليلية المنصفة وضمن ظروف واستحقاقات المرحلة عند تقييمنا لنصوص معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية .

لقد كان واضحاً إن ذهابنا الى مؤتمر مدريد ساقتنا اليه ظروف دولية انفرد فيه القطب الامريكي بالقرار وهيمن فيه على مقدرات العرب ومزق ما تبقى من معالم النظام الاقليمي العربي واستنزف فيها الموارد القومية فقطع على هذا البلد تحقيق حرصه على حل عربي أخوي لأزمة الخليج الأخيرة ، وحاصرت البوارج خليج العقبة المتنفس الوحيد للأردن وجفت ينابيع الدعم الخليجي للخزينة وكاد الطوق السياسي الدولي والاقليمي ان يحكم خناقة على هذا البلد فيستنزفه اقتصادياً ويعزله ويهمشه سياسيا بل ويطلق العنان للحالمين بالعبث بوحدته ووجوده واستقلاله وهنا سيدي الرئيس لا يخفى على احد أن وجودنا الفعال في مسارات التفاوض قد ساهم في الازاحة التدريجية لهذه القيود السياسية والاقتصادية التي استهدفت كياننا ووجودنا والأهم من ذلك كله ان الأردن وفر مظلة الوفد المشترك ليمكن الأخوة الفلسطينيين ان يبلوروا هويتهم المستقلة ويتحدثوا باسم قضية شعبهم مع كل الدعم والتأييد الذي فرضته وتفرضه الأواصر المتميزة الخالدة بين الشعبين التوأمين .

**معالي الرئيس : الأخوة النواب .**

من دراستي لمعاهدة السلام بين حكومة

المملكة الاردنية الهاشمية واسرائيل أخلص الى الايجابيات التالية :

١ - ترسيم الحدود الغربية والتي لا يمكن تخطيها حسب المواثيق والأعراف الدولية مستقبلاً .

٢ - عدم السماح بالهجرة القسرية ، والكل يعلم كم عانينا من الهجرة الى الاردن وكم تحمل الشعب الاردني من جراء ذلك وكم تحملت خزينة المملكة الاردنية لتقديم الخدمة للأخوة المهاجرين والنازحين .

٣ - التزام الدول الاوروبية وامريكا بالمساعدة في تنمية المنطقة وهذا حق لنا عليهم لأن الأردن تحمل الكثير بشكل مباشر وغير مباشر في سبيل الحفاظ على امن واستقرار منطقة الشرق الاوسط والعالم وذلك باتباعه دوما سياسة الاعتدال بعيداً عن كل تطرف .

٤ - استعادة حقوقنا في الحياة وانشاء مشاريع المياه المشتركة في المستقبل وبهذا نبني سياستنا الزراعية على اساس علمي متين .

٥ - حرب على المخدرات وتجارها ومحاصرتهم بكافة السبل .

٦ - التنمية الاقتصادية تجاريا وتنمية أخدود وادي الاردن .

٧ - فتح المجال أمام الاردنيين أفرادا ومؤسسات للاستفادة من امكانيات هائلة في كافة المجالات ونقل التكنولوجيا وتسخيرها لمصلحتنا في كافة المجالات .

٨ - والأكثر ايجابية بهذه الاتفاقية معالي الرئيس ان جلالة الملك الحسين المعظم التزم بكل ما جاء بهذه الاتفاقية ونحن نلتزم بما التزم به لاننا تعودنا ان قائد الوطن ما اتخذ قراراً الا وكان في قلبه وعقله ووجدانه مصلحة الشعب الاردني والامة العربية والاسلامية كيف لا ونحن نعرفه انه صاحب الرأي السديد وصاحب القرار الشجاع المبدئي وعودنا انه خلص ويخلص ان شاء الله هذا البلد من كل الاعاصير التي كانت تود النيل من كينونته لذلك سيدي الرئيس كنائب ممثل للشعب الاردني وواحد من هذه الاسرة الكبيرة واعلنها بانني مع الحسين ومع ما التزم به الحسين .

**معالي الرئيس : السادة النواب المحترمين .**

بالنسبة لاتفاقية السلام فانها تمر بمراحلها الدستورية الآن فهنا يقع على عاتق هذا المجلس الكريم وعلى الشعب الاردني العبء الاكبر لمواجهة مرحلة ما بعد السلام ، فمطلوب منا اكثر من اي وقت مضى رص الصفوف واستيعاب المرحلة القادمة وان نكون على اكبر قدر من الوعي والمعرفة .

وفي الختام فانني اتضرع الى الله العلي القدير ان يحفظ الاردن واحة أمن واستقرار تحت ظل القيادة الهاشمية جلالة الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،



**معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،** الزميل ضيف الله المومني ثم يليه الزميل ذيب انيس .

**السيد ضيف الله المومني :**

بسم الله الرحمن الرحيم

« ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم واذا اراد بقوم سوءاً فلا مرد له ومالهم من دونه من وال » . صدق الله العظيم .

معالي الرئيس . حضرات الزملاء المحترمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

قبل ان ابدأ اي حديث آمل من الحكومة المحترمة ان تسرع في تقديم قانون الافراز المعدل لأنه الاهم بالنسبة للناس الذين يسألون عن هذا القانون . ولو على صفة الامهال في مجلس النواب .

ان معاهدة السلام بين اليهود وبين اية دولة عربية تعتبر خياراً صعباً من بين خيارات صعبة . ولكنها مع الاردن تعتبر الاصعب وذلك لان الاردن ليس فقط لنفسه وانما على مدى التاريخ الحديث هو لغيره فأرضه ارض الحشد والرباط والاردن بقيادته يمثل دور حادي الركب في المنظومة العربية والاسلامية ، فرح العدو لها كثيراً اضعاف ما لمعاهدة كامب ديفيد فعن طريقها تجرأ الكثير من العرب لفتح الابواب امام اليهود فكانت معبراً ومنفذاً لهم للمغرب العربي والمشرق العربي بل وحتى ان بعض الرؤساء المسلمين تجرأ وزار اسرائيل قبل ايام لانه لا لوم عليه بعد الذي حدث . .

**معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .**

لقد سمعت الكثير من تحليل المؤيدين والمعارضين للمعاهدة ولما كنت من الذين لا يحبون التكرار فإنني أعيد باللائمة بعيداً في فترات مضت صوت فيها المؤتمرون تحت عنوان قمة اسلامية صوتوا الى جانب ان تكون القضية فلسطينية فكل هذه الخطوات وغيرها قادت الى ما نرى من الضعف العربي والاسلامي ناسين تلك القصة التي مرت في مرحلة الدراسة المبكرة عن ذلك الشيخ الذي جمع ابناءه واعطاهم حزمة عصي وطلب منهم كسرها فلم يستطيعوا ولما حل الحزمة وطلب منهم كسر كل على حدة استطاع ذلك بسهولة ، وهكذا هو الذي حدث معنا حيث حُلَّ عقدنا وانفرد بنا عدونا واحداً واحداً يحدث هذا الى جانب سلسلة الاخطاء التي مرت بها العديد من الدول العربية حين وجهت سهامها للجبهة الداخلية تشريداً وتقتيلاً لأفراد شعوبها بتهم واهية منذ الخمسينات وحتى اليوم فما زاد في ضعفها وهوانها على عدوها .

**معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .**

ينكر البعض منا وحتى من غيرنا ينكر على من يريد العودة للماضي ليستفيد منه في الحاضر من أجل المستقبل . لهولاء اقول . لقد اعتمد العدو اليهودي كثيراً على خرافات تعود لالاف السنين بان ارض فلسطين لهم وكانوا

يربون اجيالهم على ذلك من حب تلك الارض باعتبارها لاجدادهم ونحن ما زلنا على عتبة زمن النكبة وجيل النكبة ما زال حيا ويراوده ان يصفي مشاعره وحنينه واشواقه لأرضه التي خرج هو منها وليس جده ، ثم ذلك الذي اتهم غيره ان يعيش في الماضي فلماذا هو ينظر للماضي فيعمل جاهداً لتحقيق السلام لليهود في فلسطين ليتسنى ليهود امريكا الرحيل الى فلسطين ذلك الذي فهم درس ونصيحة الرئيس الاميريكي الاسبق فرانكلين حين خطب في مجلس النواب الامريكي قائلاً " ايها السادة في كل ارض حل بها اليهود اطاحوا بالمستوى الخلقي وافسدوا الذمة ، انني احذركم ان لم تبعدوا اليهود نهائياً فلسوف يظلم ابناؤكم واحفادكم . ان اليهود لن يتخذوا مثلنا العليا ولو عاشوا بين ظهرانينا عشرة اجيال فان الفهد لا يستطيع ابدال جلده الارقط " . فمساعدة امريكا لهم ليست لسواد عيونهم ولكن لابعادهم خوفا على الاجيال الامريكية من هذا الوباء الذي اعترف به اليهود انفسهم وذلك على لسان المفكر اليهودي ليفي اسكار حين قال . " نحن معشر اليهود صنعنا الحرب العالمية . نحن اليهود لسنا الا مصلي العالم وحارقيه وقاتليه " . من اجل ذلك لا بد من اخذ العبرة من التاريخ ولا بد من العودة الى التاريخ علنا نجد بديلاً انفع لنا مما نحن فيه ، فيوم تعرض وطننا في القرن العاشر لحملات الفرنجة انتبه حاكم مدينة واحدة فقط وهي الموصل وهو عماد الدين زنكي فربى الاجيال في المدينة تربية ايمانية جهادية وكذلك حذا نور الدين زنكي حذوه وكذلك صلاح الدين والخليل بن قلاوون والاشرف بن خليل الذي صفى اخر معاقل الفرنجة في بلدة عسقلان ولم يكونوا عرباً وليس اليوم عربا انهم مسلمون ايها الاخوة وطهرت البلاد على ايديهم بعد مئتي سنة ولم يتطرق اليأس الى نفوسهم وعندما عملوا بعض المعاهدات لم تكن دائمة وشاملة .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .

لكل امر من الامور ايجابياته وسلبياته وكذلك المعاهدة من ايجابياتها الظاهرة كما يحلوا للبعض اعتراف العدو بحدودنا ، وكاننا بحاجة الى اعتراف المغتصب ليضفي علينا شرعية وجودنا وهب اننا جميعاً سرنا في اتجاه يعاكس المعاهدة ثم ضربنا عدونا بقنبلة ذرية فما الضير في ذلك اليس هو جاهلي ذلك الشاعر الذي قال " لا تسقني كأس الحياة بذلة

بل فاسقني بالعز كأس الحنظل "

ثم اخواتي الكرام ، اريد ان القي مثالا على اسماعكم لعل فيه توضيحاً اكثر من هم اليهود .

التقى رجل راكباً دابته بيهودي عجوز فقال له اليهودي احملني معك على دابتك فرق له وحمله ثم سار قليلاً ، فقال اليهودي ، ما اقوى دابتك ، فلم يرد عليه الرجل واستمر ماشياً . وبعد قليل قال له ما اقوى دابتنا فقال له الرجل انزل قبل ان تقول ما اقوى دابتي ، فانتبه الرجل قبل ان يخسر دابته ، فهلا انتبهنا قبل ان نفاجأ بما هو اعظم فاليهود بعد الاعتراف بهم لا حد لاطماعهم فلا عهد لهم ولا امان لهم ، وهم يلقنون تلاميذهم من سن التمهيدي يلقنونهم مزاعم يعيدونها للتلمود وهي تقول :

( كتب الرب القتل على من يسكن بين البحر الابيض المتوسط ونهر الفرات ، وذلك حتى يكبر اليهودي فاذا قتل طفلا او كبيراً او رجلا او امرأة يعتقد اعتقاداً جازماً انما يقتل ذبابا فلا مكان للجنس البشري ان لم يكن يهوديا في قاموس اليهود ) .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .

سمعت قبل ايام قلائل دولة رئيس الوزراء المحترم في مقابلة صحفية يقول " هناك صعوبات قد تحدث بعد المعاهدة " ومع اني لا استطيع تحليل كلام الرئيس ومعرفة ما يرمي اليه ولكني اطلب من الله ان ينور قلبه وبصيرته لرؤية المزيد من الصعوبات والمخاطر التي يتسبب بها اليهود لغيرهم فهم وان اتهموا غيرهم بالارهاب والتطرف الا انهم اساتذة في هذا المجال ، وبالتالي لا بد من الحذر واخذ الحيطة فلا بأس وان مرت المعاهدة فلا بأس نبدأ من الصفر فحياة الامم كحياة الافراد من حيث الولادة والنشأة والافول فالبداية تكون بالانتباه للاجيال التي تعمل من اجلها فتحصن بتربية جيدة قوامها الاسلام ورائدها الحق وعمادها الاخلاق وميزانها الشريعة وغايتها رضوان الله عز وجل ، والباحث عن العزة طريقها واضح " ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين " .

والسلام عليكم .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الزميل ذيب انيس ثم يليه الزميل انور الحديد .

**السيد ذيب انيس :**

بسم الله الرحمن الرحيم

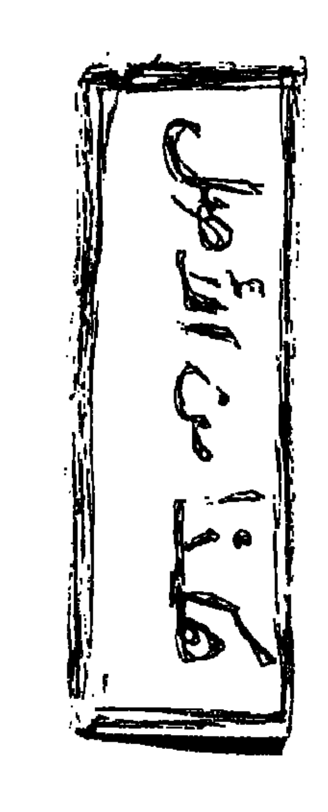
الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه .

**معالي الرئيس ، النواب المحترمون .**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بعد الاطلاع على مواد وبنود المعاهدة المعروضة على مجلسكم الكريم نجد ان هذه المعاهدة فوق معاهدة انهاء حالة حرب بين طرفين وترسيم حدود بينهما . انها شملت كل شيء . ولا اظن ان معاهدة مثلها وقعت بين طرفين من قبل قط . حيث انها لم تترك موضوعاً من المواضيع الحساسة الا نصت عليه وجمعته ، موضوع الاقتصاد والبيئة ، وحسن الجوار ومحاربة الجريمة والنقل والطرق والملاحة والطيران المدني والبريد والاتصالات والسياحة والطاقة والصحة والزراعة والثقافة والمطبوعات ولم يبعد الا ان تنص هذه المعاهدة على دمج مجلس النواب والوزارة بين الطرفين . ان هذه المعاهدة تعني فتح جميع الابواب في وجه وسائل اليهود في الهيمنة والتغول على اقتصادنا





وثقافتنا وغير ذلك ، ان هذه المعاهدة تجعل من بلدنا الاردن بوابة انطلاق لكل ما عند اليهود ليصلوا الى الدنيا كلها عن طريق بلدنا ، ويمكنهم ايضاً من الهيمنة على البلاد العربية حسب شعارهم المنقوش على باب الكنيست " ملكك يا اسرائيل من الفرات الى النيل " وقد قال احد قادتهم بن غوريون ( سنحتل البلاد العربية اما بالدبابة واما بالمحراث ) .

**معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .**

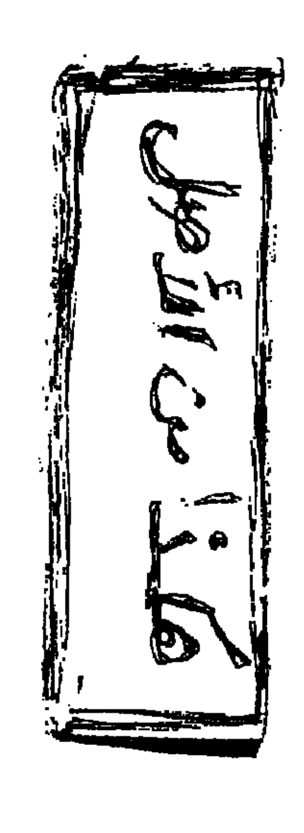
وجاءت هذه المعاهدة لتجعل من الاردن البلد العربي المسلم سداً منيعاً أمام اي خطر قد يصيب اليهود في الارض المحتلة فلسطين ، حيث نصت المادة الرابعة من المعاهدة بعدم السماح بدخول او اقامة او عمل قوى ، عسكرية او عسكريين او معدات عسكرية تعود لطرف ثالث على اراضيها او من خلالها او في احوال يمكن ان تخل بسلامة الطرف الاخر . والبند الخامس من نفس المادة الرابعة ينص : يتخذ الطرفان اجراءات ضرورية وفعالة وسيتعاونان في مكافحة الارهاب بكل اشكاله ويتعهد الطرفان باتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول ووجود وعمل اي منظمة او مجموعة اذا كانت تهدد امن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف ، وهناك بنود أخرى مشابهة في الاتفاقية .

**معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .**

كيف يمكن ان يتم هذا التعهد من طرفنا ، والحق لا زال مغتصباً . والديار والمقدسات في فلسطين التي تعود ملكيتها لستة ملايين انسان عربي ومسلم لا زالت محتلة من قبل اليهود ، لماذا نقبل لانفسنا كاردنيين . والاردن جزء من الامة العربية والاسلامية . لماذا نقبل أن نكون سداً منيعاً في وجه زحف الايمان القادم القريب من قبل الامة العربية والاسلامية . ان امتنا لا تطيق ان تبقى مقدساتها مغتصبة والسيادة عليها للوافدين من شعوب ودول شرقية او غربية .

وقد شهد للزحف الايماني انه قادم رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال " لتقاتلن اليهود انتم شرقي الاردن وهم غربيه ، فينصركم الله عليهم " . حتى يختبئ اليهودي وراء الحجر والشجر فينادي الحجر والشجر يا عبد الله يا مسلم ورائي يهـودي تعال فاقتلـه الا شجر الغرقد ، فانه من شجر اليهود .) وقد اكرم الله تعالى بلدنا الاردن ان يكون بوابة التحرير للارض الطيبة المقدسة فلسطين كلما احتلها عدو ، وجعل الله تعالى بلدنا الاردن ساحة تجميع للمجاهدين الصادقين الذين يعبرون النهر لرفع الظلم وطرد الظالمين المحتلين .

فعبور سيدنا طالوت بجيشه لمحاربة الجبارين المحتلين لفلسطين كان من الاردن ، وفتح ابي عبيدة لبيت المقدس كان من الاردن ، وفرك انوف ملوك الافرنج في حطين والقدس الشريف على يدي البطل صلاح الدين كان من الاردن ، والفتح القادم سيكون من الاردن باذن





الله تعالى . وهذا شرف عظيم جعله الله تعالى لهذا البلد بلد الحشد والرباط . كما هو شعار الحركة الاسلامية .

**معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .**

ان الذي يظن ان هذه المعاهدة ستستمر طويلاً لا اظنه الا جاهلاً بطبع اليهود وفطرتهم واخلاقهم التي شهد بها القرآن الكريم ( أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم ) هذا طبعهم هكذا الذي كان بينهم وبين رسول الله في المدينة المنورة سواء يهود بني قينقاع أو النضير أو قريظة وكتب السيرة الشريفة مليئة بالشواهد . ونحن ايضاً نرى الآن تصريحات رجال السياسة فيهم شيئاً وتصريحات رجال الدين شيئاً آخر رجال السياسية ينادون بالسلاح ورجال الدين يصرون على الاغتصاب والاستمرار في القتل لاصحاب الحق ، بعد مجزرة الحرم الابراهيمي التي راح ضحيتها عشرات الشهداء والعشرات من الجرحى . اصدر الحاخام ( البا ) فتوى من تسع عشرة صفحة يبيح فيها لليهود قتل النساء والاطفال . بحجة ان هؤلاء يقدمون المساعدة للذين يؤمنون بالجهاد . وفتوى أخرى وردت في كلمات الحاخامين . ابراهاهم شبير او شاؤول يسرائيلي اثناء احتفال بمناسبة اقامة مركز ديني يدرس التوراة . هذه الفتوى تدعو جنود اليهود والمستوطنين على التمرد ورفض اوامر القيادة العسكرية التي تقضي باخلاء المستوطنات من الاراضي المحتلة وخاصة الجولان . وفي مدينة اشدود قبل ايام قليلة افتتح اليهود مركزاً يمارس فيه رقص الديسكو وفواحش ومحرمات اخرى واطلقوا على هذا المركز اسم ( مكة ) واقاموا على جدران هذا المركز الخارجية صوراً ورسومات للكعبة الشريفة ومآذن المسجد الحرام في مكة المكرمة .

هؤلاء هم اليهود امام العهود والمواثيق .

**معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .**

انني كمسلم اتسائل حول المادة الرابعة التي جاءت بنودها تمنع ايا من الطرفين من عبارات التحريض والتهديد بالقوة وتمنع المعاهدة الاعمال والانشطة الاخرى التي تمس الطرف الاخر الى غير ذلك . أتسائل هل تشمل هذه البنود قراءة القرآن الكريم وتعليمه وفتح دور القرآن الكريم لتتعلمه الاجيال المسلمة . وان هذا القرآن الكريم لا تكاد سورة من سوره تخلو من ذكر اليهود وحكم الله فيهم وتحيز أئمة اليهود بجانب مشركي قريش عندما كان يسألهم المشركون اطريقنا وسبيلنا اهدى واصنامنا أم محمد ودينه ، فكان جواب اليهود بل أصنامكم وطريقكم اهدى سبيلاً ، حتى نزلت الاية الكريمة في سورة النساء تفضح أئمتهم وتلعنهم « الم ترى الى الذين اوتوا نصيباً من الكتاب ، يؤمنون بالجبت والطاغوت ، ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين أمنوا سبيلا ، اؤلئك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجد له سبيلا » .

فهل يا ترى تعتبر قراءة مثل هذه الايات وتعليمها لابنائنا مخلة ببنود الاتفاقية أم لا .

**معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .**

ان كثيراً من الزملاء في كلماتهم ذكروا بجانب هذه المعاهدة معاهدات الرسول صلى الله عليه وسلم ، وانا اقول هذا شئ جميل ان نأخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذه المواقف وأبرزها كثرة المشاورة والاخذ برأي المعارضة في اكثر الاحيان . وعلى سبيل المثال لا الحصر كانت رغبة الرسول صلى الله عليه وسلم .

ان يعطي للعدو في معركة الخندق نصف ثمار المدينة مقابل ان يفك العدو الطوق والحصار عن المدينة المنورة وقبل ان يشرع النبي صلى الله عليه وسلم استشار الصحابة . فكان رأي الانصار على لسان سيدهم سعد بن عبادة رفض هذا الرأي وقال يا رسول الله انا كنا في جاهلية قبل الاسلام وما كنا نسمح لهم بشئ من ثمارنا الا قرى . وبعد ان هدانا الله للاسلام نعطيهم نصف ثمارنا . لا والله . والله ليس لهم الا السيف ، واحترم النبي الرأي الاخر وعمل به وصبر على البلاء حتى جاء نصر الله تعالى . فهل تستفيد الحكومات العربية من سيرة هذا النبي في احترام الرأي الأخر والاخذ به كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم .

**معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .**

من خلال حرصنا على طهر تراب بلدنا الاردن العزيز ، ومن خلال حرصنا على اقتصادنا من ان يتغول عليه اليهود ، ومن خلال حرصنا على بقاء ثقافتنا العربية الاسلامية من ان تداخلها ثقافة اليهود ، ومن اجل حماية اخلاق ابناء هذا الجيل في هذا البلد العزيز فانني اعارض هذه المعاهدة وستذكرون ما اقول لكم وافوض أمري الى الله ...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الزميل انور الحديد ثم يليه الزميل بسام حدادين .

**السيد انور الحديد :**

بسم الله الرحمن الرحيم

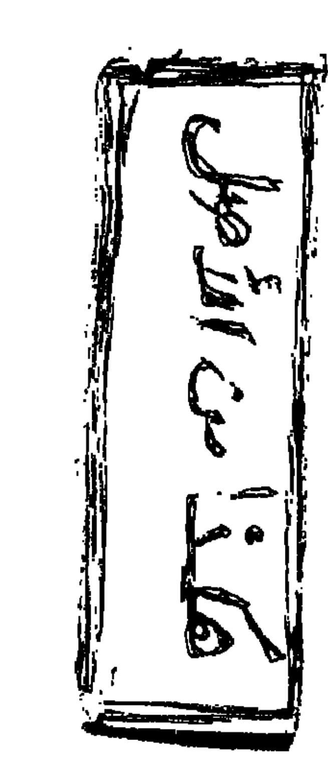
**معالي الرئيس**

**السيدة والسادة الزملاء ،**

اود ان احصر ملاحظتي حول معاهدة السلام بين المملكة الاردنية الهاشمية ، ودولة اسرائيل على المادة ٨ اللاجئون والنازحون :

تؤلف هذه الفئة ركنا اساسيا في كياننا الوطني ، لذا فان حاضرها ومستقبلها جدير باهتمام خاص ، وبامعان ادق في مضمون هذه المادة وشموليتها .

أ - ان حصر امر النازحين في لجنة رباعية بمشاركة مصر وفلسطين بالاضافة للاردن واسرائيل دون تحديد قواعد عملها ومنطلقاتها





لا يضمن فعالية عمل اللجنة ولا يؤمن سلامة معالجة امر هذه الفئة وذلك بعودتهم الى مواقع سكنهم العادية في وطنهم قبل ١٩٦٧/٦/٥ .

ب - ان ربط قضية اللاجئين والعمل لها في اطار المجموعة المتعددة الاطراف التي انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام او في اطار ثنائي يتفق عليه ويتزامن مع المفاوضات الخاصة بالمناطق المشار اليها في المادة " ٣ " الخاص بالحدود الدولية لا يحدد اسلوبا فعالا في علاج قضية هذه الاكثرية من ابناء فلسطين الذين ارغموا على الهجرة الى الاردن اثر احداث ١٩٤٨ ، واصبحوا جميعاً بعد ١٩٥٠ مواطنين اردنيين .

ج - ان حصر معالجة قضايا اللاجئين والنازحين هذه وحقوقهم من خلال تطبيق برامج الامم المتحدة وغيرها من البرامج الدولية بما في ذلك المساعدة على توطينهم انما يهدف بشكل واضح الى الغاء حقهم الطبيعي في العودة الى وطنهم او في الحصول على تعويض كامل عن ممتلكاتهم واموالهم وفقا لقرارات الامم المتحدة الخاصة والمعروفة في هذا الشأن ، ولقد كان الاولى في معالجة هذه القضية ان يؤكد الاطار العام لمعالجتها وهو الالتزام بتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بذلك وهما القرار رقم " ١٨١ " بتاريخ ٢٩ /١١ / ١٩٤٧ ، والقرار رقم " ١٩٤ " بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ ، واللذان اشترطت الامم المتحدة والتزمت اسرائيل بتنفيذهما كشرط اساسي للاعتراف بعضوية اسرائيل في الامم المتحدة بتاريخ ١٩٤٩/٥/١١ .

إن اهمية هذه الشريحة الكبيرة من المواطنين الاردنيين ودورها الفاعل في المجتمع وفي الاقتصاد الاردني يستوجب العمل على تعديل شمول هذه المادة واطارها العام وبشكل يجعلها اكثر مصداقية وعدلا وفعالية .

هذا الامر الذي بحاجة الى ان لا نتناساه ونعيد التذكير به ونعمل على تنفيذه لان القاعدة الاساسية في اعادة الحقوق الى اصحابها الشرعيين .

**معالي الرئيس ،،،**

**السيدة والسادة الزملاء ،،،،**

انه وفي الوقت الذي استطاعت الاردن ان تعيد حقوقها في الارض والمياه والسيادة فانه مطلوب منها وهي التي اعطت القضية الفلسطينية عبر نصف قرن اهتمامها الاساسي ووضعت كافة امكانياتها من اجل القضية الفلسطينية والتي هي القضية المحورية في الشرق الاوسط فان القيادة الاردنية والتي دأبت على مواصلة الكفاح من اجل الحقوق الشرعية للفلسطينيين مطالبة الان واكثر من اي وقت مضى اعطاء هذا الموضوع جل اهتمامها ولنا كبير الثقة بان هذه القضية سوف تعطى الاهتمام الذي تستحقه .

وكلمة انصاف : فان الوفد المفاوض

برئاسة الرئيس المجالي قد اعطى المثل على الانتماء الحقيقي واعطى الاردن احساسا عظيماً بصدق ابناءه وعطائهم غير المحدود . ويقينا ان ذلك ما كان بالامكان ان يتم الا بتوجيهات راعي المسيرة وقائد الوطن الذي اعطى للاردن حياته امتداداً للهاشميين الاوائل .

واذا ما كان من كلمة اخرى تقال فاننا يجب ان نؤكد بان هذه الامة والتي هي خير امة اخرجت للناس تستحق منا جهوداً مكثفة لاعادة اللحمة الى بنيتها وتأكيد التضامن العربي ضمن خضم النظام العالمي الجديد والذي لن يكون لاي دولة في هذه المنطقة من دور اذا لم نكن قادرين على تشكيل جبهة عربية اسلامية واحدة تتحدث لغة واحدة وتعمل من اجل مصير ومستقبل هذه الامة .

واخيراً لا يسعني وانا اسمع قول الحسين وولي عهده الحسن حفظهم الله بان المعروض احد الخيارين وقد اخترنا الاقل ضرراً ، ولهذا وجدت ان من مصلحة الوطن ومن اجل مستقبل ابنائه ان اكون الى جانب هذه المعاهدة مؤيداً ومباركاً والله من وراء القصد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الزميل بسام حدادين ثم يليه الزميل بدر الرياطي

**السيد بسام حدادين :**

السيد الرئيس ،،

الزملاء الكرام ،،،

سلام عادل وشامل عليكم . وبعد ، فقضايا الوطن ، لا تتحمل المزايدات ولا المناقصات ، ففي محراب الوطن ، كلنا سواء حكومة ومعارضة ، نتسابق للذود عن حياضه وسيادته وكرامة ناسه .

- وهنا انصت الجميع واستمعوا لأذان الظهر ثم اكمل السيد بسام حداين كلمته -

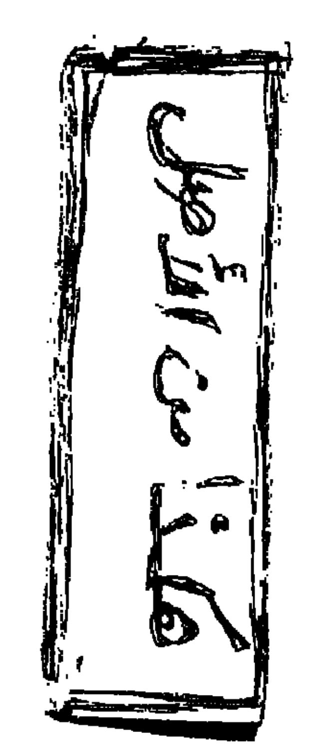
وكي نكون كذلك بالفعل لا بالقول ، علينا ان نسمع بعضنا جيداً ، وان نسعى الى ذلك ونبحث بكل السبل التي تضمن تفاعل كل الاراء ونحسم امورنا باوسع اشكـال المشاركة في صنع القرار الوطني .

وفي هذا السياق نسأل !

هل تحققت هذه الشروط في سياق التحضير الى " المعاهدة " هل تعاملت الحكومة مع هذا الشأن ، بهذه الروحية والمسؤولية الوطنية / مع المعارضة بتلاوينها المختلفة !!

الجواب واضح لا يحتمل اللبس .

فقد اندفعت الحكومة منذ مدريد وهي تصم الاذان وتتعامل مع المعارضة ، بروحية عدائية ، تتستر على المعلومات وتضلل الرأي العام وتخفي نواياها الحقيقية .





وكلما تقدمت المفاوضات ، كان الحصار يشتد على المعارضة وتحصر المشاركة في صنع القرار على أضيق الدوائر واحيانا الافراد .

فلم تغيب المعارضة وحدها عن المشاركة / بل جرى تغيب المؤيدين ايضاً / سواء في مجلس النواب / او الاحزاب السياسية / ولا ابالغ ان قلت ان الفريق الوزاري كان اخر من يعلم ايضاً .

ألا يعود هذا السلوك الى الريبة .../ الموضوع ليس الثقة من عدمها بالافراد وفي الفريق المفاوض ... الامر يتعلق بحق الشعب وقواه الحية ومؤسساته الدستورية بالمشاركة في صنع القرار .

لننظر الى الطرف الاسرائيلي المقابل ونرى كيف تعامل مع المعارضة ، لم نسمع عن حالات اعتقال او منع مسيرة او اعتصام بل حوارات دائمة لا تنقطع بين الحكومة والمعارضة .

لا ادري لماذا يضيق صدر الحكومة من المعارضة ولماذا لم توظف المعارضة كورقة في المفاوضات ، تمكننا من تحسين شروط التفاوض . كما فعل الجانب الاسرائيلي الذي يحسب الف حساب للرأي العام وللمعارضة .

انني اسجل هنا ، بان ادارة المفاوضات ، لم تكن محصلة لارادة الشعب بل كانت اجتهاد دوائر ضيقة ومستشارين من التكنقراط غير المسيسين .

واسجل ايضاً ، بان مجلس النواب ولجانه المختصة ، كان الغائب الاكبر ، بمشيئة الحكومة وبتقصير من المجلس في ان ينتزع دوره في الرقابة والمشاركة .

ماذا عن المعاهدة .

ابدأ بالتأكيد على انني من انصار التسوية السياسية القائمة على اساس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن . فهل هذه المعاهدة ، تقوم على هذا الاساس ! اجيب بوضوح لا ، ولنرى كيف .

الخطيئة الاولى التي وقعت بها الحكومة ، كانت بان قبلت بتجزئة الصراع العربي - الاسرائيلي منذ مدريد ، وما تلى ذلك من مفاوضات على المسارات العربية - الاسرائيلية ، فقد كان واضحاً ان سكة المفاوضات في مدريد وضعت على مسار يعتبر قرارات مجلس الامن مرجعية / وليست ميدان تطبيق ، مما اعطى الطرف الاسرائيلي فرصة التفرد بالاطراف العربية وتوظيف تناقضاتها / مما مكن الطرف الاسرائيلي من تنظيم خطواته على المسارات التفاوضية ، بما يضمن له افضل النتائج . التي مكنته من البناء عليها في مفاوضاته مع الاطراف الاخرى ، فكان الاختراق الاول في اوسلو مع الجانب الفلسطيني ، حيث تمكنت اسرائيل من

اصطياد الطرف الفلسطيني ، واخرجت بذلك الموضوع الفلسطيني ، وذيوله من جدول اعمال التفاوض مع الاطراف الاخرى .

فقضية اللاجئين والنازحين رحلت الى ترتيبات المرحلة النهائية / وقضية القدس / والمستعمرات كذلك .

وحكومتنا بدل ان تعترض على ذلك ، اعتبرت الموضوع شأنا فلسطينيا صرفا وبنت سياستها اللاحقة على ذلك .

من قال بان قضية اللاجئين والنازحين ليست قضية اردنية / بنفس درجة فلسطينيتها ، الا يقيم على ارضنا وبين ظهرانينا مليونان من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين .

لماذا نوافق على تاجيل البت بمصيرهم / ونوقع معاهدة صلح شاملة قبل ان تحل هذه القضية الكبرى .

هل يكفي ان تحيل المعاهدة هذا الامر الهام والخطير الى اللجنة الرباعية . حتى مع تحديد اسس التعامل النظري واسس الحل .

ما الذي سيضمن لنا ان توافق اسرائيل على حل وطني عادل لقضيتهم ، اقول ( حل وطني ) بمعنى العودة الى وطنهم وليس حلاً انسانيا بالرحمة والشفقة الزائفة .

واحالة امر اكثر من مليون لاجئ الى مفاوضات المتعددة ، يعني بوضوح البحث عن حل انساني يستثني حق العودة لهؤلاء وهذا هو التوطين بعينه .. وبعبارة اخرى انه شكل من اشكال مشروع الوطن البديل .

لا يكفي ان تقول لنا الحكومة ان الفلسطينيين في " اوسلو " وافقوا على تأجيل بحث قضية اللاجئين والنازحين . فنحن في المعارضة الديمقراطية رفضنا اتفاق " اوسلو " وحذرنا في حينه من البناء على نتائجه وقلنا ان شكل الحل الذي ترسو عليه القضية الفلسطينية يعنينا مباشرة بحكم التداخل القائم بيننا .

ولا يكفي ان نقول بان الفلسطينين اختاروا حلهم ويرفضون التنسيق معنا ونسلم بالطروحات الاسرائيلية .

كان باستطاعتنا ان نجمد التفاوض ان نراوغ .. ان نناور الى ان نضمن حلاً وطنيا عادلاً لقضية النازحين واللاجئين .

الخطيئة الثانية التي ترتكبها الحكومة في المعاهدة .. هي اخراجنا من ميدان الصراع العربي الاسرائيلي قبل ان تتحقق قرارات الشرعية الدولية في الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة واعطاء الشعب الفلسطيني حق في تقرير مصيره . وهنا اسأل بمرارة !! منذ متى كان صراعنا مع اسرائيل بسبب الاراضي الاردنية المحتلة وبسبب مصادرة اسرائيل لحصتنا في المياه .. الم تكن هذه نتيجة لا سببا ..

كيف نرضى على انفسنا ان نوقع معاهدة صلح مع اسرائيل ولا زالت اسرائيل تحتل الجولان وجنوب لبنان ولم تطبق حتى



اتفاق " اوسلو " في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

كيف نقبل بتوقيع معاهدة صلح مع اسرائيل ولم نضمن حلاً عادلاً لقضية القدس ونكتفي باشارة الى دور تحمل في الحل النهائي .

لماذا لحست الحكومة كلامها عن الحل الشامل وعودة جميع الحقوق العربية كشرط لتوقيع معاهدة السلام .

كم مرة تحت هذه القبة جرى التأكيد على كل ذلك . واليوم تطلب منا الحكومة ان تلغى ذاكرتنا وعقلنا وان نوافق على المعاهدة !! التي اخرجتنا منن حلبة الصراع .

وقد اصابت لجنة الشؤون الخارجية في المجلس حين قالت " ما من شك ان هذه النقلة في حياتنا ( الاتفاقية ) تجئ لتهز مفاهيم نشأ جيلنا عليها " .

نعم ... ايها السادة ان الاتفاقية هزت مفاهيمنا للصراع العربي الاسرائيلي لم نكن على خطأ فقد قزمت دورنا واخرجتنا من الصراع قبل ان نرى احلامنا في سلام عادل يتحقق .

نأتي الآن الى ما سمي بمشكلاتنا مع اسرائيل او الحقوق الاردنية . وهل نجحنا في استعادتها كاملة ام منقوصة .بداية اود ان اؤكد ان حدود الاوطان لم تعد اليوم علامات واسلاك شائكة فقط بل اجراءات وقوانين وانظمة اقتصادية وسيادية .. ايضاً ، فاختراق الاوطان والهيمنة عليها ، يمكن ان يتحقق بوجود علامات حدودية واسلاك شائكة ومكهربة وحقول الغام ايضاً .. ونماذج دول الخليج من حولنا شاهد على ما اقول ..

مع ذلك فان تسليم اسرائيل العدوانية التوسعية بوجود حدود شرقية لها امر ايجابي ومهم .

اما بخصوص الاراضي الاردنية المحتلة وحقوقنا في المياه . فان المعاهدة تركت جزء غاليا من الاراضي الاردنية تحت الاستغلال والاشراف والاستثمار الاسرائيلي ، في الوقت الذي جرى الاقرار فيه بالسيادة الاردنية الاسمية على تلك الاراضي ...

فهل يعقل ان نقبل ، بان لا تتضرر المصالح الاسرائيلية المكتسبة بالعدوان ونبحث لها عن حل على حسابنا ...

لماذا لا يرحل المزارعون المستوطنون في ارضنا الاردنية فهم معتدون ولا يوجد منطق سوى منطق القوة والغطرسة الصهيونية ، تجعلهم يتمسكون باستثماراتهم وحقوق حفنة من المستوطنين .

وفي موضوع المياه فان حقوقنا المائية ، ليست قائمة ايضاً وانا ما جرى الاقرار به لا يمثل الا جزء من الحقوق الاردنية في المياه ، وان ما وعدت بحله المعاهدة لا يتعدى وعوداً



بالبحث عن مصادر مياه جديدة / وعمليات تحلية وتشييد سدود لحصر مياه الامطار ، في الوقت الذي جرى فيه السماح للمحتل الاسرائيلي باستثمار المياه الجوفية غير المتجددة في جنوب البلاد .

مقابل ذلك اعطينا اسرائيل السلام والامن والتطبيع الكامل وعلى كل المستويات .

نحن لا نقلل من أهمية الحقوق التي استردتها المعاهدة لكن ثمن ذلك كبير جداً ، ونعتقد ان باستطاعتنا حتى في ظل الظروف وموازين القوى المعروفة للجميع ، ان نحصل على ما هو افضل وان نظل جزء من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي وان نتساند مع الاشقاء العرب من اجل تحسين شروط التسوية الشاملة .

لسنا ضد وضع المصالح الوطنية الاردنية اولاً ، فهذا منطق الاشياء ، لكن المصالح الوطنية الاردنية ليست كما تحاول الحكومة والاعلام الرسمي تقزيمها الى اراض اردنية محتلة ومياه مغتصبة وحدود غير مرسمة ...

اننا معنيون بشكل الحل المطروح للقضية الفلسطينية لان ذلك ينعكس سلباً او ايجاباً على المصالح الوطنية الاردنية وهذا لا يعني ان نطرح انفسنا بديلاً عن الفلسطينيين ...

ولا يعني الاستسلام لمزاج القيادة الفلسطينية انه يعني ان لا نصفي حسابنا مع اسرائيل قبل ان نطمئن على ان حل القضية الفلسطينية لن يكون على حسابنا ...

ان نطمئن بان القدس ستؤول للسيادة العربية ، ان نطمئن اشقاءنا السوريين واللبنانيين في احسن ظروفهم التفاوضية .. لان مصالحنا الاردنية تتأثر بشكل الحل ايضاً على المسارات الاخرى انني على ثقة من أننا لم نحصل على شيء اضافي نتيجة لتسرعنا واندفاعنا نحو حل منفرد ..

دلوني على شئ واحد فزنا به نتيجة لتفردنا .

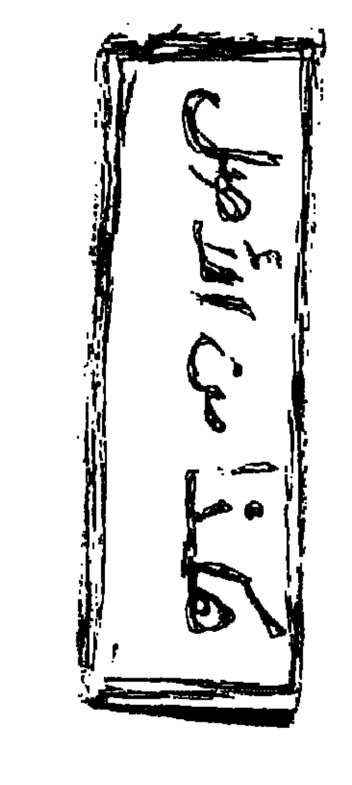
شبه الاجماع الاسرائيلي في الكنيست على تأييد المعاهدة الا يعني شيئاً ..

اظن انه يعني ان الثمن الذي دفعته اسرائيل للسلام الكامل معنا قليل ومربح .

**السيد الرئيس / الزملاء الكرام .**

نحن في صفوف المعارضة الديمقراطية لا نوافق على المعاهدة بشكلها الراهن ، ونطلب من الحكومة ، اعادة التفاوض لسد الثغرات التي اشرنا اليها .. ونطلب استفتاء الشعب على ذلك ... والاستفتاء ليس تجاوزاً على مجلس النواب / صاحب الكلمة الفصل / لكن الاستفتاء سيعطينا مؤشراً على استعداد او عدم استعداد الشعب لتحمل الثمن الذي تطلبه المعاهدة ، وهذا امر مشروع ومطلب ديمقراطي عادل ...

الا تقول الحكومة بان السواد الاعظم من





الشعب مع المعاهدة ، نحن نقبل بحكم الشعب .

الم يفكر الاسرائيليون باجراء استفتاء على الانسحاب من الجولان من عدمه !! هل هذا يعني الغاء دور الكينيست .

**السيد الرئيس ،،**

**الزملاء الكرام ،،**

اننا في صفوف المعارضة الوطنية الديمقراطية في مجلس النواب وفي الاحزاب السياسية والحركة الشعبية .. لن تتخلى عن حقنا في معارضة المعاهدة والتصدي لاستحقاقاتها السلبية ، بالوسائل الديمقراطية التي يكفلها الدستور .

اننا ندعوا الى تحصين الوطن واستنهاض كل طاقاته لمجابهة الاثار السلبية التي ستفرزها المعاهدة ..

ان الديمقراطية والمشاركة الشعبية هي المدخل الى كل ذلك . وبما ان هذه الحكومة هي التي وقعت المعاهدة ولم تنجح في اقامة حوار مع المؤسسات الدستورية والسياسية وعبرت عن ضيق صدر في ممارستها تجاه المعارضة وحقها في التعبير فاننا ندعو الى استقالتها او اقالتها ..

والسلام عليكم .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الزميل بدر الرياطي ثم يليه الزميل محمد داوودية .

**السيد بدر الرياطي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

**معالي الرئيس ، الاخوة النواب الاكارم**

بداية لا بد ان اذكر بان كل كلام وكل رأي يخالف كلام الله تبارك وتعالى هو كلام باطل . وان علم الناس جميعاً لا يساوي امام علم الله شيئاً . وأن آيات الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم تدحض كل وهم يدعيه الناس حقيقة ويصبح هذا لاغياً امام حقائق القرآن الكريم . وصدق الله القائل « انتم اعلم ام الله . والله يعلم وانتم لا تعلمون » . ومن منظور حقائق القرآن الكريم وحقائق السيرة العطرة وحقائق التاريخ الذي تجاهلناه اشير الى الحقائق التالية :

١ - اليهود هم الد اعدائنا قديماً وحديثاً فهم الذين كذبوا الرسل وآذوهم وقتلوهم وتاريخهم مع رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم معروف . وصدق الله القائل « لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا . اليهود والذين اشركوا » .

٢ - ان عداوة اليهود واطماعهم في بلادنا لن تتوقف فالله هو القائل « ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا » .

٣ - لن يعطينا اليهود شيئا ما دامت السيطرة لهم والقوة بايديهم فالله هو القائل « ام لهم نصيب من الملك فاذا لا يؤتون الناس نقيرا » .

٤ - ان من يطمئن الى نوايا اليهود ويظن انه من خلال المعاهدة سوف نحصل على بعض حقوقنا فهو واهم لان الله هو القائل « كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم » . وصدق الشاعر مخطئ من ظن يوما ان للثعلب ديناً .

٥ - من يظن ان اليهود من خلال هذه المعاهدة سوف يصلحون إقليم الشرق الاوسط ويرفعون شأن اهله . ويغرقونهم في بحار من السمن والعسل واهم لا يعرف عن طبيعة اليهود شيئاً . فقد قرر القرآن انهم فاسدون مفسدون . واعتقد ان ما تحقق لمصر الكنانة وشعبها الحبيب بعد الصلح والتطبع خير دليل ورادع لمن اراد العبرة فتدهور الاقتصاد وزيادة المديونية وارتفاع نسبة الفقر وفساد الزراعة وتدهور القطاع العام وعرض شركاته للمزاد وفساد الذمم وخراب الضمائر وانحلال الشباب وترويج المخدرات وشيوع الفاحشة وانتشار الامراض الخبيثة كالايدز ونحوه خير شاهد .

٦ - ان من يدعي بان هذه المعاهدة ستجلب الامن والسلام للمنطقة واهم حالم لانه يخالف صريح القرآن الذي قرر ان اليهود مستعلون على من سواهم . يخربون ويقتلون ويعيثون في الارض فساداً وانهم لن يعيشوا بسلام فقد كتب الله عليهم الذلة والمسكنة وتأذن بان يبعث عليهم من يسومهم سوء العذاب الى يوم القيامة .

٧ - ان من يتوهم بان هذه المعاهدة ستكون نهاية المطاف وان الحرب ستضع اوزارها متجاهل للقرآن والسنة لان نهاية الحرب بيننا وبينهم ستكون على ارض الاردن وفلسطين وستبقى الاردن بمشيئة الله ارض الحشد والرباط وسيكون نهر الاردن شاهداً من شواهد المعركة ، وصدق الله تعالى القائل « وقضينا الى بني اسرائيل في الكتاب لتفسدن في الارض مرتين ولتعلن علواً كبيراً ، فاذا جاء وعد اولاهما بعثنا عليكم عباداً لنا اؤلي بأس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعداً مفعولاً » .« ان احسنتم احسنتم لأنفسكم وان اسأتم فلها ، فاذا جاء وعد الاخرة ليسوؤا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه اول مرة ، وليتبروا ما علوا تتبيرا » . وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم « لتقاتلن اليهود ويسلطنكم الله عليهم حتى يختبئ اليهودي وراء الشجر والحجر فينطق الشجر والحجر يا مسلم يا عبد الله هذا يهودي وراءي فتعال فاقتله إلا الشجر الغرقد فانه من شجر اليهود » .

**معالي الرئيس ، الاخوة النواب .**

ان الاعتراف بحدود لليهود واعتراف اليهود بحدود للاردن فيه مغالطة للحق والمنطق والتاريخ لان ذلك يعني .

١ - الاعتراف للغاصب بما اغتصب وللمعتدي بحقه في الاعتداء وتنازل للص عن المسروقات فهل ارض فلسطين التي يقيم العدو عليها كيانه هي ارض له حتى نعترف له بحدود ونطلب منه ان يعترف لنا بحدود ام انها ارض النبوات ووارث النبوات . وهي جزء من عقيدتنا لا يجوز التفريط بجزء منها ولا المساومة على شئ منها لاي كان ومن اي كان لانها ميراث للاجيال جميعاً .

٢ - وان كان ثرى الاردن وترابه الطهور يفدى بالمهج والارواح وكذا ارض مصر الكنانة وسورية ولبنان . وكذلك فان ثرى ارض المقدسات لانها درة التاج ووسط العقد وكلنا يعلم ان اغلى ما في التاج درته واثمن ما في العقد اوسطه ، فكيف نبيح لانفسنا ذلك ونعترف للغاصب بما اغتصب . حيفا ويافا وعكا والقدس واللد والرملة وبئر السبع ..الخ وكيف نتناسى الشهداء عبر العقود والدماء الاردنية الزكية التي روت التراب الطهور ، وماذا بشأن العهدة العمرية والتي من نصوصها ان لا يساكنهم فيها يهود .

٣ - لو ان رجلا ترك لابنائه ارضاً واختلف ابنائه من بعده وتخاصموا واقتسموا الارض وادار كل منهم ظهره لاخيه ثم ان عدواً طامعا عداوته قديمة للعائلة . فكر في الاستيلاء على وسط الارض فقتل من كانت له وشرد ابناءه عند اعمامهم في القطع المجاورة ، فهل يعقل بحال من الاحوال وتحت كل الضغوط والمساومات والتدخلات التنازل عن هذا الحق المعتدى عليه والاعتراف بهذا المعتدي واقامة علاقات حسن جوار معه . مع الابقاء على العداوة بين الاخوة . اين نحن من قول الله تبارك وتعالى « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته اخوانا ...»

**معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .**

لقد حملني اهالي مدينة العقبة الذين أمثلهم مناشدة الحكومة بما يلي :

أ - حملوني مناشدة الحكومة ان تتقي الله فيهم وفي ابنائهم وبناتهم وفي دينهم وتقاليدهم ومشاعرهم بالنسبة للسياح من يهود حيث ان العراة وشبه العراة وبائعات الهوى بدأوا بالظهور في شوارع العقبة وميادينها واحيائها وبعرض الفاحشة على الشباب . علماً بانهم لا يشترون شيئاً من العقبة بل يحضرون كل مستلزماتهم معهم من ايلات ولا يستعملون سوى الحمامات العامة ومقاعد المطاعم وفوق كل هذا يحضرون معهم علب السجاير ويبيعونها في العقبة .

ب - ان منطقة المرشرش الممتدة من طابا وحتى العقبة والتي تسمى ايلات هي جزء لا يتجزأ من مدينة العقبة الاردنية تاريخيا وجغرافيا واستراتيجيا وقد نصت على ذلك ايضاً اتفاقية الحدود الموقعة عام ١٩٠٦ بين الحكومة العثمانية والحكومة المصرية كما ان الشريف الحسين بن علي طيب الله ثراه لم

يعترف بتقسيمات الانتداب البريطاني ولا بضم المرشرش الى فلسطين . وان الملك عبد الله بن الحسين رحمة الله بقي يطالب بالسيادة عليها اثناء المفاوضات عليها بعد عام النكبة ١٩٤٨ حتى لقي الله عز وجل . علماً بان المرشرش لم تحتل عام ١٩٤٨ م بل احتلت عام ١٩٤٩ بعد ان فرضت الهدنة الدائمة من قبل الامم المتحدة . اي ان احتلالها مخالف للاعراف الدولية ولا يعترف به رسمياً .

وما يزال اهالي العقبة يحتفظون بوثائق تثبت ملكيتهم لاراضي وحفائر ونخيل المرشرش الحفائر اصطلاح عقباوي يعني البساتين . وهم على ثقة بالله بان يوم عودة هذه الاراضي اليهم قريب ان شاء الله .

ج – ان ما وعد الناس به من رخاء لم ير أحد له بشائر بل على العكس فان الاسعار في ارتفاع مستمر والضائقة تحيط باعناق الناس منذ بداية المفاوضات بشكل متصاعد .

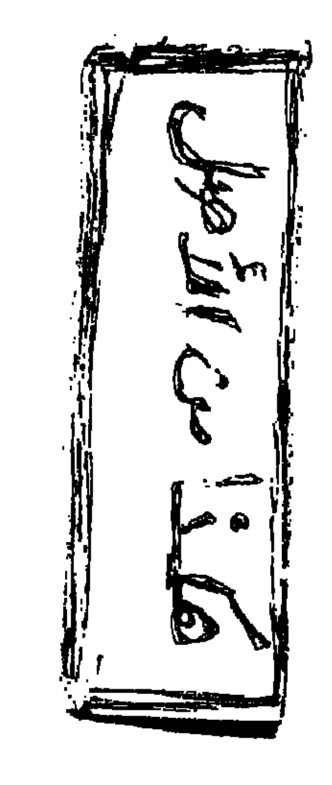
د – ان بناء ميناء مشترك في منطقة الحدود بين العقبة وايلات هو تحقيق لاحلام اليهود في اعادة بناء ميناء سليمان المزعوم وهو مقدمة للسيطرة على منطقة العقبة بكاملها استكمالا لتلك الاحلام حيث يزعمون بان المنطقة لهم . وان هذه المعاهدة ستعيدها لهم دون اطلاق نار او ضحايا .

ه – ان ما تحمله اخبار المحادثات عن تقليص دور ميناء العقبة كميناء تجاري والاقتصار على الناحية السياحية لميناء العقبة هو تحطيم لاقتصاد المدينة وتجويع لسكانها من عمال وموظفين وسائقي شاحنات ومؤسسات خدمية حيث ان ايلات تتفوق على العقبة في الخدمات السياحية وبالتالي ستستقطب السياح وتصبح العقبة مجرد ممر سياحي لا مقر . وعندها ستخسر العقبة موقعها التجاري ولا تستفيد من موقعها السياحي ، الامر الذي يؤدي الى تراجع تطور ازدهار المدينة المتسارع منذ عقود .

و – يخشى اهالي وادي عربة والذي طال انتظارهم لفتح الابار التي تم حفرها منذ سنوات عدة في وادي عربة واغلقت ان لا تفتح هذه الابار ابداً هذا اذا لم يتم تأجيرها لليهود . وان تبقى اراضيهم قاحلة غير مستثمرة ولا مستغلة في حين ينعم جيرانهم بارض مستثمرة خضراء بفضل مياه الابار غير المغلقة . فالمعاهدة تضمن لهم حق عدم التأثير على مستوى المياه في هذه الابار .

**معالي الرئيس ، الاخوة النواب الافاضل .**

حتى لا اطيل فلن استعرض بنود المعاهدة بل سأكتفي بما قدمه اخواني السادة ، الاستاذ حمزة منصور والدكتور محمد الحاج والدكتور بسام العموش وتحفظهم على رد لجنة الشؤون الخارجية ، كما اسوق اليكم شاهداً على ما يرمي اليه اليهود من المعاهدات والاتفاقيات ، لقد شاهدنا بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام





١٩٧٩ اثار خطيرة بعد ان تم تحييد مصر ووضع قوات دولية على الاراضي المصرية تحول دون اي عمل عسكري . فقد قامت دولة اليهود باعتداءات همجية سافرة ومتعددة اذكر منها على سبيل المثال اعتدائهم على لبنان حتى وصلوا بيروت ١٩٨٢ ونتج عن ذلك ما نتج من اثار نعرفها جميعاً .

كما قامت قواتهم الجوية مروراً باجواء عربية بتدمير المفاعل النووي العراقي والتخطيط لتدمير المفاعل الباكستاني . كما قامت بمذبحة الاقصى الشهيرة فضلا عن الحفريات الخطيرة تحت المسجد الاقصى التي تهدف الى هدم وتدمير المسجد الاقصى . وتمت مذبحة الحرم الابراهيمي لعباد الله في بيت الله في شهر الله رمضان ، وامعانا في الايذاء والاذلال اغلقت المسجد في وجه المصلين معاقبة لهم بدل ان يعاقب المجرمون ولا ننسى الابعادات المتتالية واشهرها مبعدي مرج الزهور ( ٤١٥ ) من خيرة اهلنا في الضفة الغربية عانوا عاما في ارض قاحلة جرداء تحت ظروف قاسية ... يضاف الى ذلك تدمير المنازل واقتلاع اشجار الزيتون وغيرها .

واسمحوا لي ان اتسائل :

١ – ترى ما موقفنا غدا عندما يعتدي اليهود علي سوريا او لبنان او السودان او إي بلد عربي آخر ؟.

٢ – لو قلب اليهود ظهر المجن للمنظمة بحجة عدم قدرتها على ادارة المنطقة وعجزها عن حفظ الامن . واعلنوا ضم الضفة الغربية والقطاع لدولتهم دولة البغي والعدوان ماذا يمكننا ان نقدم ؟ لا شئ .

وان وقف الاردن متفرجاً لا سمح الله ملتزماً بنصوص المعاهدة ، فهل تتيح المعاهدة ان يسمح لقوات نظامية او متطوعة بالنجدة عبر حدوده ؟؟ الجواب معروف .

**معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .**

انطلاقا من حبي للاردن وتمسكي بعقيدتي وعروبتي ووحدة امتي وحرصا على ان تبقى الجباه عالية لا تسجد الا لله اعلن عدم موافقتي على هذه المعاهدة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الزميل محمد داوودية والمتحدث الذي يليه الدكتور عبد الحافظ الشخانبة .

**السيد محمد داوودية :**

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمون هذه الكلمة باسمي وبالنيابة عن الزملاء د. عوض خليفات ، د. عبد الرزاق طبيشات ، نسجل بداية ومفتاح كلام ، اننا من الذين يعتقدون ان صراعنا مع العدو الصهيوني الغاصب ، هو صراع وجود ، لا صراع حدود .

ففي كل المقاييس ، فان اسرائيل هي فلسطين ، وان بير شيبع هي بئر السبع ، وان اورشليم هي القدس ، وان ( هاعرفا ) هي وادي عربة .

فبالامس القريب جداً ، كان اللاجئون في وطنهم ، وكان النازحون في وطنهم وكان الاسرائيليون غرباء ، فاقاموا وطنا بالمذبحة والنـــار .

وهكذا فاننا نناقش مشروع المعاهدة ، انطلاقا من اننا لا نعتبرها فتحاً للقسطنطينية كما اننا لا نعتبرها تفريطا وخيانة ، ببساطة ، لان اية مفاوضات تعني تنازلات متبادلة ، ولقاء في منتصف الطريق .

ونبدأ من اول السطر ونعد على اصابعنا :

اولاً : تميزت سيرة الهاشميين بالروعة والمأساة ، وتراجيديا فريدة ممتدة في التاريخ العربي الاسلامي ، روعة الاخلاص للامة ودفع الثمن الفادح ، ومأساة الخذلان والعقوق والجحود والتنكر التي وصلت ذروتها في كربلاء .

ونستذكر الشهيد الحسين بن علي الذي اختار المنفى وزهد في الملك ، على ان يساوم على المبادئ والمثل والقناعات ، فكان اول من بدل ملكاً بموقف رحمه الله وطيب ثراه . ونستذكر الشهيد عبد الله بن الحسين الذي رأى ، وخلط الرؤية بالشجاعة ، فعرض على الامة ( الموادعة ) التي كانت ارفع عمل سياسي في حقبته القريبة .

ودفع هو الاخر ثمن رؤيته وحكمته ، واطلقت الصهيونية عليه ماكينة من الخطباء والمفكرين والكتاب والسياسيين ، الذين بلعوا الطعم ، ورفضوا الموافقة على ما يعد اليوم حلما بكل المقاييس .

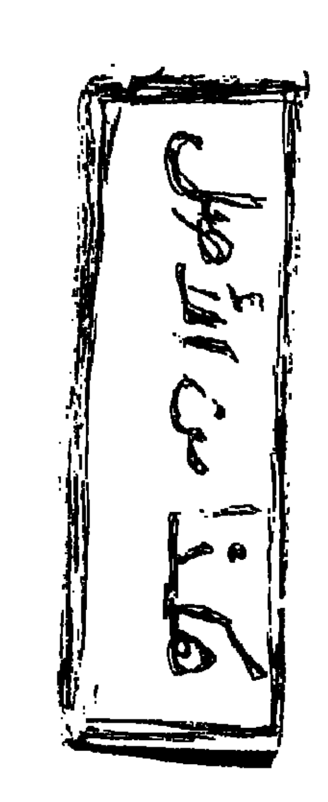
ومنذ البداية ، كان معروضاً على الشريف الهاشمي ، ان يوافق على صلح منفرد مع العدو الصهيوني .

وحثه جمال عبد الناصر على ذلك بعد نكبة ١٩٦٧ واوشك الكيان والنظام على الزوال ، عقب زلزال كامب ديفيد وانفراد السادات .

فكانت النجاة للاردن ولنظامه السياسي بقرار فك الارتباط الذي وفر منصة حركة لخدمة الهوية الوطنية ، وكانت مدريد ا التي يمكن ان نعرفها بالقول انها موافقة عربية جماعية على الحل المنفرد . مسار سوري ، مسار فلسطيني ، مسار لبناني ، ومسار اردني :

وكانت « اوسلوا » ذروة ومحصلة قرار القمة العربية عام ١٩٧٤ الذي جعل القضية الفلسطينية قضية وطنية ، يمكن للساسة الفلسطينيين ان يتصرفوا بها تطبيقاً لقاعدة القرار المستقل والسيادة الوطنية .

وشكلت اوسلوا اعلانا صريحاً عن تأبين التنسيق العربي الذي كان اسما بلا معنى . وبات على الاردن ان يتخذ قراراً يدرأ عنه





التهميش والمؤامرة بكل شقوقها السياسي والاقتصادي والديمغرافي .

وانتهى الامر الى اتفاقية سلام اردنية - اسرائيلية ، هي الان عرضة للموافقة او الرفض .

بعض الذين يرفضونها يفعلون ذلك لانهم يرون ان تمزق وتشظي الصراع العربي - الاسرائيلي الى مسارات واتفاقات ثنائية ، فيه تبخيس للمكاسب التي يمكن ان تجنيها الامة لو كانت على مسار واحد . وهذا صحيح تمام الصحة .

ومنطقهم هو منطق تحسين شروط التسوية لا منطق رفض التسوية بالمطلق . وهذا ما كان الاردن يطالب به . فكيف يتحمل تبعات اخلال الآخرين به ؟؟

ثانياً : كان امام الاردن والشريف الهاشمي ان يتفاعلا مع حزمة وشبكة من العناصر وان يخرجا من كل ذلك باقل قدر من الخسائر ان لم يكن باكبر قدر من المكاسب . ويسجل المرء المنصف ان نسق السياسة الاردنية المستمر الثابت هو عدم الانفراد . ويسجل المرء ان الاردن ظل مخلصاً لهذا الثابت مع ما ترافق معه من ضغوط واغراءات يعرفها شعبنا كلها .

ويسجل المرء ان ازمة الخليج والعدوان على الشعب العراقي المجيد ، كان اكبر اختبار في التاريخ العربي المعاصر لبنية وطبيعة انظمة الحكم العربية والدولية ايضاً . وقد وقف الاردن بقيادة جلالة الملك المفدى ، تلك الوقفة النبيلة التي اعادت الى الاذهان وقفة الشريف الشهيد الحسين بن علي ، مؤثراً المنية على الاصطفاف المشين في حفر الباطن وعلى تلويث شرف الجندية والوطنية الاردنية في عار لا يمحى .

ان ثمة تناوب ابداعي بين ما هو مبدأي ومصلحي ، ولدقة القول ان ثمة مزج ابداعي عبقري بين ما هو مبدأي ومصلحي ، يجترحه الشريف الهاشمي مشكلاً بهذا المزج العبقري ، طوق النجاة للاردن ولنظامه السياسي الذي عجمت الاحداث الكبرى عوده ، فطلع منها سيفاً بارقا من الفولاذ النقي .

**معالي الرئيس ، الزملاء المحترمون .**

اننا مدعوون الى الاختيار الابداعي بين ما هو مرحلي وبين ما هو تاريخي . بين ما هو ممكن وما هو مستحيل وناتي الى

ثالثاً : ونستشهد بحالات صلح ثلاث :

أ - صلح الحديبية : جاء في تاريخ الطبري ما يلي : عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال : دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اكتب بسم الله الرحمن الرحيم . فقال سهيل بن عمر ( مندوب المشركين - روبنشتـــاين ) .

لا اعرف هذا ولكن اكتب باسمك اللهم .

ثم قال الرسول : هذا ما صالح عليه محمد رسول الله سهيل بن عمر . فقال سهيل : لو

شهدت انك رسول الله لم اقاتلك . ولكن اكتب اسمك واسم ابيك .

وقد كانت بنود صلح الحديبية ، الصلح على وضع الحرب عشر سنين ، وان يرد الرسول عليه السلام من اتاه من قريش بغير اذن وليه ( اي ان يرد من يريد الاسلام ! ) وان لا ترد قريش من اتاها من المسلمين مرتداً ! وان يرجع المسلمون عامهم ذاك فلا يدخلوا مكـــة معتمرين .

ب - صلح الرملة : وجاء في كتاب خطط الشام لمحمد كرد علي رئيس المجمع العلمي العربي ( طبع عام ١٩٢٥ ) : فرضي السلطان صلاح الدين الايوبي بالصلح بعد الذي اصاب جيشه من الفشل على عكا ( وفشل عكا هو الفشل الوحيد الذي اصابه ) ولتكاثر جيوش الصليبيين .

وشمل الصلح الذي جاء بعد موقعة حطين وتحرير القدس ، خروج المسلمين من عكا ودفع فدية مقدارها ٢٠٠ الف دينار و١٥٠٠ اسير من المجهولين . وعقدت هدنة عامة في البحر والبر . وكانت مدتها ثلاث سنين وثلاثة شهور ، على ان تستقر للفرنجة يافا واعمالها وقيسارية واعمالها وارسوف واعمالها وحيفا واعمالها وعكا واعمالها وان تكون عسقلان خرابا وان تكون اللد والرملة مناصفة .

ج - صلح بريست !

وقد عقد بين مؤسس الدولة الباشفية والالمان ، وقد اقتطع الالمان بموجبه اراض شاسعة من روسيا مقابل اعلان صلح يتضمن عدم الاعتداء .

وبعد ربع قرن ، استعاد الروس ارضهم واحتلوا عاصمة المانيا !

واضرب مثلاً اخر :

بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الاولى ، وقع قادتها على وثيقة استسلام غير مشروط للحلفاء . وكان التوقيع في قاطرة قطار ، وحفل الفرنسيون القاطرة الى باريس تعبيرا عن الاذلال وشاهداً عليه .

وعندما احتل هتلر باريس في الحرب العالمية الثانية ، حمل القاطرة واعادها الى السكة التي كانت عليها وجلب القادة الفرنسيين اليها حيث وقعوا على وثيقة استسلام غير مشروط .

لقد وقع القائد الاسلامي العبقري صلاح الدين الايوبي صلح الرملة على خلفية الحملة الصليبية الثالثة . وتعرض بسبب توقيعها الى الشتم والذم والضرب من المصلين ، بحجة انه جبان وخائن وانه سيتزوج ارملة احد القادة الصليبيين .

ووقع رسول الله عليه الصلاة والسلام صلح الحديبية الذي تضمن رد من يود ان يسلم وعدم رد من يرتد عن الاسلام ، وسط هياج من الرؤوس الحامية التي لم تكن ترى سوى الأبيض او الأسود .



فقد قال عمر رضي الله عنه : الست برسول الله قال : بلى . قال : أولسنا بالمسلمين قال : بلى . قال : اوليسوا بالمشركين قال : بلى . قال : فعلام نعطي الدنيا في ديننا .

( لقد اسمى عمر رضي الله عنه الصلح دنيةً )

قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : انا عبد الله ورسوله . لن اخالف امره ولن يضيعني .

وقد ظل عمر نادما ندما فظيعا على لهجته مع رسول الله عليه السلام .

رابعاً : فلنعترف : لقد اصدمت وارتطمت امالنا واحلامنا في التحرير والعودة والوحدة بالواقع الصلد ، واضعنا فرصا ضخمة ومتلاحقة لسلام كان يمكن ان يقدم لنا اكثر واكبر مما هو معروض على الامة حالياً ونعتقد ان ذلك قد تم لان التفكير السياسي العربي ، كان تابعاً لارهاب الشعارات والخوف من التخوين ولم يكن يملك شجاعة الاقدام على خطوات تاريخية فيها مصلحة الامة . وباختصار كانت مصلحة القيادات في المقام الاول . وكانت سمعتها هي القوة الدافعة ، وكانت الخسارات والانهيارات تتلاحق وليس ثمة من يملك روح الجسارة والاقدام والافتداء . وكانت الحركة الاستيطانية العدوانية الصهيونية تنسج تحالفاتها وتوفر قوى الدفع السياسية والمالية والعسكرية والعلمية وتهود البلاد والعباد ونحن نعلن اننا سنرميها في البحر فاذا بها ترمينا في الصحراء !

ان السلام هدف منشود لكل بني البشر . وهو هدف نبيل وجليل واستراتيجي . لكن المنشود هو سلام قابل للاستمرار والحياة ، سلام عادل دائم شامل ، لا سلام الجزار والضحية .، وبالنظر لجوهر الصهيونية فانها حركة توسع واحتلال وتمدد وسيظل السلام معها مشوبا وعرضة للانهيار اذا لم تتخل هذه الحركة العنصرية عن اطماعها وشهوة العدوان الراسخة فيها .

اي ان من يقف فعليا وعمليا في وجه السلام ، هو تلك الحركة التي ننتظر ان تعلن بوضوح وصراحة عن توقف محركات مناوراتها السياسية ذات المحتوى العسكري التوسعي وليس نحن .

**معالي الرئيس ، الزملاء المحترمون .**

وسيكون السلام عرضة للاطاحة القريبة به وسيكون شكلاً مفرغا من المحتوى ، اذا لم ينعكس على بلدنا لجهة وضع حد لمعضلة البطالة والفقر واذا لم ير الناس ثماره قريباً .

واذا كنا ندعو الى التفكير السياسي الجدلي الجديد ، فان اول تجلياته ينبغي ان تكون مبادرة اردنية لمصالحة عربية - عربية ، لا يعقل ان لا تتم في الوقت الذي تتم فيه مصالحة العدو والمحتل .

فكيف يكون السلام اذا كان شعب العراق في حالة عدوان مستمر عليه ؟

وكيف يكون السلام اذا كانت الحالة

السياسية العربية الرسمية على ما هي عليه من عداء وكراهية ؟ واستمرارا في التفكير السياسي الجديد ، فان تجلية الاخر ينبغي ان يكون جبهة داخلية اردنية متماسكة ، قوامها التعددية السياسية واحترام الرأي والرأي الاخر ، ونزع فتيل التوتر والتحفز على خلفية ان تكون المعارضة الأردنية معارضة دستورية راشدة تنبع من منبع داخلي وطني وتحرص اشد الحرص على استقلاليتها ، كي لا يصبح الارتباط بالخارج مدعاة لتشويه مقاصد المعارضة .

وفي الوقت الذي نعلن فيه ايماننا المطلق بحق المعارضة في ان تقول ان كلمتها دون ارهاب او تخويف او ابتزاز او عزل ، فاننا ندعو الى ان تضبط المعارضة ايقاعها وفق الدستور والقانون والنظام العام ، وان تهذب خطابها السياسي وتشذبه من الاصوات المتطرفة العصابية .

وندعو الحكومة الى سعة الصدر وعدم تضخيم الاخطاء وفتح قنوات الاتصال والحوار مع المعارضة الوطنية الدستورية .

ان ما نحن مقدمون عليه يدعو المعارضة والحكومة معا ويدعون الى طريق وحيد لا نملك ترف الحياد عنه ولا تنكب طريق غيره ، هو طريق التعاون والعمل معا للمضي في بناء دولة القانون والمؤسسات والتوجه نحو الوضع الاقليمي الجديد والقرن الجديد ، بمجتمع جديد قوامه النزاهة والعدالة الاجتماعية



والوحدة الوطنية ومواجهة المحسوبية والجهوية والفساد دون تردد او هواده .

**معالي الرئيس ، الزملاء المحترمون .**

وبكل اجلال واحترام ، ننحني لذكرى شهداء الاردن وشهداء فلسطين وشهداء الامة العربية الذين ذادوا عن شرفنا وعن قضيتنا العادلة .

ونؤكد ان تضحياتهم هي في ضمير امتهم وان دمهم ينير لنا الطريق فهم التجسيد العملي الابداعي للقاعدة الوطنية : اننا جسور للاردن وليس الأردن جسراً لمطامعنا الصغيرة . واننا جسور للامة وليست الامة جسرا لنا .

ونود ان نؤكد على توصيات لجنة الشؤون الخارجية في مجلسنا الموقر واعتبارها قراراً ملزما للحكومة ينبغي ان نراجعها لمعرفة ما الذي تم تنفيذه منها .

ونؤكد على وجوب ايلاء قضية اللاجئين والنازحين بشكل خاص العناية التي تتفق مع خطورة هذه القضية ، باعتبارها مفصلاً اساسيا من مفاصل السلام العادل الدائم الشامل وان اغفال هذه القضية هو كتعمد ترك شرارة في كومة قش .

لقد قدم بلدنا وقيادتنا ، التي لها في وجدان كل عربي وكل اردني ، مقاما رفيعاً سامياً ، قدموا الكثير للامة وللقضية الفلسطينية ، وآن أوان الالتفات الى مصالح



الاردن الوطنية ، نقولها لا عن اقليمية وانما عن استجابة لما يريده كل قطر عربي ، بعدما سار كل قطر في مساره .

ونرجو الله ان يحفظ الاردن وان يحفظ الملك المعظم ، وان يلهمنا الصواب وسداد الرأي وجرأة الحق .

والسلام عليكم ورحمة الله .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام شكراً لك ، قبل ان ادعوا المتحدث الذي يلي وصلتني ملاحظة وأنا شاكر للزملاء فياض جرار الذي اكتفى بما سيتقدم به الناطق الرسمي بأسم كتلته ، وكذلك من الزميل عبد موسى النهار الذي اكتفى بكلمة التجمع الديمقراطي فشكراً لهم . تفضل أخ طه .

**السيد طه الهباهبة :** اكتفي بالكلمة التي القاها المهندس عبد الهادي المجالي بالامس والتي تحدث بها بأسم جبهة العمل الوطني ، وايضاً بكلمة الاخ محمد داوودية التي القاها اليوم ... وشكراً . شكراً لك ، تفضل دكتور .

**الدكتور عبد الحافظ الشخانبة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**سيدي الرئيس ،،**

**حضرة النواب المحترمين ،،،،**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

استمعنا في الامس وصباح هذا اليوم لعدد كبير من زملائنا وهم يتحدثون عن هذه الاتفاقية التي نحن بصددها الان ، وعندما ندقق في كلماتهم سواء كانوا مؤيدين ام رافضين لها نجد لديهم هاجساً واحداً الا وهو الغيرة على مصلحة الوطن ، هاجس بناء اردن اقوى اكثر عزة ومنعة .

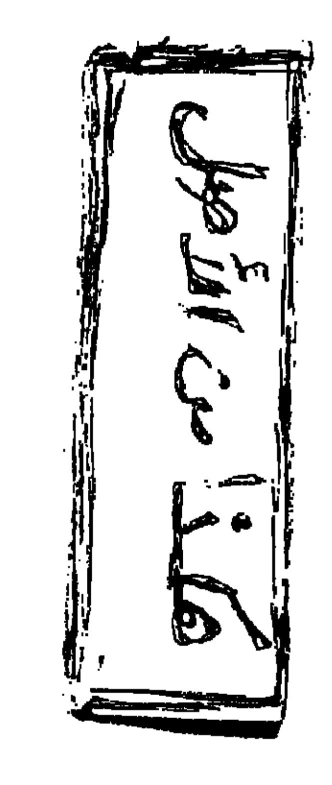
قدرنا ان تكون هذه البقعة من الارض وطنا لنا ... بحجمها الصغير وبمواردها الطبيعية المتواضعة وبشح امطارها وقلة ارضها الصالحة للزراعة ، وبتاريخها الحديث كدولة . فمنذ نشأة هذا الكيان تحمل ما لا يتحمله اي كيان بحجمه ، فمنذ البداية كان الهم الاسهام بطرد الفرنسيين من سوريا وتحمل في سبيل ذلك الكثير ومنذ الثلاثينات من هذا القرن وهو يعيش آلالام ومعاناة الشعب الفلسطيني وساهم ابناءه في ثوراتهم وقدموا الكثير من الضحايا ، الى ان حدثت النكبة وكان للجيش الاردني الدور الاكبر في الحفاظ على عروبة القدس وقامت بعد ذلك بقليل الوحدة بين الضفتين تحت شعار انقاذ ما يمكن انقاذه وعدم ابقاء ما سمي فيما بعد بالضفة الغربية فريسة للمعتدي الغاصب وكان الاردن اكبر مستضيف للاجئين وتحمل وشعبه الكثير وعاشوا النكبة بكل معانيها ، الا ان القيادة الاردنية آنذاك بقيت متهمة من قبل الكثيرين بالتواطئ ليس فقط لموافقتها على قرار التقسيم الذي كان يعطي اقل بكثير لاسرائيل مما احتلت من اراضي فلسطين ، بل ايضاً كانت متهمة بسبب الوحدة التي انقذت جزء

كبيراً من فلسطين وكثيراً ما نقرأ في ادبيات بعض الاحزاب السياسية وبعض الانظمة العربية واصفة هذه الوحدة بالالحاق والضم متهمة اياها انها جاءت لحماية الكيان الصهيوني ...

كل هذا ايها الزملاء معلوم لديكم ... والاكثر من ذلك لقد فرض على الاردن الدخول في عدة معارك وبالرغم من ادراك القيادة الاردنية انه لم يتم حساب النتائج بشكل دقيق وصحيح الا انها ونزولا عند الاجماع العربي ولئلا تتهم ثانية بالتخلي عن المواقف القومية ، دخلت في المعركة الاهم في عام ١٩٦٧ وكانت النكبة وكان ضياع الضفة الغربية كما ضاعت اجزاء كبيرة من الدول العربية المجاورة . وثانية كان الاردن اكبر مستضيف للنازحين بكل ما ترتب على ذلك من مسؤوليات جسام حيال ذلك .

وبعد ذلك باثني عشر عاماً تم توقيع معاهدة الصلح ، المصرية - الاسرائيلية عام ١٩٧٩ ، واجتياح لبنان عام ١٩٨٢ ، وتذكرون ردة الفعل الرسمية والشعبية المخزية آنذاك ، وكيف لا سمح الله لو كان الاجتياح للاردن وليس للبنان . ابان ذلك نجد ان التراجع عن الاهداف الكبرى واكبه تضاؤل شعبي في التمسك بها والاكبر مني سناً يتذكرون الجماهير العربية في الخمسينات والستينات ، التي كانت ملتهبة وكلها حماس حيال كل القضايا القومية والوطنية ، وكيف اصبحت الآن ... وهكذا تقزمت الاهداف الاستراتيجية الكبرى ليس فقط رسمياً بل شعبياً ايضاً وتقزم هدف الوحدة الاستراتيجي ... دولة الوحدة الكبرى ... الى ان اصبحت المحافظة على جامعة الدول العربية هو غاية المنى ... وتقزمت الاهداف المرحلية من وحدة الهدف الى وحدة الصف الى التضامن العربي ومنها نزولاً الى وحدة الصمود والتصدي الى ان اصبح الصمود وحده أملا يداعب الخيال .

قامت منظمة التحرير الفلسطينية والتي وبدعم رسمي وشعبي عربي حصلت في مؤتمر الرباط ١٩٧٤ على حق تمثيل الشعب الفلسطيني ، بالرغم من الجهود التي بذلها صاحب الجلالة الملك الحسين لأقناع القادة العرب بخطأ ذلك ، وانني لاذكر كيف كانت الاحتفالات ولمدة تزيد عن اسبوع التي نظمها الطلبة العرب وعلى رأسهم الطلبة الفلسطينيون احتفاءً بهذا النصر الكبير للقضية وللشعب الفلسطيني ... واعتبروا ان ذلك هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين ... وانني لا اذكر حزبا سياسيا واحداً استنكر ذلك في حينه ولا دولة عربية واحدة رفضت هذا القرار ... وبعد ذلك كان قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية والذي جاء تلبية لمطلب الممثل الشعبي للشعب الفلسطيني وبعد ذلك وبعد خروج مصر من حلبة الصراع مع اسرائيل وبعد ان حدثت تغيرات كبيرة ادت الى هيمنة امريكا واختفى القطب الاخر الذي كان ينافسها في قيادة العالم ، ثم حدث ما حدث في ازمة الخليج مما الحق بالعرب خسارة قوة عسكرية





كبيرة ، كانت تبعث في نفوسهم الأمل ... وقبل ذلك تنكرت كثير من الدول العربية لواجباتها ولم تف بالتزاماتها تجاه الاردن الذي كان يتحمل عبء الدفاع عنهم جميعاً بصفته دولة لمواجهة على اكبر خط مع العدو ، مما تسبب في جزء كبير من المديونية ووجه ضربة قاسية لإقتصادنا مما ادى الى تدني المستوى المعيشي للناس ، وتسبب في زيادة رقعة الفقر وزيادة حجم البطالة ، وثانية يرفض الجانب الفلسطيني للذهاب الى مدريد بوفد فلسطيني اردني مشترك ويطلبوا فقط اعطائهم الشرعية للذهاب لهذا المؤتمر ... فكانت المظلة .... ولا بد من التذكير هنا ان جميع الدول المشاركة في هذا المؤتمر والفلسطينيين ذهبوا لمدريد على ارضية الارض مقابل السلام ، على ارضية قرارات مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ بما يتضمن ذلك من استعداد الجميع للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وبحقها بحدود امنة . لكن ما دور الاردن في هذا المؤتمر الذي :

١ - لا يحق له المطالبة بالانسحاب من الضفة الغربية باعتبار ذلك شأن فلسطيني .

٢ - لا يحق له التحدث باسم الفلسطينيين سواء كانوا لاجئين ام نازحين باعتباره شأن فلسطيني .

وكم كان اسهل وافضل لفلسطين والفلسطينيين ان يتركوا هذا الدور للاردن وأن يطالب بالانسحاب من الضفة الغربية باعتبارها جزءاً من الاردن ولا بد ان تتذكروا الصراع الذي دار داخل منظمة التحرير بين مؤيد لذلك ولوفد مشترك وبين رافض وانتصر الاخير .

فماذا بقي على اجندة المفاوض الاردني غير التحدث عن ارضه المحتلة وعن حصته من المياه وعن بعض القضايا التفصيلية الأخرى من أمن واقتصاد وبيئة الى اخره ....

وبعد ذلك تقول الاردن تخلى عن فلسطين ... كيف ؟

ونقول ونقول ونقول ...

زملائي الكرام ... كلكم حريصون على هذا الوطن لا يملك ان يشكل في ذلك احد ... الم يخيفكم مفهوم الوطن البديل ؟ الم يخيفكم ان حل القضية الفلسطينية لا يكون الا في الاردن واقامة الدولة الفلسطينية فيه ؟؟ الم يخيفكم اعتبار الاردن مشمولا بوعد بلفور ؟؟ الم تسمعوا النشيد الصهيوني الذي يقول للاردن ضفتان هذه لنا والثانية لنا ؟؟ الم يخيفكم ان الاردن كان مهدداً بالتجزئة وبالزوال ككيان ؟؟ ان ذلك كان يخيفني اشد الخوف ، لا انكر ايها الزملاء ان خوفي بدأ يتراجع ، ولا انكر انني وبالرغم من بعض السلبيات في هذه المعاهدة اجد فيها الكثير من الايجابيات نعم لا يستطيع احد ان يدعي انها نصر كبير لكن كانت افضل ما يمكن تحقيقه ضمن هذه الظروف الصعبة ، ولا انكر انني

كنت احلم بحل افضل وعلى الاقل ان يتم الانسحاب الاسرائيلي من كافة الاراضي المحتلة عام ٦٧ وما بعد ذلك بما فيه فلسطين وعاصمتها القدس التي هي في مهجة وقلب كل واحد منا ... كيف لا ونحن تربينا على ذلك ؟ لكن بما ان خيار الاخوة الفلسطينيين ونحترم وجهة نظرهم كان الذهاب لاوسلو والاتفاق على ترتيبات معينة مع اسرائيل لا بد ان يعلمو ان قضية اللاجئين وحلها قضية اساسية وحساسة للشعب الاردني ، ونحن نعلم ان اعطاء هؤلاء حق العودة اصبح من الخيال لكن لا بد من ان تتحمل اسرائيل اولا والمجتمع الدولي ثانيا مسؤولياته اتجاه الاردن وشعبه الذي تحمل عبئاً كبيراً على كافة الاصعدة بسبب استضافته ما يزيد على مليون لاجئ والتعويض على الاردن ليس كما مضى ولكن عما سيترتب على ذلك في المستقبل ايضاً ....

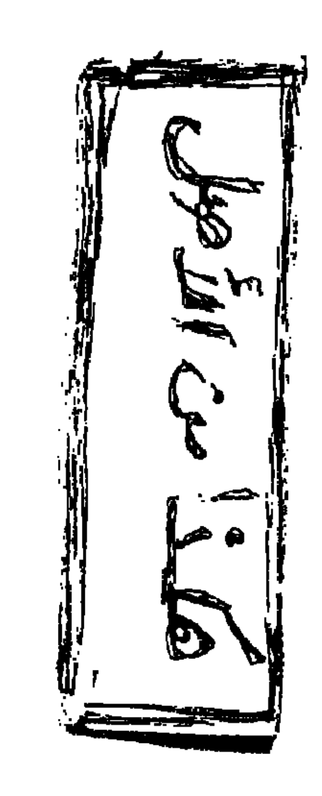
اما بالنسبة للنازحين وشرعية حقهم في العودة وبموجب قرار ٢٣٧ ، فيجب تمكينهم من العودة باسرع وقت ممكن لأنني وبصراحة اشك في قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تهيأة الظروف المناسبة لذلك وقدرتها على تحمل الكلفة التي تقدر بمليارات الدولارات ، فلماذا لا تكن العودة قبل المرحلة الثانية ، او لم نعتقد ان عودتهم كانت تحصيل حاصل قبل عام منذ الآن ، او لم تتجه النية لتأجيل الانتخابات النيابية بسبب ذلك ؟؟ فلماذا لا يكون الآن هذا ممكناً ؟ الأنه ايضاً شأن فلسطيني ؟؟

زملائي الاعزاء : ان هذه المعاهدة افضل ما كان يمكن ان نحصل عليه ضمن هذه الظروف الصعبة والكثير من التساؤلات التي طرحت ، سواء من قبل اعضاء اللجنة الخارجية التي حضرت معظم اجتماعاتها وتكرم على الرئيس بالسماح بالاشتراك بالنقاش الجاد على مدى يومين وحصلنا على اجابات شافية على هذه التساؤلات كما تضمن تقرير اللجنة واود ان اشير الى قضيتين تكرر طرحهما :

١ - تنكر الاردن لكل اتفاقاته السابقة التي تتناقض مع هذه المعاهدة ، بما فيه الدفاع العربي المشترك ... وهنا اقول انني لم افهم الامر هكذا ، بل ان الاردن يمكن ان يستعين باي قوات عربية في اي وقت كان سواء كان للدفاع عن النفس وهذا حق مضمون أو للهجوم وحين ذلك لن تعد الاتفاقية قائمة .،

٢ - اما من يقول ان الاردن حصل على مياه اقل مما اعطي له بموجب خطة جونستون فليقل لنا كيف احتسب حصة فلسطين ؟؟ أو ليس من الواضح ان سوريا تستغل الان ١٥٠ م$^3$ من مياه اليرموك زيادة على حصتها بموجب جونستون .

حضرات الزملاء : إنني اهيب بالحكومة ان تستملك ارض الباقورة المملوكة من اليهود وتحويلها الى مستنبت زراعي ، واهيب ان تستغني عما تحصل عليه من مياه التحلية في الشمال مؤقتاً لحين تمكنتا من القيام بذلك بأنفسنا مقابل تخلي اسرائيل عن استغلال الآبار





الاردنية في وادي عربة وخاصة انه لا يوجد لدينا الان قدرة تخزينية كافية للمياه في الشمال ، هذا بالاضافة الى توصيات اللجنة التي اوافق عليها وأخيراً اسأل الله ان يحمي الاردن وقيادته والسلام عليكم .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الدكتور محمد الزبن ثم المتحدث الذي يليه السيد عبد الله اخوارشيدة .

**الدكتور محمد الزبن :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس ، الزملاء الاكارم ،،،**

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته وبعد ،

لم اكن راغب للحديث لسببين :

اولهما : انني تحدثت في مهرجانين خطابين في منطقتي الانتخابية تأييداً لمسيرة السلام ، منذ عدة شهور .

وثانيهما : ما دار من نقاش مطول على مدى ثلاثة ايام في لجنة الشؤون الخارجية ، ومن خلال الحديث المستفيض والمناقشات والاستفسار مع اعضاء الوفد المفاوض مع لجنة الشؤون الخارجية وهنا اود ان اسجل الشكر كل الشكر للعطاء الموصول ... والجهد المبذول من اعضاء الوفد كل في اختصاصه ... وكذلك شكري وتقديري لزملائي اعضاء لجنة الشؤون الخارجية ممثلة برئيسها ومقررها ، مما جعلني استشعر بالفخار لهذا الجيل الذي تجد فيه القدرة على تحكيم العقل بهذا الموقف واتباع اسلوب المتابعة الحثيثة والصبر الدؤوب لانتزاع الحق الحصر بالحجة الواضحة والبينة مع عدم التفريط بالحق مهما كان صغيراً .

**معالي الرئيس ، الزملاء الافاضل .**

ولكن ما جعلني ارغب بالحديث في هذا اليوم ما سمعته بالامس من بعض الزملاء ، وهم يعرفون رأيي بالمعاهدة بانني معها ليس كغنيمة نكسبها ... بل لحقوق مغتصبة استردت ، وهنا يقول بعض الزملاء ناقضت هذه الاتفاقية الدستور الاردني الذي يحرم التنازل عن ارض الوطن تحت اسم فك الارتباط فكيف يكون هذا تنازلا وقد تمت سلطة الحكم الذاتي وبشرعية دولية على الاراضي المحتلة .

**معالي الرئيس ، الزملاء الافاضل .**

وهنا اقتبس من كلمة جلالة الملك الحسين في جلسة مؤتمر القمة العربي الذي عقدت في الرباط في ١٩٧٤/١٠/٢٧ ، يقول قائد المسيرة « حتى جاء العدوان الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ ودخلت القوات الاردنية المسلحة حسب الترتيبات العسكرية العربية المشتركة تحت قيادة الفريق الشهيد عبد المنعم رياض في حرب مع العدو الاسرائيلي المحتل كان من جرائها ان اغتصبت اسرائيل الضفة الغربية بكاملها مثلما اغتصبت قطاع غزة وسيناء من مصر وقطاع الجولان من سوريا .

وهنا استبيحكم العذر ايها الاخوة في ان

اتوقف واياكم لحظة واحدة ... وفاء للتاريخ ولدماء الشهداء ... وشر ف القتال ، اتوقف كي لا يعلق في الخاطر ان الاردن فرط او قصر او تهاون في ميدان القتال والجهاد ، فلأن كنا نقبل ان يظلمنا البعض ... وتقولوا عنا ما يتقولون فاننا لا نقبل ان نظلم معنا الحقيقة »

وهنا ايها الزملاء رداً على بعض زملائي ممن حاولوا ان يقللوا من اهمية معارك القوات المسلحة في القدس الشريف وهنا ايها الزملاء اقتبس من خطاب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في التاسع من حزيران عام ١٩٦٧ حين وقف يقدم حسابه عن المعركة امام الله وامام الناس ، اذ قال وبالحرف الواحد : ولقد كان هذا ما واجهته ايضا قوات الجيش العربي الاردني التي قاتلت معركة باسلة بقيادة الملك الحسين الذي اقول للحق والامانة انه اتخذ موقفاً ممتازاً واعترف بان قلبي كان ينزف دماً وانا اتابع معارك جيشه العربي الباسل في القدس ... وغيرها من مواقع الضفة الغربية ... في ليلة حشد فيها العدو وقواه المتآمرة ما لا يقل عن ٤٠٠ طائرة للعدو فوق الجبهة الاردنية .

**معالي الرئيس ، الزملاء الافاضل .**

كم هو مستغرب اننا ننسى او نتناسى الماضي فقبل ما يقارب من عشرين عاما في عام ١٩٧٤ حيث خاطب الحسين مؤتمر الرباط حيث قال : واذا حدث ان اتجه هذا المؤتمر في حصر التمثيل الشرعي للشعب الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية وحدها وبالتالي الى انتهاء دور الاردن المباشر بالعمل السياسي وبالمطالبة والمفاوضة رغم موقفه وحقوقه ووجوده ورغم تضحياته ... وما قدم لهذه القضية عبر التاريخ .

فان الاردن سيبقى على كل حال في مكانه القومي من اجل هذه القضية وفي سبيل عزتها وانتصارها .

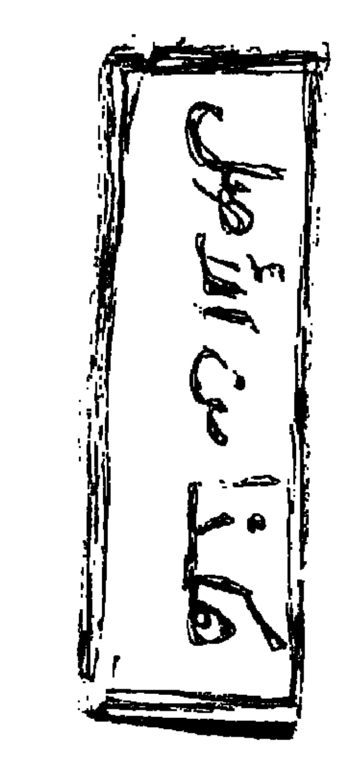
**ايها الزملاء**

فبعد هذا القرار من مؤتمر القمة العربي في الرباط ، لم نرى مظاهرات خرجت تجوب الشوارع تندد بهذا القرار ، لم نرى اصحاب دكاكين السياسة يقومون بالمحاضرات والندوات هنا وهنا يندددون بهذا القرار ، لم نرى كاتبا كتب بصحيفة ندد بالكلمة في مقال ليقرأ ولتبقى الكلمة مسجلة للتاريخ

**ايها الزملاء الاكارم .**

عندما توصل الاردن بقيادته الهاشمية ... وشعبه الوفي لاسترداد حقوقه تفاجأ بالمظاهرات وبالمقالات والكلمات اللاذعة والمحاضرات والندوات .

ومن هذه المنطلقات فالي مع المعاهدة ولقناعتي وقد اخذ الصراع العربي ـ الاسرائيلي صراعا قطريا . فهذه المعاهدة وفي الاطار القطري الاردني يعيد للاردن حقوقه الشرعية في حدوده ومياهه كما ثبت حدوده الدولية





القرية . ومن هذا المنطلق فانني مع المعاهدة ... والسلام عليكم .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الاستاذ عبد الله اخوارشيدة ثم المتحدث الذي يليه الدكتور عبد الله العكايلة .

**السيد عبد الله اخوارشيدة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وعلى كافة اخوانه الرسل والنبيين عليهم السلام جميعاً .

معالي الرئيس . الزملاء الاكارم ، السلام عليكم مجلسا وحضورا ، ورحمة الله وبركاته اما بعد .

ابتداءً ارجو ان يتقبل الزملاء النواب والمواطن الكريم وهو يراقب ما نقول بأنني سانحو في تعليقي على هذه المعاهدة منحى التعميم دون الخوض في تشريح فصولها وموادها درأ للتكرار . فقد افاض الزملاء سواء في النقد او المديح ولا مجال للاضافة وساكون موجز فيما اقول :

ايها الاخوة : ان ما آلت اليه امور امتنا من الهوان بعد ان اختزلت من الفعل التاريخي الايجابي عدة قرون خلت ولم تستطع خلالها سوى الدفاع ازاء ضربات الترنح التي تتلقاها جيلاً بعد جيل اولاً من اعدائها في الخارج وثانياً من كيد قادتها لبعضهم وظنهم ظن السوء ببعضهم ، فها نحن ابناء هذه العقود الخمسة الماضية بحالة ذهول مما مر علينا ويمر ويمرر ، واصبحنا لا حول لنا ولا قوة ، فورثنا الفرقة والتمزق والهوان ، مع استشراء الاقليمية ومحاولات الانفراد بقيادة الامة ، واصبحت مصطلحات التخوين والتكفير تلقى جزافا هنا وهناك على كل من يتعارض رأيه مع الرأي الآخر سواء على مستوى القيادات للانظمة العربية او القيادات الفكرية والحزبية فتفرقت الامة ايدي سبأ .

وها نحن نجني سوء تقديرنا لموقفنا الاستراتيجي وحجمنا التاريخي العظيمين بين امم الارض ، فترانا ننفر عند كل هزة اهانة لنا ، متسلحين بعبارات انفتنا العربية الفطرية وآيات العزة القرآنية وبيلاغة عزّ نظيرها ، وكأننا نقول لهذه العبارات الطاهرة قاتلي لوحدك واجمعي شمل الامة ونقول القول العظيم متناسين اننا اصبحنا يصدق فينا قول الشاعر ،

او كالضعاف من الحمولة حملت

ما لا تطيق فضيعت احمالها .

وما نيل المطالب بالتمني

ولكن تؤخذ الدنيا غلابا .

فماذا اعددنا للغلبة ، وهل دعتنا عزتنا القومية العظيمة الكافية فينا ان نعمد للوحدة وبناء القوة ، او هل امتثلنا لامر آلهنا جل جلالة « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة » .

حتى نتمكن من الوقوف نداً للامم العالمية سواء العدو او الصديق الذين سادوا على هذه الارض من بضعة قرون .

ايها الاخوة :

ما انتم بصدده اليوم تتجادلون فريق يرفعون بالمدح وفريق يحفضون بالذم ، وويل لكل من ينضوي تحت اي من هذين اللوائين من صاحب اللواء الآخر الذي لا يأتي رأيه الباطل من اي جانب ثم الويل والثبور لمن يرى وسطاً او يمحض النصح للمرحلة ، وكأننا لا نتجادل بسياسة وانتم تعرفون ما السياسة ، وانما مبادىء صادقة مطلقة ولكنها يا اخي تفتقر لعوامل القوة التي تحميها وتحمي اوطانها . لهذا فاقرر واقول ما انتم بصدده هو نتاج غير شرعي لحالة سائدة في امتنا غير شرعية كذلك ، حالة لا تحتمل التمني والخيالات بل العودة السليمة والحصيفة لاعادة بناء اتحاد الامة عربيا واسلاميا على اسس دستورية راسخة وبعقليات قيادية فذة تستوعب المرحلة والمراحل التي تليها وتتدرج بخطى ثابتة ومحسوبة بدقة حتى نتمكن من استعادة دورنا التاريخي ، وبعدها سنجب ، كل المظالم بكل يسر وسهولة ، اما ان نبقى رهائن جلد الذات وتسفيه بعضنا بعضا فهو المقتلة لنا ان لم نتروى ونرعوي اما قولي فيما نحن فيه مختلفون واعني معاهدة السلام فاقول :

ومن نكد الدنيا على المرء ان يرى

عدوا له ليس من صداقته بد .

ومن هنا فأنني وانا اعلن موافقتي المرحلية على مجمل هذه المعاهدة فانني احتفظ بحقي بان يسجل في محضر هذه الجلسة تحفظي الدائم على كل مادة او بند او فقرة عند التطبيق العملي لمفاهيم هذه المعاهدة ، اذا كان سيؤدي الى محاولة سلخ اردننا العربي الاشم لا سمح الله ، بقيادته الهاشمية العظيمة عن انتمائه العربي او عن معتقده الديني او علاقاته الدولية مع الاصدقاء او تثبيط عزيمته في المساهمة في بناء الاتحاد العربي القوي المأمول والتضامن الاسلامي ، واذا حصل من هذا شئ فانني ساعود واقادم كل محاولة من هذا القبيل وبلا تردد . واخيرا استغفر الله لي ولكم انه سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الدكتور عبد الله العكايلة ثم المتحدث الذي يليه الدكتور ذيب عبد الله .

**الدكتور عبد الله العكايلة :**

بسم الله الرحمن الرحيم .

« يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولو قولا سديداً يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيما » .

الحمد لله على نعمة الاسلام والصلاة والسلام على خير الانام .

**معالي الرئيس ـ حضرات النواب المحترمين ،**



ارجوا ان استأذنكم والحكومة الموقرة بالوقوف لحظات امام سجل الشرف والفخر والاعتزاز حيث تحوم ارواح شهداء قواتنا المسلحة الباسلة وشهداء شعبني الأبي وامتنا الماجدة الذين خضبت دمائهم الزكية العطرة ثرى القدس والخليل ونابلس ورام الله واللطرون وباب الواد وبطاح الكرمل وعسقلان وجنين ويعبد وطولكرم وقلقيلية وكل بقعة من ثرى فلسطين الحبيبة لنستمطر على ارواحهم الطاهرة شآبيب الرحمة ونهديهم جميعاً ثواب الفاتحة .

**معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،،**

لقد كان هذا القرن قرن العلو والاستكبار والافساد اليهودي وقرن التراجع والتردي والهزيمة والضياع لامتنا العربية والاسلامية ، وان ما حدث يعتبر نتيجة طبيعية وانسجاما مع النواميس الكونية حيث النصر لمن يعد ويستعد ويخطط ويعمل تلكم هي حال اعدائنا وحيث الهزيمة لمن امضى المسيرة بالخلاف والانقسام والشرذم والتبعية للغير وتلكم حال معظم الانظمة في شعوب امتنا فكان ما لقيناه جزءً وفاقاً والجزاء من جنس العمل .

فمنذ انعقاد المؤتمر الصهيوني في بال ١٨٩٧ الذي قرر اليهود فيه انشاء دولة لهم بعد خمسين عاما ، دفع القوم بكل ذكاء ودهاء مخططاتهم على الساحة العربية والدولية باتجاه تحقيق الهدف الذي جاء وفقا لما اراده لما بذلوا في سبيل ذلك من صدق واخلاص وعزيمة وتضحية وولاء وانتماء للفكرة الصهيونية والعقيدة التلمودية ، لقد ادرك اليهود ان فلسطين ارض الاسراء والمعراج هي قبلة المسلمين الاولى ومهوى افئدتهم وان غزوها عبر التاريخ قد حرك لها العبادات الاسلامية الفذة ممن لم يدخلوها الا فاتحين فقد سقطت فلسطين في ايدي الصليبين فحررها الناصر صلاح الدين وتعرضت لموجة الغزو التتاري فحررها المظفر محمود قطز . في عام ١٢٦٠ في معركة عين جالوت وكلاهما مسلم غير عربي ولا فلسطيني . من هنا عمد اليهود الى اخراج فلسطين من حصنها الحصين ودائرتها الاسلامية التي استعصت على الغزاة الطامعين فعملوا على اسقاط الخلافة الاسلامية بعد ان فشلت محاولاتهم مع السلطان عبد الحميد الثاني حين طلبوا منه اقطاعهم مستعمرة صغيرة في القدس مقابل سداد ديون الدولة العثمانية ، و ١٥ مليون من الذهب وانشاء جامعة في الاستانة فطردهم قائلا ان ديون الدولة ليست عار عليها وان القدس التي فتحها عمر بن الخطاب ، لن احمل وصمة عار بيعها لليهود .

في عام ١٩٢٤ سقطت الخلافة الاسلامية سقطت المظلة التي كانت خيمة على الامة باسرها والتي لم يستطع في ظلها الغزاة الطامعون ، ان ينالوا مستعمرة صغيرة في القدس .

ثم اخرجت فلسطين في مؤتمر القدس

عام ١٩٦٤ من هذه الدائرة الاسلامية حيث اعتبرت قضية عربية . ثم اخرجت فلسطين من الدائرة العربية في مؤتمر الرباط ١٩٧٤ لتصبح شأناً فلسطينيا تمثله منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، ثم انفرد بهذا التمثيل فصيل من فصائل المنظمة ، ثم تقلص هذا الفصل الى مجموعة من الافراد بقيادة عرفات لتتصرف في فلسطين قلب الامة العربية والاسلامية تتنازل عنها للغزاة المحتلين ، هكذا دفع اليهود منذ بواكير هذا القرن بمخططاتهم لاخراج فكرتهم الى حيز التطبيق باذابة مركزية الصراع معهم واخراجه من دائرته المركزية بعده القومي الاسلامي الى بعده القطري المتشرذم حيث قادونا الى مؤتمر مدريد واستفردوا بنا قطرا قطرا حتى كان من امرنا ما كان .

**معالي الرئيس ،،**

**حضرات النواب المحترمين ،،،،**

لقد تعلمت في مدرسة الاسلام العظيمة ان احمل الهم الكبير في قلبي وان اطل على الامة اطلالة الاسلام العظيمة فحيثما اصيب منها عربي او مسلم بهجمة صربية في البوسنة او هجمة صهيونية غربية في فلسطين او الجولان او لبنان والعراق بلغ المصاب مني مبلغه .

ولئن سألتني عن دوائر اولوياتي اجبتكم بان الطفيلة بيتي ، والاردن بلدي ، والعالم العربي والاسلامي وطني ، وان حيفا لا اقول القدس عندي كالطفيلة كما اخبرت دولة رئيس الوزراء يوما حين سألني قائلا ، ما الذي يعنيك كأردني فادركت كم القى الواقع المهين الذي رسخه العدو بظلال من القطرية ، مثقلة على النفوس والعقول في صفوف امتنا شعوبا وقيادات ، انني اذا ادرك الواقع الذي قطعت فيه اوصال الامة وكسرت فيه شوكتها ، ودمرت فيه قوتها ، وهزمت فيه ارادتها وتسابقت فيه لكياناتها الى ما يحسبونه النجاة من الخطر الصهيوني الزاحف بمصالحته لهو الذي يدعوني الى القلق والخوف على مستقبل الوطن والشعب والامة الذي اصبح مهدداً بخطر الهيمنة والتغلغل الصهيوني الرسمي والعلني في جسم شعبنا ووطننا وامتنا في قمة غطرسة هذا العدو ونشوة انتصاره وتسلمه بعمق استراتيجي مذهل سياسيا وعسكريا واقتصاديا واعلاميا حيث بات واضحا لنا جميعا ان اليهود يحكمون النظام العالمي الجديد وانهم بعيد توقيع المعاهدة باسبوع ، استطاعوا جمع دول العالم ومؤسساته المالية الدولية والاقليمية وشركاته العملاقة لتمويل سوقهم الشرق اوسطية لتكون القاعدة الصلبة التي يقوم عليها مشروعهم التوسعي في اقامة اسرائيل العظمى .

لا يقول عاقل ولا منصف بتحميل الاردن مسؤولية تحرير فلسطين ولا ينكر عاقل ولا منصف دور الاردن الجهادي مع ارض فلسطين ولكن لا يقول عاقل ولا مصنف ايضاً بأن صراعنا مع اليهود كان يوماً على ٣٠٠





كم$^2$ أو ٢٣٥م م$^3$ من المياه .

إننا إذا نتعامل مع الحاضر منسلخاً عن الماضي وان ننظر الى المستقبل على اساس من تداعيات هذا الحاضر المهيمن والتسليم بمعطياته والرضوخ لضغوطاته والاذعان لارادة الخصم والتسليم باملاآته بأننا أمام معاهدة استسلام لا معاهدة سلام تحدثنا بلغة الواقع كأردنيين فحسب لا كعرب ولا كمسلمين وهو ما لا أقوى عليه ولا احسب منطقاً يخدم حتى هذا الهدف في المستقبل القريب امام قومية الخصم وعمقه الهائل الذي اشرت اليه آنفاً ، فإنني اجد في هذه المعاهدة كارثة على الاردن اولاً وعلى امتنا العربية والاسلامية ثانياً لما تضمنته هذه المعاهدة من المخاطر الجسيمة التي اوجز لها على النحو التالي :

اولاً : لقد اعطت هذه المعاهدة للعدو الغاصب لارض فلسطين شرعية الاعتراف الرسمي بكيانه بعد ستة واربعين عاماً من الصراع والجهاد والاستشهاد على ثرى فلسطين المحتلة .

ثانياً : لقد فتحت هذه المعاهدة كما فتحت من قبلها اتفاقية اوسلو بوابة للعبور الصهيوني الى المنطقة العربية والاسلامية وبذا استطاع العدو ان يبدأ تنفيذ حلمه في اقامة اسرائيل العظمى ليمتد الخط الصهيوني وينتشر ويهيمن سياسياً واقتصادياً وثقافياً على شعبنا وامتنا .

ثالثاً : ان الاردن هو ساحة العبور الاولى للمشروع الصهيوني والاردن بنود هذه الاتفاقية سيكون الاكثر عرضة لمخاطر المشروع الصهيوني .

رابعاً : لقد سلخت هذه الاتفاقية المعاهدة الاردن من عمقه العربي الاسلامي وقيدته بنصوص تمنع عليه الدخول في اي ائتلاف او تحالف يمكنه من تحصين نفسه ضد مخاطر المشروع الصهيوني واطماعه .

خامساً : لقد أدخلت هذه المعاهدة في بعدها الامني الاردن في مساحة الاختراق الصهيوني لا بل حملت الجانب الاردني مسؤولية حفظ امن الكيان الصهيوني وسلامة حدوده على أطول خط للعدو مع الاردن وقد تضمنت المادة الرابعة من المعاهدة بنوداً او تفاصيل تنص على اتخاذ اجراءات ضد الاحزاب او الحركات او القوى السياسية المناهضة للمشروع الصهيوني باعتبارها بنى اساسية لاية حركة جهادية ضد العدو .

وبعبارة ابسط ، لقد اراد العدو من خلال هذه المادة وبنودها ان يقحم الحكومة الاردنية عاجلاً ام آجلاً في مواجهة مع شعبها كي تكون هذه اولى ثمرات انجازه وبركات السلام معه .

سادساً : لقد قيل في معرض تسويغ هذه المعاهدة ان الاردن قد حددت حدوده واستعاد حقوقه في الارض والمياه وقام بدفن فكرة الوطن

البديل ووضع حدوداً للعدو لايقاف زحفه .

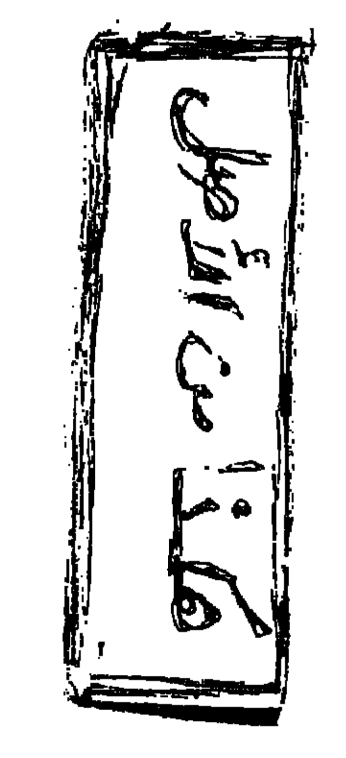
واقول : هل كانت الاردن بلا حدود معلومة وهل ثمن السلام مع العدو حتى بمفهوم المصالح القطرية تكافأت فيه مكتسبات مع مكتسباته ، اما المياه فقد اكرمنا الكريم بما شاهدته البلاد خلال الاسبوع الذي تجري فيه مناقشة هذه المعاهدة بما يزيد على ما اسميناه حقوقنا من المياه سواء منها ماتم تخزينه في السدود او ما اضيف الى مخزوننا من المياه الجوفية وباب الكريم لا زال مفتوحاً ورحمته تعالى موصولة علاوة على ان حقنا في المياه سوف يكون على اساس من اطلاق يد العدو في استنزاف مواردنا المائية الجوفية دون المساس بالموارد التي يسيطر عليها وأما الارض فقد نصت الاتفاقية على استمرار اليهود بحقوق بملكية خاصة لمنطقة الباقورة لمدة ٢٥ عاماً تجدد تلقائياً وحقوق استخدام لمنطقة الغمر لنفس المدة وبنفس الشروط مفهوم السيادة الاردنية عليها جاء شكلياً يشوهه عدة عيوب اهمها عيب مشاركة السلطة الاسرائيلية من حيث تطبيق القانون الاسرائيلي ودخول الشرطة الاسرائيلية واما دفن الوطن البديل ؛

فانني اقول لكن ايها الزملاء الاكارم لقد رسخت هذه المعاهدة قيام الوطن البديل وجسدته حيث نصت الفقرة ( جـ ) من المادة الثامنة من المعاهدة والتي تتحدث عن النازحين واللاجئين ، لصنت صراحة على موضوع التوطين .

ان مما تجدر الاشارة اليه والوقوف عنده هو ان مسألة اللاجئين والنازحين مسألة اردنية من حيث كون الاردن الجهة الاولى في تحمل التبعات والمسؤوليات التي نجمت عن موجات اللاجئين والنازحين كما أن الاردن هو المستهدف لتوطين هؤلاء اللاجئين والنازحين وعددهم يزيد على ٧٠٠ الف ، موجودون حصراً على ارض الاردن وقد نزحوا في معظمهم من مخيمات اريحا في الجفتلك ، عقبة جبر ومن قطاع غزة حيث نزح من مخيم غزة الموجود حالياً قرب بلدة سوف في محافظة جرش .

فكان الاولى ان ينص في المعاهدة على اعادة النازحين في المناطق التي نرجو منها خصوصاً وأن معظمهم من المناطق التي تقع تحت سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية فلماذا لم يصر الطرف الاردني على ذلك ولماذا قبل شمولهم بكلمة التوطين ، فأين يكون التوطين إلا على ارض الاردن ، ولماذا ترك موضوعهم الى اللجنة الرباعية موضوعهم حالياً شأن اردني اكثر منه فلسطيني وان موضوع اعادتهم الى اماكن سكناهم قد نص عليه في قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ تاريخ ١٤ / ٦ / ٦٧ ، وقرار الجمعة العامة رقم ٢٢٥٢ تاريخ ٥ / ٧ / ١٩٦٧ .

أما اللاجئون وهم الذين يزيد عددهم على المليون والذين طردهم جيش الاحتلال عام ١٩٤٨ فأن من حقهم المطلق ان يعودوا الى اية





منطقة في الضفة الغربية مرحلياً ولو كانوا من سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ تمهيداً لتنفيذ قرار الجمعية العامة ( ١٩٤ ) الذي قرر حقهم في العودة الى ديارهم .

واذا كان هذا المليون من اللاجئين هم مواطنون اردنيون يحملون الجنسية الاردنية فلماذا لم يقم المفاوض الاردني بالنص على حقوقهم في ملكيتهم الخاصة في فلسطين المحتلة على ١٩٤٨ تماماً كما فعل العدو في الاحتفاظ بما استولى عليه في ارض الباقورة والغمر تحت عناوين حقوق ملكية خاصة وحقوق تصرف لمواطنين يهود .

ولماذا لم يبحث مفاوضنا موضوع ارضنا في المرشرش المعروفة بايلات والتي احتلت بعد الهدنة واثناء محادثات رودوس والتي فيها ملكيات خاصة لأهالي العقبة ان هدف اليهود من النص على توطين اللاجئين والنازحين في ارض الاردن واضح ، وهو محاصرة خطر المعادلة السكانية العربية في فلسطين لتأمين نقاء وبقاء الدولة العبرية بأغلبية كاسحة يهودية .

سابعاً : الخطر الاقتصادي .

ان حجم الاقتصاد الاسرائيلي يتراوح ما بين ١٤ - ١٦ ضعفاً من الاقتصاد الاردني ولذا فإن استيعاب الاقتصاد الاسرائيلي للاقتصاد الاردني امر لا يحتاج الى مزيد من الذكاء او الى عمق من التحليل .

لقد نصت المادة السابعة من المعاهدة في الفقرة ( ب ) منها على أن العلاقات بين الطرفين ينبغي لها ان تسير بهدي مبادىء الانسياب الحر الذي لا يعترض شيء سبيله .

اسمعتم يا سادة من قبل بمثل هذا ؟ ايكون الانسياب السلعي والانتاجي حراً لا يعترض سبيله شيء الا ضمن مدن ومناطق الدولة الواحدة ، ايكون هذا الانسياب حراً الا يعترض شيء الا في ظل وحدة اندماجية ولا اقول حلفاً ؟

ان الصناعة الاسرائيلي متطورة بحكم التقنية العالية ولذا فان رفع الحماية المنصوص عليه في المعاهدة عن الصناعة الاردنية سيجهز عليها امام تفوق الصناعة الاسرائيلية في مجال النوعية والجودة والمدعومة من الحكومة الاسرائيلية ، كما ان القول برخص العمالة الاردنية بجعلها قادرة على المنافسة للسلع الاسرائيلية قول لا يصمد امام استخدام هذه العمالة في الاستثمارات الاسرائيلية وفتح خطوط الانتاج والتوسعة الجديدة في الاستثمارات المشتركة او المصانع الاردنية القائمة التي يسيطر عليها رأس المال اليهودي وعليه فانني انظر بعين الخط الى سيطرة راس المال اليهودي على التكوين الراسمالي الوطني انني انظر الى الاردني مواطناً فاجده غافلاً منتجاً ومستهلكاً للانتاج الاسرائيلي ، او وكيلاً للتوزيع لشركات يهودية ، او مساهماً صغيراً في استثمارات مشتركة او توسعه في خطوط انتاجية جديدة .

وان كان هناك من تحسن في الاقتصاد الاردني فربما يكون في قطاع الخدمات وخصوصاً السياحة منها على حساب الانتاج التنموي السلعي ولهذا ما يصاحبه من مخاطر وويلات على قيمنا وثقافتنا وهويتنا العربية الاسلامية .

ثامناً : عند نفاذ هذه المعاهدة ، فإنني اخشى على التجربة الديمقراطية التي على مالنا عليها من مآخذ تعتبر متقدمة على ما يعيشه الاخرون من حولنا حيث تتطلب المعاهدة اتخاذ اجراءات واضحة مهما قيل في ضبطها ومراعاتها لعدم المساس الحريات الاساسية بالتعبير عن الرأي والتنظيم فأن مضمونها بالنسبة للطرف اليهودي يتطلب في واقع الحال محاصرة الديمقراطية والتضييق عليها الى الحد الذي قد يقود لاسمح الله بعد الى الغائها .

تاسعاً : لقد قامت المسيرة التفاوضية بين العدو والدول العربية على اساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ والذي ينص في الفقرة ( ب ) من المادة ( ١ ) منه على انهاء حالة الحرب والاعتراف بالسيادة ووحدة الاراضي والاستقلال السياسي الخاص بكل دولة في المنطقة وبحقها ان تعيش السلام في حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من اعمال القوة او التهديد بها .

ان المتأمل في هذه المعاهدة لا يجد اننا أمام معاهدة سلام فحسب ، بل نحن امام حالة من الوحدة الاندماجية او في اقل حالاتها الحلف الذي لم تدخل الاردن قبله في علاقة مشابهة لامع دولة شقيقة ولا مع دولة صديقة ، فقد تجاوزت المعاهدة قرار مجلس الامن الى ابعد من مجرد معاهدة سلام .

عاشراً : القدس : لقد عمد اليهود في هذه المعاهدة الى استثناء القدس من الفقرة ( ٢ ) من المادة ( ٣ ) المتعلقة بالحدود الدولية ليكون النص على النحو التالي : ( تعتبر الحدود كما هي محددة في الملحق رقم ( ١ ) الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها بين الاردن واسرائيل دون المساس بوضع اي اراض وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري عام ١٩٦٧ .

ولخبث اليهود ودهائهم لم يقحموا بهذا النص دون المساس بوضع اي اراض وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي لعام ١٩٦٧ .

ذلك ان القدس لم تقع الحكم العسكري فارادوا بذلك ان يستثنوا موضوع القدس وعنوا بالمنطقة المستثناه الضفة الغربية .

ولذا جاء النص ليشمل الضفة الغربية ويستثني من ذلك القدس اصراراً من اليهود على جعل القدس الموحدة لهم حتى يأذن الله بانبلاج هذه الغمة اللازمة .

**معالي الرئيس .**

**حضرات النواب المحترمين**

هذه بعض مخاطر المعاهدة وويلاتها على الاردن شعباً وكياناً وانني انطلاقاً من ثوابتي الاسلامية والنظرة القومية والمصلحة الوطنية ارفض هذه المعاهدة باعتبار ما ستجره على شعبنا وامتنا من مخاطر الغزو الصهيوني الثقافي والسياسي والاقتصادي والهيمنة على مستقبل اجيالنا ان امن الاردن واستقراره هاجسنا الاول في الحركة الاسلامية وان هذه المعاهدة تهدد امن بلدنا وتزعز استقراره .



ان المعارضة الاسلامية والوطنية والقومية لهذه المعاهدة هي قوة للوطن والشعب والامة تسعى لتحصين شعبنا وامتنا ضد مخاطر التطبيع مع العدو ونعمل على حماية خطوطه الخلفية وعلينا جميعاً معارضة ومؤيدين لهذه الاتفاقية ان نضع الاردن وحمايته وصيانة امنه واستقراره هدفاً استراتيجياً نلتقي عليه جميعاً وان تكون مواقفنا المختلفة من هذه الاتفاقية لتصب نحو مواقفنا الموحدة من وطننا وشعبنا وامتنا وان نوجه خلافاتنا لتصب في خطوات الصراع مع عدونا والا يكون بأسنا بيننا بل يكون على من عادنا ، ويفوت على عدونا فرصة توظيف خلافاتنا لصالح مشروعه التوسعي وان نتعاون بكل صدق واخلاص وامانة على بناء مجتمعنا ودولتنا كي يكونا عصيين على كل الطامعين والمتربصين ومن اعدائنا .

وأخيراً اذكر نفسي وزملائي في هذا الموقف التاريخي بقوله تعالى ( واتقوا يوماً ترجعون به الى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون ) .

اللهم قد انقطع الرجاء الا منك ، وخابت الامال الا فيك وسدت السبل الا اليك فابرم لهذه الامة امر رشد يعز فيه عبادك ويذل فيه اعداؤك ويحكم فيه بكتابك وتعلو فيه رايتك انك نعم المولى ونعم المصير ) .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً لك ، الزميل الدكتور ذيب عبدالله والمتحدث الذي يليه الزميل خالد عبد النبي .

**الدكتور ذيب خطاب :**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبي الجهاد محمد سيد المرسلين .

**معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فان ما زرع بالامس يحصد اليوم فطالما سمعنا من بعض الاذاعات عن عدم الاستعداد الكافي لكل الحروب التي خاضتها هذه الامة مع العدو الغاصب وكانت تعلن بعد كل حرب ان العدو اخدها قبل ان تكمل استعدادها مما يدل على أن الامة لم تكن جادة في حروبها مما ادى الى الاحباط الى الشعور بأنه لا قدرة لهذه الامة على مجابهة العدو وادى الى هذه النتائج التي تحصد اليوم . وجاءت حرب الخليج التي ارادت امريكا بها ان تضرب الامة كلها بضربها

للعراق وكبريائه وان تهيمن بالعامل على ثروات الامة ومقدراتها وان تسوق الدول العربية الى اتفاقيات السلام مع العدو الغاصب .

**معالي الرئيس ، حضرات الاخوة النواب**

لقد قام ٢٢ خبيراً امريكياً بوضع تقرير صدر ضمن كتاب في ١٢ / ١٠ / ٩١ مع انعقاد مؤتمر مدريد ، وكان هذا التقرير هو الدليل للوسيط الامريكي والذي جاء فيه عن استغلال الازمات في المنطقة وجاء فيه عن اللغة الغامضة التي تستخدم في التسوية ليفسرها كل طرف بصورة تكون مقبولة محلياً مع اعطاء الفرصة وإخفاء النتائج لحين تزيينها امام الشعوب وكسب شعبية لها وكذلك لاظهارها على انها مطلب عزيز ثم بعد ذلك يعلن عنها وكأن الامة حققت نصراً غالياً ونفيساً .

وجاء فيه ايضاً عن الايحاء من خلال التصريحات عن الهبات الامريكية والوعود الامريكية ليقبل الناس مثل هذه النتائج .

ولعل الكلمات الغامضة في هذه المعاهدة والترجمة غير الدقيقة مثل منطقة خالية من السلاح دون تحديد هذه المنطقة وكلمة التوطين والخمسين م . م . م . من المياه التي تجلب للاردن دون تحديد المصدر وغير ذلك من الكلمات الغامضة ، اقول لعل ذلك تطبيقاً لهذا التقرير عن عمد وسبق اصرار .

**معالي رئيس المجلس :** عفواً دكتور ، الحقيقة إهتماماً بما يتفضل به الزميل ارجو من جميع الموجودين في القاعة الاصغاء والانتباه لما يتفضل به الزميل المتحدث وشكراً لكم ، تفضل دكتور .

**الدكتور ذيب خطاب :**

**معالي الرئيس ، حضرات الاخوة النواب**

إن الخطورة بمكان اخراج الاردن من محيطه العربي والاسلامي وضرب العمق العربي للاردن عندما تلغى الاتفاقيات وكذلك عندما يمنع الاردن ان يعقد اي اتفاقية دفاع مع اي دولة عربية اكراماً لهذه المعاهدة مع العدو الغاصب .

**معالي الرئيس ، حضرات الاخوة النواب .**

ان هذه الارض جميعها لنا حتى البحر وهذه المياه جميعها لنا وان اعطاء الجامعة العربية سنة ١٩٥٥ حصته من هذه المياه للعدو الغاصب يدل على ان معظم الدول العربية كانت عازمة منذ زمن طويل ان تصل الى ما وصلت اليه مع العدو الغاصب ولم تكن جادة في شعاراتها ولا حروبها وانني كمسلم اعلن من هذا المكان انه لايجوز شرعاً التفاوض على ارض اسلامية او مياه اسلامية وقد اعطت هذه الاتفاقية الحق والشرعية للعدو الغاصب في ان يلتهم ارضاً اسلامية وقد اعترفت بحدود وحقوق ما كان له ان يحصل عليها ، والذين يستشهدون بصلح الحديبية نقول انه كان عروة



وكان للنبي يومها الغلبة والنفوذ وكان مع الاهل والعشيرة ولم تكن مع اليهود .

والذين يستشهدون بصلح الرملة الذي عقده صلاح الدين فنقول انه كان في عقر المناطق المحتلة التي احتلها الصليبيون ولم يك في دمشق او القاهرة ومكان عبارة عن هدنة وليس معاهدة سلام شامل دائم .

**معالي الرئيس ، حضرات الاخوة النواب**

رغم الجانب الحكومي اعترف باهمية منطقة الباقورة من الناحية الاستراتيجية امنياً وكذلك من حيث انها مصدر مياه إلا انه وبكرم حاتمي الحق للغاصب أن يقيم فيها مستعمرات كيف يشاء وكذلك في منطقة الغمر .

**معالي الرئيس ، الاخوة النواب**

لقد خطب حاخام يهودي في اتباعه منذ سنوات وتكلم في خطبة عن هدفاً العدو الغاصب لاقامة السلام مع الدول العربية وانه من خلال السلام يستطيع العدو الغاصب ان يخترق الحواجز ليصبح أمن الامة واقتصادها وفكرها تحت هيمنة العدو ، وبعد أن تنحدر الامة يحقق حلمه في اسرائيل الكبرى .

**معالي الرئيس ، حضرات الاخوة النواب**

ان هذه الاتفاقية تحقق الهيمنة الاقتصادية للعدو وضرب الصناعة الوطنية في الاردن ، ويدافع الجانب الحكومي بقوله ( اننا نبالغ بتعظيم الاقتصاد الاسرائيلي نسبة الى الاقتصاد الاردني ) .

مع انه يعترف ان قوة الاقتصاد الاسرائيلي ١٤ ضعفاً نسبة الى الاقتصاد الاردني وانه الاقوى مالياً وصناعياً وكذلك الاقوى من حيث التكنولوجيا والقدرة على الاستثمار وقد برر موافقته على اعطاء العدو مياه الابار وكذلك ٥ كم من منطقة البحر الميت بعدم قدرته على استغلاله وهذا شاهد على ضعف اقتصاد الاردن وقدرة استثمارنا نسبة الى قدرة العدو وبهذه المناسبة أسأل اين ذهبت مليارات المديونية ولماذا لم تستخدم لاستغلال هذه الابار ؟

ان هذه المعاهدة تحقق الهيمنة للعدو حيث تفرض على الاردن تغيير المناهج الدراسية وتقييد وسائل اعلامنا خدمة له ولاهدافه وكذلك تحقق له الهيمنة في مجال السياحة فالسياحة في عرفهم هي المتعة وجمع المعلومات وهذا يضر بالاردن سياحياً وأمنياً ، وقد حجمت هذه الاتفاقية موضوع اللاجئين والنازحين وجعلتها قضية انسانية لا حقوق وطنية وجعلت العدو طرفاً في هذه المشكلة من أطراف عدة بينما هو المتسبب فيها وهو الذي عليه ان يتحمل مسؤوليتها وحده .

**معالي الرئيس الاخوة النواب**

على فرض ان هذه المعاهدة هي في مصلحة الاردن فمن الذي يضمن الزام العدو بالقيام بالتزاماته وقد عرف عن اليهود غدرهم وحنثهم للعهود ؟

والقرآن الكريم وتاريخهم القديم والحديث كل ذلك يخبرنا انهم قوم شر وفساد وافساد واشعال فتن وحروب وليسوا قوم امن وسلام وإذا ما قال الجانب الحكومي إن امريكا تعهدت بذلك فنقول عن العدو الامريكي لا تنظر الى دموع عينيه ولكن انظر الى فعل يديه ، فالسلاح الذي قتل به اطفالنا وحقق الهيمنة للعدو علينا هو سلاح امريكي وما زالت امريكا تقدم للعدو الغاصب السلاح الحديث وهي تقدم الدعم المالي للعدو بقدر لم تقدم عشره للدول العربية كلها .

**معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام**

إن املنا الحقيقي وضمانتنا الحقيقية هي قواتنا المسلحة الباسلة وأحيّ بهذه المناسبة شهداء جيشنا الباسل واذكر تضحيات عشائر الاردن الكريمة وهي تقاوم العدو واحتلاله الآثم لفلسطين واحّي شهداء الانتفاضة الذين هم شمعة في ظلام هذه الامة وأحيّ الشهيد فراس العجلوني والشهيد موفق السلطي والشهيد منصور كريشان وأحيّ كذلك العميد الركن محمد خطاب الذي كان يقاتل ببسالة نادرة في معركة الكرامة ، وأحيّ الشهيد صالح بطل قلقيلية بطل الاسلام شهيد عملية تل ابيب .

**معالي الرئيس ، حضرات الاخوة النواب**

ان هذه الامة حية كريمة وهي كما استوعبت الخيريين الذين جاءوا من تركيا الى شمال العراق واصبحوا عرباً كذلك فانها قادرة على لفظ الغزاة الاشرار كما فعل صلاح الدين عندما حرر القدس الشريف .

وهذه الامة هي صاحبة الماضي التليد المشرف وصاحبة المستقبل لا كما يقول كلنتون ، وهي خير امة اخرجت للناس . وليست امريكا خير امة اخرجت للناس ، بل هذه الامة هي خير امة اخرجت للناس .

**معالي الرئيس ، الاخوة النواب**

اننا مع استقرار وأمن الاردن ، إننا مع الاردن المجاهد العزيز ، اردن الحشد والرباط والتحرير والله الأمر من قبل ومن بعد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، المتحدث الزميل خالد عبد النبي والمتحدث الذي يليه الزميل فرح الربضي .

**السيد خالد عبد النبي العجارمة :**

**معالي الرئيس**

**ايها الاخوة النواب الكرام**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

والله ايها الاخوة كنت اتمنى ان لا يكون يهودياً على وجه الارض وكنت اتمنى ان يسود السلام ارجاء امتنا العربية والاسلامية وكنت





اتمنى ان يعيش العرب والمسلمون في بلد موحد وضمن هوية عربية موحدة .

**ايها السادة .**

قبل البدء بالكلام عن المعاهدة اود ان اعرض الملاحظات التالية للذكرى والتذكير .

١. هل لدينا ان لم نوافق على معاهدة السلام اي اجراء او بديل اخر نتشبث به او اي خيار آخر يوصلنا الى ما نصبو اليه وهو رد الاجزاء المغتصبة من الضفة الشرقية ومياهها .

٢. ما دام اهل القضية وهم الرجال الاوفياء لبلدهم محاربين وموجهين شباباً وقياديين ومفكرين قد اصلحوا ووقعوا على معاهدة صلح منفرد ومستور وهم الان على ارضهم سعداء على ما حصلوا عليه نرتبط معهم بحسن الجوار والقومية حاربوا طويلاً وخسروا الشهداء وعشرات الالوف من المعتقلين والمشوهين لم يكن ولا واحد منهم من الشباب المتواجدين هنا .

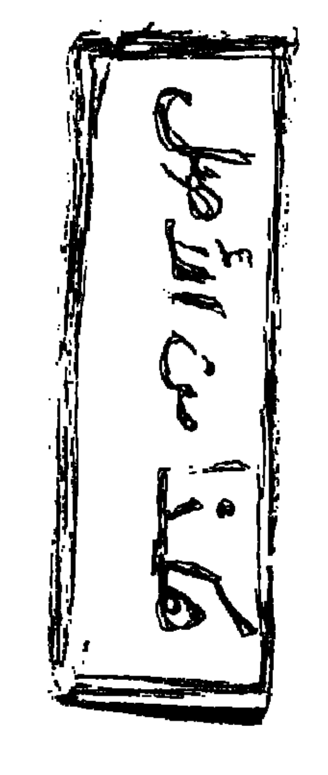
٣. ان اسرائيل ايها الاخوة هي الولاية الثانية والخمسين من مجموعة الولايات المتحدة الامريكية وان موازنة الدولة الاسرائيلية هي بلا حدود او تقنين امتداد لموازنة امريكا وهي القوة التي تحمي المصالح الاميركية في الشرق الاوسط .

٤. تسليح الجيش الاسرائيلي متطور جداً وعنده خبرة الاسلحة العالمية ومعنوياتهم عالية وتدريبهم جيداً وجنودهم مرفهين مؤمنين بكل النواحي الادارية عاملين ومتقاعدين ومتفرغين لحماية اسرائيل .

٥. الاردن ايها الاخوة بلد قليل الموارد والامكانيات يعتمد بالتسليح على المساعدات العربية والتي حرم منها منذ اربع سنوات واصبحنا غير قادرين على تحديثه وكادت البلد غير قادرة على تأمين أقل الحياة المعيشية مطلباً ولولا ثبات المخلصين لانهارت البلد عندما هربت الاموال ونزل سعر صرف الدينار واصبحت الحياة الاقتصادية سيئة ولا مساعدات سوى ما تجنيه الحكومة من الضرائب والسبب الرئيسي هو تقاعس الدول العربية عن الوفاء بالتزاماتها للاردن .

٦. حرب الخليج وعودة ٣٥٠ الف انسان لم يحسب حساب عودتهم اربك البلد اقتصادياً وسكناً وكثر الفساد والتلوث والاعمال الاجرامية ولولا سهر قوات الامن وعيونهم الساهرة دوماً لانتهك كل ما هو محرم .

٧. كان الواجب الرئيسي للاردنيين سابقاً هو حراسة اهل المصالح وحماية الحدود والمنشآت واعتمدنا على الراتب الذي لا يكفي لسد حاجات العائلة ، وغيرنا تطلع للتجارة واكتناز المال وشراء ارضنا وبناء المؤسسات عليها وقد بعنا الارض لنعتاش ونعلم اولادنا وحتى هذه المؤسسات التي حرسناها لا تسمح





بتشغيل اولادنا مما جعلنا نفكر بأن السلام سيجلب لنا الخير ويعوضنا عما فقدناه ، وسيؤمن لنا معيشة كريمة .

٨. كان العسكريون لوحدهم بالميدان وواجباتهم كبيرة جداً ولولاهم لما بقي لنا بلد ولا وطن وقفوا سداً منيعاً في وجه الطامعين .

**ايها السادة**

كنت ضابطاً في القوات المسلحة الاردنية منذ بداية الخمسينات وعانيت كما عانى زملائي مرارة العيش كان اليهود يفتعلوا معنا المعارك ويقصفون مواقعنا ويقتلون جنودنا ومع مرارة المعرفة بأن سلاحهم احدث ولديهم وحدات قصف وطيران بكثرة ولم يكن لدينا الا الصبر والايمان بأن الله معنا استمرينا على هذه الحال لم يتطور سلاحنا ولم يتمكن من مجاراة العدو . حاربونا في معارك محلية في فلسطين وكانوا يدمروا النجدات ويهدموا القرى بكاملها ويشردوا اهلها .

حاربونا عام ٦٧ وطردونا من كل فلسطين وكنا نتمنى بأننا لو لم نشترك بالحرب والتي اجبرنا على خوضها لاحتفظنا بالضفة الغربية لقد حاربنا وتركنا كل شيء مدمر خلفنا ولم يبق معنا الا قليل من السلاح الفردي وانهارت معنوياتنا جيشاً وشعباً واستمر نضال الابطال وعلى راسهم القائد الاعلى الى ان تم التسليح واسترداد المعنوية واعيد الجيش قوياً حاربونا عام ٧٣ واستولوا على ارضنا ولم نتمكن من استردادها الابعد مفاوضات مريرة امر بعدها الرئيس الامريكي بتراجع القوات اليهودية الى خط متفق عليه في الجولان وغرب القنيطرة بالذات ومن الشعور بالمرارة والاحباط عرفت بأن فلسطين لن تعود الا بتدمير امريكا واسرائيل معاً .

**ايها الاخوة الكرام**

باعتقادي بأن المفاوضين الاردنيين لم يفاوضوا عن اية قطعة من ارض فلسطين بل كان التفاوض على املاك ومياه اردنية سلبت بالحرب تخص الحكومة الاردنية وتقع شرقي نهر الاردن او شرق الشريعة ونشعر بأنها عادت الينا وان شبر من الارض يعود للاردن هو وطن بكامله .

ان الفلسطينيون ايها الاخوة لهم الحق ان يقولوا هناك وعلى ارض فلسطين الحبيبة ومنابرها وساحاتها ما يشتهون ويبينوا مواقفهم واحتجاجاتهم بعدم الرضا ولهم الحق ان يحاربوا ويناضلوا حتى تعود لهم فلسطين من البحر الى النهر .

أما نحن فوصلنا حقنا بدون اي رقابة من هيئة الامم او وجود مناطق منزوعة السلاح .

**ايها السادة**

نحن الشعب الاردني من الشمال إلى الجنوب نريد الاستقرار ونريد ان يستريح ابناؤنا من عناء الجندية والحراسة ومسؤولياتها ويرجعوا



الى معسكراتهم ويعطى لهم بعض الرفاهية ويعملوا بالاقتصاد الوطني .

**ايها السادة الكرام**

ننشد الصلح وننشد ان يكون لنا وطن نلتف حول بعضنا من منبت واحد واصل واحد وفي ضمائرنا الحسين و الحسين وعبدالله وعقيدة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وأخيراً يا معالي الرئيس ويا نواب الأمة .

اطلبوا الرحمة للشهداء الابرار واجزلوا الشكر للجيش وقائده الاعلى وولي عهده الامين والحكومة والمفاوضين ورجال الامن والمخابرات على كل الجهد والطيبة لحماية هذا البلد وامانة الحكم وامانة السهر على مصالحنا والوقوف صفاً واحداً حتى يبق هذا البلد قوياً صادقاً مع أهله الشرفاء سيبقى الاردن لنا وسنبقى اهله الطيبون الكرماء وسندافع عن امنه ولن نسمح بتعكير صفائه اوفياء على العهد الذي اقسمنا رجالاً اشداء نهب الوطن الروح والولد .

شكراً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس** : المتحدث الزميل فرح الربضي والذي يليه الزميل حاتم الغزاوي .

**الدكتور فرح الربضي** : معالي الرئيس - السادة الزملاء .

اود اولاً ان أبين انني اؤيد كل ما جاء في تقرير لجنة الشؤون الخارجية .

**معالي الرئيس**

في هذه اللحظات الحاسمة تقتحم ذاكرتي حادثة تعود الى أحد ايام صيف عام ١٩٥٧ ضمنا اجتماع حزبي لحزب البعث العربي الاشتراكي في مقره في حي عرنوس بدمشق ، وقد حضر هذا الاجتماع القيادة العليا لهذا الحزب ، وفي هذا الاجتماع طرحت اسئلة كثيرة وكان منها السؤال التالي ما موقفنا من تقسيم عام ١٩٤٧ لفلسطين ، وجاء الجواب واضحاً لا لبس فيه ولا غموض .

وكان الجواب لولا الخوف من الاتهام بالخيانة العظمى لقلنا بأننا نوافق على هذا التقسيم وعندها هاجت الجماهير الموجودة وأخذوا يهللون ويكبرون استنكاراً لما سمعوا .

وبعد جهد جهيد أعيد للاجتماع هدؤه ولكن هذا الهدوء سرعان ما قطع سؤال آخر لماذا نتهم الآخرين بالخيانة العظمى طالما ان مواقفهم تشبه موقفنا هذا .

هذه الحادثة اسوقها هنا لأقول بأن نظرة العقلاء الى الواقع ، فقد راح هؤلاء القادة المرحوم صلاح البيطار والمرحوم ميشيل عفلق وأكرم الحوراني يحللون ، يقلبون الامور على وجوهها المختلفة ويقدمون التحليل الواقعي .

ولكن الشباب صم الآذان ، انصرفت آذانهم عن تحليلات هؤلاء للواقع والظروف ولم تكن آذانهم قادرة على إستقبال حكمة العقلاء وسعة أفق الكبار أصحاب التجربة الغنية .

فالشباب باندفاعه لا يسمع الاصوات العاطفة والانفعال واما صوت المنطق والعقل فهو سبيل الكبار في معالجة الامور والاحداث رحم الله صلاح البيطار الذي خرج من الاجتماع يتحدث بعبارات سمعت منها اللي احنا فيه افضل من اللي جاي قوى الشر كلها مع اسرائيل والعرب قلوبهم مليانه على بعض .

حقاً إن الماضي مفتاح الحاضر ، وحقاً ان التاريخ عبرة فهاهي احداث التاريخ تتوالى لتشهد على صحة تحليلات هؤلاء القادة ولتأتي دليلاً على عمق تفكيرهم وسعة أفقهم ، فما رفضناه في الاربعينات يفضل كثيراً ما حققته معاهدات الحاضرة كان التقسيم عام ١٩٤٧ يعطي للعرب نصف الاراضي المحتلة بالاضافة الى الضفة الغربية ولكنه مبدأ الرفض الذي قادنا من خسارة الى خسارة ... انه تجاهلنا لحقائق الواقع والحياة ... انه اغلاق العيون كي لا ترى معطيات الظروف المحيطة بقضيتنا وبذلك لم نعد قادرين على التعامل مع هذا الواقع بالشكل الصحيح .

**معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام**

ومما يدعو للعجب ان البعض وقف من السلام ومؤتمر السلام موقف المعارض قبل انعقاده ، واعتبروا المفاوضات خطيئة بصرف النظر عن نتائجها ، وعندما ترامى لمسامعهم نبأ التوصل الى المعاهدة راحوا يرفضونها بصوت عال ونسبوا اليها الكثير مما لم تتضمنه فعلاً .

ولو انك سألت هؤلاء عن البديل لجاءك الرد بقولهم التأجيل . وكأن التأجيل سيجلب لهم معجزة تساعد في الخروج من المأزق . ويجيبك البعض الاخر بقوله : الوحدة هي البديل . فأي وحدة هذه التي يتكلمون عنها ؟ اقوى وحدة حققها العرب في القرن العشرين جهد العرب في مؤتمر الرباط حتى فصموا عراها . وراح العرب والفلسطينيون يهللون ويكبرون لفك الارتباط بين الاردنيين والفلسطينين .

إنني لأعجب فعلاً كيف يمكن لمن عمل على قتل الوحدة ان يبني وحدة من جديد !!

لقد فرح الفلسطينيون بفك الارتباط وكأن كابوساً قد أزيل عن صدرهم ولم يحزن لفك الارتباط منهم الا القلائل من ذوي الاتجاهات القومية والدينية . ونحن هنا لا نوجه اللوم لهم فقد ساقتهم الظروف القاسية الى هذا الموقف المحزن كملاذ اخير لحل مأساتهم ، فقدوا وطنهم ، شردوا ، اضطهدوا ، فقدوا هويتهم ، ولكن ذلك يجب ان لا ينسينا الاردن كان ولا زال البلد العربي الوحيد الذي يتمتع فيه الانسان الفلسطيني بكامل حقوقه والمواطنة لقد ظل ابناء الاردن ردحاً طويلاً من الزمن يجيرون انفسهم ووطنهم لأخوانهم العرب .

حتى لقد كان الاردني دوماً يمتلكه الخجل ان هو وجد نفسه يقدم اردنه على امته العربية . كان الاردن دائماً وابداً يضحي بمصلحته من اجل عروبته . ولقد آن الآوان لأن يلتفت الاردنيون لشؤونهم ومصالحهم . من حقنا ان نفطن لمشكلتنا لتتاح لنا فرصة ايجاد حلول لها . ولا يعني ذلك ان نتخلى عن مسؤوليتنا تجاه إخواننا الفلسطينيين ومساندة كل الاخوة العرب في قضاياهم ، فنحن منهم واليهم دائماً وابداً .



ان الموافقة على هذه الاتفاقية التي هي بين ايدينا تشكل خياراً صعباً ولكنه اقل الخيارات صعوبة وسوءاً ومرارة .

فقد انسحبت مصر من حلبة المصارعة مبكراً . ثم ما لبثت قوى الشر ان اتحدت لتعمل على تحطيم امل العرب في قوة العراق الابي وبعدها جاءت مفأجاة اوسلو ضربة مذهلة للاردن وأثرت سلباً على المسار الاردني . . هذه الامور كلها حددت للاردن ادواراً لم يشارك في رسمها ولم يطلع عليها .

والى جانب ذلك أحاطت بالاردن ظروف دولية لا يحسد عليها . . حصار ميناء العقبة ... القطيعة العربية .. حجب المساعدات المالية عنه .. تهجير الالاف من الاردنين العاملين في الخليج .. وهكذا وضعت هذه الظروف والتطورات الاردن في مواجهة ضغوط كبيرة اضطرته ان لا يبقى ساكناً في دائرة الترقب والانتظار . لأن هذا الانتظار يهدد مصالحه الرئيسة ويفقده فرصة استعادة حقوقه وسيادته على ارضه ومياهه .

– وهنا اود أن اسوق الحادثة التالية ، بعد مفاجأة جاء فاروق يعاتب فاروقاً لم هذا التسرع فأجابه فاروق ان لم نسبقكم سبقتمونا ، فاذا كانت هذه حالة الامة العربية فنحن اولى بالتسارع لحل مشكلاتنا .

وإننا اذ نسجل في هذا المقام فخرنا واعتزازنا بما حققه الحسين وفريقنا الى المفاوضات إنما نؤكد ان ما تحقق هو الافضل والاقصر في ضوء الواقع والممكن .

وكأني بما تحقق للاردن اشبه ما يكون بالمعجزة . لقد ادخل الحسين يده الى بطن الحوت واخرج من جوفه حقوقاً لنا كاد ان يهضمها .. وتلك عبارة يرددها الكثيرون من عقلاء هذا البلد المخلصين .

معالي الرئيس لكي لا أطيل ارجو ان اختصر باختصار شديد ان لهذه المعاهدة في تصوري الايجابيات التالية :-

١- اعادت المعاهدة للاردن حقوقه السيادية الكاملة في ارضه ومياهه .

٢- دفنت فكرة الوطن البديل حيث اعترفت اسرائيل بحدود الاردن الغربية ، وهي بهذا الاعتراف تدفن ايضاً مفهوم اسرائيل الكبرى الممتدة من النيل الى الفرات .

٣- اطفاء مديونية الاردن وجدولة جانب من هذه الديون . وهذا ما يساعد على فك اسر



الاقتصاد الاردني ويخفف من عبء البطالة .

٤- التأكيد على دور الاردن المستقبلي ومشاركته الفاعلة في بناء نظم التعاون الاقليمية والمبادرة في بلورتها .

٥- صون المقدسات الاسلامية في القدس والاراضي المحتلة .

٦- المحافظة على حقوق اللاجئين والنازحين بموجب القوانين الدولية فأما العودة او التعويض .

٧- واخيراً وليس آخر جلبت المعاهدة السلام والطمأنينة لسكان المنطقة ووضعت حداً للقتل والتدمير وسفك الدماء وفي هذا المجال لا يسعني الا ان اردد بملء فمي قول سيدنا المسيح ( طوبى لصانعي السلام فأنهم أبناء الله يدعون ) .

الله محبة .. والسلام من اسماء الله الحسنى .. وسلام لكم .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، المتحدث الزميل حاتم الغزاوي وهو آخر المتحدثين في هذه الفترة .

**السيد حاتم الغزاوي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس – حضرات النواب المحترمين**

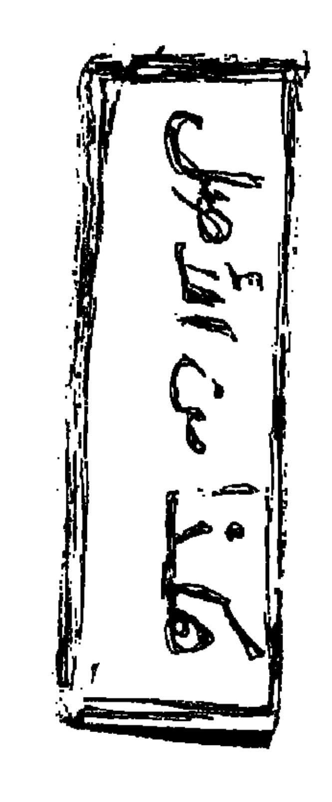
في البداية اتقدم بالشكر لأصحاب المعالي والسعادة رئيس ومقرر واعضاء لجنة الشؤون الخارجية لما بذلوه من جهد في شرح وتقديم نصوص هذه المعاهدة .

وددت لو لم نكن في زمن الغرائب هذه الايام ، وإلا لما اختلف جمع على قول ولم يتنازعوا على فعل وهم يتداولون مثل هذه القضية الحاسمة في حياة امتنا . وأما ونحن نعيش هذا الواقع فلا بأس من ان يختلف اثنان في اطار ديمقراطيتنا التي ارتضيناها منهجاً نشق طريقنا من خلالها نحو بناء وطن او كل الينا ابناؤه جميعاً شرف حمل رسالته نتعاون مع فريق آخر من ابناء هذا الوطن كذلك لا يشك ابداً في ولائهم واخلاصهم لكل ذرة تراب فيه .

**معالي الرئيس ، حظرات الزملاء المحترمون**

لقد عاش هذا الوطن منذ نشأته معاناة أمته العربية التي جنت عليها عوامل الفرقة والتشرذم وما انفك يوماً عن مساهمة في حمل اعبائها وعمل جاهداً على وحدة صفها وتجميع قواها المبعثرة فكان رائداً الأول وحدة اندماجية عرفتها الأمة العربية حافظ عليها بكل امكانياته ومقدراته ولقد كان انفصام عرى هذه الوحدة نتيجة طبيعية وحتمية لما اسلفنا من حال الامة وهوانها .

فنزفت قلوب ابناء هذا الوطن الدماء قبل ان تفكر عيون الاخرين ان تذرق اللامع على





ضياعها . ولم يثنه هذا الظرف المستجد عن ان يضطلع بمسؤولياته تجاه الاهل في الارض المحتلة ولم يتخذ منه ذريعة تعينه على التنصل من مسؤولياته تجاههم ، بل استمر يكافح دفاعاً عنهم في كل المحافل الدولية يحدوه الأمل في عودة الاهل الى الحضن العربي الدافيء ولم يتوان يوماً عن تقديم اوجه الدعم المختلفة لهم والتي تعينهم على مواجهة اعباء الحياة في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، حتى بعد صدور قرار القمة العربية بكف يد الاردن عن القضية الفلسطينية واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين .

**معالي الرئيس – حضرات النواب الكرام**

لقد كان ولوج الاردن مرحلة السلام اعتباراً من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ بقرار عربي باركته الدول العربية وشاركت فيه ، فلم ينفرد دون اخوانه العرب ذوي الاهتمام المشترك وسواهم .

دخل الاردن مفاوضات السلام متمثلاً الوضع العربي الراهي بما هو عليه من وهن ومتمثلاً كذلك حقائق العصر الحديث والنظام العالمي الجديد .

فكان لابد وقد كفت يده ان يتحدث باسم نفسه ويلحق الركب فدخل المفاوضات علناً في وضح النهار لا في جنح الظلام .

مواجهاً المشاكل والتحديات لم يدر ظهره اليها فحقق بنتيجته نجاحاً زاده حنكة ودراية قائدة الملهم يرفده وأب وسهر فريق المفاوضات الذي بذل جهداً مضنيا متواصلاً بشكر عليه .

فكان ان نحقق لهذا البلد ما دخل المفاوضات من أجله استرداداً لأرضه وسيادته عليها ، وحصوله على حقوقه من حصص المياه وتثبيت حدوده والاعتراف بها .

لم يفرط في حق من حقوقه الوطنية ولم يساوم على أي من حقوق اشقائه العرب بل لعله من الصواب القول ان من شأن ما تحقق على هذا المسار ما يساعد على تسريع خطوات المفاوضات على المسارات الاخرى التي ما ان تتحرك خطوة حتى تتعثر خطوات .

**معالي الرئيس الزملاء النواب**

انني ومن احمل شرف تمثيلهم تحت هذه القبة لنبارك جهود السلام ونتطلع ان تحقق هذه المرحلة ما نصبوا إليه جميعاً من تقدم وازدهار وانتعاش ، واننا في الوقت نفسه نتطلع الى ان تحقق لاخواننا اللاجئين والنازحين حقوقهم كاملة غير منقوصة وان تعود الضفة الغربية الى أهلها كاملة ليهنؤا بها اعزاء كرماء ونتطلع ايضاً الى تنقضي الـ ٢٥ عاماً سريعة فتعود ارض الباقورة وارض الغمر الى الحظيرة الاردنية تصرفاً بعد السيادة التي تحققت لتقر أعين العرب والاردنيين بها .

واننا لنصبوا كذلك ان نحيا مرحلة

السلام ونحن على اشد ما نكون عليه من وحدة وطنية متماسكة نتطلع الى مستقبل الايام بقلوب ملؤها الامل بحياة حرة كريمة تحرسها سواعد ابناء هذا الوطن الذين عاشوا قسوة المرحلة السابقة واصابعهم دوقاً على الزناد فليس أمل من ان ينعموا بمنجزات السلام المنشود على ان يحرصوا على اسباب المنعة والاقتدار فالسلام بحاجة الى قوة تحميه حاجة الحرب اليها ولن يكون هذا الوطن بقيادته الفذة الا حريصاً على الدوام بأخذ اسباب القوة .

وختاماً فأنني ابتهل الى المولى القدير ان يحفظ لهذا البلد قائده ورائده جلالة الملك الحسين المعظم وأن يسدد على الدوام خطاه لتحقيق المنعة والعزة لهذا الوطن وللجلالة من أبنائه في لواء الاغوار الشمالية من وادي الاردن الاخضر دائماً إن شاء الله ومن ابنائه في لواء الكورة كل معاني الحب والولاء والاخلاص .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك الزملاء الافاضل تحدث في الفترة الصباحية ثمانية عشرة من الزملاء وبقي ثمان متحدثين سنبدأ بعد الساعة الثالثة مباشرة وبعد ان ينتهي المتحدثين ستتم عملية التصويت على مشروع القانون لذا ارجو تواجد الجميع وحضورهم وشكراً لكم الجميع مدعون الحكومة والصحافة والاعلام ومجلس النواب والاعيان الى الغذاء حتى الساعة الثالثة وهنا رفعت الجلسة ساعة للاستراحة وتناول طعام الغداء ثم عادت بعدها للانعقاد . استئناف الجلسة .

**معالي رئيس المجلس :**

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني مكتمل نستئنف الجلسة اول المتحدثين الزميل الدكتور احمد الكوفحي تفضل .

**الدكتور احمد الكوفحي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

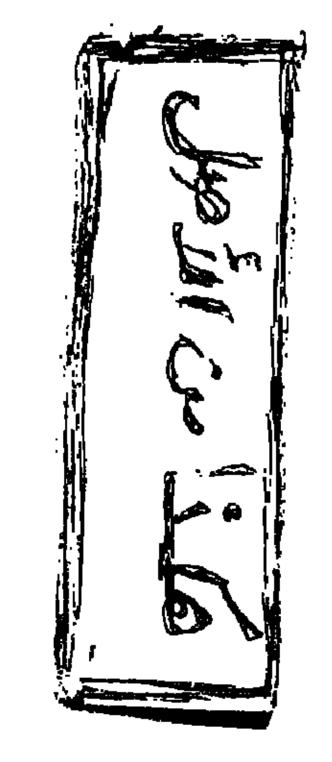
الحمد لله رب العالمين ، ولي المتقين ، وقاسم الجبارين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله واصحابه الغر الميامين ، ومن والاه واتبع هداه الى يوم الدين . قال تعالى : لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود ) .

وقال سبحانه وتعالى : يا ايها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا اماناتكم وأنتم تعلمون ) .

وقال صلى الله عليه وسلم : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك قالوا : اين هم يا رسول الله ؟ قال في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس .

**معالي الرئيس .. الزملاء الكرام**

وأن المعاهدة التي تناقشونها اليوم تتناول قضية الدين والتاريخ والجغرافيا وفلسطين والقدس والعمق العربي والاسلامي ، تمس كل ذلك في الجوهر حاضراً ومستقبلاً .






ولأنها كذلك فإن ابناء أمتنا العربية والاسلامية وبخاصة الاهل في فلسطين والقدس بل والدنيا كلها تنظر اليكم ، وتترقب قراركم ، فليكن النطق به متأنياً مستنداً الى الدليل القطعي حتى يكون صائباً .

**معالي الرئيس .. الزملاء الكرام .**

وأجد لزاماً عليّ ان أذكر نفسي قبل إخواني بحقيقتين :

الأولى : أن الدنيا فانية ، وأن الموت قادم لامحالة لا ندري في اي لحظة وبعدها الجزاء في مصير ابدي إما الى جنة واما الى نار ، والجنة فيها مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر والدنيا لا تساوي بالنسبة لنعمها الا ما يساوي الماء العالق على الاصبع الى ماء البحر المحيط الذي غمس فيه .

وأما النار فأقل اهلها عذاباً من تحت أخمص قدمه حجرتان من نار يغلي منهما دماغه كما يغلي الماء في المرجل فاذا لم يعجب هذا القرار غيركم كأننا من كان فبلغوه بأننا غير قادرين على تحمل غضب الخالق لا في الدنيا ولا في الآخرة ، وتذكروا أن الرزق والاجل بيده وحده .

الثانية : أن لاشخاصنا حصانة ، ولقرارتنا سيادة ليست إلا لقائد الوطن ، لكونه رئيساً للسطلة التشريعية ، لا للسلطة التنفذية ولا القضائية ، وهذا ما نصت عليه المادة ( ٤٩ ) من الدستور ( اوامر الملك الشفوية والخطية لا تخلي الوزراء من مسؤولياتهم ) بل لقد ميزكم الدستور الاردني حتى على زملائكم الاعيان فنعي عليكم أصلاً ونص على الاعيان تبعاً حيث جاء في نهاية المادة الاولى .

( ونظام الحكم نيابي وراثي ) وما ذلك إلا لأنكم اختيار الامة والتي هي بنص المادة ( ٢٤ ) من الدستور مصدر السلطات فلنكن على مستوى هذه المكانة ايها الزملاء الكرام .

**معالي الرئيس . الزملاء الكرام .**

إن المفاوض الاردني يعلن بأنه قد خاض معركة السلام بقوة واقتدار ، فهل لدعواه هذه من دليل ؟!

أنا أفهم مثلكم أن المعركة تحتاج الى تخطيط سليم ، وهذا يحتاج الى معلومات صحيحة عن العدو أولاً ، فهل عرف مفاوضنا الاردني هذا العدو على حقيقته ؟!!!! أقول بكل ثقة ويقين وطمأنينة ان مفاوضنا مع احترامنا له لم يعرف عن هذا العدو حقيقة المعلومات لا واليكم الحكم والشهادة التي لا يتطرق الى صدقها شك على الاطلاق لانها حقائق نقلية او حسية .

الحكم الأول : وهو الصادر عن الله الخالق هو الله عز وجل الذي نؤمن به جميعاً بأنه خالق كل شيء ومنهم اليهود ، والعليم أزلاً بكل شيء ومنها خصائل اليهود فقد أخبرنا في كتابه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه

ولا من خلفه تنزيل من حكم حميد والذي تعهد بحفظه الى يوم الدين ( إنا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون ) اخبرنا عن اليهود بما يساوي ثلث القرآن الكريم بطريق مباشر او غير مباشر كما جاء في كتاب بعنوان اليهود في القرآن الكريم نال عليها صاحبها رسالة الدكتوراه ، وأكتفي هنا من هذا الثلث بذكر بعض الشواهد .

أ- قال تعالى ( فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ) .

ب- وقال ايضاً ( وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون ) والشياطين هنا هم اليهود .

جـ- وقال أيضاً ( ليس علينا في الاميين سبيل ) والاميون هم انتم معشر العرب والنبي محمد صلى الله عليه وسلم هو الامي . قال تعالى : النبي الامي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة ) . قال تعالى : ( هو الذي بعث في الاميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته )

والمعنى ليس على اليهود فينا معشر العرب أي حرج إن قتلونا أو ردونا عن إسلامنا او احتلوا ديارنا أو نهكوا عرضنا او تحكموا في ثرواتنا ومقدراتنا ، وبهذا صدرت فتاوى الحاخامات فيهم .

د- وقال عز من قائل ( أم لهم نصيب من الملك فاذاً لا يؤتون الناس نقيرا ، والنقير في لغتنا ايها الاخوة الكرام هو الورقة الرقيقة البيضاء التي تحيط ببذرة الثمرة ، فكيف نأخذ هذه الشراكة الاقتصادية شيئاً غير هذا الفتات .

هـ- وقال أيضاً ( وإذ تأذن ربك ليبعثن عليهم الى يوم القيامة من يسوهم سوء العذاب ) .

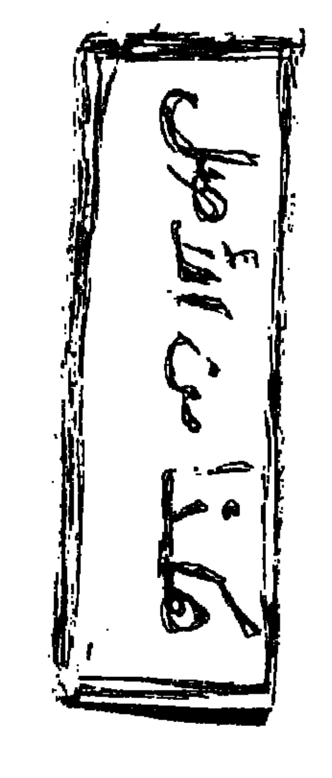
فأرجو أن لا نتطاول على هذا الاعلان الرباني بمعاهدة تحقق لهم لا أقول تحقق إسرائيل الكبرى ولكن اسرائيل العظمى التي تشمل العالم العربي ومعظم العالم الاسلامي .

د- قال تعالى ( ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطعوا ) ، وبالدين اصبحنا خير أمة وأنشأنا اقوى دولة وأسسنا اسمى حضارة ، وبغير الدين نعيش حياة ضنكاً .

وما أصدق ما قاله الفاروق رضي الله عنه كنا معشر العرب أذل قوم في الجاهلية فأعزنا الله بالاسلام ومهما ابتغينا العزة بغير ما اعزنا الله به أذلنا الله .

وأكدت هذه الحقيقة شواهد التاريخ ، ولذلك قال ابن خلدون رائد علم التاريخ وعلم الاجتماع ( إن العرب لا ينهض لهم ملك إلا على أساس الدين ) .

ز- والشاهد الاخير سورة الفاتحة التي





هي ام الكتاب فقد بدأت بحمد الله تعالى وتمجيده والثناء عليه والاخلاص في العبودية له وحده والاستعانة به وحده ، ذكرت كل ذلك بين يدي الدعاء من المؤمنين ( اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ) ثم نقول آمين ، أي اللهم استجب ، والمغضوب عليهم باجماع العلماء وهم اليهود .

والفاتحة كما لا يخفى نقرأها في كل ركعة ، فاذا إكتفينا بالفريضة فنحن نذكر اليهود بهذه الصفة سبعة عشر مرة .

### معالي الرئيس – الزملاء الكرام

الشاهد الثاني :- هو نبينا محمد صلى الله عليه فقد جعلهم تحت حكمه واعطاهم الامان على كل شيء ، ومع ذلك تآمروا على قتله أكثر من مرة وبأكثر من اسلوب وأثاروا الفتن والبوا المشركين واحتضنوا المنافقين فلم يجدي معهم الا السلاح .

الشاهد الثالث :- شهادة النبيين والمرسلين عليهم الصلاة والسلام أذكر منهم داود وعيسى عليهما السلام وأذكر ابراهيم عليه السلام ، قال تعالى ( لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ) .

وقال تعالى يعلن عن ابراهيم عليه الصلاة والسلام ( ما كان ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين إن أولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا )

### معالي الرئيس – الزملاء الكرام

أما الشاهد الرابع فهو شهادة الواقع التاريخي الامريكي فقد حذر ( بنيامين فرانكلين ) من اليهود وطلب وضع مواد في الدستور الامريكي تحول بينهم وبين التغلغل بطريق التسلل وتمكن من إخراجهم في الوقت الذي يشكلون فيه الخطر ، وتابعهم في هذا ( ابراهام لنكولن ) ( وجورج واشنطن ) وثلاثتهم من أشهر القادة التاريخي في أمريكا .

ولقد استطاع اليهود الوصول الى مواقع القرارات العظمى في تلك الدولة العظمى بطريق التسلل ، فكيف مع دولة ضعيفة عن طريق البوابات المفتوحة والتطبيع الكامل والمعاهدات المكتوبة الموثقة بحراسة الشرعية الدولية والنظام العالمي الجديد الذي هو يهودي القلب والعقل والوجدان وإن كان امريكي الآلة واللسان .

والشاهد الخامس :- الحركة الصهيونية نفسها والمؤتمر الصهيوني الاول .

لا اريد ان اذهب بعيداً لأحدثكم عن الفتنة الكبرى التي أعقبت معركتي الجمل وصفين ولا عن الحركات الشعوبية والباطنية التي انشؤها ولا عن دورهم في إنشاء الرأسمالية والشيوعية وتسخيرها لخدمة اهدافهم ، إنما اريد أن اقفز فوق ذلك كله الى المؤتمر الصهيوني

الاول في مدينة ( بال ) بسويسرا سنة ١٨٩٧ حيث قرروا فيه إقامة اسرائيل الصغرى خلال خمسين عاماً والكبرى خلال مئة عام ، ونجحوا في الصغرى خلال خمسين ونجحوا اكثر من الكبرى قبل مئة عام حيث وصلوا الى كل المنطقة العربية الاسلامية .

### معالي الرئيس – الزملاء الكرام

إن هذه الشهادات التي سبق ذكرها إما يقينية أو حسية ، والنقاش في امثالها مكابرة عند اهل العلم وانتم من اهل العلم .

فالموضوعية تقتضي منا أن نستجيب لها فنرد هذه المعاهدة ولسنا في هذا مزايدين على أحد ، ولكننا لا نقبل لأحد كأننا من كان ان يزايد على الله او على رسل الله أو على شهادة الحس من الواقع التاريخي .

ومن هنا أدرك العلماء الربانيون في أمتنا مسؤولياتهم فأفتوا بحرمة الصلح مع اليهود ، فلا نجعل انفسنا في خندق لا يريده لنا ربنا ولا رسولنا ولا صالح المؤمنين ولنسمع قول الله عز وجل يبين موقف المؤمن على سبيل الحصر والتحديد ، ( إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم إن يقولوا سمعنا وأطعنا ) .

وقال عز من قائل ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً ) .

### معالي الرئيس – الزملاء الكرام

أما من قال بأن الذي يحكمنا دستور وميثاق وطني وقانون ، وما أظنه في هذا الادعاء وجد العذر لنفسه نعم لأن دستورنا ينص في مادته الثانية الاسلام دين الدولة ، وزاد عليه ميثاقنا والشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع ، ومن هنا رفض ترخيص الاحزاب مالم تعلن أنها لا تناقض الايمان تجسيداً لهذه المواد في دستورنا وفي ميثاقنا الوطني .

### معالي الرئيس – الزملاء الكرام

وإذا ثبت أن المفاوض الاردني لم يدخل معركة السلام بمنهجية المعركة مع الاعداء فهل يعني هذا أننا نكذبه الجواب لا ، إننا نصدقه ونقيم الادلة على صدقه ولكنها المعركة مع المعارضة ، المعركة مع الشعب ، المعركة مع من يتلفظ بغير الذي يريدون ، نعم إن مفاوضنا الاردني مع احترامنا له يتقن فن التمثيل المسرحي والتضليل الاعلامي ويلتمس الاساليب الملتوية لكي يمرر الذي يريد .

وأهم ملامح هذه المعركة مع المعارضة ومن يقف معها الأمور التالية .

أولاً : صور مفاوضنا المعارضة على أنها ضد النظام ، مع أن الحكومة كلها تدرك يقينا أن الامر ليس كذلك .

إن المعارضة تمارس حقها الشرعي ،





فالاسلام اوجب على كل مسلم ان ينصح غيره وأن يقول لمن أحسن احسنت ولمن أساء أسأت ، الدين النصيحة ، الدين النصيحة الدين النصيحة ، ولا خير فيكم إذا لم تقولوها ولا خير فينا إذا لم نسمعها .

وأما حق المعارضة الدستوري فقد نصت عليه المادتان الخامسة عشرة والسادسة عشرة شريطة ان يتم التعبير ، بالطرق السلمية ، والمعارضة لا تملك اكثر من سواه .

ولا معنى لكفالة الدولة لهذا الحق إلا ان تقوم الاجهزة الامنية بحماية المعارضة لأن المؤيدين ليسوا بحاجة الى حماية إن هذا الذي نقوله يستند إلى الكثير من الادلة .

أ- ما ورد على لسان اكثر من مسؤول وهو يتهم المعارضة ويحرض عليها .

ب- إعلان حالة الطوارىء حول المساجد لأن من يعتلي منبرها ينبغي ان يجسد قوله تعالى ( الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله ) ، ( إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الاخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى اولئك ان يكونوا من المهتدين ) .

جـ- الرعب الذي بثه المفاوض ومن يؤيده في قلوب الناس حتى وجدنا الكثيرين يهمسون همساً فلا يجرؤ على التعبير إلا القليل .

د- ما فعله بعضهم كما أعلن نقيب المهندسين في اللقاء مع سمو الامير الحسن وقد عرض عليهم ملصق ( لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود ) فرفض وقال أنا لست ضد الملك .

هـ- إعلان حالة الطوارىء يوم مناقشة النواب يوم أمس لهذه المعاهدة .

و- الهتافات التي دوت في الشرفة عندما تكلم إثنان من نواب المعارضة إذ جاء الهتاف بلا مناسبة الا التعريض بالمعارضة .

فلو هتفوا نعم للمعاهدة هذه لقلنا إن الامر وقع بمناسبة ومنسجم مع واقع الحال .

ز- حشد التأييد وإرسال البرقيات وإقامة المهرجانات لا للتحدث عن مزايا المعاهدة كما يتصورون .

### معالي الرئيس – الزملاء الكرام

والدليل الثاني على أن المفاوض الاردني قد دخل مرحلة السلام بمعركة مع المعارضة الادعاء بأن الوطن مهدد في بقائه ، ولست أجد دليلاً واحداً يولد لدي على الاقل هذه القناعة بل أجد التهديد بذلك من خلال بنود المعاهدة نفسها في عدة مواضع .

أ- جعلت قضية النازحين واللاجئين قضية إنسانية لا سياسية ، فالغت حق العودة وأكدت على التوطين وتخفيف المعاناة .

ب- نصت على جواز التهجير الطوعي

واليهود شياطين مهرة في ايجاد المبررات والظروف التي تحقق هذه الهجرة .

جـ- وحتى العبارة التي تناولها منع التهجير القسري جاءت مرنة ، فهي الى الجواز اقرب منها الى الالزام ينبغي ان لا يسمح بها ، وأنا أفهم اللغة العربية وأنها اقرب الى الجوازية من الوجوبية ، فكيف يفهمها اليهود الذين حرفوا كلام الله المقدس وهم اكثر من عرف التاريخ بفن التحريف وأسألوا السلطة الفلسطينية عن اتقان اليهود لهذا الفن من تحريف الكلم عن مواضعه .

د- برأت اليهود من التسبب بهذه القضية وجعلتهم شركاء في اللجنة الرباعية وفي السعي لدى المنظمات الدولية في حل هذه المشكلة الانسانية .

ولا أظن المفاوض الاردني يجهل الموقف الاستراتيجي لليهود من هذه القضية فالحزبان الرئيسان متفقان على إقامة الوطن البديل هنا في اردننا العزيز وإن كانا يختلفان في الاسلوب والمدى الزمني لتنفيذ هذا المشروع .

**معالي رئيس المجلس :** أرجو الايجاز يا دكتور إذا تكرمت ، تجاوزت الحديث ، ارجوك اختصار الحديث .

**الدكتور احمد الكوفحي :**

ثالثاً : القبول بسياسة الامر الواقع بدعوى أن متغيرات محلية عربية ودولية قد طرأت وبرز النظام العالمي الجديد .

إن هذا الادعاء فيه إهانة لهذا البلد ، هذا البلد الذي ورد على لسان كل الدنيا بأنه لن ينحني إلا لله ووقف مواقف الرجولة والشرف مع الاشقاء وتحمل ضريبتها ، أتخوفوننا بأمريكا وقد خرجت تجر ذيول الخيبة والعار من الصومال كما خرجت فيما مضى من فيتنام وخرج المارينز من لبنان سنة ١٩٨٢ .

أم تخوفوننا بيهود وقد أقض مضاجعهم ، كما يقول قادة يهود ، كتائب عز الدين القسام ثلاثون في الضفة وخمسون في القطاع ، ثمانون إعترف كل القادة بأن القضاء عليهم مستحيل .

إن انساننا في الاردن يحب الموت في سبيل المبدأ ، يحب الموت في سبيل اردنه ، يحب الموت في سبيل قضية وإنساننا هو ثروتنا وهو أغلى ما نملك .

رابعاً : إن المفاوض الاردني سوق المعاهدة على أنها استعادة الحقوق الاردنية كاملة غير منقوصة في الارض والمياه ، ومع إحترامي للمفاوض فليسمح لي أن اقول إنها خديعة كبرى من أكثر من وجه ولكنها على أي حال أعطتنا ما يصلح أن يكون طعماً في صنارة الصياد اليهودي الماهر .

إن التعامل مع الصراع بين اليهود وبين امتنا فيه إخطاء استراتيجية كما ورد في نصوص هذه المعاهدة فيه خروج حتى على





الثوابت الاردنية ، ولبيان ذلك اقول :-

أولاً : إن مساحة ٣٠٠ كم٢ من الارض بعضها بلا سيادة فعلية وقرابة ٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً تشكل الطعم ليختفي وراءها الاعتراف لعدونا بكيان متميز متفوق علمياً واقتصادياً وعسكرياً وأن نحقق له دوراً إقليمياً يمثل فيه موضع الجسد في جسد امتنا العربية والاسلامية .

ثانياً : التنازل عن كامل فلسطين بما فيها القدس الشريف وعدم الاشارة اليها عند ترسيم الحدود حتى فيما يتعلق بحدود الضفة الغربية من جهتنا .

وتجاهلنا فتوى العلماء بحرمة التنازل عن شبر من ارض المسلمين وبخاصة الارض التي قدسها الله .

وأما الدفع بأن تخلينا عنها الى سلطة الحكم الذاتي بموجب قرار مؤتمر قمة الرباط سنة ١٩٧٤ وما أعقبه من قرار فك الارتباط الاداري والقانوني سنة ١٩٨٨ فهذا منقوض من عدة وجوه .

أ- إن هذه السلطة لا تملك قراراً ولا سيادة .

ب- إن الوحدة قد تمت بموجب قرار السلطة التشريعية التي تمثلونها ، ولا يجوز نقض قرارها إلا من خلالها .

فنحن في المادة الاولى من الدستور ونعتز دولة عربية مستقلة ذات سيادة .

جـ- وما عدوه إنجازاً كبيراً بالنسبة لرعاية المقدسات فليس الامر كذلك وإنما هو بطريق المفهوم الذي هو من لوازم المنطوق يشكل السقف عندنا ، ولكنه عند عدونا يشكل تمريراً وتخديراً .

ونحن ندرك جميعاً شعارهم الذي يتبادلونه منذ الآف الاعوام ( شلت يميني إن لم أطأك يا اورشليم ) ، وما قاله ( بن غوريون ) ( لا معنى لاسرائيل بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل ) ، وعلى هذا أجمعت قراراتهم السياسية والتشريعية والعسكرية والامنية والقضائية على أن القدس عاصمة اسرائيل الواحدة الموحدة الى الابد .

ثالثاً :- أننا تنازلنا عن أرض اردنية في الضفة الشرقية من خلال بدعة ما أنزل الله بها من سلطان تسمى بالتبديل تارة عند تعديل الحدود ، وتسمى بالاستيطان ، فقد نصت المعاهدة على إعطاء اليهود ثلاث مستوطنات يقيمون بها ومعهم شرطتهم وخدمهم ويطبق على المستخدمين قانونهم ويفعلون بها ما يشاؤون مدة خمسة وعشرين عاماً قابلة للتجديد ، وهذا فيه خرق للدستور في المادة الاولى كما سبق بيانه .

ومعلوم أن أول اسلوب لتطبيق وعد بلفور على أرض الواقع في فلسطين هو إقامة المستوطنات الزراعية التي تسمى بالكيبوتسات .

وهذا يجعل الاردن مهدداً من جديد بتطبيق الوعد عليه ثانية كما طبق على فلسطين ، وستتمدد المستوطنات وستكون لها أمثلة وسيكون لهذه المستوطنات خطير ولهذا الخطير حظير حتى تتمدد كما هو الحال مع الطرق التي منعوا إقامة دور ثاني لأن الطريق يمر به يهود .

**معالي رئيس المجلس :** يا دكتور أرجو الايجاز ، إذا سمحت أرجو الايجاز ، تجاوزت كل سقف الوقت ، يا دكتور سأضطر لايقاف الصوت عنك لذلك أرجو الايجاز .

**الدكتور احمد الكوفحي :** يا معالي الرئيس فقط خمس دقائق ، هذه معاهدة .

**معالي رئيس المجلس :** يا دكتور هذا ما انتظم به كل زملائك ولا اظنك تحب أن تخرج على ما قبله الزملاء . ارجوك الايجاز .

**الدكتور احمد الكوفحي :** وأما المياه فهي كلها لنا والحق لا تبطله قوة مهما كان يوم يكون أهله مستعدين للتضحية في سبيله ، وأنا أقول إن الاردنيين مستعدون للتضحية في سبيل هذا الحق .

ولا اريد أن اقول ما قاله ( روبنشتاين ) رئيس الوفد المفاوض من قبل اليهود ( دعونا عن البحث في المياه والحدود ولنبدأ التطبيع ولنبحث في حل لمشكلة النقص في المياه عندنا قبل عندكم ، فلنذهب الى تركيا ولنشق قناة البحرين لنجلب مليون يهودي في صحراء النقب ) .

خامساً : من دعاوى الحكومة وهي تخوض معركة السلام تقول للشعب الاردني الرفاه الاقتصادي وشطب الديون وهذا وهم يشهد له الواقع في مصر فقد كانت مديونيتها مليارين والان مديونيتها ثمانية وثلاثين ملياراً .

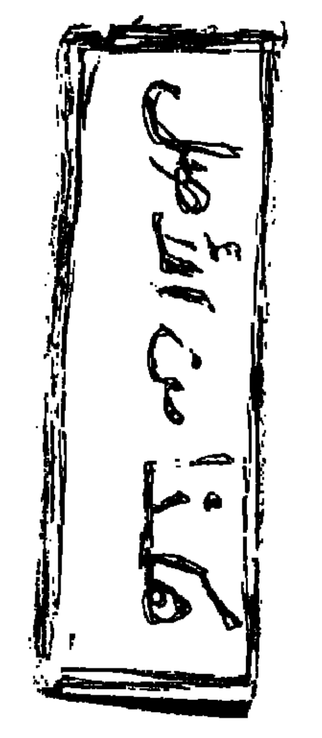
**معالي الرئيس – الزملاء الكرام**

إن في المعاهدة مواضيع أخرى خرجت فيها الحكومة على الدستور وعلى الثوابت الشرعية والوطنية والعربية والاسلامية ولم تحاول الحكومة تسويق هذه المواضيع كما سوقت غيرها ولعل ذلك لأنها أدركت أنها مطالب اسرائيلية محضة لم تطالب بها حكومتنا ، ولقد صيغت هذه المواضيع كما أراد اليهود بلغة صريحة واضحة محكمة محددة ووضع لها إما التطبيق الفوري قبل تبادل وثائق المعاهدة بعد تصديقها وإما سقف زمني في شهر او شهرين او ثلاثة .

ولا أريد ان أذكر فقط إلا التشريعات التي تخصكم حددوا لها ثلاثة اشهر أن تضاغ بنود المعاهدة بتشريعات قانونية وفي كل قانون رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

وأود أن اذكر على بعض النقاط التالية في هذه المواضيع مجتمعة .

أولاً :- ضبغ مناهجنا وبرامجنا





ومؤسساتنا العلمية والثقافية بالصبغة التلمودية فنحذف بهذا قرآننا وأحاديث رسولنا وسيرة نبينا وتاريخنا كما حصل في مصر كامب ديفيد وكما حصل لدى السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا .

وإحتلال الانسان أكثر من إحتلال الاوطان لأن الحر يحرر يوماً ما وطنه ، ومن ليس حراً لا يستطيع ان يحرر وطنه ، .

ثانياً : التصدي للحركة الاسلامية وتشويه مواقفها ومحاولة عزلها عن كل موقع يعطيها إياه الشرع والقانون . ولهذا ستشهد منطقتنا لا قدر الله ، إن أريد لليهود أن يحققوا أطماعهم ما لا يرضاه إنسان فينا لا في الحكومة ولا في النواب لا في المؤيدين ولا في المعارضين .

ثالثاً : فك الارتباط مع كل العرب ومع كل المسلمين وايجاد الدور الاقليمي لليهود في كل هذه المنطقة .

والنص في المعاهدة على إبراز الدور الاقليمي للطرفين هو من جهتنا فارغ من المضمون لأن الذي يملك مقومات هذا الدور هم اليهود ، وأتحدى أن يكون الامر غير ذلك والايام بيننا .

ولذلك لم يذكر العرب ولم يذكر المسلمون وإنما ذكرت تعبيرات يهود ، الشرق الاوسط ، والدور الاقليمي للدلالة على هذا المعنى .

رابعاً : خرق الوحدة الوطنية حيث يريد اليهود كما فعلوا في المنطقة المحتلة في فلسطين ، وكل فلسطين عندنا محتل ، حيث صنفوا الناس بين مؤيد ومعارض وإن كانت المهمة أن يحدثوا الضربة القاصمة للوحدة الوطنية ونحن نقول عن يهود بأنهم شركائنا وأحبابنا ، وأولياء نعمتنا ، ولهذا نسأل الله أن يعيذنا شرهم .

خامساً : ستزداد المشكلات وتنتشر في مجتمعاتنا أوباء الجاسوسية والايدز والمخدرات وسلوا مصر عن ذلك .

**وأخيراً معالي الرئيس – الزملاء الكرام**

وحين قدمت الحكومة مشروع المعاهدة بلا أسباب موجبة فانما فعلت ذلك عن وعي وعن إدراك لأنها تدرك تماماً أن وضع الاسباب الموجبة المقبولة موضوعياً أمر مستحيل ، ويوم عادت ووضعت اسبابها لم تكن متناسبة مع المعلول ، ومعلوم لدى أهل العلم أن الحكم يكون مع علته وجوداً وعدماً .

وعلى هذا فالمعاهدة مرفوضة حتى من خلال الاسباب الموجبة التي قدمتها الحكومة .

**معالي الرئيس – زملائي الاكرام.**

ولو جاهة كل الذي ذكرت أعلن رفضي لهذه المعاهدة وأهيب بأخواني أن يرفضوها ابداً للذمة وإنتماءاً صادقاً لبلدنا وعروبتنا وإسلامنا وفلسطيننا وقدسنا ودفعاً للشر عن امتنا وعن

إنسانيتنا ( والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ) ( فستذكرون ما أقول لكم وأفوض أمري الى الله والله بصير بالعباد )

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الزميل جمال الخريشا والذي يليه الزميل صالح شعواطة .

**السيد جمال الخريشا :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس**

**حضرات النواب المحترمين**

هذه الكلمة بأسم نواب كتلة الجبهة الوطنية الاردنية وبأسمي .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

إن أهم وأعلى واجب من واجبات مجلس النواب ، أن يهتم بالشؤون الوطنية الاردنية ، قبل اي شؤون اخرى ، وفوق أي شؤون اخرى . فقد انتخبنا الشعب الاردني الطيب ، وكلفنا بهذه الامانة العظيمة .

ولعل من أهم شؤون الوطن في هذه المرحلة التاريخية ، هو معاهدة السلام التي تم التوقيع عليها في وادي عربة ، والتي تنتظر اليوم قبولها من قبل نواب الأمة .

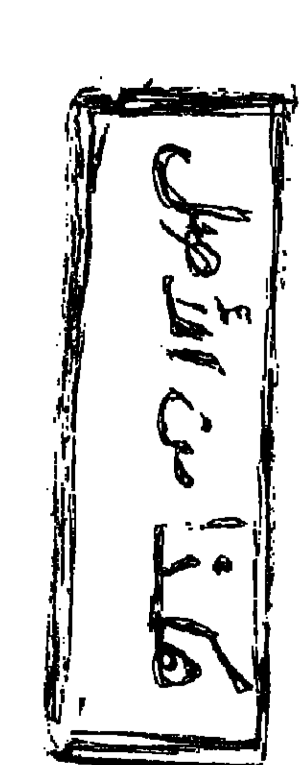
اقول تنتظر قبولها ، لأنه لا يوجد بديل افضل منها يحقق للوطن ، أمنه وسلامه وفرص تقدمه وتنميته الاقتصادية والاجتماعية ، خصوصاً بعد أن سبقتنا منظمة التحرير الفلسطينية الى عقد اتفاقات متلاحقة مع اسرائيل ، اهمها ما اتفقت عليها معها في اوسلو وواشنطن دون علمنا ودون التنسيق معنا .

اقول تنتظر قبولها لأننا نرفض أن ننام على ضياع حقوقنا او ان نكون هدفاً سهلاً للهدافين و أو ان نكون ارض فراغ للمخططين ، نحن يا معالي الرئيس نمارس سيادتنا وحريتنا متى نشاء وكيف نشاء ، لا نتبع احداً ، ولا يفرض احد علينا اي شان مهما كان ، ونحن الذين نخطط لأنفسنا ولا نسمح لأحد ان يخطط لنا أو علينا .

**معالي الرئيس**

أرجو أن لا تعتقد اننا نتبناها عندما نقول أننا حاربنا من اجل هذه السيادة ، وهذه الحرية و تماماً كما حاربنا من أجل فلسطين ، لقد عرفنا اوجاع الفقد والشهادة بابناء عمومتنا وابناء عشائرنا وكل الاسر والعشائر الاردنية التي دفعت نشاماها للشهادة في سبيل الله على ارض فلسطين .

عرفنا الحرب قبل ان نشاهد اسلحة الدمار الحديثة تفتك بالناس وحضاراتهم في حرب الخليج ولا استطيع ان ارى أي شرف او





مسؤولية في الدعوة للحرب قبل ان اتاكد من أن قواتنا المسلحة الاردنية لديها مثل تلك الاسلحة ولديها فرص الدفاع عن الوطن والشعب الاردني الذي اعطى احسن ما عنده من قدرات وامكانات عبر سبعة واربعين عاماً في اربعة حروب خاضها ضد اسرائيل .

ولاننا نعتبر انفسنا جنوداً من جنود الحسين في الحرب ، دعينا وحاربنا عندما دعانا للجهاد في سبيل الله فإننا ايضاً ما زلنا جنوداً من جنوده في السلم .

لقد درست المعاهدة دراسة عميقة وبكل الدقة التي نقدر عليها كما استشرنا المختصين في مختلف المجالات التي تمت بها وقد وجدناها متوازنة ليس فيها ما يمنعنا من الموافقة عليها ، والتأييد المطلق عليها بإيماننا الكامل من رؤية الحسين الذي لا يعقل ان يكون من هو احرص منه على هذا الوطن الغالي على الجميع وفي الختام اسأل الله ان يحفظ الاردن بقيادة الحسين المفدى وولي عهده الامين الحسن بن طلال .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الزميل صالح شعواطة والمتحدث الذي يليه الدكتور عبدالله النسور .

**السيد صالح شعواطة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس**

**الاخوة النواب المحترمون**

بداية لابد من التذكير بالخلفية التي إنبثقت مها المقدمات المنطقية لعملية التفاوض وعلى كافة المسارات وتتالي عقد اتفاقيات السلام .

ان أهم العوامل للظروف العربية المهترئة وغياب التضامن وانهدامه أدت لما جرى ويجري في حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الامم ضد العراق ان انهيار السوفيات جعل من امريكا سيدة العالم وزعامته وقمة هرمه ، وهذا يتطلب نظاماً دولياً جديداً وسياسة وأمريكية جديدة للحفاظ على انفراد امريكا بقيادة العالم .

أما حرب الخليج الثانية ، فتعني التأمين المطلق والشامل لمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية الحيوية وهي البترول الذي هو عصب وروح الصناعة لكل دول العالم الصناعي .

ومن هنا كان بالضرورة لابد أن تحطيم العراق الذي ضحى أمام جميع الدول العربية في كل حروبها ، حتى لو لم يحتل العراق الكويت كانت الضرورة تقتضي بتحطيم بناه التحتية وقوته العسكرية .

**معالي الرئيس – الزملاء النواب**

للحفاظ على قيادة الولايات المتحدة المنفرد للعالم وللحفاظ على مصالحها

الاستراتيجية في نفط العرب كان بالضرورة يتطلب تهدئة بؤر التوتر في منطقة الشرق الاوسط .

أقصد كان حتمياً ان نفتح صمامات أمان للسخان الذي يغلي ويهدد بالانفجار ، أعني فتح صمامات الامان للنزاع العربي الاسرائيلي ، وانني ارى ان هذه الاتفاقية والمعاهدة ليست ككل المعاهدات التي تنتهي حالة الحرب وتضع المتحاربين على ابوب مرحلة جديدة .

أما من زاوية الوضع القومي فامة تنهار وتتقهقر الى شراذم وكيانات إقليمية لن تقوى لا اليوم ولا لعشرين سنة قادمة على التفكير فقط بوضع استراتيجية أمن قوي او غير ذلك .

فكيف حال الاقاليم القطرية العربية ، فكل فلسطين محتلة ، ونصف سكانها في المهاجر والمنافي .

وفي هذه الظروف الدولية والعربية والفلسطينية جاءت الحلول والمعاهدات .

وفي ظل هكذا وضع يفرض القوي المتفوق شروط انتصاره على مقابلة الضعيف .

اما بالنسبة للمعاهدة الاردنية فأني اتطلع لأن تكون القيادة قد اخذت الابعاد الدينية والقومية العربية والوطنية الاردنية ، ووضع الشعب الفلسطيني المحتل والمشتت عند صياغة بنود الاتفاقية ، ويسجل التاريخ الشمم العظيم والاباء الخالد والتضحية التي لايوجد لها بديل .

اما بالنسبة لي فأنا في الزاوية النظرية لا أقبل الاعتراف باسرائيل باحتلالها لفلسطين ، وذلك لأني اردني من اصل فلسطيني لاجىء وقرتي التي ولدت فيها ، وعاشت جموع الاباء والاجداد في قريتي ، وهذا ينسحب على كافة المهجرين الفلسطينيين الذين يصارعون أقسى ظروف الحياتية في كل المخيمات الفلسطينية ، سواءً كانت تلك التي في اردننا أو في كل الاقطار العربية .

وأناشد صاحب الجلالة ان يساعد قدر استطاعته هذه الجموع التي ذكرت وخاصة أن الظروف التي يصارع الشعب الفلسطيني لم يواجهها ، ويذوق قساوتها ، اي شعب آخر في العالم على مر التاريخ البشري .

وأخيراً : اما في ضوء ماذكرت فإني أرى رغم بعض التفصيلات الايجابية التي ذكرت في الاتفاقية ، فأنها ستكون ملهاة يضيع معها الحس الوطني قبل القومي الاسلامي .

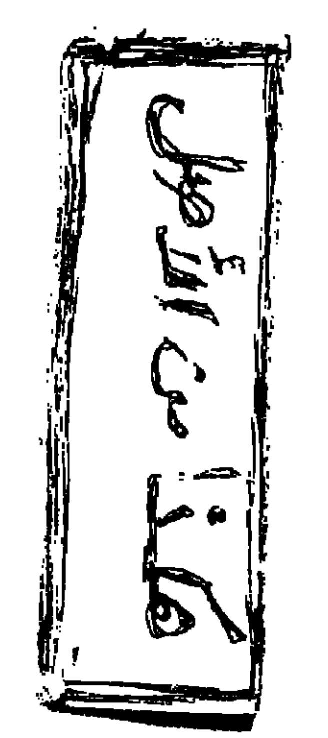
والسلام عليكم

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام بما أن الدكتور عبدالله النسور غير متواجد فأني أعطي الدور للزميل ابراهيم شحدة .

**السيد ابراهيم شحدة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس – حضرات الاخوة النواب**





أعرف انني لو أمضيت بقية عمري أناقش لما سمع مني ولا نقل عني إلا ان مع أو ضد هذه الاتفاقية .

وأعرف أنني لو سقت حجج الارض بكاملها لأقول أنني مع الموافقين أكثر مما أنا مع المعارضين ، ومع المعارضين اكثر مما أنا مع الموافقين لما اقتنع مني أو صدقني أحد ، وموقف لم أعهده في حياتي أن أمارس عملية الاصطفاف بين الاخوة وبخصوص قضية ما زالت تتعزز لدي فيها الاحساس بأن شيئاً نختلف عليه لا أساس له من الصحة على الاطلاق ، ولكن لأنها الامانة التي لابد من حملها والمسؤولية التي لا بد من الاضطلاع بها والتصويت اللعين هذا الذي لابد منه ، فأنني أجدني مضطراً أن أشترك في كهذه المناقشة على مايعنيه ذلك لي من مرارة .

وبداية اقول ، انني لست مع وجوب عرض هذه الاتفاقية على مجلس النواب لأن ذلك إن لم يكن تطبيقاً غير دقيق لأحكام المادة الثالثة والثلاثين من الدستور في ضوء احكام الفصل الثاني منه ، فأن فيها تجاوزاً كبيراً لقوانين واحكام لابد من الوقوف عندها حتى يمكن البت في مبدأ عقد هذا الاتفاق أو في عقد هذه التفاقية من حيث المبدأ .

وفي هذا اذكر وأقول لاخواني أن الدولة كأحد شخوص الواقع والقانون لدولي العام وموقفها من الشرعية وأدواتها فيه لا يختلف حالها عن حال الفرد وموقفه من القانون الوطني الداخلي ولتكون الاهمية هنا ليست فقط لما يفهمه ويحمله من قناعات وطموحات وإنما لما تفهمه الشرعية وفي ضوء ما تملكه من إمكانات لما يراه حقاً ولما يراه في ذهنه من تصورات .

ولو دققنا سلوك الاردن من هذه الوجهة لوجدنا أن الاردن قد دخل الصراع منذ فجرة شعباً وجيشاً وحكومة بالحديد والنار ، وخاطب العالم والرأي العام العالمي بالحجة والحوار ، تدافع في المفاوضات كلها بجدارة واقتدار وفي كل مرة كان من الشرعية الدولية القرار تلو القرار ، وكان منها في المرة هذه الاتفاقية القرار .

وليكون مهماً هنا أن نعود الى مبدأ عقدها وعقدها من حيث المبدأ ، وليكون البحث ليس في البديل الوطني الذي ندور حوله جميعاً والذي هو معروف وصريح وواضح ، وكان هو الاصل الذي اصبح ما يجري هذا له بديلاً ، وإنما التذكير هو في البديل العالمي الذي يمكن ان نجد انفسنا امامه تحقيقه لو كان لنا موقف من هذه الاتفاقية القرار .

ولا اظن بيننا أنه وجد او قد يوجد من يقبل لهذا الوطن وكل جزء من أجزاء الوطن الكبير أن ينتقل من ميدان الصراع والحرب والكفاح والنضال الى ميدان الاعتقال والاسر والحواجز واتخاذ الاجراءات .

وحتى ان كان ذلك في معرض البحث عن العدة والاستعداد فأن اولى ضماناته الخروج من هذا المأزق وعد المشاركة ولو بالتسبب في وضع نرفضه جميعاً .

وأما عن الاتفاقية أيها الاخوة ، وإذا كان لابد من القفز على هذه الحقيقة ومحاولة تحليلها أو التعرض لها خارج هذه الحدود ، فأنني أقول أنه يقع متناقضاً أن نتخذ منها موقفاً بداية ونغوص فيه لتأكيده وتثبيته والدفاع عنه . فالاصل إما ان نقر بأن الاتفاقية من حيث المبدأ أسبابها وإما أن لا نخوض فيها على الاطلاق . لأن محاولة البحث فيها دفاعاً عمن يرى أنه يقبلها أمر متناقض مع الاصل لأن كل ما فيها يوجد افضل منه ، ولأن الاردن الذي كافح وناضل يقع إنكاراً لحقه ودوره أن يقال بأن هذا أقصى ما كان يتمناه إذا كان هذا ما استطاعه ويستطيع أن يحقق ما هو اكثر منه .

وإذا كان البحث فيها بغرض ابطالها وإقامة الدليل على عدم صحتها فليس اسهل من ذلك ولا ابسط ، لأنها ولو اشترط فيها على أن تنسحب اسرائيل من كل فلسطين ، كل فلسطين في عشر سنين لكان يمكن القول بأن سنيناً خمساً عدد أفضل ، وهذه حقيقة نعرفها جميعاً ، وأنا ادرك بأننا نؤمن بذلك جميعاً ونقره وأدرك أننا لا نختلف عليه ، فانما عن سبب الاختلاف وفيه أبحث ، فلماذا يبدو هذا الذي يبدو من إختلاف والاصل فيه عدم التمييز بين الخطاب الرسمي والخطاب الجماهيري ،

فكل ما يتمناه الخطاب الجماهيري من الخطاب الرسمي أن يشتمل عليه يتناقض مع مبدأ طلبه أساساً والعكس ايضاً صحيح .

وإذا ما حاولت أنا أن أناقش الاتفاقية من وجهة نظر المعارض فانني اجد ان كل حجة اسوقها تؤكد لي ضرورة تقبل ما تقول به المعارضة وتأييده والحرص على تحقيقه ، ومن وجهة نظر المعارضة فأنني احس ان كل ما يمكن ان اسوقه من حجة انما يقع في قبول ما تقول به الموافقة .

فأذا كان صراعنا مع العدو صراع وجود فوجودنا هو الثابت وصراعنا سيستمر والمعاهدة لا تبطل ذلك ولا توقفه ، وإذا كان صراعنا معهم صراع عقيدة ووجود فهما الثابتان واللذان عليهما يجب أن نحرص لأن الوجود هو شرط الاسمترار .

ولا أريد أن ازيد فأمثل ولأنني اؤمن بما طرحته بداية من أنه لايوجد حقاً ما نختلف عليه .

ولايماني في بذلك كله ، ولايماني بأن الوطن لا يختفي وراء الاوراق وأن الوطن الحق لا يمكن ان يأتي عليه عجز او انحفاق ، ولايماني في بأن اللاجئين والنازحين الفلسطينين ليسوا حليباً مجففاً يمكن ان يذابوا في الامصار والاعراق ، ولأنني أؤمن بأن حل مشكلة اللاجئين الذي اؤمن به وآمل لايأتي على موائد المفاوضات ولا يمكن ان يقدم هدية ممن صنعوا



المشكلة ومن اسرائيل بالذات والذي يتناقض الحل معها وجوداً .

ولأنني اؤمن بأن التوطين وإعادة التوطين لا يمكن ان توطن الفلسطيني في غير فلسطين ، ولا يمكن ان توطن في نفس الاردني إلا الحرص على عودة فلسطين ، ولأنني اؤمن بأن هذه الامة باقية ماشاء الله وأن العزم متجدد بأذن الله ، ولأنني اؤمن بأنني مع الجميع حقاً فأنني أعلن موافقي عن ما توصلت اليه الحكومة .

ومن أجل تحقيق ما تصبو وتسعى اليه المعارضة ولذلك فأنني مع جلالة الملك قائداً نقسم عليه ومحوراً نرتكز عليه وأولاً وآخراً فأنني مع الوطن عاش الوطن ، والسلام عليكم ورحمة الله .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الزملاء الافاضل بقي ثلاثة من المتحدثين الزميل علي الشطي ، والزميل عبد المجيد الاقطش ثم الزميل عبد المجيد العزام ، نقطة نظام الشيخ العكور .

**السيد عبد الرحيم العكور :** معالي الرئيس . وللمرة الاخيرة وإلا سأضطر أن أنسحب من المجلس إذا ظل سكوتك ما يجري في الشرفات .

**معالي رئيس المجلس :** يا شيخ عبد الرحيم ، انت تعلم ماذا اتخذت في سبيل هذا الموقف ، لكنك إن كنت تهددني بانسحابك فأرجو أن لا تلجأ الى ذلك مرة ثانية وشكراً ، تفضل أخ علي .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وافضل الصلاة واتم التسليم على النبي العربي الهاشمي الامين

( يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيما ) صدق الله العظيم .

**معالي الرئيس ، الزملاء النواب الكرام**

اولاً ارجو اعتبار ان ما ورد في كلمة الكتلة التي القاها نيابة عنها الزميل نادر ظهيرات هو معبر عن رأيي وموقفي من المناقشات الدائرة .

وأن كل ما اود ان اقوله في هذه الكلمة هو فقط للتأكيد على ما قله الزميل الفاضل ، مع بعض الاضافات البسطية .

**معالي الرئيس ، الزملاء النواب**

ارجو ان اقتبس بعضاً من كلمتي التي القيتها تحت هذه القبة في جلسة مناقشة البيان الحكومي والتي كنت قد قلت فيها ( بأننا نحن طلاب سلام ، والسلام اصل من اصول عقيدتنا السمحة ، وهو من اسماء الله الحسنى ، والسلام المنشود هو السلام الذي يزيل اسباب الصراع والحرب من جذورها وذلك يعني عودة واستعادة جميع الحقوق المغتصبة الى اصحابها الشرعيين .

ومن جهتنا نحن ومن جهة دولتنا الاردنية فان اي اتفاقية سلام يجب ان تعقب عودة تلك الحقوق الى اهلها ، او ان تتوازن معها ، هذا من جهة اخرى يجب أن لا يترتب علينا اية التزامات اقتصادية او مالية على شكل اتفاقات وملاحق ، لان مثل هذا السلام يعني تفريطاً في سيادتنا وسيادة الاجيال القادمة كما يعني هذا السلام انتقاصاً من حرية اختيارنا قيوداً على حركتنا المستقبلية في صيانة حياتنا وفقاً لارادتنا الحرة المستقلة ، ولما يتلائم مع ظروف ابناءنا ومصالحهم من بعدنا .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

بهذه الكلمات القصيرة كنا نعبر دائماً عن موقفنا من مسيرة السلام ، فنحن لسنا ضد السلام ولكنا دوماً مع السلام العادل المشرف الذي يضمن استرداد حقوقنا المشروعة والثابتة في الارض والمياه والسيادة التامة عليها ، وتوفير الامن والطمأنينة لهذا الوطن ولابناءه .

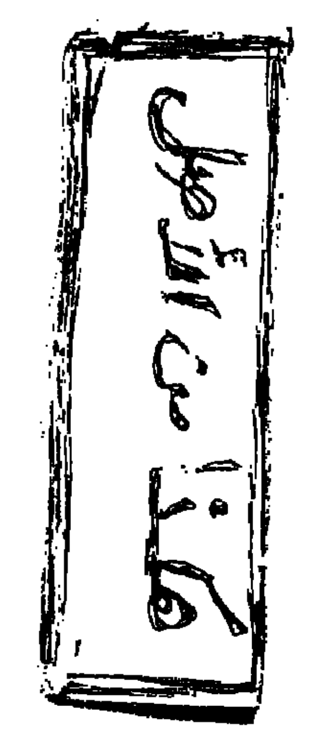
معالي الرئيس الزملاء الكرام

أنه ومن قراءتنا لنصوص هذه المعاهدة والملاحق المرفقة بها وجدنا انها تحوي بعض هذه المعاني والثوابت التي سعينا ولسعى دوماً الى تحقيقها والتي من اجلها قدم هذا الوطن بقيادته الهاشمية الوفية المخلصة كواكب الشهداء الابرار الذين ضحوا بأنفسهم وارواحهم ورووا بدمائهم الزكية ثرى هذا الوطن كما رووا بها ثرى فلسطين وسوريا الحروب التي خاضتها الدول العربية دون أن يلتفتون لمن حولهم ، تاركين اخوة لم من خلفهم قابضين على الزند متمسكين بسلاحهم وايمانهم ، منتظرين ساعة النداء لتلبية دعوة ربهم جل على ( من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا ) .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

ان هذا الاردن الذي كان على الدوام وفياً لامته في اوقات الحرب لابد وان يكون مخلصاً ووفياً لها في اوقات السلم والرخاء ، وقد ظهر هذا الوفاء جلياً في دعوات الاردن المخلصة والمتكررة الى ابناء التضامن العربي وازالة الخلافات إلى اجراء مصالحة عربية عربية الى التسامي فوق الجراح والنزاعات القطرية ، والارتقاء الى مستوى الاحداث والنظر حجم الخطر المحدق بهذه الامة من محيطها الى خليجها والذي لن يستثني احداً منها .

وعندما انطلقت مسيرة السلام منذ مؤتمر مدريد وما سبق هذا المؤتمر من تحضيرات كان الاردن على رأس الداعين الى صنع موقف عربي تفاوضي موحد ، حتى يتم إكساب هذا الموقف قوة وقدرة اكبر على التفاوض وحتى لا يستطيع الطرف الاسرائيلي الاستفراد بالاطراف العربية طرفاً طرفاً حتى يسهل عليه اختراق الحاجز والذي لو إستمر وصمد لكان حاجزاً صلباً منيعاً ولكن شاءت الظروف ومع كل





الاسف ان تبدأ الاطراف العربية بالتسابق نحو الحلول الجزئية المنفردة بما فيها الطرق الفلسطيني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني صاحب القضية المركزية في المشكلة ، وعندما سارع الاخوة الفلسطينين وانفردوا بالحلول الجزئية ورضوا بها رضينا لهم ما يرضونه لأنفسهم .

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمين

ان نظرة مخلصة الى حل الظروف التي احاطت بمسيرة السلام العربية الاسرائيلية تؤكد بما لايدع مجالاً للشك ان الموقف الاردني كان دائماً بمبدأ التنسيق الكامل مع الوفود العربية المفاوضة الاخرى ، مبدأ شمولية الحل على جميع الجبهات وفي كل الموضوعات المطروحة للتفاوض ، كما أن السياسة الاردنية التفاوضية قد تمسكت بمبدأي التنسيق والشمولية .

لهذا كله فانه لايجوز لنا ان نطالب هذا البلد وحدة بان يبقى في حالة انتظار وترقب لما تسفر عنه نتائج المفاوضات الاسرائيلية مع الاطراف العربية الاخرى معرضين مصالحه الوطنية الاساسية للتهديد ، ومضيعين عليه فرصة استعادة حقوقه وسيادته على ارضه ومياهه المسلوبة .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

بعد قراءتي لنصوص المعاهدة ، وتقرير لجنة الشؤون الخارجية في هذا المجلس فانني اتوجه الى هذه اللجنة ممثلة برئيسها ومقررها بجميع اعضاءها بالشكر والتقدير على الجهد الكبير الذي بذلوه في دراسة وتنقيح بنودها والاجابة على العديد من الاسئلة والاستفسارات التي كانت تدور في اذهانها ، فلهم منا ولكل الاخوة اعضاء الوفود الاردنية المشاركة في المباحثات على التقدير والاحترام .

وبناء عليه فانني لن ادخل في تفاصيل المعاهدة التي استوعبتها اللجنة جيداً واثار الاخوة المتحدثين الى العديد منها ولكنني فقط ان اكد على كل هذه النقاط والقضايا والثوابت التي اشارت اليها وأكدت عليها اللجنة مشكورة ولا داعي هنا لاعادتها ، لكنني اتمنى على الحكومة ان تضع هذه النقاط كثوابت اساسية جنباً الى جنب مع نصوص المعاهدة للالتزام بتطبيقها .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

بقي علينا ان نتساءل كيف يمكن لنا في معطيات الحاضر والمستقبل ان نتعامل مع السلام المطروح ونواجه استحقاقات المستقبل .

وللاجابة المختصرة على هذا السؤال فانه :-

١- لابد من ايلاء وحدتنا الوطنية كل الاهمية واعتبارها احد الثوابت الرئيسية لهذا الوطن وعدم السماح لاحد كان من العبث بها او الاساءة اليها في ظل حرية الرأي والتعبير .

٢- كما انه لابد من اعادة تنظيم مؤسسات الدولة هيكلة وتنظيماً وتشريعاً حتى تستطيع ان تتلائم مع الظروف المستجدة .

٣- تحرير الانسان الاردني من الخوف ومشاعر الاحباط التي سيطرت عليه الى فترات بعيدة من الزمان .

٤- مساعدة المواطنين على التخلص من امراض الفقر والجوع والبطالة التي استفحلت بين العديد من المواطنين وخاصة فئة الشباب منهم .

٥- صون الحريات العامة للمواطنين والسماح لكل ابناء الوطن بالتعبير عن اراءهم وافكارهم بالطرق الديمقراطية والقواعد الدستورية والشرعية .

٦- تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع افراد المجتمع وتوزيع مكاسب السلام عند وصولها على الجميع دونما استثاء .

٧- وحتى ان يشعر المواطن بجدوى واهمية السلام في هذه المنطقة ، فأنه لابد لهذا المواطن ان يشعر ويلمس ثمار هذا السلام على ارض الواقع حتى تتعزز لديه القناعة الاكيدة بايجابيات السلام والتي توفر له الامن والرخاء والرفاه .

حفظ الله الاردن وطناً ومليكاً وشعباً وادام عليه نعمة أمنه واستقراره في ظل قيادته الهاشمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الدكتور عبد المجيد الاقطش ثم آخر المتحدثين الدكتور عبد المجيد الاقطش ، تفضل دكتور .

**الدكتور عبد المجيد الاقطش :** السلام عليكم ورحمة الله

**معالي الرئيس الاخوة النواب**

ابا هايل ولا تعجل علينا
وأمهلنا نخبرك اليقينـــا
بانا نورد الاراء صدقــاً
ونخر جهل بيضا سالمينا
ونعلم اننا قلنا صحيحاً
نؤكد مطلباً للشعب فينا
ونعزف عن كثير من امور
نقدر وقتنا خلقاً وديناً
ويعلم قومنا انا التقينـــا
نصرح بالحقيقة ما حيينـا
فمن هذه الحشود ومن دعاها
هم النواب فأكرم ما دعينا

**معالي رئيس المجلس :** جزاك الله خيراً يا شيخ .

**الدكتور عبد المجيد الاقطش :** معالي الرئيس - الاخوة النواب الكرام



بادىء ذي بدء اثني على الكلمة التي ألقاها بالامس سعادة النائب محمد الحنيطي بأسم الكتلة البرلمانية المستقلة .

وفي بداية حديثي اليكم وأنا أقدر الوقت يا معالي الرئيس .

اقول من التعريفات المعاصرة التي وضعت للسياسة والاقتصاد هي مجموعة الاصول العامة المأخوذة من الكتاب والسنة والبناء الاقتصادي والسياسي الذي نقيسه عليها حسب كل بيئة وعصر .

وهنا ينقسم التصريف الى قسمين ثابت ومتغير ، اما الثابت فهو ما جاء في نص القرآن الكريم والحديث الشريف كما جاء في قوله تعالى ( كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم ) اثبت مبدأ حق ولي الامر في إعادة توزيع الثروة وعلى ذلك تبنى الامور السياسية والاقتصادية .

وأما المتغير فهو ما ينتج عن الاجتهادات التي تطرأ على المجتمعات في كل عصر بما يتناسب مع هذه المتغيرات ومن أمثال ذلك ما يتعلق بموارد الدولة وبنفقاتها وبمفهوم حد الكفاية من حد الكفاف وبيان العلاقات الدولية والسياسات الشرعية في حالتي السلم والحرب .

**معالي الرئيس - الاخوة الزملاء**

إنني اقدر للمتخوفين ذلك التخوف وأقدر لهم تلك المشاعر الحساسة ومواقف الغضب التي تجمدت في صدورهم بل وتحجرت في صدورهم عبر التاريخ نتيجة الاحداث التي مرت بها الامة ، فليس من السهل إذا بتها بين عشية وضحاها لأن ذلك من الفطرة ونحن نعلم معنى ذلك جيداً .

**معالي الرئيس - الاخوة النواب الكرام**

ليس عيباً أن ننحني قليلاً ريثما تمر العاصفة ، ولكننا نخشى أن نتجاهل صفارات الانذار التي كانت تصدر من المراصد الجوية في العالم المحلية والعربية والاجنبية ولا نصغي اليها جيداً فعند ذلك نقتلع من جذورنا ونعض اصابع الندم على ما فرطنا ولات حين مندم لاقدر الله .

**معالي الرئيس - الاخوة النواب الكرام**

إن الكياسة في السياسة تقتضي منا ان ننظر الى الامور بواقعية ، لا أن ننظر اليها بخيال وعاطفية . أن ننظر اليها بالواقع المحسوس - والملموس لا أن نعالجها من منطلق العاطفة والاثارة واحدنا متكىء على اريكته محتسياً لقهوته يعيش في ابراجه العاجية ويظن أن العالم ملك يديه متجاهلاً المتغيرات العالمية التي ابتدأت باسقاط الاتحاد السوفيتي ثاني دولة في العالم مروراً بالبوسنة والهرسك وإنتهاءً بأحداث العالم في قارات العالم الخمسة .

ولهذا فأنني اقول إن النظرة الواقعية للاحداث على أرضنا وما يدور من حولنا يتطلب منا أن نفكر جيداً في معنى ما ننطق

به ، ونحن نتفق بأن صناعة الكراهية بين الشعوب ايسر على المرء من صناعة المحبة .

ونحن نتفق أن صناعة الذم والهجاء أيسر على المرء من صناعة المدح ، ونتفق أن صناعة الحرب ايسر على الشعوب من صناعة السلام ،

معالي الرئيس – الاخوة النواب الكرام

دعوني اقول لكم بأن هذه النظرة التشاؤمية وهذا اليأس المحيط يصورنا باللقمة السائغة في تناول يد الآخرين ، فتمثلت أمامنا قبة وإذا هي قد صنعت من حبة وأقول لا إفراط ولا تفريط في قضية السلام وكذلك لا تهويل ولا تهوين منها وخير الامور الوسط .

وبناء على قناعتي إنطلاقاً من ثوابتنا القرآنية فأنني أرى بأن ما وعدنا به قد اقترب وساعة اللقاء قد حانت ، وبأن الحق أبلج والباطل لجلج ولاطيرة ولا سفر ويعجبني الفأل – قالوا وما الفأل يا رسول الله قال الكلمة الطيبة .

وكيف لي أن أعيش في وضع وأنا أقرأ في ثوابتنا ما جاء في قوله تعالى ( فاذا جاء وعد الاخرة ليسوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدتم عدنا وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً ) .

كأنني بالأمس القريب قبل ما يقرب من عام حينما وقفت فوق هذا المنبر وتحدثت اليكم عن مضمون الاية الكريمة ما كنت لأجد نفسي أتحدث عن تفصيلاتها بعد أقل من عام في اتفاقية توقيع السلام .

معالي الرئيس – الاخوة النواب الكرام

ألتزم بما بدأت به بأنني أقدر الوقت ، وليومين متتاليين من سماع الحديث فقد وصلنا الى حد الاشباع فالمعذرة ولكنني أقول في نهاية الامر ليس من السهل أن أصدر حكماً قطعياً على فئة مؤيدة للسلام ، وليس أيضاً من السهل أن أصدر حكماً قطعياً على الفئة الاخرى المعارضة للسلام ، وليس من حقي أن أتمترس وراء رأي معين بحجج معينة وبأدلة معينة .

ولو كان يسمح لي الوقت لأحضرت معي عشرات المراجع وجمعت العشرات من الآيات والاحاديث التي تتحدث عن السياسة الشرعية وعن العلاقات الدولية المتغيرة بتغير الزمن والمكان كما قلت في بداية حديثي الثوابت والمتغيرات وما ينبى عليهما في كل وقت وحين .

وختاماً لا يسعني هنا إلا أن أتوجه بالشكر الى الحكومة الكريمة وأعضاء الوفد المفاوض والى الاخوة الزملاء النواب والى معالي الرئيس والى جميع الاخوة الحضور ، وأعلن هنا من هذا المنطلق وأنا أتوجه الى الله سبحانه وتعالى أن يجعل تجمعنا هذا تجمعاً مرحوماً ، وأن يجعل تفرقنا من بعده تفرقاً



معصوماً ، وإنني اؤيد هذه الخطوات بالنسبة لعملية السلام داعياً الله أن يحفظ بلدنا هذا ملكاً وحكومة وشعباً . . . والسلام عليكم .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، أرجو أن ألفت نظر الاخوة النظارة في الشرفة بالتزام الهدوء وبدون أي تعليقات على المتحدثين . المتحدث الاخير الدكتور عبد المجيد العزام .

**الدكتور عبد المجيد العزام :**

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الزملاء الافاضل

سوف لا أتطرق في كلمتي هذه لمناقشة نصوص الاتفاقية كوني عضو في لجنة الشؤون الخارجية وساهمت في نقاشات مطولة لها اثناء جلسات لجنة الشؤون الخارجية في الاسبوع الماضي واتفق تماماً مع قرار اللجنة ، ولكن أود أن اتطرق الى بعض من خطابات الزملاء في المجلس والتي سمعناها يوم امس واليوم ، وبمجملها تصنف في خطين ، الاول معارضاً والاخر مؤيداً وكم كان بودي ان يقدم أعضاء المعارضة وجهة نظرهم بكلمة واحدة يتفق عليها الجميع حيث ان خطابات الزملاء في المعارضة تدور حول نفس الموضوع . يتفق عليها الجميع حيث ان خطابات الزملاء في المعارضة تدور حول نفس الموضوع . وكذلك الفئة المؤيدة . وهنا اتساءل أليس من ابسط قواعد الوحدة والعمل الجماعي العربي أن نبدأ كأفراد بالاتفاق داخل الوحدات الصغيرة من أجل ان نحقق الوصوال الى وحدة وانسجام في اطار ضخم وكبير وهو الوحدة العربية ؟

ألم يحن الوقت للعمل بالسياسة الواقعية بعيداً عن التنظير والتمني والعمل بالعواطف .؟

ألم تكن السبعون سنة الماضية كفيلة بتعليمنا درس الحكمة والموعظة والعمل بما يمكن والبعد عن التمنيات ، فالسياسة الواقعية أيها الاخوة الافاضل هي انت نفرق بين ما يمكن ان نعمله ونحققه وبين ما نتمنى أن يكون هذا أولاً ، وثانياً أود ان أتطرق الى ما ذكره بعض الاخوة الزملاء بخصوص تعارض المعاهدة مع المادة الاولى من الدستور الذي وضع بعد وحدة الاشقاء الفلسطينين مع الاردنين في عام ١٩٥٠ ، وتنص المادة على ان المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سياة وملكها لايتجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، والشعب الاردني جزء من الامة العربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي .

فالجزء الاول من هذا النص يؤكد بان الاردن دولة عربية كباقي الدوبل العربية الاخرى كمصر وسوريا ولبنان وغيرها ، والاردن لم يتخلى عن هويته العربية الشقيقة بالتنسيق والوحدة وحتى الاندماج .

وحقيقة الامر ان الاردن لم يعلم الا بموجب الاستقلال والسيادة التي منحه اياها الدستور ، فنحن دولة مستقلة ذات سيادة

كباقي الدول العربية الشقيقة نرسم سياستنا مما يتلائم مع مصالحنا الوطنية والعربية كما نراها نحن لا كما يراها الاخرون .

كما ان المادة ٢/٣٣ من الدستور تنص بصراحة على حق الهيئة التنفيذية بعقد الاتفاقيات وابرام المعاهدات بما فيها تلك التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات او مساس في حقوق الاردنيين العامة والخاصة ولا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامة . والحكومة تقدمت بالتفاقية حسب قنواتها الدستورية الى مجلس الامة ، المجلس المنتخب والمعبر عن ارادة الشعب ، وبهذا لا يوجد أية مخالفة دستورية ضمن حق مجلس الامة ان يرفض المعاهدة ان لم يقتنع بها .

اما فيما يتعلق بالجزء الثاني من المادة ذاتها فأود ان اذكر الزملاء بأن الدولة لم تتنازل بموجب الاتفاقية عن ملكها أو عن اجزاء منه وذلك لان إجماع الدول العربية في مؤتمر الرباط لعام ١٩٧٤ أرغم الاردن على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وباركت الدولة الاسلامية ذلك القرار ، مع ان الاردن حاول ان يبين مخاطر ذلك القرار على مصير الصراع العربي الاسرائيلي اذ انه اي القرار اخرج القضية الفلسطينية من اطار الصراع العربي الاسرائيلي الى اطار الصراع الفلسطيني وبالرغم من ذلك اصرت منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية على ذلك القرار .

وانا اتسأل أين كانت الاصوات المطالبة بالوحدة والعمل الجماعي العربي آنذاك ،اين كان طلاب الوحدة العربية والاسلامية ؟ ألم يكن موقفهم مؤيداً للانفصال ونقل مسؤولين التمثيل من الاردن الى المثل الشرعي والوحيد ؟ واين كان طلاب الوحدة والصفّ العربي عندما اتخذ الاردن مكرهاً قرار فك الارتباط نتيجة ضغوطات الدول العربية والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ؟ الم يكن طلاب الوحدة والصف العربي هم الذين صفقوا لابراز الهدية الفلسطينية التي نحترمها كواقع من خلال تلك القرارات العربية ومن اجل تحقيق الكيان الفلسطيني للاشقاء الفلسطينين ؟

وبالرغم من تلك القرارات استمر الاردن بدعمه للاشقاء الفلسطينين ومنظمة التحرير الفلسطينية من اجل تحقيق حقوقهم ومصالحهم . ورفض الاردن ضغوطات امريكية في عهد الرئيس السابق بوش لعقد اتفاقية سلام منفردة مع اسرائيل واصّر الاردن على مشاركة المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في مفاوضات السلام . وقد دفع الاردن ثمناً باهظاً إزاء رفضه وإصراره ازاء رفضه واصراره .

ألم ينفرد الأشقاء الفلسطينيون في سلطة الحكم الذاتي بقرارتهم دون التنسيق مع الاردن وذلك في لقاء "اوسلو" وما بعده وبعد أن وفر الاردن مظلة للمفاوضات .

ألم يقف الاردن صامداً ضد التدخل الغربي في الشؤون العربية إبان حرب الخليج ودفع ثمناً باهظاً مع ان بعض الدول العروبية والعربية الشقيقة ساهمت في تقتيل اشقائهم العرب ؟

ألم يطلب الاردن من الاشقاء العرب الفلسطينين في الحكم الذاتي التنسيق المستمر وهو الذي ادراروا ظهورهم للاردن ؟

أليس من الظلم ان ننكر للاردن مواقفه العربية البطولية على مر السنين الطوال الماضية ؟

الم يئن الاوان لنتوقف عن توجيه الاتهامات الباطلة ضد الاردن ؟

أليس من حق الاردن كباقي الدول العربية الشقيقة ان ينظر الى مصالحه ومصالح شعبه بعد ان سخّرها لفترة طويلة لحساب القضايا العربية والاسلامية ، وللاسف لم يتأت منها سوى الاتهامات ونكران الجميل والاعباء التي لم يكن بمقدور الاردن تحملها بمفرده ؟

وبالرغم مما تقدم فانني احترم وجهة نظر الاخوة المعارضين واتفق معهم بان الاردن أرض الحشد والرباط. واتفق معهم بالمطالبة بالوحدة والتنسيق العربي ، ولكن هل بمقدور الاردن وحدة ووفق المعطيات السياسية الواقعية ان يتحمل اعباء هذه المطالب ؟ وهل الاردن هو العائق في سبيل الوحدة والتنسيق ، وماذا يقول الاخّوان الزملاء لعشرات الآلاف من اخوانهم المواطنين العاطلين عن العمل ولأسرهم الفقيرة التي قطعت أعناقهم من قبل أشقائهم العرب بقطع لقمة عيشهم وطردهم من عملهم .

ماذا يقول الاخوة لرفض الدول العربية الشقيقة المساهمة في بناء سدّ الوحدة ؟ ماذا يقول الاخوة لاغلاق حدود الدول العربية الشقيقة امام منتجات المزارع والصانع الاردني ؟ اليس من الظلم أن يحلل لبعض الدول العربية والاشقاء النظر في مصالحهم والقيام عليها ويحرم ذلك على الاردن ؟

واذا ما كان في جعبة المعارضة الاردنية الكريمة بديل اخر وآلية عملية تعمل على تحقيق مكاسب للاردن ومعالجة الفقر وحالة اللاحرب واللاسلم وعدم الامن والاستقرار فكلنا معها ، اما ان نلقي بانفسنا الى التهلكة فهذا لا يقبله الشرع ولا يستسيغه العقل والمنطق .

ان دخول الاردن في معاهدة سلمية مع اسرائيل لا يعني إطلاقاً بأنه سيدير ظهره للامة العربية والاسلامية بل على العكس تماماً فهو ما زال وسيبقى ملتزماً بوحدة الصف العربي ودعم القضايا العربية ولكن حسب طاقاته وامكانياته وسيبقى الاردن دوماً في طليعة اي عمل عربي وحدوي ينبثق من العقلانية والموضوعية والحسابات الدقيقة واخيراً فانني باسمي

وباسم قواعدي الشعبية التي منحتني شرف تمثيلها اقول بأننا لا نقبل ابداً ان يستخدم الاردن ودستوره رداء يرتدي ويخلع عند الحاجة ،كما نجدد عهدنا للاردن ونقسم له بالانتماء والتضحية بكل ما نملك من أجل ان يبقى كريماً عزيزاً رافع الهامة باذن الله .

اما للحسين الذي أفنى زهرة شبابه من اجل الامة وقضاياها فنقول :- فإن أقل ما نقدمه له هو تجديد العهد بالولاء والالتفاف من حوله ودعم مسيرته وكان الله في عون الاردن لحمل الاعباء الجسام التي هو اهل لحملها في ظل القيادة الهاشمية .كما واقدم شكري لرئيس واعضاء الوفود الاردنية المفاوضة الذين اقدموا على حمل مسؤولياتهم الوطنية بكل جرأة وشجاعة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، بهذا ننتهي من النقاش حول مشروع قانون المعاهدة وكان الدكتور عبد المجيد العزام اخر المتحدثين . دولة رئيس الوزراء تفضل

**دولة رئيس الوزراء :**

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي معالي الرئيس

سادتي حضرات السادة نواب الأمة ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

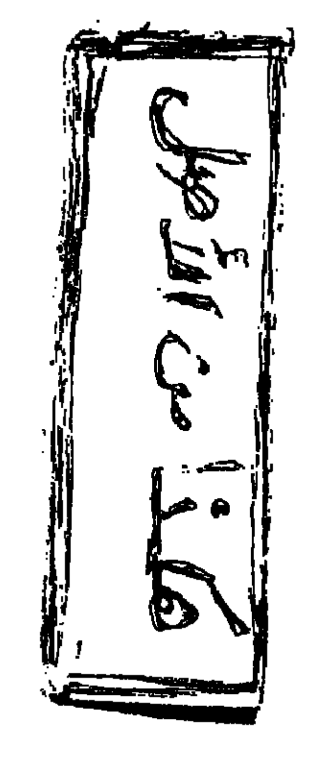
اود ان اشكركم شكراً جزيلاً باسم الحكومة على كل ما قيل في مناقشة معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل .

ولقد استمعت الحكومة بآذان صاغية ، وقلوب مفتوحة ممتنة لمن اتفق معها ، وحامدة لمن خالفها الرأي ، ومقدرة لحجم المسؤولية الكبيرة التي تترتب على هذا القانون . واود ان اتقدم بالشكر والتقدير ، لمعالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية ومقررها واعضائها ، على ما بذلوه من جهد صادق ، وعطاء متصل ، وفكر نير ، في مداولاتهم ، وما قدموه من تقرير شامل جدير بأن يكون وثيقة تاريخية ، صادقة وامينة ، مع نفسها ومع بلدها وامتها . لقد قاموا بحمل المسؤولية بامانة واقتدار ، ولهم منا الشكر العميق .

معالي رئيس المجلس ،

السادة اعضاء المجلس ،

حمداً لله على انه منّ على بلدنا بالحسين ، اطال الله عمره ورعاه . رجل الشدائد حين يعز الرجال . ورجل الموقف حين النخوة والهمة ، ورجل العقل والخبرة حين تتعقد الامور وتتشابك ، ورجل الايمان الراسخ حين يضطرب الامر وتتعكر الايام ، لقد حباه الله من فضله بعد الرؤية ، وصفاء العقل ونزاهة القلب ، وعمق الايمان . وقد خبرناه في الصعب والسهل ، والحلو والمر . فوجدناه نعم السند والمجير ، ونعم القائد المستنير . لقد واكب





الحسين بخبرته ونبله وأصالته جميع خطوات التفاوض . وقد منح المفاوضين الشجاعة واليقين والدليل الهادي فهبوا لمهمتهم رجالا كما يكون الرجال ، وراعوا حقوق بلدهم بإخلاص وولاء ، فنعم المرسل ، ونعم المؤتمن ، وكان سمو الامير الحسن الناصح الامين والذكي الفطن . فقد أعطى من جهده وعقله الكثير ، ولم يبخل بوقته ورأيه ، فكان دائماً النصير في نشاطه واتصالاته ودراساته . فله منا الشكر والامتنان ، امد الله في عمره وعمر جلاله الملك المعظم ، وابقاهم ذخراً وسنداً .

ولقد كان الهدف من التفاوض واضحاً . كنا نبحث عن سلام مشرف تعود فيه الحقوق الوطنية ، ونحفظ لبلدنا كرامته حتى تتعزز سيادته على أرضه ومياهه وموارده ، وتمسكنا بشمولية الحل ، وناضلنا لنحفظ الصف العربي ، وادركنا ان السلام المنشود يحقق الفائدة لجميع الاطراف ، وقد كان ، ونحن لم نغرر انفسنا بأننا مسؤولون عن جميع الحقوق العربية ، ولم نداهن الحق بالهروب الى الخيال ، فالفلسطيني صمم على ان يسترد حقوقه بنفسه ، وأي تدخل منا كان غير مقبول ، والسوري تصدى لمسؤوليته استعادة الجولان المحتل ، واللبناني توكل بمهمة استراجاع الجنوب المحتل . اننا متمسكون باستعادة ارضنا ومياهنا ، وقد صابرنا على تأجيل نيل هذه الحقوق ، ليكون للآخرين فرصة الوصول الى هدفهم . وانتم تعلمون بالذي جرى ، ولا جريرة للأردن في ذلك كله . واي عاقل في الدنيا كان سيرفض ان يحصل على حقوقه ؟ واي ضمير ذلك الذي كنا سنواجه لو رفضنا حلا دخلنا التفاوض اساساً للحصول عليه ؟

لقد شكك العديدون في امكانية قبول اسرائيل بحصولنا على حقوقنا ، وأن سعي المفاوض الاردني ليس الا هباء منثورا ، وأن جهده ليس الا وقتاً مهدورا . اننا ندرك صفاء نية المنتقدين والمتشككين في عملية السلام حين ابتدأت .ولكننا لا نستطيع فهم الاستمرار في الموقف نفسه بعد ان حصلنا على حقوقنا فهل من المعقول ان يبقى منطق الامور جامداً على حاله كما كانت قبل ثلاث سنوات وكان شيئاً لم يحصل .

ان قرار صنع السلام ليس امراً هينا ،فهو يمثل تحولاً كبيراً ، والناس لا بد ان يحتاجوا الى بعض الوقت ليستوعبوا ما جرى ، ويتكيفوا مع مجريات الامور وتطوراتها ،ولكننا قوم نؤمن بأن التغيير من سنن الله ، ولن تجد لسنة الله تبديلا ،وقد مر هذا البلد بكثير من التجارب جعلته على حداثته ، وعاءاً نادراً للخبرة ، خبرة الكيان الصغير بين قوى اكبر عدداً واكثر عدة ، واستطاع الحفاظ على وجوده وحضوره في مختلف المراحل والمتغيرات ،خرج على اثرها اصلب عوداً واقوى ارادة وعزماً ، لا يفتعل الماضي حركته ، ولا يعيق الخوف من المستقبل تقدمه ، واشهد ان السنوات الخمس الاخيرة قد

تجمعت فيها زلازل كثيرة ، فاحتواها الاردن بإرادة الله ومشيئته ، فقد حوصرنا فصمدنا ، وقوطعنا ولما تزل وثيقة قطيعتنا من حولنا ، ولكننا مع الحسين الهمام وشعبه الفتي المخلص خرجنا منها .

ولما اتخذ الحسين ، ملك الهمة والبصيرة ، قراره بصنع السلام ، وقفنا معه ، لأنه علمنا القول السديد ، وعودنا صدق الطوية وشفافية الرؤية . لقد علمنا ان يقف معنا في الشدة والكرب ، فهل كنا سنقول له اذهب وحدك ، ام كنا سنلحق به ، مستخيرين بالله ، كما يليق بالاخيار العقلاء . وهذا اليوم الذي نناقش فيه معاهدة السلام يوم مسؤول . فنحكم فيه عقولنا ، ولنحتكم فيه الى ضمائرنا ، وبعد ذلك يقرر الجميع قرارهم . فلنتذكر أن الديمقراطية التي نتفيأ ظلالها تحت هذه القبة تملي على الاقلية ان تقبل بقرار الاكثرية . فلا يخرج كل منا ليتشيع لموقفه ، فتتفرق بنا السبل وتحدث الفتنة ، وتضيع علينا الفرص . ان وحدتنا الوطنية اثمن من ان تهدر ، وأغلى من ان تعرض لأي خلل اوتصدع . ونحن الآن أحوج ما نكون الى بناء الصف ورصه ، والسير في اتجاه واحد نحو المستقبل الواعد بإذن الله .

معالي الرئيس ،

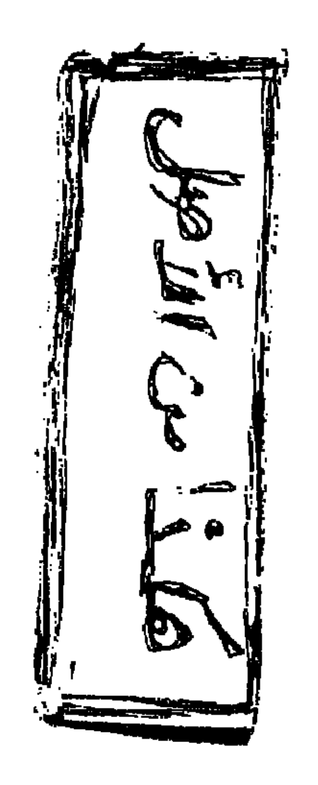
حضرات السادة النواب ،

لقد استمعت الى كل ما قيل من آراء . ورغم قناعتي أن التقرير المفصل للجنة الشؤون الخارجية قد أجاب على جميع الاسئلة التي اثيرت ، والحكومة تقبل بما جاء فيه ، الا انني اجد نفسي مضطراً للإجابة على بعض النقاط الاساسية التي اثيرت خلال النقاش من بعض السادة اعضاء المجلس .

استمعنا الى من يتهم الاردن بانه اغفل الجانب السياسي لموضوع اللاجئين والنارحين واكتفى بالحقوق المعيشية لهم . وقال البعض ايضاً بان الاردن كان قد اورد بنداً واضحاً في جدول الاعمال المشترك حول النارحين واللاجئين ولكنه تنازل عن هذا البند في نصوص المعاهدة لاحظت ان البعض يخلط بين موضوعي اللاجئين والنارحين ، اذ ان اللجنة الرباعية الوارد ذكرها في اعلان المبادىء الفلسطيني – الاسرائيلي لن تبحث في مبدأ عودة النارحين ، وانما بالوسائل والطرق التي سيتم الاتفاق بشأنها لتنظيم امر عودتهم .

– وهنا انصت الجميع واستمعوا لأذان المغرب – ثم أكمل دولة رئيس الوزراء إلقاء كلمته –

اما موضوع اللأجئين فسوف يبحث بجميع جوانبه وبجميع مرجعياته علىمستوى ثنائي بين الاردن واسرائيل وعلى مستوى ثلاثي بين الاردن والسلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل في المرحلة النهائية . وكذلك فإن هذا الموضوع سيبقى على جدول اعمال اللاجئين في المفاوضات متعددة الاطراف . وقد





اكدت الحكومة اكثر من مرة ، وما تزال تؤكد ، بانها ترى في موضوع اللاجئين مفصلاً رئيسياً في عملية النزاع العربي– الاسرائيلي . ولكن الاردن لا يستطيع ان يتحمل وحده مسؤولية الوصول الى حل مع اسرائيل حول هذا الموضوع الخطير ، الا باتفاق الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية اولاً . وقد كانت الحكومة تعتقد بان مجلس النواب الموقر سيقدر هذا الموقف ، خاصة وان الاربعة ملايين لاجيء فلسطيني لا يعيش الا ربعهم في الاردن ، والباقون متواجدون في سورية ولبنان ومصر وقطاع غزة والضفة الغربية المحتلة وفي دول اخرى في العالم .

نحن لم نهجر الموضوع ، ونعمل في الاردن اهميته ، واذكركم بما قاله جلالة الملك الحسين عقب اعلان واشنطن رداً على سؤال صحفي حين تساءل "بالله عليكم ، كيف يمكن لنا ان نفّرق بين لاجيء وغير لاجيء في شوارع عمان" ؟ . وكيف يمكن للحكوة ان تخاطب مشكلتي البطالة والفقر في الاردن بناءاً على ذلك التمييز . اننا هنا شعب واحد متلاحم ، نتقاسم لقمة العيش حلوها ومرها ، وعندما نركز على الجانب الانساني ، فإننا نقصد من وراء ذلك حماية حقوق اللاجىء الفلسطيني في الحياة الكريمة اينما كان ، وبدون اي تمييز .

اما ما يراه البعض من ان استخدام كلمة توطين في الفقرة ٢–ج– من المادة الثامنة في المعاهدة ، يعنني اننا قد تنازلنا عن حقوق اللاجئين وقبلنا بمبدأ توطينهم في الاردن ، ثم طوروا هذا الموقف ليقولوا بأن هذا هو الوطن البديل .ان هذا المنطق يذكرني بمن يحاول ان يبني هرما على رأس مقلوب ، فكلمة توطين كما سبق وشرح ممثلوا الحكومة في مناقشات لجنة الشؤون قد اختبرت بدقة وعناية ، لأن العبارة التي كان يجب ان نخشاها هي "اعادة التوطين" . فالتوطين في مفهومنا ، واقول هنا رسميا ، يعني بالنسبة لنا الحفاظ على حق العودة للوطن الاصلي .

ان الذي يخيفني في هذا الاطار هو ان يفسر البعض كلمة توطين بنفس التعريف الذي تشتهيه اسرائيل ، وهذا ما لم تسطيع ان تحصل عليه من المفاوض الاردني . ومن المؤسف ان كثيراً من التفسيرات لبعض الالفاظ القانونية في المعاهدة ، قد تم الوصل اليها من بعض السادة المعارضين ،ليؤكدوا مواقفهم من رفض المعاهدة ، مما جعلهم يتبنون الموقف الاسرائيلي من رفض المعاهدة ، مما جعلهم يتبنون الموقف الاسرائيلي من غير قصد . لذلك فإنني اريد ان اكرر ،واعلن هنا رسمياً ، بان اي تعريف او تفسير لأي اصطلاح او مفهوم ورد في تقرير لجنة الشؤون الخارجية مرفوض من هذه الحكومة ، وذلك لأنني لا اريد اي مسؤول اسرائيلي يوما ما ليقول بان تفسير هذه الاصطلاحات يتطابق مع مواقف بعض النواب الاردنيين في مجلس الامة ، ويطالبنا

بالتزامات بناءاً على ذلك التفسير ، ولهذا فإنني اؤكد رفضي لهذه التعريفات التي تبناها البعض لتأكيد حججهم ، وهم لا يدرون بأن في هذه إضراراً بالمصلحة الاردنية ، وانني لا اتهم احداً ، ولكن ضرورات الواجب والامانة تقتضي مني ان اعلن هذا على الملأ وعلى الإشهاد .

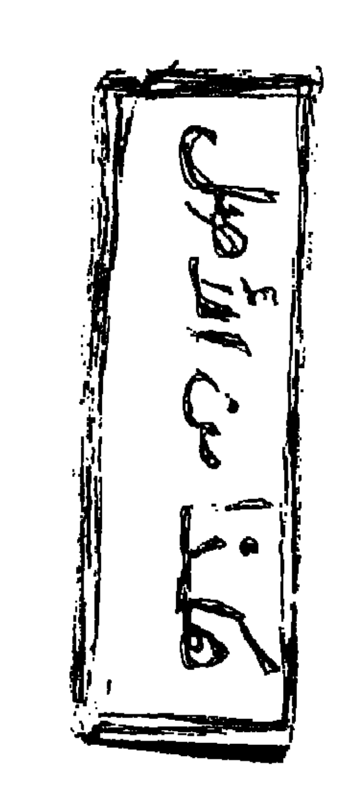
لقد تعرض اخوة من النواب الكرام لمفهوم الامن في المعاهدة ، فقرأوا في فقرات مادة الامن ما يوحي بأن الاردن قد قبل بالإنسلاخ عن امته ، وانه قبل ايضاً بنقض كل الاتفاقات والمعاهدات العربية العسكرية والامنية منها ، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية وغيرها . بالطبع ، انني لا انكر ان بعض الساسة في اسرائيل يودون لو ان الاردن ينفصل عن امته ، ولكن نصوص المعاهدة في هذا الموضوع لا تعطي هذه الدلالات على الاطلاق . ان الامر الوحيد الذي تحول نصوص المعاهدة دونه هي تلك التحالفات العسكرية والامنية التي من شأنها ان ترقى الى حالة اعلان الحرب او التهديد بها ، ولكنها لا تحول على الاطلاق ضد حق الاردن في حالة الدفاع المشروع عن النفس ، وهذا ما يؤكده نص المادة ٢٥ في المعاهدة ، والمستند الى ميثاق الامم المتحدة .

لماذا يظن البعض ان السلام العادل والمنصف سيذهب قوتنا ويبعثر قدراتنا وأننا سنصبح مراحاً تهيمن عليه اسرائيل كأننا غير موجودين ، وكأن لا وزن لنا ولا حيلة . ان السلام يعطينا فرصة افضل بعد تجارب نصف قرن من الحروب لكي نجمع قوانا ونطور مجتمعاتنا ونبني نظمنا ، ونستعيد الاستعداد المناسب لمواجهة التحديات المستقبلية في بناء الانسان وتعزيز المنعة وتأكيد الهوية . إن خلفنا ايها السادة تاريخ طويل ذقنا فيه حلاوة النصر ومرارة الهزيمة ، وحققنا فتوحاً وشاهدنا فترات الانحسار والتردي ، وخاضت الامة المعارك ووقت المعاهدات . ان ثقتي واعتزازي ببلدي وامتي اكبر بكثير مما يتصور البعض .

ان امامنا ايها السادة تحديات ومشاكل اجتماعية واقتصادية وانسانية وثقافية لا يمكن ان نحلها بالانكفاء او بالعزلة ، وحولنا في منطقتنا دول مثلنا تواجه مشاكل البطالة والفقر والمديونية وغير ذلك الكثير يقتضي حلها تناغما ونظام تبادل يقوم على الكفاءة والعدالة والتبادل المشترك على اسس متساوية ولكن اقليمنا ايضاً لا يستطيع ان يكون في منأى عن العالم والتعامل مع التكتلات والتجمعات الاقتصادية التي بدأت تبرز فيه بشكل جلي وواضح .

ونحن نعتقد ان الاردن مؤهل في ظل السلام بأن يلعب ذلك الدور المتقدم في المنطقة وفي العالم والذي يتناسب مع امكاناته وطاقاته البشرية والعلمية وقدرة قيادته الحكيمة على اكتشاف الآفاق الجديدة .

هذا هو منظورنا للمستقبل في ضوء





السلام ، وهو ليس منظوراً متواضعاً ولا مهزوماً وعلينا ان نجّد لكي نحقق ذلك الحلم عن طريق الانفتاح وتأكيد المؤسسية وترسيخ الديمقراطية وتأهيل الكوادر البشرية وتبني القوانيين والانظمة المناسبة ، هذا هو منظورنا للسلام العادل والشامل والدائم ، وهو ليس سلاما يتنازل عن حقوق امتنا في القدس او في حقوق اللاجئين او في حق اي دولة عربية مهما صغر ، انه سلام الكرامة وبعد الرؤيا وليس سلاما من منظور ضيق .

لقد اعتدنا في الاردن ان يغمط البعض حقنا في مواقفنا الوطنية ، وغالبا ما يفيئون الى موقفنا ولكن بعد حين ، واعتدنا ان نسكت على التجني والظلم ايمانا منا بأن الحق سيعلو دائماً ، ولكننا لن نسكت على الشتيمة كائنا ما كان مصدرها :

"فمن يك ذا فم مر مريض

يجد مرا به الماء الزلالا .

وسنصون أمن الاردن واستقراره بحبات العيون حتى يبقى على الدوام وطن الحرية والديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان نموذجا يحتذى مهما أرجف المرجفون .

لقد حققنا سلاما مشرفا وعادلا ونحن نقف وراء ما نقول ونقف خلف قيادتنا الهاشمية ونتمسك تمسك الحسين بها والذي عندما تشرفنا بلقائه للرد على خطاب العرش السامي قال جلالته عن المعاهدة : وذلك ما أنقل " انا شخصياً ملتزم بكل حرف فيها وبكل جملة فيها وبكل ما جاء فيها" .... هذا بعد قول جلالته "وقد تتبعنا قصة صياغتها لحظة بلحظة وحرف بحرف وكلمة بكلمة وجملة بجملة . هي متوازنة وهي مفاجئة للكثير من المشككين لأي احتمال بوصولنا الى اقل من هذا بكثير" .

وكفانا الله جميعاً بشهادة الحسين دليلا .

شاكراً لكم حسن إصغائكم والله يهدينا ويهديكم سواء السبيل . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي رئيس المجلس** : وعليكم السلام ، معالي مقرر لجنة الشؤون الخارجية . عفواً هل تروا رفع الجلسة للصلاة ثم نعود للتصويت ؟ . حسناً نرفع الجلسة عشرة دقائق للصلاة ثم نعود .

- وهنا رفعت الجلسة لمدة عشرة دقائق ثم عادت بعدها للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

**معالي رئيس المجلس** :

بسم الله الرحمن الرحيم

نعاود استئناف الجلسة ، معالي السيد مقرر لجنة الشؤون الخارجية .

**السيد جمال الصرايرة مقرر لجنة الشؤون الخارجية :**

مشروع

قانون رقم (  ) لسنة ١٩٩٤

قانون تصديق معاهدة السلام بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون تصديق معاهدة السلام بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجرية الرسمية .

**معالي رئيس المجلس :** المادة الاولى مطروحة لرأي المجلس ، موافقة ؟ أرجو رفع الايدي . موافقة .المادة الثانية

**السيد المقرر :**

المادة ٢- تعتبر معاهدة السلام الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل صحيحة ومعتمدة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاه منها .

**معالي رئيس المجلس :** المادة معروضة لرأي المجلس ، الدكتور بسام العموش نقطة نظام .

**الدكتور بسام العموش :** شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة هناك فضلاء يجلسون معنا من الاخوة الاعيان وغيرهم ، ولهذا يمكن الارقام التي تخرج نتيجة التصويت قد لا تكون دقيقة .

أنا أقترح أن يتم التصويت على الا بعد أو أن يكون هناك طريقة معينة إذا ما رأيتم هذا حتى تتم العملية بالضبط ، اما رفع الايدي فالحقيقة تضيع الاصوات فيما بيننا .

**معالي رئيس المجلس :** دكتور شكراً على الملاحظة لكن الامانة العامة تعرف جميع الزملاء النواب باشخاصهم وليس فقط برفع الايدي ، والسادة الاعيان هم فقط ضيوف علينا في هذا المجلس . لكن اقتراحك سيكون عند التصويت على القانون بمجمله . المادة الثانية مطروحة لرأي المجلس ، الرجاء رفع الايدي . موافقة . المادة الثالثة .

**السيد المقرر :** المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

**معالي رئيس المجلس :** المادة مطروحة للمجلس ، موافقة . دكتور محمد عويضة .

**الدكتور محمد عويضة :** شكراً معالي الرئيس ..

أثناء إلقاء الكلمات كان هنالك إقتراحات برد المعاهدة بكاملها واقتراحات بتأييدها بكاملها ، لذلك الاقتراح الا بعد هو الإقتراح بالرد ، هذا أولاً .

وثانياً أنا أقترح أن يتم التصويت بالمناداه والمادة "٤٧/ب" تسمح بذلك إذا رأى المجلس





ذلك .. وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** دكتور ، بداية أود أن أجيبك على الشق الثاني ، الاقتراح بالمناداة منصوص عليه في المادة لغايات وهي تعديل الدستور والثقة بالحكومة وما هو مطروح بين يدينا ليس من أي من الموضوعين . معالي رئيس اللجنة .

**السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس لجنة الشؤون الخارجية :** شكراً معالي الرئيس .

أقترح التصويت وقوفاً وذلك لتسهيل مهمة المعترضين ... وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** استاذ عبد الكريم الدغمي نقطة نظام .

**السيد عبد الكريم الدغمي :** شكراً سيدي الرئيس .

أنا اريد تطبيق النظام ، دائماً أحبذ تطبيق النظام حتى ولو كان على كائناً من كان وأبدأ بنفسي . النظام الداخلي يقول عندما يصوت على مشروع القانون ، وقد تم ، يصوت على القانون بمجمله ولا يجوز التصويت على إقتراح برده . التصويت على الاقتراح برده عندما يقرأ في المجلس علناً وقد قرأ في جلسة سابقة وصوت على إقتراح رده ولكنه قبل من حيث المبدأ . النظام الداخلي واضح يصوت على القانون الان ... شكراً سيدي الرئيس .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، دكتور محمد الحاج نقطة نظام وأرجو أن ننتهي من نقاط النظام .

**الدكتور محمد الحاج :** أقترح التصويت على المخالفة ،هذا فقط ما أريد ان أقوله .

**معالي رئيس المجلس :** إذن المشروع ككل مطروح للراي في المجلس ، من مع المشروع ككل ؟ تعد الاصوات . أرجو الاستمرار في رفع الايدي إلى أن تنتهي عملية العد .

**السيد الامين العام :** "٥٥" من "٧٩"

**معالي رئيس المجلس :** حصل مشروع القانون على "٥٥" صوتاً من مجموع الحضور "٧٩" صوتاً .وبذا يكون مجلس النواب قد أقر قانون المعاهدة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل .

بسم الله الرحمن الرحيم

الزملاء الأفاضل . بداية ونهاية

الحمد لله ثم الحمد لله

الحمد لله مرة اخرى الذي وفق واعان وجعل من هذا اليوم يوماً مشهوداً للديمقراطية الأردنية في يوم البرلمان الأردني / استجاب فيه الجميع مؤيدين ومعارضين لنداء الواجب والوطن لترسيخ الديمقراطية كما قلنا وأردنا ممارسة يومية نسمع الرأي والرأي الآخر / وناخذ برأي الاغلبية . انه نصر للشورية والديمقراطية . نهديه لحادي الركب وصانع امجاد الامة جلالة الملك

الحسين المعظم ولأبناء هذا البلد الخير ،وأشكر كل زميل منكم على مشاركته الموضوعية ، أو مطالعته المبدئية لنكون معاً على طريق مجابهة التحديات واضافة لبنات البناء والنماء في صرح الوطن الاردني الهاشمي وعلى بركة الله نرفع الجلسة وشكراً لكم .

– انتهت الجلسة –

| | |
|---|---|
| أمين عام مجلس الامة | رئيس مجلس النواب |
| حكم خير | المهندس سعد هايل السرور |

خلاف من الأصل